



مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبهان

للعلوم



عمر
عليه السلام

www. **Ghaemiyeh** .com
www. **Ghaemiyeh** .org
www. **Ghaemiyeh** .net
www. **Ghaemiyeh** .ir

وسيلة الحكيم

للغنية الوكيل عبد الله العباسي
الطبعة الأولى: ١٩٧٤م - ١٣٩٥هـ
الطبعة الثانية: ١٩٧٤م - ١٣٩٥هـ
الطبعة الثالثة: ١٩٧٤م - ١٣٩٥هـ

سبع مئة
للغنية الوكيل عبد الله العباسي
الطبعة الأولى: ١٩٧٤م - ١٣٩٥هـ
الطبعة الثانية: ١٩٧٤م - ١٣٩٥هـ
الطبعة الثالثة: ١٩٧٤م - ١٣٩٥هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وسيله النجاه (مع حواشى الكلياىگانى)

کاتب:

ابوالحسن موسى اصفهانى

نشرت فى الطباعة:

مجهول (بى جا ، بى نا)

رقمى الناشر:

مركز القائمىة باصفهان للتحريات الكمبيوترىة

الفهرس

- ٥ الفهرس
- ٤٨ وسيله النجاه (مع حواشى الكلپايگانى) المجلد ٣
- ٤٨ اشاره
- ٤٨ اشاره
- ٥٠ [كتاب الأيمان و التذور]
- ٥٠ اشاره
- ٥٠ [القول فى اليمين]
- ٥٠ اشاره
- ٥١ [مسألة: ١ لا ینعقد اليمين الا باللفظ أو ما يقوم مقامه كاشاره الأخرس]
- ٥١ [مسألة: ٢ لا ینعقد اليمين إلا إذا كان المقسم به هو «الله» جل شأنه]
- ٥١ [مسألة: ٣ المعتبر فى انعقاد اليمين أن يكون الحلف بالله تعالى لا بغيره]
- ٥٢ [مسألة: ٤ لا يعتبر فى انعقاده ان يكون إنشاء القسم بحروفه]
- ٥٢ [مسألة: ٥ لا ینعقد اليمين بالحلف بالنبي صلى الله عليه و آله و الأئمة عليهم السلام]
- ٥٢ [مسألة: ٦ لا ینعقد اليمين بالطلاق و العتاق، بأن يقول زوجتى طالق و عبدى حر ان فعلت كذا]
- ٥٣ [مسألة: ٧ لو علق اليمين على مشيه الله- بأن قال و الله لأفعلن كذا ان شاء الله]
- ٥٣ [مسألة: ٨ يعتبر فى الحالف البلوغ و العقل و الاختيار و القصد]
- ٥٣ [مسألة: ٩ لا تنعقد يمين الولد مع منع الوالد، و لا يمين الزوجه مع منع الزوج]
- ٥٣ [مسألة: ١٠ لا إشكال فى انعقاد اليمين إذا تعلقت بفعل واجب أو مستحب أو بترك حرام أو مكروه]
- ٥٤ [مسألة: ١١ فكما لا تنعقد اليمين على ما كان مرجوحا تنحل إذا تعلقت براجح ثم صار مرجوحا]
- ٥٤ [مسألة: ١٢ إنما تنعقد اليمين على المقدور دون غيره]
- ٥٤ [مسألة: ١٣ إذا انعقدت اليمين وجب عليه الوفاء بها و حرمت عليه مخالفتها و وجبت الكفاره بحنثها]
- ٥٤ [مسألة: ١٤ إذا كان متعلق اليمين الفعل كالصلاه و الصوم]
- ٥٥ [مسألة: ١٥ إذا كان المحلوف عليه الإتيان بعمل كصوم يوم- سواء كان مقيدا بزمان]

- ٥٥ [مسألة: ١٦ كفاره اليمين عتق رقبه أو إطعام عشرة مساكين أو كسوتهم]
- ٥٥ [مسألة: ١٧ الأيمان الصادقه كلها مكروهه، سواء كانت على الماضى أو المستقبل]
- ٥٦ [مسألة: ١٨ الأقوى انه يجوز الحلف بغير الله فى الماضى و المستقبل]
- ٥٦ [القول فى النذر و العهد]
- ٥٦ اشاره
- ٥٦ [مسألة: ١ النذر- و هو الالتزام بعمل لله تعالى على نحو مخصوص]
- ٥٦ [مسألة: ٢ يشترط فى الناذر البلوغ و العقل و الاختيار و القصد و انتفاء الحجر فى متعلق النذر]
- ٥٧ [مسألة: ٣ لا يصح نذر الزوجه مع منع الزوج]
- ٥٧ [مسألة: ٤ النذر: اما نذر بر، و يقال له «نذر المجازاه»، و هو ما علق على أمر]
- ٥٧ [مسألة: ٥ يشترط فى متعلق النذر- سواء كان معلقا و مشروطا شكرا أو زجرا أو كان تبرعا]
- ٥٨ [مسألة: ٦ قد عرفت ان النذر اما معلق على أمر أو غير معلق]
- ٥٩ [مسألة: ٧ إذا كان الشرط فعلا اختياريا للناذر فالنذر المعلق عليه قابل لان يكون نذر شكرا]
- ٥٩ [مسألة: ٨ لو نذر الصلاه أو الصوم أو الصدقه فى زمان معين تعين]
- ٦٠ [مسألة: ٩ لو نذر صوما و لم يعين العدد كفى صوم يوم]
- ٦٠ [مسألة: ١٠ لو نذر صوم عشره أيام مثلا، فان قيد بالتتابع أو التفريق تعين و الا تخير بينهما]
- ٦٠ [مسألة: ١١ إذا نذر صيام سنه معينه استثنى منها العيدان]
- ٦٠ [مسألة: ١٢ لو نذر صوم كل خميس مثلا فصادف بعضها أحد العيدين أو أحد العوارض المبيح للإفطار]
- ٦٠ [مسألة: ١٣ لو نذر صوم يوم معين فأفطر عمدا يجب قضاؤه مع الكفاره]
- ٦٠ [مسألة: ١٤ إذا نذر صوم يوم معين جاز له السفر و ان كان غير ضرورى]
- ٦١ [مسألة: ١٥ لو نذر زياره أحد من الأئمه عليهم السلام أو بعض الصالحين لزم]
- ٦١ [مسألة: ١٦ لو نذر أن يحج أو يزور الحسين عليه السلام ماشيا انعقد مع قدره]
- ٦١ [مسألة: ١٧ ليس لمن نذر الحج أو الزياره ماشيا ان يركب البحر أو يسلك طريقا يحتاج الى ركوب السفينه]
- ٦١ [مسألة: ١٨ لو طرأ لناذر المشى العجز عنه فى بعض الطريق دون البعض]
- ٦١ [مسألة: ١٩ لو نذر التصدق بعين شخصيه تعينت و لا يجزى مثلها أو قيمتها]

- ٦٢ [مسألة: ٢٠ لو نذر الصدقه على شخص معين لزم و لا يملك المنذور له الإبراء منه]
- ٦٢ [مسألة: ٢١ لو نذر شيئاً لمشهد من المشاهد المشرفه صرفه فى مصالحه]
- ٦٣ [مسألة: ٢٢ لو عين شاه للصدقه أو لأحد الأئمه أو لمشهد من المشاهد يتبعها نماؤها المتصل كالسمن]
- ٦٣ [مسألة: ٢٣ لو نذر التصدق بجميع ما يملكه لزم، فان شق عليه قوم الجميع بقيمه عادله على ذمته و تصرف فى أمواله]
- ٦٣ [مسألة: ٢٤ إذا عجز الناذر عن المنذور فى وقته ان كان موقتاً و مطلقاً إذا كان مطلقاً انحل نذره]
- ٦٣ [مسألة: ٢٥ النذر كاليمين فى انه إذا تعلق بإيجاد عمل من صوم أو صلاه أو صدقه أو غيرها]
- ٦٣ [مسألة: ٢٦ انما يتحقق الحنث الموجب للكفاره بمخالفه النذر اختياراً]
- ٦٤ [مسألة: ٢٧ لو نذر ان برى ء مريضه أو قدم مسافره صام يوماً مثلاً فبان ان المريض برى ء]
- ٦٤ [مسألة: ٢٨ كفاره حنث النذر كفاره اليمين]
- ٦٤ [القول فى العهد]
- ٦٤ اشاره
- ٦٤ [مسألة مخالفه العهد بعد انعقاده يوجب الكفاره]
- ٦٥ [كتاب الكفارات]
- ٦٥ اشاره
- ٦٥ [القول فى أقسام الكفارات]
- ٦٥ اشاره
- ٦٦ [مسألة: ١ لا فرق فى جز المرأه شعرها بين جز تمام شعر رأسها و جز بعضه بما يصدق عرفاً انه قد جزت شعرها]
- ٦٦ [مسألة: ٢ لا يعتبر فى خدش الوجه خدش تمامه]
- ٦٧ [القول فى أحكام الكفارات]
- ٦٧ اشاره
- ٦٧ [مسألة: ١ لا يجزى عتق الكافر فى الكفاره مطلقاً]
- ٦٧ [مسألة: ٢ يعتبر فى الخصال الثلاث العتق و الصيام و الإطعام النيه المشتمله على قصد العمل]
- ٦٧ [مسألة: ٣ يتحقق العجز عن العتق الموجب لوجوب الصيام أو الإطعام فى الكفاره المرتبه]
- ٦٨ [مسألة: ٤ ليس طرو الحيض و النفاس موجبا للعجز عن الصيام و الانتقال إلى الإطعام]

- ٦٨ [مسألة: ٥ المعتبر فى العجز و القدره على حال الأداء لا حال الوجوب]
- ٦٨ [مسألة: ٦ إذا عجز عن العتق فى المرتبه فشرع فى الصوم و لو ساعه من النهار]
- ٦٩ [مسألة: ٧ يجب التتابع فى الصيام فى جميع الكفارات بعدم تخلل الإفطار]
- ٦٩ [مسألة: ٨ إنما يضر بالتتابع ما إذا وقع الإفطار فى البين بالاختيار]
- ٧٠ [مسألة: ٩ يكفى فى تتابع الشهرين فى الكفاره مرتبه كانت أو مخيره صيام شهر و يوم متتابعاً]
- ٧٠ [مسألة: ١٠ من وجب عليه صيام شهرين، فان شرع فيه من أول الشهر يجرى هلاليان و ان كانا ناقصين]
- ٧٠ [مسألة: ١١ يتخير فى الإطعام الواجب فى الكفارات بين إشباع المساكين و التسليم لهم]
- ٧٠ [مسألة: ١٢ الواجب فى الإشباع إشباع كل واحد من العدد مره]
- ٧١ [مسألة: ١٣ يجرى فى الإشباع كل ما يتعارف التغذى و التقوت به لغالب الناس من المطبوخ]
- ٧١ [مسألة: ١٤ التسليم الى المسكين تملك له كسائر الصدقات]
- ٧١ [مسألة: ١٥ يتساوى الصغير و الكبير ان كان التكفير بنحو التسليم]
- ٧١ [مسألة: ١٦ لا إشكال فى جواز إعطاء كل مسكين أزيد من مد من كفارات متعدده و لو مع الاختيار]
- ٧١ [مسألة: ١٧ لو تعذر العدد فى البلد وجب النقل الى غيره، و ان تعذر انتظراً]
- ٧٢ [مسألة: ١٨ المراد بالمسكين الذى هو مصرف الكفاره هو الفقير الذى يستحق الزكاه]
- ٧٢ [مسألة: ١٩ يعتبر فى الكسوه التى تخير بينها و بين العتق و الإطعام فى كفاره اليمين و ما بحكمها]
- ٧٣ [مسألة: ٢٠ لا تجزى القيمه فى الكفاره لا فى الإطعام و لا فى الكسوه]
- ٧٣ [مسألة: ٢١ إذا وجبت عليه كفاره مخيره لم يجرى أن يكفر بجنسين]
- ٧٣ [مسألة: ٢٢ لا بدل شرعاً للعتق فى الكفاره مخيره كانت أو مرتبه أو كفاره الجمع فيسقط بالتعذر]
- ٧٤ [مسألة: ٢٣ الظاهر أن وجوب الكفارات موسع، فلا تجب المبادره إليها]
- ٧٤ [مسألة: ٢٤ يجوز التوكيل فى إخراج الكفارات المالىه و أدائها]
- ٧٤ [مسألة: ٢٥ الكفارات المالىه بحكم الديون]
- ٧٥ [كتاب الصيد و الذباحت]
- ٧٥ اشاره
- ٧٥ [القول فى الصيد]

- ٧٥ اشاره
- ٧٥ [مسألة: ١ لا يحل من صيد الحيوان و مقتوله الا ما كان بالكلب المعلم]
- ٧٥ [مسألة: ٢ يعتبر في حليه صيد الكلب ان يكون معلما للاصطياد]
- ٧٦ [مسألة: ٣ يشترط في حليه صيد الكلب أمور]
- ٧٧ [مسألة: ٤ هل يجب على من أرسل الكلب المسارعه و المبادره إلى الصيد من حين الإرسال]
- ٧٨ [مسألة: ٥ لا يعتبر في حليه الصيد وحده المرسل و لا وحده الكلب]
- ٧٨ [مسألة: ٦ لا يؤكل من الصيد المقتول بالاله الجماديه إلا ما قتله السيف و السكين و الخنجر]
- ٧٩ [مسألة: ٧ كل آله جماديه لم تكن ذات حديد محده و لا محده غير حديديه قتلت بخرقها من المثقلات]
- ٧٩ [مسألة: ٨ لا يبعد حليه ما قتل بالاله المعروفه المسماه بالتفنك]
- ٧٩ [مسألة: ٩ لا يعتبر في حليه الصيد بالاله الجماديه و حده الصائد و لا وحده الإله]
- ٧٩ [مسألة: ١٠ يشترط في الصيد بالاله الجماديه جميع ما اشترط في الصيد بالاله الحيوانيه]
- ٨٠ [مسألة: ١١ لا يشترط في حليه الصيد إباحه الإله]
- ٨٠ [مسألة: ١٢ الحيوان الذى يحل مقتوله بالكلب و الإله مع اجتماع الشرائط كل حيوان ممتنع مستوحش من طير أو وحش]
- ٨٠ [مسألة: ١٣ الظاهر أنه كما تقع التذكيه الصيديه على الحيوان المأكول اللحم فيحل بها أكل لحمه]
- ٨١ [مسألة: ١٤ لو قطعت الإله قطعه من الحيوان، فان كانت الإله غير محلله]
- ٨١ [مسألة: ١٥ يملك الحيوان الوحشى وحشا كان أو طيرا بأحد أمور ثلاثه]
- ٨١ [مسألة: ١٦ الظاهر أنه يلحق باله الاصطياد كل ما جعل وسيله لإثبات الحيوان و زوال امتناعه]
- ٨٢ [مسألة: ١٧ لو سعى خلف حيوان حتى أعياه و وقف عن العدو لم يملكه ما لم يأخذه]
- ٨٢ [مسألة: ١٨ لو وقع حيوان في شبكه منصوبه للاصطياد و لم تمسكه الشبكه لضعفها و قوته]
- ٨٢ [مسألة: ١٩ لو رماه فجرحه لكن لم يخرجه عن الامتناع فدخل دارا فأخذه صاحب الدار ملكه بأخذه لا بدخول الدار]
- ٨٢ [مسألة: ٢٠ لو أطلق الصائد صيده من يده فان لم يقصد الاعراض عنه لم يخرج عن ملكه و لا يملكه غيره باصطياده]
- ٨٣ [مسألة: ٢١ إنما يملك غير الطير بالاصطياد إذا لم يعلم كونه ملكا للغير]
- ٨٣ [مسألة: ٢٢ لو صنع برجا لتعشيش الحمام فعششت فيه لم يملكها]
- ٨٣ [مسألة: ٢٣ الظاهر أنه يكفى في تملك النحل الغير المملوكه أخذ أميرها]

- ٨٣ [مسألة: ٢٤ ذكاه السمك اما بإخراجه من الماء حيا أو بأخذه بعد خروجه منه قبل موته]
- ٨٤ [مسألة: ٢٥ لا يشترط فى تذكيه السمك عند إخراجه من الماء أو أخذه بعد خروجه منه التسميه]
- ٨٤ [مسألة: ٢٦ لو وثب من الماء سمكه إلى السفينه لم يحل ما لم يؤخذ باليد]
- ٨٤ [مسألة: ٢٧ لو نصب شبكه أو صنع حظيره فى الماء لاصطياد السمك فكل ما وقع و احتبس فيهما ملكه]
- ٨٤ [مسألة: ٢٨ لو اخرج السمك من الماء حيا ثم أعاده إلى الماء مربوطا أو غير مربوط فمات فيه حرم]
- ٨٥ [مسألة: ٢٩ لو طفى السمك على الماء و زال امتناعه بسبب من الأسباب مثل أن ضرب بمضراب]
- ٨٥ [مسألة: ٣٠ لا يعتبر فى حليه السمك بعد ما اخرج من الماء حيا أو أخذ حيا بعد خروجه ان يموت خارج الماء بنفسه]
- ٨٥ [مسألة: ٣١ ذكاه الجراد أخذه حيا، سواء كان باليد أو بالاله]
- ٨٥ [مسألة: ٣٢ لو وقعت نار فى أجمه و نحوها فأحرقت ما فيها من الجراد لم يحل و ان قصده المحرق]
- ٨٦ [مسألة: ٣٣ لا يحل من الجراد ما لم يستقل بالطيران]
- ٨٦ [القول فى الذباجه]
- ٨٦ اشاره
- ٨٦ [مسألة: ١ يشترط فى الذابح أن يكون مسلما أو بحكمه كالمتولد منه]
- ٨٦ [مسألة: ٢ لا يشترط فيه الذكوره و لا البلوغ و لا غير ذلك]
- ٨٦ [مسألة: ٣ لا يجوز الذبح بغير الحديد مع الاختيار]
- ٨٧ [مسألة: ٤ الواجب فى الذبح قطع تمام الأعضاء الأربعة]
- ٨٧ [مسألة: ٥ محل الذبح فى الحلق تحت اللحيين على نحو يقطع به الأوداج الأربعة]
- ٨٧ [مسألة: ٦ يشترط أن يكون الذبح من القدام]
- ٨٨ [مسألة: ٧ يجب التتابع فى الذبح، بأن يستوفى قطع الأعضاء قبل زهوق الروح من الذبيحه]
- ٨٨ [مسألة: ٨ لو قطع رقبه الذبيحه من القفا و بقيت أعضاء الذباجه]
- ٨٨ [مسألة: ٩ لو أخطأ الذابح و ذبح من فوق العقده و لم يقطع الأعضاء الأربعة]
- ٨٨ [مسألة: ١٠ لو أكل الذئب مثلا مذبح الحيوان و أدركه حيا]
- ٨٨ [مسألة: ١١ يشترط فى التذكيه الذبيحه مضافا الى ما مر أمور]
- ٨٩ [مسألة: ١٢ لا يعتبر كيفية خاصه فى وضع الذبيحه على الأرض حال الذبح]

- ٨٩ [مسألة: ١٣ لا يعتبر فى التسميه كيفيه خاصه و ان يكون فى ضمن البسمله]
- ٩٠ [مسألة: ١٤ ذهب جماعه من الفقهاء إلى أنه يشترط فى حليه الذبيحه استقرار الحياه لها قبل الذبح]
- ٩٠ [مسألة: ١٥ لا يشترط فى حليه أكل الذبيحه بعد وقوع الذبح عليها حيا أن يكون خروج روحها بذلك الذبح]
- ٩٠ [مسألة: ١٦ يختص الإبل من بين البهائم بأن تذكيتة بالنحر]
- ٩٠ [مسألة: ١٧ كيفيه النحر و محله]
- ٩١ [مسألة: ١٨ يجوز نحر الإبل قائمه و باركه مقبله إلى القبلة]
- ٩١ [مسألة: ١٩ كل ما يتعذر ذبحه أو نحره من الحيوان اما لاستعصائه أو لوقوعه فى موضع]
- ٩١ [مسألة: ٢٠ للذباحه و النحر آداب و وظائف بين مستحبه و مكروهه]
- ٩٣ [مسألة: ٢١ إذا خرج الجنين أو اخرج من بطن امه، فمع حياه الأم أو موتها بدون التذكيه لم يحل أكله]
- ٩٣ [مسألة: ٢٢ لو كان الجنين حيا حال إيقاع الذبح أو النحر على امه و مات بعده]
- ٩٣ [مسألة: ٢٣ لا إشكال فى وقوع التذكيه على كل حيوان حل أكله ذاتا و ان حرم بالعارض]
- ٩٤ [مسألة: ٢٤ الظاهر أن جميع أنواع الحيوان المحرم الأكل مما كانت له نفس سائله غير ما ذكر من أنواع الوحوش]
- ٩٤ [مسألة: ٢٥ تذكيه جميع ما يقبل التذكيه من الحيوان المحرم الأكل انما يكون بالذبح]
- ٩٤ [مسألة: ٢٦ ما كان بيد المسلم من اللحوم و الشحوم و الجلود]
- ٩٥ [مسألة: ٢٧ لا فرق فى إباحه ما يؤخذ من يد المسلم بين كونه مؤمنا أو مخالفا يعتقد طهاره جلد الميتة بالدبغ]
- ٩٦ [كتاب الأطمعه و الأشربه]
- ٩٦ اشاره
- ٩٦ [القول فى الحيوان]
- ٩٦ اشاره
- ٩٦ [مسألة: ١ لا يؤكل من حيوان البحر الا السمك فيحرم غيره من أنواع حيوانه]
- ٩٦ [مسألة: ٢ لا يؤكل من السمك الا ما كان له فلس و قشور بالأصل و ان لم تبق و زالت بالعارض]
- ٩٦ [مسألة: ٣ الإربيان المسمى فى لسان أهل هذا الزمان بالروبيان من جنس السمك]
- ٩٦ [مسألة: ٤ بيض السمك تتبع السمك، فبيض المحلل حلال و ان كان أملس]
- ٩٧ [مسألة: ٥ البهائم البريه من الحيوان صنفان: إنسيه، و وحشيه]

- ٩٧ [مسألة: ٦ يحل من الطير الحمام بجميع أصنافه كالقمارى و هو الأزرق و الدباسى]
- ٩٨ [مسألة: ٧ الأحوط التنزه و الاجتناب عن الغراب بجميع أنواعه حتى الزاغ]
- ٩٨ [مسألة: ٨ يميز محلل الطير عن محرمه بأمرين جعل كل منهما فى الشرع علامة للحل و الحرمة]
- ٩٨ [مسألة: ٩ لو تعارضت العلامتان - كما إذا كان ما صفيفه أكثر من دفيفه ذا حوصله أو قانصه أو صيصيه]
- ٩٩ [مسألة: ١٠ لو رأى طيرا يطير و له صفيف و دفيف و لم يتبين أيهما أكثر تعين له الرجوع الى العلامة الثانية]
- ٩٩ [مسألة: ١١ لو فرض تساوى الصفيف و الدفيف فيه فالمشهور على حليته]
- ٩٩ [مسألة: ١٢ بيض الطيور تابعه لها فى الحل و الحرمة]
- ٩٩ [مسألة: ١٣ النعامة من الطيور، و هى حلال لحما و بيضا على الأقوى]
- ٩٩ [مسألة: ١٤ اللقلق لم ينص على حرمة و لا على حليته]
- ٩٩ [مسألة: ١٥ تعرض الحرمة على الحيوان المحلل بالأصل من أمور]
- ١٠٠ [مسألة: ١٦ يعم حكم الجلل كل حيوان محلل حتى الطير و السمك]
- ١٠٠ [مسألة: ١٧ و كما يحرم لحم الحيوان بالجلل يحرم لبنه و بيضه و يحلان بما يحل به لحمه]
- ١٠٠ [مسألة: ١٨ الظاهر أن الجلل ليس مانعا عن وقوع التذكية]
- ١٠٠ [مسألة: ١٩ تزول حرمة الجلال بالاستبراء بترك التغذى بالعدرة و التغذى بغيرها مده]
- ١٠٠ [مسألة: ٢٠ كيفيه الاستبراء أن يمنع الحيوان بربط أو حبس عن التغذى بالعدرة فى المده المقرره]
- ١٠١ [مسألة: ٢١ يستحب ربط الدجاجة التى يراد أكلها أياما ثم ذبحها و ان لم يعلم جللها]
- ١٠١ [مسألة: ٢٢ و مما يوجب حرمة الحيوان المحلل بالأصل ان يطأه الإنسان قبلا أو دبرا]
- ١٠١ [مسألة: ٢٣ الحيوان الموطوء ان كان مما يراد أكله كالشاه و البقره و الناقه يجب أن يذبح ثم يحرق]
- ١٠١ [مسألة: ٢٤ و مما يوجب عروض الحرمة على الحيوان المحلل بالأصل أن يرضع حمل أو جدى]
- ١٠١ [مسألة: ٢٥ لو شرب الحيوان المحلل الخمر حتى سكر و ذبح فى تلك الحال يؤكل لحمه لكن بعد غسله]
- ١٠٢ [مسألة: ٢٦ لو رضع جدى أو عناق أو عجل من لبن امرأه حتى فطم و كبر لم يحرم لحمه لكنه مكروه]
- ١٠٢ [مسألة: ٢٧ يحرم من الحيوان المحلل و ان ذكى أربعه عشر شيئا: الدم]
- ١٠٢ [مسألة: ٢٨ تختص حرمة الأشياء المذكوره بالذبيحه و المنحوره]
- ١٠٢ [مسألة: ٢٩ لا يوجد فى الطيور شىء مما ذكر عدا الرجيع و الدم و المراره]

- ١٠٢ [مسألة: ٣٠ يؤكل من الذبيحه غير ما مر، فيؤكل القلب و الكبد و الكرش]
- ١٠٣ [مسألة: ٣١ يجوز أكل لحم ما حل أكله نيا و مطبوخا، بل و محروقا أيضا إذا لم يكن مضرا]
- ١٠٣ [مسألة: ٣٢ اختلفوا فى حليه بول ما يؤكل لحمه كالغنم و البقر عند عدم الضروره]
- ١٠٣ [مسألة: ٣٣ يحرم رجيع كل حيوان و لو كان مما حل أكله]
- ١٠٣ [مسألة: ٣٤ يحرم الدم من الحيوان ذى النفس حتى العلقه و الدم فى البيضه]
- ١٠٣ [مسألة: ٣٥ قد مر فى كتاب الطهاره ما لا تحله الحياه من الميته حتى اللبن و البيضه]
- ١٠٣ [مسألة: ٣٦ لا إشكال فى حرمه القيح و الوسخ و البلغم و النخامه من كل حيوان]
- ١٠٤ [القول فى غير الحيوان]
- ١٠٤ اشاره
- ١٠٤ [مسألة: ١ يحرم تناول الأعيان النجسه، و كذا المتنجسه ما دامت باقيه على النجاسه]
- ١٠٤ [مسألة: ٢ يحرم تناول كل ما يضر بالبدن]
- ١٠٤ [مسألة: ٣ لا فرق فى حرمه تناول المضر بين المعلوم الضرر و مظنوننه]
- ١٠٤ [مسألة: ٤ يجوز التداوى و المعالجه بما يحتمل فيه الخطر و يؤدى إليه أحيانا]
- ١٠٤ [مسألة: ٥ ما كان يضر كثيره دون قليله يحرم كثيره المضر دون قليله غير المضر]
- ١٠٥ [مسألة: ٦ إذا كان لا يضر تناوله مره أو مرتين مثلا و لكن يضر إدمانه و زياده تكريره]
- ١٠٥ [مسألة: ٧ يحرم أكل الطين، و هو التراب المختلط بالماء حال بلته]
- ١٠٥ [مسألة: ٨ الظاهر أنه لا يلحق بالطين الرمل و الأحجار و أنواع المعادن]
- ١٠٦ [مسألة: ٩ يستثنى من الطين طين قبر الحسين عليه السلام للاستشفاء]
- ١٠٦ [مسألة: ١٠ لأخذ التربه المقدسه و تناولها عند الحاجه آداب و أذعيه مذكوره فى محالها]
- ١٠٦ [مسألة: ١١ القدر المتيقن من محل أخذ التربه هو القبر الشريف و ما يقرب]
- ١٠٦ [مسألة: ١٢ تناول التربه المقدسه للاستشفاء اما بازدرادها و ابتلاعها]
- ١٠٧ [مسألة: ١٣ إذا أخذ التربه بنفسه أو علم من الخارج بأن هذا الطين من تلك التربه المقدسه فلا اشكال]
- ١٠٧ [مسألة: ١٤ قد استثنى بعض العلماء من الطين طين الأرمنى للتداوى به]
- ١٠٧ [مسألة: ١٥ يحرم الخمر بالضروره من الدين]

- ١٠٨ [مسألة: ١٦ يلحق بالخمير موضوعا أو حكما كل مسكر جامدا كان أو مائعا]
- ١٠٨ [مسألة: ١٧ إذا انقلبت الخمر خلا حلت، سواء كان بنفسها أو بعلاج]
- ١٠٩ [مسألة: ١٨ و من المحرمات المائعه الفقاع إذا صار فيه غليان و نشيش و ان لم يسكرا]
- ١٠٩ [مسألة: ١٩ يحرم عصير العنب إذا نش و غلى بنفسه أو غلى بالنار]
- ١٠٩ [مسألة: ٢٠ الظاهر أن الماء الذى فى جوف حبه العنب بحكم عصيره]
- ١٠٩ [مسألة: ٢١ من المعلوم ان الزبيب ليس له عصير فى نفسه]
- ١١٠ [مسألة: ٢٢ الظاهر أن ما غلى بنفسه من أقسام العصير لا تزول حرمة الا بالتخليل]
- ١١٠ [مسألة: ٢٣ إذا صار العصير المغلى دبسا قبل أن يذهب ثلثاه لا يكفى فى حليته على الأقوى]
- ١١٠ [مسألة: ٢٤ إذا اختلط العصير بالماء ثم غلى يكفى فى حليته ذهب ثلثى المجموع و بقاء ثلثه]
- ١١١ [مسألة: ٢٥ لو صب على العصير المغلى قبل أن يذهب ثلثاه مقدار من العصير غير المغلى]
- ١١١ [مسألة: ٢٦ لا بأس بأن يطرح فى العصير قبل ذهاب الثلثين مثل اليقطين]
- ١١١ [مسألة: ٢٧ يثبت ذهاب الثلثين من العصير المغلى بالعلم و بالبينه و باخبار ذى اليد المسلم]
- ١١١ [مسألة: ٢٨ يحرم تناول مال الغير و ان كان كافرا محترم المال بدون اذنه و رضاه]
- ١١٢ [مسألة: ٢٩ يجوز أن يأكل الإنسان و لو مع عدم الضروره من بيوت من تضمنته الآية الشريفه فى سورة النور]
- ١١٢ [مسألة: ٣٠ تباح جميع المحرمات المزبوره حال الضروره]
- ١١٣ [مسألة: ٣١ و من الضرورات المبيحه للمحرمات الإكراه و التقيه عنمن يخاف منه على نفسه]
- ١١٣ [مسألة: ٣٢ فى كل مورد يتوقف حفظ النفس على ارتكاب محرم يجب الارتكاب]
- ١١٣ [مسألة: ٣٣ إذا اضطر الى محرم فليقتصر على مقدار الضروره و لا يجوز له الزيادة]
- ١١٣ [مسألة: ٣٤ يجوز التداوى لمعالجه الأمراض بكل محرم إذا انحصر به العلاج]
- ١١٣ [مسألة: ٣٥ المشهور عدم جواز التداوى بالخمير بل بكل مسكر حتى مع الانحصار]
- ١١٤ [مسألة: ٣٦ لو اضطر إلى أكل طعام الغير لسد رمقه و كان المالك حاضرا]
- ١١٥ [مسألة: ٣٧ يحرم الأكل على مائده يشرب عليها شىء من الخمر]
- ١١٥ [خاتمه فى بعض الآداب المتعلقة بالأكل و الشرب]
- ١١٥ اشاره

- ١١٩ [تذييل]
- ١٢٠ [كتاب الغصب]
- ١٢٠ اشارة
- ١٢٠ [مسألة: ١ المغصوب اما عين مع المنفعة من مالك واحد أو مالكين]
- ١٢١ [مسألة: ٢ المغصوب منه قد يكون شخصا كما في غصب الأعيان و المنافع المملوكة للأشخاص و الحقوق كذلك]
- ١٢١ [مسألة: ٣ للغصب حكمان تكليفيان، و هما: الحرمة، و وجوب رفع اليد و الرد الى المغصوب منه أو وليه]
- ١٢١ [مسألة: ٤ يجرى الحكمان التكليفيان في جميع أقسام الغصب]
- ١٢١ [مسألة: ٥ لو استولى على حر فحبسه لم يتحقق الغصب لا بالنسبة إلى عينه و لا بالنسبة إلى منفعة]
- ١٢٢ [مسألة: ٦ لو منع غيره عن إمساك دابته المرسله أو من القعود على فراشه]
- ١٢٢ [مسألة: ٧ و حيث عرفت ان المدار في تحقق الغصب على استيلاء الغاصب على المغصوب و صيرورته تحت يده عرفا]
- ١٢٤ [مسألة: ٨ لو دخل الدار و سكنها مع مالكةا، فان كان المالك ضعيفا غير قادر على مدافعتة و إخراجه]
- ١٢٤ [مسألة: ٩ لو أخذ بمقود الدابة فقادها و كان المالك راكبا عليها]
- ١٢٤ [مسألة: ١٠ إذا اشترك اثنان في الغصب، فان لم يستقل واحد منهما بانفراده]
- ١٢٥ [مسألة: ١١ غصب الأوقاف العامه كالمساجد و المقابر و المدارس و القنطرة]
- ١٢٥ [مسألة: ١٢ إذا حبس حرا لم يضمن لا نفسه و لا منافعه ضمان اليد حتى فيما إذا كان صنعا]
- ١٢٦ [مسألة: ١٣ لو منع حرا أو عبدا عن عمل له أجره من غير تصرف و استيفاء]
- ١٢٦ [مسألة: ١٤ يلحق بالغصب في الضمان المقبوض بالعقد المعاوضى الفاسد]
- ١٢٦ [مسألة: ١٥ يجب رد المغصوب الى مالكة ما دام باقيا و ان كان في رده مؤنه]
- ١٢٧ [مسألة: ١٦ لو مزج المغصوب بما يمكن تميزه و لكن مع المشقه- كما إذا مزج الشعير المغصوب]
- ١٢٧ [مسألة: ١٧ يجب على الغاصب مع رد العين بدل ما كانت لها من المنفعة]
- ١٢٧ [مسألة: ١٨ إذا كانت للعين منافع متعددة و كانت معطله فالمدار على المنفعة]
- ١٢٨ [مسألة: ١٩ ان كان المغصوب منه شخصا يجب الرد اليه أو الى وكيله ان كان كاملا و الى وليه ان كان قاصرا]
- ١٢٨ [مسألة: ٢٠ إذا كان المغصوب و المالك كلاهما في بلد الغصب فلا اشكال]
- ١٢٨ [مسألة: ٢١ لو حدث في المغصوب نقص و عيب وجب على الغاصب]

- ١٢٩ [مسألة: ٢٢ لو كان المغصوب باقيا لكن نزلت قيمته السوقية رده و لم يضمن نقصان قيمه]
- ١٢٩ [مسألة: ٢٣ لو تلف المغصوب أو ما بحكمه كالمقبوض بالعقد الفاسد و المقبوض بالسوم قبل رده الى المالك ضمنه بمثله]
- ١٢٩ [مسألة: ٢٤ انما يكون مثل الحنطه مثليا إذا لو حظ أشخاص كل صنف منها على حده]
- ١٣٠ [مسألة: ٢٥ لو تعذر المثل في المثلي ضمن قيمته]
- ١٣٠ [مسألة: ٢٦ يكفى في التعذر الذى يجب معه دفع القيمة فقداه في البلد و ما حوله]
- ١٣٠ [مسألة: ٢٧ لو وجد المثل بأكثر من ثمن المثل وجب عليه الشراء و دفعه الى المالك]
- ١٣٠ [مسألة: ٢٨ لو وجد المثل و لكن تنزل قيمته لم يكن على الغاصب إلا إعطاؤه]
- ١٣٠ [مسألة: ٢٩ لو سقط المثل عن المالىه بالمره من جهه الزمان أو المكان]
- ١٣١ [مسألة: ٣٠ لو تلف المغصوب و كان قيميا كالدواب و الثياب ضمن قيمته]
- ١٣١ [مسألة: ٣١ إذا اختلفت القيمة باختلاف المكان]
- ١٣١ [مسألة: ٣٢ كما أنه عند تلف المغصوب يجب على الغاصب دفع بدله الى المالك مثلا]
- ١٣٢ [مسألة: ٣٣ لو كان للبدل نماء و منافع في تلك المده كان للمغصوب منه]
- ١٣٢ [مسألة: ٣٤ القيمة التى يضمنها الغاصب في القيميات و فى المثليات عند تعذر المثل هو نقد البلد]
- ١٣٢ [مسألة: ٣٥ الظاهر أن الفلزات و المعادن المنطبعة كالحديد و الرصاص و النحاس كلها مثليه]
- ١٣٣ [مسألة: ٣٦ لو تعاقبت الأيادى الغاصبه على عين ثم تلفت- بأن غضبها شخص عن مالكةا]
- ١٣٣ [مسألة: ٣٧ لو غضب شيئا مثليا فيه صنعه محلله كالحلى من الذهب و الفضة]
- ١٣٤ [مسألة: ٣٨ لو غضب المصنوع و تلفت عنده الهيئة و الصنعه فقط دون الماده رد العين]
- ١٣٤ [مسألة: ٣٩ لو كانت في المغصوب المثلى صنعه محرمة غير محترمة- كما في آلات القمار و الملاهى]
- ١٣٤ [مسألة: ٤٠ إذا تعيب المغصوب في يد الغاصب كان عليه أرش النقصان]
- ١٣٤ [مسألة: ٤١ لو غضب شيئين تنقص قيمه كل واحد منهما منفردا عنها فيما إذا كانا مجتمعين كمصراعى الباب]
- ١٣٤ [مسألة: ٤٢ لو زادت بفعل الغاصب زياده في العين المغصوبه فهى على أقسام ثلاثة]
- ١٣٥ [مسألة: ٤٣ لو زادت في العين المغصوبه بما يكون أثرا محضا ردها كما هى و لا شىء له لأجل تلك الزيادة]
- ١٣٥ [مسألة: ٤٤ لو غضب أرضا فزرعها أو غرسها فالزرع و الغرس و نماؤهما للغاصب و عليه أجره الأرض]
- ١٣٥ [مسألة: ٤٥ لو غرس أو بنى فى أرض غضبها و كان الغراس و أجزاء البناء لصاحب الأرض كان الكل له]

- ١٣٦ [مسألة: ٤٦ لو غصب ثوبا و صبغه بصبغه، فإن أمكن إزالته مع بقاء ماليه له كان له ذلك]
- ١٣٧ [مسألة: ٤٧ لو صبغ الثوب المغصوب بصبغ مغصوب حصلت الشركه]
- ١٣٧ [مسألة: ٤٨ لو مزج الغاصب المغصوب بغيره أو امتزج في يده بغير اختيار مزجا رافعا للتمييز بينهما]
- ١٣٨ [مسألة: ٤٩ لو خلط المغصوب بالأجود أو الأردى و صار قيمه المجموع المخلوط أنقص من قيمه الخليطين منفردين]
- ١٣٨ [مسألة: ٥٠ فوائد المغصوب مملوكه للمغصوب منه و ان تجددت بعد الغصب]
- ١٣٩ [مسألة: ٥١ لو حصلت فيه صفة فزادت قيمته ثم زالت فنقصت ثم حصلت فيه صفة أخرى زادت بها قيمته]
- ١٣٩ [مسألة: ٥٢ إذا غصب حبا فزرعه أو بيضا فاستفرخه تحت دجاجته مثلا كان الزرع و الفرخ للمغصوب منه]
- ١٣٩ [مسألة: ٥٣ جميع ما مر من الضمان و كفيته و أحكامه و تفاصيله جاريه في كل يد جاريه على مال الغير بغير حق]
- ١٣٩ [مسألة: ٥٤ كما أن اليد الغاصبه و ما يلحق بها موجبه للضمان- و هو المسمى «بضمان اليد»]
- ١٣٩ [مسألة: ٥٥ الإتلاف بالمباشره واضح لا يخفى مصاديقه]
- ١٤٠ [مسألة: ٥٦ لو غصب شاه ذات ولد فمات ولدها جوعا أو حبس مالك الماشيه أو راعيها عن حراستها]
- ١٤٠ [مسألة: ٥٧ و من التسبب الموجب للضمان ما لو فك وكاء ظرف فيه مائع فسال ما فيه]
- ١٤٠ [مسألة: ٥٨ ليس من التسبب الموجب للضمان ما لو فتح بابا على مال فسرق أو دل سارقا عليه فسرقه]
- ١٤١ [مسألة: ٥٩ لو وقع الحائط على الطريق مثلا فتلف بوقوعه مال أو نفس لم يضمن صاحبه]
- ١٤١ [مسألة: ٦٠ لو وضع شربه أو كوزا مثلا على حائطه فسقط و تلف به مال أو نفس لم يضمن]
- ١٤١ [مسألة: ٦١ و من التسبب الموجب للضمان ان يشعل نارا في ملكه و داره فتعدت]
- ١٤١ [مسألة: ٦٢ إذا أرسل الماء في ملكه فتعدى الى ملك غيره فأضر به ضمن مطلقا]
- ١٤١ [مسألة: ٦٣ لو تعب حمال الخشبه فأسندها الى جدار الغير ليستريح بدون اذن صاحب الجدار فوقع بإسناده اليه ضمنه]
- ١٤٢ [مسألة: ٦٤ لو فتح قفصا عن طائر فخرج و كسر بخروجه قاروره شخص مثلا ضمنها الفاتح]
- ١٤٢ [مسألة: ٦٥ إذا أكلت دابه شخص زرع غيره أو أفسده]
- ١٤٢ [مسألة: ٦٦ لو كانت الشاه أو غيرها في يد الراعى أو الدابه في يد المستعير أو المستأجر فاتفقتا زراعا أو غيره]
- ١٤٢ [مسألة: ٦٧ لو اجتمع سببان للإتلاف بفعل شخصين، فان لم يكن أحدهما أسبق في التأثير اشتركا في الضمان]
- ١٤٢ [مسألة: ٦٨ لو اجتمع السبب مع المباشر كان الضمان على المباشر دون فاعل السبب]
- ١٤٣ [مسألة: ٦٩ لو أكره على إتلاف مال غيره كان الضمان على من أكرهه و ليس عليه ضمان]

- ١٤٣ [مسألة: ٧٠ لو غصب مأكولا مثلا فأطعمه المالك مع جهله بأنه ماله- بأن قال له هذا ملكى و طعامى- أو قدمه إليه ضيافه]
- ١٤٣ [مسألة: ٧١ لو غصب طعاما من شخص و أطعمه غير المالك على أنه ماله مع جهل الأكل بأنه مال غيره]
- ١٤٣ [مسألة: ٧٢ إذا سعى الى الظالم على أحد أو اشتكى عليه عنده بحق أو بغير حق فأخذ الظالم منه مالا بغير حق]
- ١٤٣ [مسألة: ٧٣ إذا تلف المغصوب و تنازع المالك و الغاصب فى القيمة]
- ١٤٤ [مسألة: ٧٤ إذا كان على العبد المغصوب الذى تحت يد الغاصب ثوب أو خاتم مثلا أو على الدابة المغصوبه]
- ١٤٥ [كتاب احياء الموات و المشتركات]
- ١٤٥ اشاره
- ١٤٥ [القول فى إحياء الموات]
- ١٤٥ اشاره
- ١٤٥ [مسألة: ١ الموات بالأصل و ان كان ملكا للإمام عليه السلام حيث انه من الأنفال]
- ١٤٦ [مسألة: ٢ الموات بالعارض الذى كان مسبوqa بالملك و الاحياء إذا لم يكن له مالك معروف على قسمين]
- ١٤٧ [مسألة: ٣ إذا كان ما طرأ عليه الخراب لمالك معلوم، فإن أعرض عنه مالكة كان لكل أحد إحياءه و تملكه]
- ١٤٨ [مسألة: ٤ كما يجوز احياء القرى الدارسه و البلاد القديمه التى باد أهلها و صارت بلا مالك بجعلها مزرعا أو مسكنا أو غيرهما]
- ١٤٨ [مسألة: ٥ لو كانت الأرض موقوفه و طرأها الموتان و الخراب، فان كانت من الموقوفات القديمه الدارسه]
- ١٤٩ [مسألة: ٦ إذا كانت الموات بالأصل حريما لعامر مملوك لا يجوز لغير مالكة إحياءه]
- ١٤٩ [مسألة: ٧ حريم الدار مطرح ترابها و كناستها و رمادها و مصب مائها و مطرح ثلوجها]
- ١٥٠ [مسألة: ٨ لكل من البئر و العين و القناه- أعنى بئرها الأخيره]
- ١٥١ [مسألة: ٩ اعتبار البعد المزبور فى القناه انما هو فى أحداث قناه أخرى]
- ١٥١ [مسألة: ١٠ الظاهر أن التباعد المزبور فى القناه انما يلاحظ بالنسبه إلى البئر التى هى منبع الماء]
- ١٥١ [مسألة: ١١ القرية المبنية فى الموات لها حريم ليس لأحد إحياءه]
- ١٥٢ [مسألة: ١٢ حد المرعى الذى هو حريم للقرية و محتطبها مقدار حاجه أهلها بحسب العاده]
- ١٥٢ [مسألة: ١٣ إذا كان موات يقرب العامر و لم يكن من حريمه و مرافقه جاز لكل أحد إحياءه]
- ١٥٢ [مسألة: ١٤ لا إشكال فى أن حريم القناه المقدار بخمسائه ذراع أو ألف ذراع ليس ملكا لصاحب القناه]
- ١٥٣ [مسألة: ١٥ ما مر من الحريم لبعض الاملاك انما هو فيما إذا ابتكرت فى أرض موات]

- ١٥٣ [مسألة: ١٦ ذكر جماعه انه يجوز لكل من المالكين المتجاورين التصرف في ملكه بما شاء]
- ١٥٤ [مسألة: ١٧ لا يخفى ان أمر الجار شديد، و حث الشرع الأقدس على رعايته أكيد]
- ١٥٥ [مسألة: ١٨ يشترط في التملك بالإحياء ان لا يسبق اليه سابق بالتحجير]
- ١٥٥ [مسألة: ١٩ لا بد من أن يكون التحجير مضافا الى دلالة على أصل الاحياء دالا على مقدار ما يريد إحياءه]
- ١٥٥ [مسألة: ٢٠ التحجير كما أشرنا إليه يفيد حق الأولويه و لا يفيد الملكيه]
- ١٥٦ [مسألة: ٢١ يشترط في مانع التحجير أن يكون المحجر متمكنا من القيام بتعميره]
- ١٥٦ [مسألة: ٢٢ لا يعتبر في التحجير أن يكون بالمباشره]
- ١٥٦ [مسألة: ٢٣ لو انمحت آثار التحجير قبل أن يقوم المحجر بالتعمير بطل حقه]
- ١٥٦ [مسألة: ٢٤ ليس للمحجر تعطيل الموات المحجر عليه و الإهمال في التعمير]
- ١٥٧ [مسألة: ٢٥ الظاهر انه يشترط في التملك بالاحياء قصد التملك كالتملك بالحيازه]
- ١٥٧ [مسألة: ٢٦ الاحياء المفيدة للملك عباره عن جعل الأرض حيه بعد الموتان و إخراجها عن صفه الخراب الى العمران]
- ١٥٨ [مسألة: ٢٧ يعتبر في إحياء الموات دارا و مسكنا بعد ازاله الموانع لو كان، أن يدار عليه حائط بما يعتاد]
- ١٥٨ [مسألة: ٢٨ يعتبر في إحياء الموات مزرعا بعد ازاله الموانع تسويه الأرض لو كانت فيها حفر]
- ١٥٩ [مسألة: ٢٩ يعتبر في إحياء البستان كل ما اعتبر في إحياء الزرع بزياده غرس النخيل]
- ١٥٩ [مسألة: ٣٠ يحصل إحياء البئر في الموات، بأن يحفرها الى أن يصل الى الماء]
- ١٥٩ [القول في المشتركات]
- ١٥٩ اشاره
- ١٥٩ [مسألة: ١ الطريق نوعان نافذ و غير نافذ]
- ١٦٠ [مسألة: ٢ الظاهر أن أرباب الدور المفتوحه في الدريبه كلهم مشتركون في كلها]
- ١٦١ [مسألة: ٣ ليس لمن كان حائط داره الى الدريبه فتح باب إليها إلا بإذن أربابها]
- ١٦١ [مسألة: ٤ يجوز لكل من أرباب الدريبه الجلوس فيها و الاستطراق و التردد منها الى داره بنفسه]
- ١٦١ [مسألة: ٥ الشوارع و الطرق العامه و ان كانت معه لاستطراق عامه الناس و منفعتها الأصليه التردد فيها بالذهاب و الإياب]
- ١٦١ [مسألة: ٦ لا فرق في الجلوس غير المضر بين ما كان للاستراحه أو النزاهه و بين ما كان للحرفه و المعامله]
- ١٦١ [مسألة: ٧ لو جلس في موضع من الطريق ثم قام عنه فان كان جلوس استراحه و نحوها بطل حقه]

- ١٦٢ [مسألة: ٨ كما أن موضع الجلوس حق للجالس للمعاملة فلا يجوز مزاحمته كذا ما حوله قدر ما يحتاج اليه]
- ١٦٢ [مسألة: ٩ يجوز للجالس للمعاملة أن يظلل على موضع جلوسه بما لا يضر بالماره بثوب]
- ١٦٢ [مسألة: ١٠ إذا جلس في موضع من الطريق للمعاملة في يوم فسبقه في يوم آخر شخص آخر و أخذ مكانه]
- ١٦٢ [مسألة: ١١ إنما يصير الموضع شارعاً عاماً بأمور]
- ١٦٢ [مسألة: ١٢ لا حريم للشارع العام لو وقع بين الاملاك]
- ١٦٣ [مسألة: ١٣ إذا استأجم الطريق أو انقطعت عنه الماره زال حكمه بل ارتفع موضعه و عنوانه]
- ١٦٤ [مسألة: ١٤ لو زاد عرض الطريق المسلوك عن سبعة أذرع]
- ١٦٤ [مسألة: ١٥ و من المشتركات المسجد]
- ١٦٥ [مسألة: ١٦ لو قام الجالس السابق و فارق المكان رافعا يده منه معرضاً عنه بطل حقه]
- ١٦٥ [مسألة: ١٧ الظاهر أن وضع الرحل مقدمه للجلوس كالجلوس في إفاده الأولويه]
- ١٦٥ [مسألة: ١٨ يعتبر أن لا يكون بين وضع الرحل و مجيئه طول زمان بحيث استلزم تعطيل المكان]
- ١٦٦ [مسألة: ١٩ المشاهد كالمساجد في جميع ما ذكر من الاحكام]
- ١٦٦ [مسألة: ٢٠ و من المشتركات المدارس بالنسبه إلى طالبي العلم أو الطائفه الخاصه منهم]
- ١٦٦ [مسألة: ٢١ لا يبطل حق الساكن بالخروج لحاجه معتاده كشاء مأكول أو مشروب]
- ١٦٧ [مسألة: ٢٢ من اقام في حجره منها ممن يستحق السكنى بها له أن يمنع من أن يشاركه غيره]
- ١٦٧ [مسألة: ٢٣ و يلحق بالمدارس الربط]
- ١٦٧ [مسألة: ٢٤ و من المشتركات المياه، و المراد بها مياه الشطوط و الأنهار الكبار كدجله و الفرات و النيل]
- ١٦٨ [مسألة: ٢٥ إذا شق نهراً من ماء مباح كالشط و نحوه ملك ما يدخل فيه من الماء]
- ١٦٨ [مسألة: ٢٦ إنما يملك النهر المتصل بالمباح اما بحفره في أرض مملوكه له و اما بحفره في الموات]
- ١٦٨ [مسألة: ٢٧ لما كان الماء الذي يفيضه النهر المشترك بين جماعه مشتركاً بينهم كان حكمه حكم سائر الأموال المشتركه]
- ١٦٩ [مسألة: ٢٨ الظاهر ان القسمة بحسب الأجزاء قسمة إجبار]
- ١٦٩ [مسألة: ٢٩ إذا اجتمعت أملاك على ماء مباح من عين أو واد أو نهر و نحوها]
- ١٧٠ [مسألة: ٣٠ الأنهار المملوكه المنشقه من الشطوط و نحوها إذا وقع التعاسر بين أربابها]
- ١٧٠ [مسألة: ٣١ لو احتاج النهر المملوك المشترك بين جماعه إلى تنقيه أو حفر أو إصلاح]

- ١٧٠ [مسألة: ٣٢ و من المشتركات المعادن]
- ١٧١ [مسألة: ٣٣ إذا شرع فى إحياء معدن ثم أهمله و عطله أجبر على إتمام العمل أو رفع يده عنه]
- ١٧١ [مسألة: ٣٤ لو أحيا أرضا مزرعا أو مسكنا مثلا فظهر فيها معدن ملكه تبعها لها]
- ١٧١ [مسألة: ٣٥ لو قال رب المعدن لآخر اعمل فيه و لك نصف الخارج مثلا]
- ١٧٢ [كتاب اللقطه]
- ١٧٢ اشاره
- ١٧٢ [القول فى لقطه الحيوان]
- ١٧٢ اشاره
- ١٧٢ [مسألة: ١ إذا وجد الحيوان فى العمران لا يجوز أخذه و وضع اليد عليه أى حيوان كان]
- ١٧٢ [مسألة: ٢ بعد ما أخذ الحيوان فى العمران و صار تحت يده]
- ١٧٣ [مسألة: ٣ ما يدخل فى دار الإنسان من الحيوان كالدجاج و الحمام مما لم يعرف صاحبه]
- ١٧٣ [مسألة: ٤ ما يوجد من الحيوان فى غير العمران من الطرق و الشوارع و المفاوز و الصحارى و البرارى و الجبال و الإجام]
- ١٧٣ [مسألة: ٥ لو أخذ البعير و نحوه فى صورته لا يجوز له أخذه ضمنه]
- ١٧٤ [مسألة: ٦ إذا ترك الحيوان صاحبه و سرحه فى الطرق أو الصحارى و البرارى]
- ١٧٤ [مسألة: ٧ إذا أصاب دابه و علم بالقرائن ان صاحبها قد تركها و لم يدر أنه قد تركها بقصد الاعراض أو بسبب آخر]
- ١٧٤ [مسألة: ٨ إذا أصاب حيوانا فى غير العمران و لم يدر أن صاحبه قد تركه بأحد النحوين أو لم يتركه]
- ١٧٤ [القول فى لقطه غير الحيوان]
- ١٧٤ اشاره
- ١٧٤ [مسألة: ١ يعتبر فيه الضياع عن المالك، فما يؤخذ من يد الغاصب و السارق ليس من اللقطه لعدم الضياع عن مالكة]
- ١٧٥ [مسألة: ٢ يعتبر فى صدق اللقطه و ثبوت أحكامها الأخذ و الالتقاط]
- ١٧٥ [مسألة: ٣ لو رأى شيئا مطروحا على الأرض فأخذه بظن انه ما له فتبين أنه ضائع عن غيره]
- ١٧٥ [مسألة: ٤ المال المجهول المالك غير الضائع لا يجوز أخذه و وضع اليد عليه]
- ١٧٦ [مسألة: ٥ كل مال غير الحيوان أحرز ضياعه عن مالكة المجهول و لو بشاهد الحال]
- ١٧٦ [مسألة: ٦ اللقطه ان كانت قيمتها دون الدرهم جاز تملكها فى الحال من دون تعريف و فحص عن مالكة]

- ١٧٧ [مسألة: ٧ الدرهم هو الفضة المسكوكه الرائجه فى المعامله]
- ١٧٧ [مسألة: ٨ المدار فى القيمه على مكان الالتقاط و زمانه فى اللقطه و فى الدرهم]
- ١٧٧ [مسألة: ٩ يجب التعريف فوراً فيما لم يكن أقل من درهم]
- ١٧٧ [مسألة: ١٠ قيل لا يجب التعريف إلا إذا كان ناوياً للتملك بعده]
- ١٧٧ [مسألة: ١١ مده التعريف الواجب سنه كامله، و لا يشترط فيها التوالى]
- ١٧٧ [مسألة: ١٢ لا يعتبر فى التعريف مباشره الملتقط]
- ١٧٨ [مسألة: ١٣ لو علم بأن التعريف لا فائده فيه أو حصل له اليأس من وجدان مالكها قيل تمام السنه سقط]
- ١٧٨ [مسألة: ١٤ لو تعذر التعريف فى أثناء السنه انتظر رفع العذر]
- ١٧٨ [مسألة: ١٥ لو علم بعد تعريف سنه انه لو زاد عليها عشر على صاحبه فهل يجب الزيادة الى ان يعثر عليه أم لا؟]
- ١٧٨ [مسألة: ١٦ لو ضاعت اللقطه من الملتقط و وجدها شخص آخر لم يجب عليه التعريف]
- ١٧٨ [مسألة: ١٧ إذا كانت اللقطه مما لا تبقى سنه كالطبخ و البطيخ و اللحم و الفواكه و الخضراوات]
- ١٧٩ [مسألة: ١٨ يتحقق تعريف سنه بأن يكون فى مده سنه متواليه أو غير متواليه مشغولاً بالتعريف]
- ١٧٩ [مسألة: ١٩ محل التعريف مجامع الناس كالاسواق و المشاهد و محل اقامه الجماعات و مجالس التعازى]
- ١٧٩ [مسألة: ٢٠ يجب أن يعرف اللقطه فى موضع الالتقاط ان وجدها فى محل متأهل من بلد أو قريه و نحوهما]
- ١٨٠ [مسألة: ٢١ كيفيه التعريف أن يقول المنادى «من ضاع له ذهب أو فضه أو ثوب» و ما شاكل ذلك من الألفاظ بلغه يفهمها الأغلب]
- ١٨٠ [مسألة: ٢٢ إذا لم تكن اللقطه قابله للتعريف]
- ١٨٠ [مسألة: ٢٣ إذا التقط اثنان لقطه واحده، فإن كان المجموع دون درهم جاز لهما تملكها فى الحال]
- ١٨١ [مسألة: ٢٤ إذا التقط الصبى أو المجنون فما كان دون درهم ملكه ان قصداً]
- ١٨١ [مسألة: ٢٥ اللقطه فى مده التعريف امانه لا يضمنها الملتقط الا مع التعدى أو التفريط]
- ١٨١ [مسألة: ٢٦ ان وجد المالك و قد تملكه الملتقط بعد التعريف]
- ١٨٢ [مسألة: ٢٧ لا يسقط التعريف عن الملتقط بدفع اللقطه إلى الحاكم]
- ١٨٢ [مسألة: ٢٨ لو وجد المالك و قد حصل للقطه نماء متصل يتبع العين]
- ١٨٢ [مسألة: ٢٩ لو حصل لها نماء منفصل بعد الالتقاط فعرف العين حولا و لم يجد المالك]
- ١٨٢ [مسألة: ٣٠ ما يوجد مدفوناً فى الخربه الدارسه التى باد أهلها و فى المفاوز و كل أرض لا رب لها فهو لواجده]

- ١٨٢ [مسألة: ٣١ لو علم مالك اللقطة قبل التعريف أو بعده لكن لم يمكن الإيصال]
- ١٨٣ [مسألة: ٣٢ لو مات الملتقط فان كان بعد التعريف و التملك ينتقل الى وارثه]
- ١٨٣ [مسألة: ٣٣ لو وجد مالا في دار معموره يسكنها الغير]
- ١٨٣ [مسألة: ٣٤ لو وجد شيئا في جوف حيوان قد انتقل اليه من غيره]
- ١٨٤ [مسألة: ٣٥ لو وجد في داره التي يسكنها شيئا و لم يعلم انه ماله أو مال غيره]
- ١٨٤ [مسألة: ٣٦ لو أخذ من شخص مالا ثم علم انه لغيره قد أخذ منه بغير وجه شرعى و عدوانا]
- ١٨٤ [مسألة: ٣٧ لو التقط شيئا فبعد ما صار في يده ادعاه شخص حاضر و قال انه مالى يشكل دفعه اليه بمجرد دعواه]
- ١٨٤ [مسألة: ٣٨ لا يجب دفع اللقطة الى من يدعيها الا مع العلم أو البينه]
- ١٨٥ [مسألة: ٣٩ لو تبدل حداؤه بحذاء آخر في مسجد أو غيره أو تبدل ثيابه في حمام]
- ١٨٥ [خاتمه]
- ١٨٥ اشاره
- ١٨٦ [مسألة: ١ إذا كان للقيط مال من فراش أو غطاء زائدين على مقدار حاجته أو غير ذلك]
- ١٨٦ [مسألة: ٢ يشترط فى الملتقط البلوغ و العقل و الحرية و كذا الإسلام ان كان اللقيط محكوما بالإسلام]
- ١٨٦ [مسألة: ٣ لقيط دار الإسلام محكوم بالإسلام]
- ١٨٦ [مسألة: ٤ اللقيط محكوم بالحرية ما لم يعلم خلافه أو أقر على نفسه بالرق بعد بلوغه]
- ١٨٧ [كتاب النكاح]
- ١٨٧ اشاره
- ١٨٧ [أو مما يناسب تقديمه على مقاصد هذا الكتاب أمور]
- ١٨٧ اشاره
- ١٨٨ [مسألة: ١ مما ينبغى ان يهتم به الإنسان النظر فى صفات من يريد تزويجها]
- ١٨٨ [مسألة: ٢ ينبغى أن لا يكون النظر فى اختيار المرأة مقصورا على الجمال و المال]
- ١٨٩ [مسألة: ٣ يكره تزويج الزانية و المتولده من الزنا و ان يتزوج الشخص قابلته أو ابنتها]
- ١٨٩ [مسألة: ٤ لا ينبغى للمرأة ان تختار زوجا سيئ الخلق و المخنث و الفاسق و شارب الخمر]
- ١٨٩ [مسألة: ٥ يستحب: الاشهاد فى العقد]

- ١٨٩ [مسألة: ٦ يستحب ان يكون الزفاف ليلا، و الوليمه فى ليله أو نهاره]
- ١٩٠ [مسألة: ٧ يستحب لمن أراد الدخول بالمرأه ليله الزفاف أو يومه ان يصلى ركعتين]
- ١٩٠ [مسألة: ٨ للخلوه بالمرأه مطلقا و لو فى غير ليله الزفاف آداب]
- ١٩١ [مسألة: ٩ يستحب التعجيل فى تزويج البنت و تحصينها بالزوج عند بلوغها]
- ١٩٢ [مسألة: ١٠ يستحب السعى فى التزويج و الشفاعة فيه و إرضاء الطرفين]
- ١٩٢ [مسألة: ١١ المشهور جواز وطى الزوجه و المملوكه دبرا على كراهيه شديده]
- ١٩٢ [مسألة: ١٢ لا يجوز وطى الزوجه قبل إكمال تسع سنين دواما كان النكاح أو منقطعا]
- ١٩٣ [مسألة: ١٣ لا يجوز ترك وطى الزوجه أكثر من أربعه أشهر إلا بإذنها حتى المنقطعه على الأحوط]
- ١٩٣ [مسألة: ١٤ لا إشكال فى جواز العزل]
- ١٩٤ [مسألة: ١٥ يجوز لكل من الزوج و الزوجه النظر الى جسد الآخر ظاهره و باطنه حتى العوره]
- ١٩٤ [مسألة: ١٦ لا إشكال فى جواز نظر الرجل الى ما عدا العوره من مماثله]
- ١٩٤ [مسألة: ١٧ يجوز للرجل أن ينظر الى جسد محارمه ما عدا العوره إذا لم يكن مع تلذذ و ريبه]
- ١٩٤ [مسألة: ١٨ لا إشكال فى عدم جواز نظر الرجل الى ما عدا الوجه و الكفين من المرأه الأجنبيه من شعرها و سائر جسدها]
- ١٩٤ [مسألة: ١٩ لا يجوز للمرأه النظر إلى الأجنبى كالعكس]
- ١٩٤ [مسألة: ٢٠ كل من يحرم النظر اليه يحرم مسه]
- ١٩٥ [مسألة: ٢١ لا يجوز النظر الى العضو المبان من الأجنبى و الأجنبيه]
- ١٩٥ [مسألة: ٢٢ يستثنى من حرمة النظر و اللمس فى الأجنبى و الأجنبيه مقام المعالجه إذا لم يمكن بالمماثل]
- ١٩٥ [مسألة: ٢٣ و كما يحرم على الرجل النظر إلى الأجنبيه يجب عليها التستر من الأجانب]
- ١٩٥ [مسألة: ٢٤ لا إشكال فى أن غير المميز من الصبى و الصبيه خارج عن أحكام النظر و اللمس]
- ١٩٥ [مسألة: ٢٥ يجوز للرجل أن ينظر إلى الصبيه ما لم تبلغ إذا لم يكن فيه تلذذ و شهوه]
- ١٩٦ [مسألة: ٢٦ يجوز للمرأه النظر إلى الصبى المميز ما لم يبلغ]
- ١٩٦ [مسألة: ٢٧ يجوز النظر الى نساء أهل الذمه]
- ١٩٦ [مسألة: ٢٨ يجوز لمن يريد تزويج امرأه ان ينظر إليها بشرط أن لا يكون بقصد التلذذ]
- ١٩٧ [مسألة: ٢٩ الأقوى جواز سماع صوت الأجنبيه ما لم يكن تلذذ و ريبه]

- [(فصل) فى عقد النكاح و أحكامه] ١٩٧
- اشاره ١٩٧
- مسأله: ١ الأحوط لو لم يكن الأقوى ان يكون الإيجاب من طرف الزوجه و القبول من طرف الزوج] ١٩٧
- مسأله: ٢ الأحوط أن يكون الإيجاب فى النكاح الدائم بلفظى «أنكحت» أو «زوجت»] ١٩٧
- مسأله: ٣ يتعدى كل من الإنكاح و التزويج الى مفعولين] ١٩٨
- مسأله: ٤ عقد النكاح قد يقع بين الزوج و الزوجه و بمباشرتهما] ١٩٨
- مسأله: ٥ لا يشترط فى لفظ القبول مطابقته لعباره الإيجاب] ١٩٩
- مسأله: ٦ إذا لحن فى الصيغه فان كان مغيرا للمعنى بحيث يعد اللفظ عبارة لمعنى آخر غير ما هو المقصود لم يكف] ١٩٩
- مسأله: ٧ يعتبر فى العقد القصد الى مضمونه] ٢٠٠
- مسأله: ٨ يعتبر فى العقد قصد الإنشاء] ٢٠٠
- مسأله: ٩ يعتبر الموالاه و عدم الفصل المعتد به بين الإيجاب و القبول] ٢٠٠
- مسأله: ١٠ يشترط فى صحه العقد التنجيز، فلو علقه على شرط أو مجى ء زمان بطل] ٢٠٠
- مسأله: ١١ يشترط فى العاقد المجرى للصيغه البلوغ و العقل] ٢٠١
- مسأله: ١٢ يشترط فى صحه العقد تعيين الزوجين على وجه يمتازان عن غيرهما بالاسم أو الإشاره] ٢٠١
- مسأله: ١٣ لو اختلف الاسم مع الوصف أو اختلفا أو أحدهما مع الإشاره يتبع العقد] ٢٠١
- مسأله: ١٤ لا إشكال فى صحه التوكيل فى النكاح من طرف واحد أو من طرفين بتوكيل الزوج] ٢٠٢
- مسأله: ١٥ لو وكلت المرأه رجلا فى تزويجها ليس له أن يزوجه من نفسه إلا إذا صرحت بالتعميم] ٢٠٢
- مسأله: ١٦ الأقوى جواز تولي شخص واحد فى طرفى العقد] ٢٠٢
- مسأله: ١٧ إذا وكلا وكلا فى العقد فى زمان معين لا يجوز لهما المقاربه بعد ذلك الزمان] ٢٠٣
- مسأله: ١٨ لا يجوز اشتراط الخيار فى عقد النكاح دوما أو انقطاعا لا للزوج و لا للزوجه] ٢٠٣
- مسأله: ١٩ إذا ادعى رجل زوجته امرأه فصدقته أو ادعت امرأه زوجها رجل فصدقها حكم لهما بذلك] ٢٠٣
- مسأله: ٢٠ إذا رجع المنكر عن إنكاره إلى الإقرار يسمع منه و يحكم بالزوجه بينهما] ٢٠٤
- مسأله: ٢١ إذا ادعى رجل زوجته امرأه و أنكرت فهل لها ان تتزوج من غيره] ٢٠٤
- مسأله: ٢٢ يجوز تزويج امرأه تدعى أنها خليه من الزوج مع احتمال صدقها من غير فحص] ٢٠٤

- ٢٠٥ [مسألة: ٢٣ إذا تزوج بامرأه تدعى أنها خليه عن الزوج فادعى رجل آخر زوجيتها]
- ٢٠٥ [مسألة: ٢٤ إذا ادعت امرأه أنها خليه فتزوجها رجل ثم ادعت بعد ذلك انها كانت ذات بعل لم يسمع دعواها]
- ٢٠٥ [مسألة: ٢٥ يشترط في صحة العقد الاختيار، أعنى اختيار الزوجين]
- ٢٠٦ [(فصل) في أولياء العقد]
- ٢٠٦ اشاره
- ٢٠٦ [مسألة: ١ للأب و الجد من طرف الأب- بمعنى أب الأب فصاعدا- و لايه على الصغير و الصغيره]
- ٢٠٦ [مسألة: ٢ ليس للأب و الجد للأب و لايه على البالغ الرشيد]
- ٢٠٦ [مسألة: ٣ و لايه الجد ليست منوطه بحياه الأب و لا موته]
- ٢٠٧ [مسألة: ٤ يشترط في صحة تزويج الأب و الجد و نفوذه عدم المفسده]
- ٢٠٧ [مسألة: ٥ إذا وقع العقد من الأب أو الجد عن الصغير أو الصغيره مع مراعاة ما يجب مراعاته]
- ٢٠٧ [مسألة: ٦ لو زوج الولي الصغيره بدون مهر المثل أو زوج الصغير بأزيد منه]
- ٢٠٧ [مسألة: ٧ السفية المبذر لا يصح نكاحه إلا بإذن أبيه]
- ٢٠٨ [مسألة: ٨ إذا زوج الولي المولى عليه بمن له عيب لم يصح و لم ينفذ]
- ٢٠٨ [مسألة: ٩ ينبغي بل يستحب للمرأة المالكه أمرها ان تستأذن أبها أو جدها]
- ٢٠٨ [مسألة: ١٠ لا و لايه للوصى، أى القيم من قبل الأب أو الجد على الصغير و الصغيره]
- ٢٠٨ [مسألة: ١١ ليس للحاكم و لايه في النكاح على الصغير ذكرا كان أو أنثى مع فقد الأب و الجد]
- ٢٠٨ [مسألة: ١٢ للمولى أن يزوج مملوكه بغيره]
- ٢٠٩ [مسألة: ١٣ يشترط في و لايه الأولياء البلوغ و العقل و الحريه و الإسلام إذا كان المولى عليه مسلما]
- ٢٠٩ [مسألة: ١٤ العقد الصادر من غير الوكيل و الولي المسمى بالفضولي يصح مع الإجازة]
- ٢٠٩ [مسألة: ١٥ ان كان المعقود له ممن صح منه العقد لنفسه- بأن كان بالغاً عاقلاً حراً]
- ٢١٠ [مسألة: ١٦ ليست الإجازة على الفور، فلو تأخرت عن العقد بزمن طويل صحت]
- ٢١٠ [مسألة: ١٧ لا أثر للإجازة بعد الرد، و كذا لا أثر للرد بعد الإجازة فيها يلزم العقد و به ينفسخ]
- ٢١٠ [مسألة: ١٨ إذا كان أحد الزوجين كارها حال العقد لكن لم يصدر منه رد له]
- ٢١٠ [مسألة: ١٩ يكفي في الإجازة المصححه لعقد الفضولي كل ما دل على إنشاء الرضا بذلك العقد]

- ٢١٠ [مسألة: ٢٠ لا يكفى الرضا القلبى فى صحة العقد و خروجه عن الفضوليه و عدم الاحتياج إلى الإجازة]
- ٢١٠ [مسألة: ٢١ لا يعتبر فى وقوع العقد فضوليا قصد الفضوليه و لا الالتفات إليها]
- ٢١١ [مسألة: ٢٢ إذا زوج صغيران فضولا فإن أجاز وليهما قبل بلوغهما أو أجازا بعد بلوغهما أو بالاختلاف]
- ٢١١ [مسألة: ٢٣ و كما يترتب الإرث على تقدير الإجازة و الحلف تترتب الآثار الأخر المترتبة على الزوجيه أيضا من المهر]
- ٢١٢ [مسألة: ٢٤ الظاهر جريان هذا الحكم فى كل مورد مات من لزم العقد من طرفه]
- ٢١٢ [مسألة: ٢٥ إذا كان العقد فضوليا من أحد الطرفين كان لازما من طرف الأصيل]
- ٢١٢ [مسألة: ٢٦ إذا رد المعقود أو المعقوده العقد الواقع فضولا صار العقد كأنه لم يقع]
- ٢١٢ [مسألة: ٢٧ إذا زوج الفضولى امرأه لرجل من دون اطلاعها و تزوجت هى برجل آخر صح و لزم الثانى]
- ٢١٣ [مسألة: ٢٨ لو زوج فضوليان امرأه كل منهما برجل كانت بالخيار فى إجازة أيهما شاءت]
- ٢١٣ [مسألة: ٢٩ لو وكلت رجلين فى تزويجها فزوجها كل منهما برجل]
- ٢١٣ [مسألة: ٣٠ لو ادعى أحد الزوجين سبق عقده، فان صدقه الأخر و كذا الزوجه أو صدقه أحدهما]
- ٢١٥ [المسألة: ٣١ لو زوج أحد الوكيلين عن الرجل له بامرأه و الأخر بنتها صح السابق و لغا اللاحق]
- ٢١٥ [(فصل) فى أسباب التحريم]
- ٢١٥ اشاره
- ٢١٥ [القول فى النسب]
- ٢١٥ اشاره
- ٢١٧ [مسألة: ١ لا تحرم عمه العمه و لا خاله الخاله ما لم تدخلا فى عنوانى العمه و الخاله و لو بالواسطه]
- ٢١٧ [مسألة: ٢ النسب: إما شرعى]
- ٢١٨ [مسألة: ٣ المراد بوطى الشبهه الوطى الذى ليس بمستحق مع عدم العلم بالتحريم]
- ٢١٨ [القول فى الرضاع]
- ٢١٨ اشاره
- ٢١٨ [مسألة: ١ لا يعتبر فى النشر بقاء المرأه فى حبال الرجل]
- ٢١٩ [مسألة: ٢ المراد بالحولين أربع و عشرون شهرا هلاليا من حين الولاده]
- ٢١٩ [مسألة: ٣ المعبر فى انبات اللحم و شد العظم استقلال الرضاع فى حصولهما على وجه ينسبان اليه]

- ٢٢٠ [مسألة: ٤ يعتبر في التقدير بالزمان ان يكون غذاؤه في اليوم و الليله منحصر باللبن]
- ٢٢٠ [مسألة: ٥ يعتبر في التقدير بالعدد أمور]
- ٢٢١ [مسألة: ٦ ما ذكرنا من الشروط شروط لناشريه الرضاع للحرمه]
- ٢٢١ [مسألة: ٧ إذا تحقق الرضاع الجامع للشرائط صار الفحل و المرضعه أبا]
- ٢٢٢ [مسألة: ٨ تكفى في حصول العلاقه الرضاعيه المحرمه دخاله الرضاع فيه في الجملة]
- ٢٢٣ [مسألة: ٩ لما كانت المصاهره التي هي أحد أسباب تحريم النكاح كما يأتي علاقه بين أحد الزوجين و بعض الأقرباء الأخر]
- ٢٢٣ [مسألة: ١٠ قد تبين مما سبق أن العلاقه الرضاعيه المحضه قد تحصل برضاع واحد كالحاصله بين المرتضع و بين المرضعه]
- ٢٢٣ [مسألة: ١١ قد عرفت فيما سبق انه يشترط في حصول الاخوه الرضاعيه بين المرتضعين اتحاد الفحل]
- ٢٢٤ [مسألة: ١٢ لا يجوز أن ينكح أبو المرتضع في أولاد صاحب اللبن ولاده و رضاعا]
- ٢٢٤ [مسألة: ١٣ إذا أرضعت امرأه ابن شخص بلبن فحلها ثم أرضعت بنت شخص آخر من لبن ذلك الفحل]
- ٢٢٤ [مسألة: ١٤ الرضاع المحرم كما يمنع من النكاح لو كان سابقا يبطله لو حصل لاحقاً]
- ٢٢٥ [تنبيهه]
- ٢٢٥ اشاره
- ٢٢٥ [مسألة: ١ إذا أرضعت امرأه ولد بنتها- و بعبارة أخرى أرضعت الولد جدته من طرف الام- حرمت بنتها أم الولد على زوجها]
- ٢٢٥ [مسألة: ٢ لو زوج ابنه الصغير بابنه أخيه الصغيره ثم أرضعت جدتهما من طرف الأب أو الأم أحدهما انفسخ نكاحهما]
- ٢٢٦ [مسألة: ٣ إذا حصل الرضاع الطارئ المبطل للنكاح، فاما ان يبطل نكاح المرضعه بإرضاعها]
- ٢٢٦ [مسألة: ٤ قد سبق ان العناوين المحرمه من جهه الولاده و النسب سبعة]
- ٢٢٨ [مسألة: ٥ لو شك في وقوع الرضاع أو في حصول بعض شروطه من الكميه أو الكيفيه بنى على العدم]
- ٢٢٨ [مسألة: ٦ لا تقبل الشهاده على الرضاع إلا مفصله]
- ٢٢٨ [مسألة: ٧ الأقوى أنه تقبل شهاده النساء العادلات في الرضاع مستقلات]
- ٢٢٨ [مسألة: ٨ يستحب أن يختار لرضاع الأولاد المسلمه العاقله العفيفه الوضيئه ذات الأوصاف الحسنه]
- ٢٢٩ [القول في المصاهره و ما يلحق بها]
- ٢٢٩ اشاره
- ٢٢٩ [مسألة: ١ تحرم معقوده الأب على ابنه و بالعكس فصاعدا في الأول و نازلا في الثاني حرمه دائمي]

- ٢٢٩ [مسألة: ٢ إذا عقد على امرأة حرمت عليه أمها و ان علت نسبا أو رضاعاً]
- ٢٣٠ [مسألة: ٣ إذا عقد على امرأة حرمت عليه بنتها و ان نزلت إذا دخل بالأُم و لو دبراً]
- ٢٣٠ [مسألة: ٤ لا فرق في حرمه بنت الزوجه بين أن تكون البنت موجوده في زمان زوجيه الأم أو تولدت بعد خروجها عن الزوجيه]
- ٢٣٠ [مسألة: ٥ لا إشكال في ترتب الحرمت الأربع على النكاح و الوطى الصحيحين]
- ٢٣١ [مسألة: ٦ لا فرق في الحكم بين الزنا في القبل و الدبر]
- ٢٣١ [مسألة: ٧ إذا علم بالزنا و شك في كونه سابقاً على العقد أو طارئاً بنى على الثاني]
- ٢٣١ [مسألة: ٨ إذا لمس امرأة أجنبيه أو نظر إليها بشهوه حرمت الملموسه و المنظوره على أبي اللامس و الناظر]
- ٢٣١ [مسألة: ٩ لا يجوز نكاح بنت الأخ على العمه و بنت الأخت على الخاله إلا بإذنهما]
- ٢٣١ [مسألة: ١٠ الظاهر أنه لا فرق في العمه و الخاله بين الدنيا منهنما و العليا]
- ٢٣١ [مسألة: ١١ إذا اذنتا ثم رجعتا عن الإذن، فإن كان رجوعهما بعد العقد لم يؤثر في البطلان]
- ٢٣٢ [مسألة: ١٢ الظاهر أن اعتبار إذنهما ليس حقا لهما كالخيار حتى يسقط بالإسقاط]
- ٢٣٢ [مسألة: ١٣ إذا تزوج بالعمه و ابنه الأخ و شك في السابق منهنما حكم بصحة العقد]
- ٢٣٢ [مسألة: ١٤ إذا طلق العمه أو الخاله]
- ٢٣٢ [مسألة: ١٥ لا يجوز الجمع في النكاح بين الأختين نسبيتين أو رضاعيتين دواما أو انقطاعاً أو بالاختلاف]
- ٢٣٢ [مسألة: ١٦ لو تزوج بالأختين و لم يعلم السابق و اللاحق من العقد]
- ٢٣٣ [مسألة: ١٧ لو طلقهما و الحال هذه، فان كان قبل الدخول فعليه للزوجه الواقعيه نصف مهرها]
- ٢٣٣ [مسألة: ١٨ الظاهر جريان حكم تحريم الجمع فيما إذا كانت الأختان كلتاها أو إحداها من زنا]
- ٢٣٣ [مسألة: ١٩ إذا طلق زوجته، فان كان الطلاق رجعياً لا يجوز و لا يصح نكاح أختها ما لم تنقض عدتها]
- ٢٣٣ [مسألة: ٢٠ ذهب بعض الأخباريين إلى حرمه الجمع بين الفاطميتين في النكاح]
- ٢٣٣ [مسألة: ٢١ الأحوط ترك تزويج الحر للأمه دواما]
- ٢٣٤ [مسألة: ٢٢ لا يجوز تزويج الأمه على الحره إلا بإذنها]
- ٢٣٤ [مسألة: ٢٣ لو زنت مرأة ذات بعل لم تحرم على زوجها]
- ٢٣٤ [مسألة: ٢٤ من زنى بذات بعل دواما أو متعه حرمت عليه ابداً]
- ٢٣٤ [مسألة: ٢٥ إذا زنى بامرأة في العده الرجعيه حرمت عليه ابداً كذات البعل دون البائنه و عده الوفاه]

- ٢٣٤ [مسألة: ٢٦ من لاط بغلام فأوقبه و لو ببعض الحشفه حرمت عليه أبدا أم الغلام]
- ٢٣٤ [مسألة: ٢٧ إنما يوجب اللواط حرمه المذكورات إذا كان سابقا]
- ٢٣٥ [مسألة: ٢٨ لو شك في تحقق الإيقاب حينما عبث بالغلام أو بعده بنى على العدم]
- ٢٣٥ [القول في النكاح في العده و تكميل العدد]
- ٢٣٥ اشاره
- ٢٣٥ [مسألة: ١ لا يجوز نكاح المرأة لا دائما و لا منقطعا إذا كانت في عده الغير رجعيه كانت أو بائه]
- ٢٣٥ [مسألة: ٢ لو وكل أحدا في تزويج امرأه له و لم يعين الزوجه فزوجه امرأه ذات عده لم تحرم عليه]
- ٢٣٦ [مسألة: ٣ لا يلحق بالتزويج في العده وطى الشبهه أو الزنا بالمعتده]
- ٢٣٦ [مسألة: ٤ إذا كانت المرأة في عده الرجل جاز له العقد عليها في الحال]
- ٢٣٦ [مسألة: ٥ هل يعتبر في الدخول الذي هو شرط للحرمه الأبدية في صوره الجهل ان يكون في العده]
- ٢٣٦ [مسألة: ٦ لو شك في أنها معتده أم لا حكم بالعدم و جاز له تزويجها و لا يجب عليه التفحص عن حالها]
- ٢٣٦ [مسألة: ٧ لو علم ان التزويج كان في العده مع الجهل موضوعا أو حكما]
- ٢٣٧ [مسألة: ٨ يلحق بالتزويج في العده في إيجاب الحرمة الأبدية التزويج بذات البعل]
- ٢٣٧ [مسألة: ٩ إذا تزوج بامرأه عليها عده و لم تشرع فيها لعدم تحقق مبادئها]
- ٢٣٧ [مسألة: ١٠ من كان عنده أربع زوجات دائميه تحرم عليه الخامسة ما دامت الأربع في حباله]
- ٢٣٧ [مسألة: ١١ ما ذكر انما هو في العقد الدائم، و أما في المنقطع فيجوز الجمع بما شاء]
- ٢٣٧ [مسألة: ١٢ إذا كانت عنده أربع فماتت إحداهن يجوز له تزويج أخرى في الحال]
- ٢٣٨ [مسألة: ١٣ إذا طلق الرجل حرا كان أو عبدا زوجته الحره ثلاث طلاقات لم يتخلل بينها نكاح رجل آخر حرمت عليه]
- ٢٣٨ [القول في الكفر]
- ٢٣٨ اشاره
- ٢٣٩ [مسألة: ١ الأقوى ان المجوسيه بحكم اليهوديه و النصرانيه]
- ٢٣٩ [مسألة: ٢ العقد الواقع بين الكفار لو وقع صحيحا عندهم و على طبق مذهبهم يرتب عليه آثار الصحيح عندنا]
- ٢٣٩ [مسألة: ٣ إذا أسلم زوج الكتابيه بقيا على نكاحهما الأول]
- ٢٣٩ [مسألة: ٤ إذا أسلمت زوجة الوثني أو الكتابي وثنيه كانت أو كتابيه]

- ٢٣٩ [مسألة: ٥ لو ارتد أحد الزوجين أو ارتدا معا دفعه قبل الدخول وقع الانفساخ فى الحال]
- ٢٤٠ [مسألة: ٦ العده فى ارتداد الزوج عن فطره كالوفاه و فى غيره كالطلاق]
- ٢٤٠ [مسألة: ٧ لا يجوز للمؤمنه أن تنكح الناصب المعلن بعداوه أهل البيت عليهم السلام]
- ٢٤٠ [مسألة: ٨ لا إشكال فى جواز نكاح المؤمن المخالفه غير الناصبه]
- ٢٤٠ [مسألة: ٩ لا يشترط فى صحه النكاح تمكن الزوج من النفقه]
- ٢٤٠ [مسألة: ١٠ بعد ما لم يكن التمكن من النفقه شرطا لصحه العقد و لا لزومه]
- ٢٤٠ [مسألة: ١١ لا إشكال فى جواز تزويج الحره بالعبد و العريبه بالعجمى]
- ٢٤١ [مسألة: ١٢ و مما يوجب الحرمة الأبدية التزويج حال الإحرام دواما أو انقطاعا]
- ٢٤١ [مسألة: ١٣ لا فرق فيما ذكر من التحريم مع العلم و البطلان مع الجهل بين أن يكون الإحرام لحج واجب أو مندوب]
- ٢٤١ [مسألة: ١٤ لو كانت الزوجه محرمة عالمه بالحرمة و كان الزوج محلا فهل يوجب الحرمة الأبدية بينهما؟]
- ٢٤١ [مسألة: ١٥ يجوز للمحرم الرجوع فى الطلاق فى العده الرجعيه]
- ٢٤١ [مسألة: ١٦ و من أسباب التحريم اللعان بشروطه المذكوره فى بابہ]
- ٢٤٢ [مسألة: ١٧ نكاح الشغار باطل]
- ٢٤٢ [القول فى النكاح المنقطع]
- ٢٤٢ اشاره
- ٢٤٢ [مسألة: ١ النكاح المنقطع كالدائم فى انه يحتاج الى عقد مشتمل على إيجاب و قبول لفظيين]
- ٢٤٢ [مسألة: ٢ ألفاظ الإيجاب فى هذا العقد ثلاثه «تمتعت» و «زوجت» و «أنكحت»]
- ٢٤٣ [مسألة: ٣ لا يجوز تمتع المسلمه بالكافر بجميع أصنافه]
- ٢٤٣ [مسألة: ٤ لا يتمتع بأمه و عنده حره إلا بإذنها]
- ٢٤٣ [مسألة: ٥ يشترط فى النكاح المنقطع ذكر المهر]
- ٢٤٣ [مسألة: ٦ تملك المتمتع المهر بالعقد، فيلزم عليه دفعه إليها بعده لو طالبتہ]
- ٢٤٤ [مسألة: ٧ لو أوقع العقد و لم يدخل بها حتى انقضت المده استقر عليه تمام المهر]
- ٢٤٤ [مسألة: ٨ لو تبين فساد العقد- بأن ظهر لها زوج أو كانت أخت زوجته أو أمها مثلا]
- ٢٤٤ [مسألة: ٩ يشترط فى النكاح المنقطع ذكر الأجل]

- ٢٤٤ [مسألة: ١٠ إذا قالت زوجتك نفسى إلى شهر أو شهرا مثلا و أطلقت اقتضى الاتصال بالعقد]
- ٢٤٤ [مسألة: ١١ لا يصح تجديد العقد عليها دائما و منقطعا قبل انقضاء الأجل أو بذل المده]
- ٢٤٥ [مسألة: ١٢ يجوز أن يشترط عليها و عليه الإتيان ليلا أو نهارا]
- ٢٤٥ [مسألة: ١٣ يجوز العزل للمتمتع من دون اذنها و ان قلنا بعدم جوازه فى الدائم]
- ٢٤٥ [مسألة: ١٤ لا يقع بها طلاق و انما تبين بانقضاء المده أو هبتها، و لا رجوع له بعد ذلك]
- ٢٤٥ [مسألة: ١٥ لا يثبت بهذا العقد توارث بين الزوجين]
- ٢٤٥ [مسألة: ١٦ إذا انقضى أجلها أو وهب مدتها قبل الدخول فلا عده عليها]
- ٢٤٥ [مسألة: ١٧ يستحب ان تكون المتمتع بها مؤمنة عفيفه]
- ٢٤٦ [مسألة: ١٨ يجوز التمتع بالزانية على كراهيه، خصوصا لو كانت من العواهر]
- ٢٤٦ [القول فى نكاح العبد و الإماء]
- ٢٤٦ اشارة
- ٢٤٦ [مسألة: ١ لا يجوز للعبد و لا للأمة أن يتزوجا بدون اذن المولى]
- ٢٤٦ [مسألة: ٢ للسيد تزويج عبده بحره أو امه]
- ٢٤٦ [مسألة: ٣ لو اذن المولى عبده فى التزويج كان عليه المهر و نفقه زوجته]
- ٢٤٦ [مسألة: ٤ مهر الأمه المزوجه للمولى]
- ٢٤٦ [مسألة: ٥ يجوز للمولى تزويج أمته من عبده قهرا عليهما و له بعد ذلك التفريق بينهما]
- ٢٤٨ [مسألة: ٦ لا يجوز للمولى و طى أمته المزوجه و لو من عبده حتى يفارقها و تخرج من العده]
- ٢٤٨ [مسألة: ٧ المتولد بين الرقين رق]
- ٢٤٨ [مسألة: ٨ إذا أوقع المالكان العقد بين العبد و الأمه و شرطا أن يكون الولد لأحدهما دون الأخر]
- ٢٤٨ [مسألة: ٩ إذا كان أحد أبوى الولد حرا فالولد حرا]
- ٢٤٨ [مسألة: ١٠ إذا زنى العبد بحره فالولد حرا و ان كانت هى أيضا زانية]
- ٢٤٨ [مسألة: ١١ إذا أعتقت الأمه المزوجه كان لها فسخ نكاحها و ان كانت تحت حر على الأقوى]
- ٢٤٩ [مسألة: ١٢ يجوز للمولى تحليل أمته للغير فى وطئها و سائر الاستمتاع منها]
- ٢٤٩ [مسألة: ١٣ لا يكفى فى التحليل مجرد التراضى و التعاطى]

- ٢٤٩ [مسألة: ١٤ المحلله للوطى كالمزوجه على الأحوط لو لم يكن أقوى]
- ٢٤٩ [القول فى العيوب الموجبه لخيار الفسخ و التدليس]
- ٢٤٩ اشاره
- ٢٥١ [مسألة: ١ إنما يفسخ العقد بعيوب المرأة إذا تبين وجودها قبل العقد]
- ٢٥١ [مسألة: ٢ ليس العقم من العيوب الموجبه للخيار لا من طرف الرجل و لا من طرف المرأة]
- ٢٥١ [مسألة: ٣ ليس الجذام و البرص من عيوب الرجل الموجبه لخيار المرأة عند المشهور]
- ٢٥١ [مسألة: ٤ خيار الفسخ فى كل من الرجل و المرأة على الفور]
- ٢٥١ [مسألة: ٥ إذا اختلفا فى العيب فالقول قول منكره مع اليمين إذا لم يكن لمدعيه بينه]
- ٢٥١ [مسألة: ٦ إذا ثبت عن الرجل بأحد الوجوه المذكوره]
- ٢٥٢ [مسألة: ٧ الفسخ بالعيوب ليس بطلاق، سواء وقع من الزوج أو الزوجه]
- ٢٥٢ [مسألة: ٨ يجوز للرجل الفسخ بعيوب المرأة من دون اذن الحاكم]
- ٢٥٢ [مسألة: ٩ إذا فسخ الرجل بأحد عيوب المرأة، فإن كان قبل الدخول فلا مهر لها]
- ٢٥٢ [مسألة: ١٠ إذا دلست المرأة نفسها على الرجل فى أحد عيوبها الموجبه للخيار و تبين له بعد الدخول]
- ٢٥٢ [مسألة: ١١ يتحقق التدليس بتوصيف المرأة بالصحة عند الزوج للتزويج]
- ٢٥٣ [مسألة: ١٢ من يكون تدليسه موجبا للرجوع عليه بالمهر هو الذى يسند اليه التزويج من وليها الشرعى أو العرفى]
- ٢٥٣ [مسألة: ١٣ كما يتحقق التدليس فى العيوب الموجبه للخيار كالجنون و العمى و غيرهما، كذلك يتحقق فى مطلق النقص]
- ٢٥٣ [مسألة: ١٤ ليس من التدليس الموجب للخيار سكوت الزوجه أو وليها عن النقص مع وجوده]
- ٢٥٤ [مسألة: ١٥ لو تزوج امرأة على أنها حرة بأحد الوجوه الثلاثة المتقدمه من اشتراط الحريه فى العقد]
- ٢٥٤ [مسألة: ١٦ لو تزوج امرأة على أنها بكر بأحد الوجوه الثلاثة المتقدمه فوجدها ثيبا لم يكن له الفسخ]
- ٢٥٤ [مسألة: ١٧ إذا فسخ حيث يكون له الفسخ، فان كان قبل الدخول فلا مهر]
- ٢٥٤ [فصل فى المهر و يقال له الصداق]
- ٢٥٤ اشاره
- ٢٥٤ [مسألة: ١ كل ما يملكه المسلم يصح جعله مهر عينا كان أو دينا أو منفعه لعين مملوكه من دار أو عقار أو حيوان]
- ٢٥٥ [مسألة: ٢ لو جعل المهر ما لا يملكه المسلم كالخمر و الخنزير صح العقد و بطل المهر]

- ٢٥٥ [مسألة: ٣ لا بد من تعيين المهر بما يخرج عن الإبهام]
- ٢٥٥ [مسألة: ٤ ذكر المهر ليس شرطاً في صحة العقد الدائم]
- ٢٥٥ [مسألة: ٥ إذا وقع العقد بلا مهر لم تستحق المرأة قبل الدخول شيئاً، إلا إذا طلقها حينئذ]
- ٢٥٦ [مسألة: ٦ المعتبر في مهر المثل هنا و في كل مورد نحكم به ملاحظه حال المرأة و صفاتها]
- ٢٥٦ [مسألة: ٧ لو أمهر ما لا يملكه أحد كالحر أو ما لا يملكه المسلم كالخمر و الخنزير صح العقد و بطل المهر]
- ٢٥٦ [مسألة: ٨ لو شرك أباه في المهر- بأن سمي لها مهرا و لأبيها شيئاً معيناً- تعين ما سمي لها مهرا لها]
- ٢٥٦ [مسألة: ٩ ما تعارف في بعض البلاد من انه يأخذ بعض أقارب البنت كأبيها أو أمها أو أختها من الزوج شيئاً]
- ٢٥٧ [مسألة: ١٠ إذا وقع العقد بلا مهر جاز أن يتراضيا بعد العقد على شىء]
- ٢٥٧ [مسألة: ١١ يجوز أن يجعل المهر كله حالاً أى بلا أجل و مؤجلاً]
- ٢٥٧ [مسألة: ١٢ يجوز أن يذكر المهر في العقد في الجملة و يفوض تقديره و تعيينه الى أحد الزوجين]
- ٢٥٧ [مسألة: ١٣ إذا طلق قبل الدخول سقط نصف المهر المسمى و بقى نصفه]
- ٢٥٧ [مسألة: ١٤ إذا مات أحد الزوجين قبل الدخول]
- ٢٥٨ [مسألة: ١٥ الصداق تملكه المرأة بنفس العقد و تستقر ملكيه تمامه بالدخول]
- ٢٥٨ [مسألة: ١٦ لو أبرأته من الصداق الذى كان عليه ثم طلقها قبل الدخول رجع بنصفه إليها]
- ٢٥٨ [مسألة: ١٧ الدخول الذى يستقر به تمام المهر هو مطلق الوطى و لو دبرا]
- ٢٥٨ [مسألة: ١٨ إذا اختلف الزوجان فى أصل المهر فادعته الزوجه و أنكر الزوج]
- ٢٥٩ [مسألة: ١٩ إذا توافقا على أصل المهر و اختلفا فى مقداره كان القول قول الزوج بيمينه]
- ٢٥٩ [مسألة: ٢٠ إذا اختلفا فى التعجيل و التأجيل]
- ٢٥٩ [مسألة: ٢١ لو توافقا على المهر و ادعى تسليمه و لا بينه فالقول قولها بيمينها]
- ٢٥٩ [مسألة: ٢٢ لو دفع إليها قدر مهرها ثم اختلفا بعد ذلك فقالت دفعته هبه و قال بل دفعته صداقاً]
- ٢٥٩ [مسألة: ٢٣ إذا زوج ولده الصغير فان كان للولد مال فالمهر على الولد]
- ٢٥٩ [مسألة: ٢٤ لو دفع الوالد المهر الذى كان عليه من جهه إعمار الولد ثم بلغ الصبى فطلق قبل الدخول]
- ٢٦٠ [(خاتمه) فى الشروط المذكوره فى عقد النكاح]
- ٢٦٠ اشاره

- ٢٦٠ [مسألة: ١ يجوز أن يشترط في ضمن عقد النكاح كل شرط سائغ]
- ٢٦٠ [مسألة: ٢ إذا شرط في عقد النكاح ما يخالف المشروع مثل أن لا يتزوج عليها]
- ٢٦٠ [مسألة: ٣ لو شرط أن لا يفتضها لزم الشرط، و لو أذنت بعد ذلك جاز]
- ٢٦٠ [مسألة: ٤ إذا شرط أن لا يخرجها من بلدها أو أن يسكنها في بلد معلوم أو منزل مخصوص]
- ٢٦٠ [(فصل) في القسم و النشوز و الشقاق]
- ٢٦٠ اشارة
- ٢٦١ [مسألة: ١ من كانت له زوجة واحدة ليس لها على زوجها حق المبيت عندها و المضاجعه معها في كل ليله]
- ٢٦٢ [مسألة: ٢ يختص وجوب المبيت و المضاجعه فيما قلنا به بالدائمه]
- ٢٦٢ [مسألة: ٣ في كل ليله كان للمرأة حق المبيت يجوز لها ان ترفع اليد عنه و تهبه للزوج ليصرف ليله فيما يشاء]
- ٢٦٢ [مسألة: ٤ تختص البكر أول عرسها بسبع ليال و الثيب بثلاث تنفصالن بذلك على غيرهما]
- ٢٦٢ [مسألة: ٥ لا قسمه للصغيره و لا للمجنونه المطبقه و لا للناشره]
- ٢٦٢ [مسألة: ٦ إذا شرع في القسمة بين نسائه كان له الابتداء بأى منهن شاء]
- ٢٦٣ [مسألة: ٧ تستحب التسويه بين الزوجات في الإنفاق و الالتفات و إطلاق الوجه و المواقعه]
- ٢٦٣ [القول في النشوز]
- ٢٦٣ اشارة
- ٢٦٣ [مسألة: ١ إذا ظهرت منها أمارات النشوز و الطغيان بسبب تغيير عاداتها معه في القول أو الفعل]
- ٢٦٤ [مسألة: ٢ و كما يكون النشوز من طرف الزوجه يكون من طرف الزوج أيضا بتعديده عليها]
- ٢٦٤ [مسألة: ٣ إذا ترك الزوج بعض حقوقها غير الواجبه أو هم بطلاقها لكرهته لها لكبر سنها أو غيره]
- ٢٦٤ [مسألة: ٤ إذا وقع نشوز من الزوجين و منافره و شقاق بين الطرفين و انجر أمرهما إلى الحاكم]
- ٢٦٥ [مسألة: ٥ إذا اجتمع الحكمان على التفريق ليس لهما ذلك إلا إذا شرطا عليهما حين بعثهما بأنهما إن شاء جمعا]
- ٢٦٥ [مسألة: ٦ الأولى بل الأحوط أن يكون الحكمان من أهل الطرفين]
- ٢٦٥ [مسألة: ٧ ينبغي للحكمين إخلاص النيه و قصد الإصلاح]
- ٢٦٥ [(فصل) في أحكام الأولاد و الولاده]
- ٢٦٥ اشارة

- ٢٦٥ [مسألة: ١ إنما يلحق ما ولدته المرأة بزوجها بشروط ثلاثه]
- ٢٦٦ [مسألة: ٢ إذا تحققت الشروط الثلاثه لحق الولد به]
- ٢٦٦ [مسألة: ٣ لا يجوز نفى الولد لمكان العزل، فلو نفاه لم ينتف الا باللعان]
- ٢٦٦ [مسألة: ٤ الموطوءه بشبهه- كما إذا وطئ أجنبيه بظن انها زوجته- يلحق ولدها بالواطئ]
- ٢٦٦ [مسألة: ٥ إذا اختلفا فى الدخول الموجب لإلحاق الولد و عدمه فادعته المرأة ليلحق الولد به و أنكره]
- ٢٦٧ [مسألة: ٦ لو طلق زوجته المدخول بها فاعتدت و تزوجت ثم أتت بولد]
- ٢٦٧ [مسألة: ٧ لو طلقها ثم بعد ذلك وطئت بشبهه ثم أتت بولد فهو كالتزويج بعد العده]
- ٢٦٧ [مسألة: ٨ إذا كانت تحت زوج و وطئها شخص آخر بشبهه ثم أتت بولد]
- ٢٦٧ [القول فى أحكام الولاده و ما يلحق بها]
- ٢٦٧ اشاره
- ٢٦٨ [مسألة: ١ يجب استبداد النساء فى شؤن المرأة حين ولادتها دون الرجال]
- ٢٦٨ [مسألة: ٢ يستحب غسل المولود عند وضعه مع الأمن من الضرر]
- ٢٦٨ [مسألة: ٣ و تستحب الوليمه عند الولاده، و هى إحدى الخمس التى سن فيها الوليمه]
- ٢٦٨ [مسألة: ٤ يجب ختان الذكور، بل ربما يعد من الضروريات]
- ٢٦٩ [مسألة: ٥ الختان واجب لنفسه و شرط لصحة طوافه فى حج أو عمره واجبين أو مندوبين]
- ٢٦٩ [مسألة: ٦ الظاهر أن الحد الواجب فى الختان أن تقطع الجلده الساتره للحشفه المسماه بالغلفه]
- ٢٦٩ [مسألة: ٧ لا بأس بكون الختان كافرا حربيا أو ذميا، فلا يعتبر فيه الإسلام]
- ٢٦٩ [مسألة: ٨ لو ولد الصبى مختونا سقط الختان و ان استحب إمرار الموس على المحل لإصابه السنه]
- ٢٦٩ [مسألة: ٩ و من المستحبات الأكيداه العقيقه للذكر و الأنثى]
- ٢٧٠ [مسألة: ١٠ يتخير فى العقيقه بين أن يفرقها لحما أو مطبوخا أو تطبخ و يدعى عليها جماعه من المؤمنين]
- ٢٧٠ [مسألة: ١١ لا يجب على الأم إرضاع ولدها لا مجانا و لا بالأجره مع عدم الانحصار بها]
- ٢٧٠ [مسألة: ١٢ الأم أحق بإرضاع ولدها من غيرها إذا كانت متبرعه أو تطلب ما تطلب غيرها أو أنقص]
- ٢٧٠ [مسألة: ١٣ لو ادعى الأب وجود متبرعه و أنكرت الأم و لم يكن له بينه على وجودها فالقول قولها بيمينها]
- ٢٧٠ [مسألة: ١٤ يستحب أن يكون رضاع الصبى بلبن امه]

- ٢٧١ [مسألة: ١٥ كمال الرضاع حولان كاملان أربع و عشرون شهرا]
- ٢٧١ [مسألة: ١٦ الأم أحق بحضانه الولد و تربيته و ما يتعلق بها من مصلحة حفظه مده الرضاع]
- ٢٧١ [مسألة: ١٧ لو مات الأب بعد انتقال الحضانه اليه أو قبله كانت الأم أحق بحضانه الولد]
- ٢٧٢ [مسألة: ١٨ تنتهي الحضانه ببلوغ الولد رشيدا، فإذا بلغ الرشد ليس لأحد حق الحضانه عليه حتى الأبوين]
- ٢٧٢ [(فصل) في النفقات]
- ٢٧٢ اشاره
- ٢٧٢ [مسألة: ١ انما تجب نفقه الزوجه على الزوج بشرط أن تكون دائمه]
- ٢٧٢ [مسألة: ٢ لو نشرت ثم عادت الى الطاعه لم تستحق النفقه حتى تطهرها و علم بها و انقضى زمان]
- ٢٧٢ [مسألة: ٣ لو ارتدت سقطت النفقه و ان عادت عادت]
- ٢٧٢ [مسألة: ٤ الظاهر أنه لا نفقه للزوجه الصغيره غير القابله للاستمتاع منها على زوجها]
- ٢٧٣ [مسألة: ٥ لا تسقط نفقتها بعدم تمكينها له من نفسها لعذر شرعى أو عقلى من حيض أو إحرام أو اعتكاف واجب أو مرض]
- ٢٧٣ [مسألة: ٦ تثبت النفقه و السكنى لذات العده الرجعيه ما دامت فى العده]
- ٢٧٣ [مسألة: ٧ لو ادعت المطلقه بانها حامل مستنده الى وجود الأمارات التى يستدل بها على الحمل عند النسوان صدقت]
- ٢٧٤ [مسألة: ٨ لا تقدير للنفقه شرعا]
- ٢٧٥ [مسألة: ٩ الظاهر أنه من الإنفاق الذى تستحقه الزوجه اجره الحمام عند الحاجه]
- ٢٧٥ [مسألة: ١٠ تملك الزوجه على الزوج نفقه كل يوم من الطعام و الإدام و غيرهما]
- ٢٧٥ [مسألة: ١١ لو دفعت إليها نفقه أيام كأسبوع أو شهر مثلا و انقضت المده و لم تصرفها على نفسها]
- ٢٧٦ [مسألة: ١٢ كيفيه الإنفاق بالطعام و الإدام: اما بمؤاكلتها مع الزوج فى بيته على العاده كسائر عياله]
- ٢٧٦ [مسألة: ١٣ ما يدفع لها للطعام و الإدام إما عين المأكول]
- ٢٧٦ [مسألة: ١٤ إذا تراضيا على بذل الثمن و قيمه الطعام و الإدام و تسلمت ملكته]
- ٢٧٦ [مسألة: ١٥ إنما تستحق بالكسوه على الزوج أن يكسوها بما هو ملكه أو بما استأجره أو استعاره]
- ٢٧٧ [مسألة: ١٦ إذا اختلف الزوجان فى الإنفاق و عدمه مع اتفاقهما على الاستحقاق]
- ٢٧٧ [مسألة: ١٧ إذا كانت الزوجه حاملا و وضعت و قد طلقت رجعيًا و اختلفا فى وقوع زمان الطلاق]
- ٢٧٧ [مسألة: ١٨ إذا طالبته بالإنفاق و ادعى الإعسار و عدم الاقتدار و لم تصدقه بل ادعت عليه اليسار]

- ٢٧٧ [مسألة: ١٩ لا يشترط فى استحقاق الزوجه النفقه فقرها و احتياجها]
- ٢٧٧ [مسألة: ٢٠ إذا لم يكن له مال يفي بنفقه نفسه و زوجته و أقاربه الواجبى النفقه فهو مقدم على زوجته]
- ٢٧٨ [القول فى نفقه الأقارب]
- ٢٧٨ اشاره
- ٢٧٨ [مسألة: ١ يجب الإنفاق على الأبوين و آباؤهما و أمهاتهما و ان علوا]
- ٢٧٨ [مسألة: ٢ يشترط فى وجوب الإنفاق على القريب فقره و احتياجه]
- ٢٧٩ [مسألة: ٣ إذا أمكن للمرأه التزويج بمن يليق بها و يقوم بنفقتها دائما أو منقطعا فهل تكون بحكم القادر]
- ٢٧٩ [مسألة: ٤ يشترط فى وجوب الإنفاق على القريب قدره المنفق على نفقته بعد نفقه نفسه و نفقه زوجته]
- ٢٧٩ [مسألة: ٥ المراد بنفقه نفسه المقدمه على نفقه زوجته مقدار قوت يومه]
- ٢٧٩ [مسألة: ٦ لو زاد عن نفقته شىء و لم تكن عنده زوجة]
- ٢٧٩ [مسألة: ٧ لو لم يكن عنده ما ينفقه على نفسه و جب عليه التوسل الى تحصيله بأى وسيله حتى بالاستعطاء و السؤال]
- ٢٨٠ [مسألة: ٨ لا تقدير فى نفقه الأقارب]
- ٢٨٠ [مسألة: ٩ لا يجب إعفاف من و جبت نفقته ولدا كان أو والدا بتزويج أو إعطاء مهر له أو تملك امه أو تحليلها عليه]
- ٢٨٠ [مسألة: ١٠ يجب على الولد نفقه والده دون أولاده لأنهم اخوته و دون زوجته]
- ٢٨٠ [مسألة: ١١ لا تقضى نفقه الأقارب و لا يتداركه لو فات فى وقته و زمانه و لو بتقصير من المنفق]
- ٢٨٠ [مسألة: ١٢ قد ظهر مما مر أن وجوب الإنفاق ثابت بشروطه فى عمودى النسب]
- ٢٨٢ [مسألة: ١٣ لو كان له ولدان و لم يقدر الا على نفقه أحدهما و كان له أب موسرا]
- ٢٨٢ [مسألة: ١٤ لو دافع و امتنع من و جبت عليه النفقه عن الإنفاق أجبره الحاكم]
- ٢٨٢ [مسألة: ١٥ تجب نفقه المملوك رقيقا كان أو غيره حتى النحل و دود القز على مالكة]
- ٢٨٣ [مسألة: ١٦ لو امتنع المولى من الإنفاق على رقيقه أجبر على بيعه أو غيره ما يزيل ملكه عنه]
- ٢٨٤ [كتاب الطلاق]
- ٢٨٤ اشاره
- ٢٨٤ [القول فى شروطه]
- ٢٨٤ اشاره

- ٢٨٤ [مسألة: ١ يشترط فى الزوج المطلق البلوغ و العقل]
- ٢٨٤ [مسألة: ٢ و كما لا يصح طلاق الصبى بالمباشرة و التوكيل لا يصح طلاق وليه عنه كأبيه]
- ٢٨٤ [مسألة: ٣ و يشترط فى الزوج المطلق القصد و الاختيار]
- ٢٨٥ [مسألة: ٤ الإكراه هو حمل الغير على إيجاد ما يكره إيجاده مع التوعيد على تركه بإيقاع ما يضر بحاله عليه]
- ٢٨٥ [مسألة: ٥ لو قدر المأمور على دفع ضرر الأمر ببعض التفصيات مما ليس فيه ضرر عليه]
- ٢٨٥ [مسألة: ٦ لو أكرهه على طلاق احدى زوجتيه فطلق إحداهما المعينه وقع مكرها عليه]
- ٢٨٦ [مسألة: ٧ لو أكرهه على أن يطلق زوجته ثلاث طلاقات بينهما رجعتان فطلقها واحده أو اثنتين]
- ٢٨٦ [مسألة: ٨ لو أوقع الطلاق عن إكراه ثم تعقبه الرضا لم يفد ذلك فى صحته]
- ٢٨٦ [مسألة: ٩ لا يعتبر فى الطلاق اطلاع الزوجه عليه فضلا عن رضاها به]
- ٢٨٦ [مسألة: ١٠ يشترط فى المطلقه أن تكون زوجة دائمه فلا يقع الطلاق على المتمتع بها]
- ٢٨٦ [مسألة: ١١ انما يشترط خلو المطلقه من الحيض فى المدخول بها الحائل دون غير المدخول بها]
- ٢٨٦ [مسألة: ١٢ إذا غاب الزوج، فان خرج فى حال حيضها لم يجز طلاقها الا بعد مضى مده قطع بانقطاع ذلك الحيض]
- ٢٨٧ [مسألة: ١٣ الحاضر الذى يتعذر أو يتعسر عليه معرفه حال المرأة من حيث الطهر و الحيض كالغائب]
- ٢٨٧ [مسألة: ١٤ يجوز الطلاق فى الطهر الذى واقعها فيه فى اليائسه و الصغيره]
- ٢٨٧ [مسألة: ١٥ لا يشترط فى تربص ثلاثه أشهر فى المسترايه أن يكون اعتزاله عنها لأجل ذلك]
- ٢٨٨ [مسألة: ١٦ لو واقعها فى حال الحيض لم يصح طلاقها فى الطهر الذى بعد تلك الحيضه]
- ٢٨٨ [مسألة: ١٧ يشترط فى صحه الطلاق تعيين المطلقه]
- ٢٨٨ [القول فى الصيغه]
- ٢٨٨ اشاره
- ٢٨٨ [مسألة: ١ لا يقع الطلاق إلا بصيغه خاصه، و هى قوله «أنت طالق»]
- ٢٨٨ [مسألة: ٢ يجوز إيقاع طلاق أكثر من زوجة واحده بصيغه واحده]
- ٢٨٨ [مسألة: ٣ لا يقع الطلاق بما يرادف الصيغه المزبوره من لغه غير عربيه مع القدره على إيقاعه بتلك الصيغه]
- ٢٨٩ [مسألة: ٤ يجوز للزوج أن يوكل غيره فى تطليق زوجته بنفسه بالمباشرة أو بتوكيل غيره]
- ٢٨٩ [مسألة: ٥ يجوز أن يوكلها على انه لو طال سفره أزيد من ثلاثه شهور مثلا أو سامح فى إنفاقها أزيد من شهر]

- ٢٨٩ [مسألة: ٦ يشترط في صيغه الطلاق التنجيز، فلو علقه بشرط بطل].....
- ٢٨٩ [مسألة: ٧ لو كرر صيغتي الطلاق ثلاثا فقال «هي طالق، هي طالق، هي طالق» من دون تخلل رجعه في البين].....
- ٢٨٩ [مسألة: ٨ لو كان الزوج من العامه ممن يعتقد وقوع الثلاث بثلاث مرسله أو مكرره و أوقع الطلاق ثلاثا].....
- ٢٩٠ [مسألة: ٩ يشترط في صحه الطلاق زائدا على ما مر الاشهاد].....
- ٢٩٠ [مسألة: ١٠ لو طلق الوكيل عن الزوج لا يكتفى به مع عدل آخر في الشاهدين].....
- ٢٩٠ [مسألة: ١١ المراد بالعدل في هذا المقام ما هو المراد به في غير المقام ما رتب عليه بعض الاحكام].....
- ٢٩٠ [مسألة: ١٢ لو كان الشاهدان عادلين في اعتقاد المطلق].....
- ٢٩١ [القول في أقسام الطلاق].....
- ٢٩١ اشاره.....
- ٢٩١ [مسألة: ١ إذا طلقها ثلاثا مع تخلل رجعتين حرمت عليه و لو بعقد جديد].....
- ٢٩١ [مسألة: ٢ كل امرأه حره و ان كانت تحت عبد إذا استكملت الطلاق ثلاثا مع تخلل رجعتين في البين حرمت على المطلق].....
- ٢٩٢ [مسألة: ٣ العقد الجديد بحكم الرجوع في الطلاق].....
- ٢٩٢ [مسألة: ٤ المطلقه ثلاثا إذا نكحت زوجا آخر و فارقتها بموت أو طلاق حلت للزوج الأول].....
- ٢٩٣ [مسألة: ٥ إنما يوجب التحريم الطلقات الثلاث إذا لم تنكح في البين زوجا آخر].....
- ٢٩٣ [مسألة: ٦ قد مر أن المطلقه ثلاثا تحرم على المطلق حتى تنكح زوجا غيره].....
- ٢٩٣ [مسألة: ٧ لو طلقها ثلاثا و انقضت مده فادعت انها تزوجت و فارقتها الزوج الثاني و مضت العده و احتمل صدقها].....
- ٢٩٣ [مسألة: ٨ إذا دخل المحلل فادعت الدخول و لم يكذبها صدقت و حلت للزوج الأول].....
- ٢٩٤ [مسألة: ٩ لا فرق في الوطى المعتبر في المحلل بين المحرم و المحل].....
- ٢٩٤ [مسألة: ١٠ لو شك الزوج في إيقاع أصل الطلاق على زوجته لم يلزمه الطلاق بل يحكم ظاهرا ببقاء علقه النكاح].....
- ٢٩٤ [القول في العدد].....
- ٢٩٤ [(فصل) في عده الفراق طلاقا كان أو غيره].....
- ٢٩٤ اشاره.....
- ٢٩٤ [مسألة: ١ لا عده على من لم يدخل بها و لا على الصغيره].....
- ٢٩٥ [مسألة: ٢ يتحقق الدخول بإيلاج تمام الحشفه قبلا أو دبرا و ان لم ينزل].....

- ٢٩٥ [مسألة: ٣ يتحقق اليأس ببلوغ ستين في القرشيه و خمسين في غيرها]
- ٢٩٥ [مسألة: ٤ لو طلقت ذات الأقرء قبل بلوغ سن اليأس و رأت الدم مره أو مرتين]
- ٢٩٥ [مسألة: ٥ المطلقه و من ألحقت بها ان كانت حاملا فعدتها مده حملها]
- ٢٩٥ [مسألة: ٦ انما تنقضى العده بالوضع إذا كان الحمل ملحقا بمن له العده]
- ٢٩٥ [مسألة: ٧ لو كانت حاملا باثنين مثلا بانث بوضع الأول، فلا رجعه للزوج بعده]
- ٢٩٥ [مسألة: ٨ لو وطئت شبيهه فحملت و ألحق الولد بالواطي لبعث الزوج عنها أو لغير ذلك ثم طلقها الزوج]
- ٢٩٦ [مسألة: ٩ إذا ادعت المطلقه الحامل أنها وضعت فانقضت عدتها و أنكر الزوج]
- ٢٩٦ [مسألة: ١٠ لو اتفق الزوجان على إيقاع الطلاق و وضع الحمل و اختلفا في المتقدم و المتأخر]
- ٢٩٦ [مسألة: ١١ إذا طلقت الحائل أو انفسخ نكاحها، فان كانت مستقيمه الحيض - بأن تحيض في كل شهر مره]
- ٢٩٧ [مسألة: ١٢ المراد بالقروء و القرائن الأطهار و الطهرين]
- ٢٩٧ [مسألة: ١٣ بناء على كفايه مسمى الطهر في الطهر الأول و لو لحظه و إمكان أن تحيض المرأة في شهر واحد]
- ٢٩٧ [مسألة: ١٤ عده المتعه في الحامل وضع حملها، و في الحائل إذا كانت تحيض قرءان]
- ٢٩٧ [مسألة: ١٥ المدار في الشهور على الهلالي، فإن وقع الطلاق في أول رؤيه الهلال فلا اشكال]
- ٢٩٨ [مسألة: ١٦ لو اختلفا في انقضاء العده و عدمه قدم قولها بيمينها]
- ٢٩٨ [القول في عده الوفاه]
- ٢٩٨ اشاره
- ٢٩٨ [مسألة: ١ عده الحره المتوفى عنها زوجها و ان كانت تحت عبد أربعة أشهر و عشره أيام]
- ٢٩٨ [مسألة: ٢ المراد بالأشهر هي الهلاليه]
- ٢٩٨ [مسألة: ٣ لو طلقها ثم مات قبل انقضاء العده، فإن كان رجعيًا بطلت عده الطلاق]
- ٢٩٩ [مسألة: ٤ يجب على المرأة في وفاه زوجها الحداد ما دامت في العده]
- ٢٩٩ [مسألة: ٥ الأقوى أن الحداد ليس شرطًا في صحه العده]
- ٢٩٩ [مسألة: ٦ لا فرق في وجوب الحداد بين المسلمه و الذميه]
- ٢٩٩ [مسألة: ٧ لا حداد على الأمه لا من موت سيدها و لا من موت زوجها إذا كانت مزوجه]
- ٢٩٩ [مسألة: ٨ يجوز للمعتده بعده الوفاه أن تخرج من بيتها في زمان عدتها و التردد في حوائجها]

- مسألة: ٩ لا إشكال في ان مبدأ عده الطلاق من حين وقوعه حاضرا كان الزوج أو غائبا بلغ الزوجه الخبر أم لا] ٣٠٠
- مسألة: ١٠ لا يعتبر في الاخبار الموجب للاعتداد من حينه كونه حجه شرعيه] ٣٠٠
- مسألة: ١١ لو علمت بالطلاق و لم تعلم وقت وقوعه حتى تحسب العده من ذلك الوقت] ٣٠٠
- مسألة: ١٢ إذا فقد الرجل و غاب غيبه منقطعه و لم يبلغ منه خبر و لا ظهر منه أثر و لم يعلم موته و لا حياته] ٣٠١
- مسألة: ١٣ ليست للفحص و الطلب كيفيه خاصه] ٣٠١
- مسألة: ١٤ لا يشترط في المبعوث و المكتوب اليه و المستخبرين منهم من المسافرين العداله بل تكفى الوثاقه] ٣٠١
- مسألة: ١٥ لا يعتبر أن يكون الفحص بالبعث أو الكتابه و نحوها من الحاكم] ٣٠١
- مسألة: ١٦ مقدار الفحص بحسب الزمان أربعة أعوام، و لا يعتبر فيه الاتصال التام] ٣٠٢
- مسألة: ١٧ المقدار اللازم من الفحص هو المتعارف لأمثال ذلك و ما هو المعتاد] ٣٠٢
- مسألة: ١٨ إذا علم أنه قد كان في بلد معين في زمان ثم انقطع أثره يتفحص عنه أولا] ٣٠٢
- مسألة: ١٩ أن الأحوط أن يكون الفحص و الطلاق بعد رفع أمرها إلى الحاكم] ٣٠٣
- مسألة: ٢٠ إذا علم أن الفحص لا ينفع و لا يترتب عليه أثر فالظاهر سقوط وجوبه] ٣٠٣
- مسألة: ٢١ يجوز لها اختيار البقاء على الزوجيه بعد رفع الأمر إلى الحاكم قبل أن تطلق] ٣٠٣
- مسألة: ٢٢ الظاهر أن العده الواقعه بعد الطلاق عده طلاق] ٣٠٣
- مسألة: ٢٣ إذا تبين موته قبل انقضاء المده أو بعده قبل الطلاق وجب عليها عده الوفاه] ٣٠٤
- مسألة: ٢٤ إذا جاء الزوج بعد الفحص و انقضاء الأجل] ٣٠٤
- مسألة: ٢٥ إذا حصل لزوجه الغائب بسبب القرائن و تراكم الأمارات العلم بموته] ٣٠٤
- القول في عده وطى الشبهه] ٣٠٥
- اشاره ٣٠٥
- مسألة: ١ لا عده على المزنى بها سواء حملت من الزنا أم لا على الأقوى] ٣٠٥
- مسألة: ٢ عده وطى الشبهه كعده الطلاق بالاقراء و الشهور و بوضع الحمل لو حملت من هذا الوطى] ٣٠٥
- مسألة: ٣ إذا كانت الموطوءه شبهه ذات بعل لا يجوز لزوجهها وطئها في مده عدتها] ٣٠٥
- مسألة: ٤ إذا كانت خليه يجوز لواطئها أن يتزوج بها في زمن عدتها] ٣٠٥
- مسألة: ٥ لا فرق في حكم وطى الشبهه من حيث العده و غيرها بين أن يكون مجردا أو يكون بعد العقد] ٣٠٥

- مسأله: ٦ إذا كانت معتده بعده الطلاق أو الوفاه فوطئت شبهه أو وطئت ثم طلقها] ٣٠٥
- مسأله: ٧ إذا طلق زوجته بائنا ثم وطأها شبهه اعتدت عده أخرى] ٣٠٧
- مسأله: ٨ الموجب للعهه أمور: الوفاه، و الطلاق بأقسامه، و الفسخ بالعيوب] ٣٠٧
- مسأله: ٩ قد مر سابقا انه لا عده على من لم يدخل بها] ٣٠٧
- مسأله: ١٠ المطلقه بالطلاق الرجعي زوجه أو بحكم الزوجه ما دامت في العده] ٣٠٨
- مسأله: ١١ قد عرفت أنه لا توارث بين الزوجين في الطلاق البائن مطلقا و في الرجعي بعد انقضاء العده] ٣٠٨
- مسأله: ١٢ لا يجوز لمن طلق رجعيا أن يخرج المطلقه من بيته حتى تنقضي] ٣٠٨
- القول في الرجعه] ٣٠٩
- اشاره ٣٠٩
- مسأله: ١ الرجعه إما بالقول و هو كل لفظ دل على إنشاء الرجوع كقوله راجعتك أو رجعتك] ٣٠٩
- مسأله: ٢ لا يتوقف عليه الوطى و ما دونه من التقبيل و اللمس على سبق الرجوع لفظا] ٣٠٩
- مسأله: ٣ لو أنكر أصل الطلاق و هي في العده كان ذلك رجوعا و ان علم كذبه] ٣٠٩
- مسأله: ٤ لا يعتبر الاشهاد في الرجعه و ان استحب دفعا لوقوع التخاصم] ٣٠٩
- مسأله: ٥ إذا اتفقا على الرجوع و انقضاء العده و اختلفا في المتقدم منهما] ٣١٠
- مسأله: ٦ لو طلق و راجع فأنكرت هي الدخول بها قبل الطلاق لثلاث تكون عليها عده] ٣١٠
- مسأله: ٧ الظاهر أن جواز الرجوع في الطلاق الرجعي حكم شرعي غير قابل للإسقاط] ٣١٠
- كتاب الخلع و المباره] ٣١١
- اشاره ٣١١
- مسأله: ١ الخلع هو الطلاق بفديه من الزوجه الكارهه لزوجها] ٣١١
- مسأله: ٢ الظاهر وقوع الخلع بكل من لفظي الخلع و الطلاق مجردا كل منهما عن الآخر أو منضمًا] ٣١١
- مسأله: ٣ الخلع و ان كان قسما من الطلاق و هو من الإيقاعات الا انه يشبه العقود في الاحتياج الى طرفين و انشائين] ٣١١
- مسأله: ٤ يعتبر في صحه الخلع عدم الفصل بين إنشاء البذل و الطلاق بما لا يخل بالفوريه العرفيه] ٣١٢
- مسأله: ٥ يجوز أن يكون البذل و الطلاق بمباشره الزوجين أو بتوكيلهما الغير أو بالاختلاف] ٣١٢
- مسأله: ٦ يصح التوكيل في الخلع في جميع ما يتعلق به من شرط العوض و تعيينه] ٣١٢

- ٣١٢ [مسألة: ٧ إذا وقع الخلع بمباشرة الزوجين فاما ان تبدأ الزوجه و تقول بذلت لك أو أعطيتك ما عليك من المهر]
- ٣١٣ [مسألة: ٨ يجوز أن يكون البذل من طرف الزوجه باستدعائها الطلاق من الزوج بعوض معلوم]
- ٣١٣ [مسألة: ٩ يشترط في تحقق الخلع بذل الفداء عوضا عن الطلاق]
- ٣١٣ [مسألة: ١٠ يصح بذل الفداء منها و من وكيلها]
- ٣١٤ [مسألة: ١١ إذا قال أبوها طلقها و أنت برىء من صداقها و كانت بالغه رشيدة فطلقها صح الطلاق]
- ٣١٤ [مسألة: ١٢ لو جعلت الفداء مال الغير أو ما لا يملكه المسلم كالخمر مع العلم بذلك بطل البذل]
- ٣١٤ [مسألة: ١٣ يشترط في الخلع أن تكون الزوجه كارهه للزوج من دون عكس]
- ٣١٤ [مسألة: ١٤ الظاهر أنه لا فرق بين أن تكون الكراهه المشترطه في الخلع ذاتيه ناشئه من خصوصيات الزوج]
- ٣١٤ [مسألة: ١٥ لو طلقها بعوض مع عدم الكراهه و كون الأخلاق ملتئممه لم يصح الخلع]
- ٣١٤ [مسألة: ١٦ طلاق الخلع بائن لا يقع فيه الرجوع ما لم ترجع المرأه فيما بذلت]
- ٣١٤ [مسألة: ١٧ الظاهر اشتراط جواز رجوعها في المبدول بإمكان رجوعه بعد رجوعها]
- ٣١٥ [مسألة: ١٨ المباره قسم من الطلاق، فيعتبر فيه جميع شروطه المتقدمه]
- ٣١٥ [مسألة: ١٩ المباره و ان كانت كالخلع لكنها تفارقه بأمر ثلاثه]
- ٣١٥ [مسألة: ٢٠ طلاق المباره بائن كالخلع ليس للزوج فيه رجوع الا أن ترجع الزوجه في الفديه قبل انقضاء العده]
- ٣١٦ [كتاب الظهار و الإيلاء و اللعان]
- ٣١٦ اشاره
- ٣١٦ [القول في الظهار]
- ٣١٦ اشاره
- ٣١٦ [مسألة: ١ صيغه الظهار أن يقول الزوج مخاطبا للزوجه «أنت على كظهر أمي»]
- ٣١٦ [مسألة: ٢ لو شبهها بإحدى المحارم النسبيه غير الام كالبنت و الأخت]
- ٣١٧ [مسألة: ٣ الظهار الموجب للتحريم ما كان من طرف الرجل]
- ٣١٧ [مسألة: ٤ يشترط في الظهار وقوعه بحضور عدلين يسمعان قول المظاهر كالطلاق]
- ٣١٧ [مسألة: ٥ الأقوى عدم اعتبار دوام الزوجيه في المظاهره]
- ٣١٧ [مسألة: ٦ إذا تحقق الظهار بشرائطه حرم على المظاهر وطى المظاهره]

- ٣١٧ [مسألة: ٧ إذا طلقها رجعيًا ثم راجعها لم يحل له وطئها حتى يكفر]
- ٣١٧ [مسألة: ٨ كفاره الظهار كما مر في كتاب الكفارات أحد أمور ثلاثه مرتبه]
- ٣١٨ [مسألة: ٩ إذا صبرت المظاهره على ترك وطئها فلا اعتراض]
- ٣١٨ [القول في الإيلاء]
- ٣١٨ اشاره
- ٣١٨ [مسألة: ١ لا ينعقد الإيلاء كمطلق اليمين الا باسم الله تعالى المختص به أو الغالب إطلاقه عليه]
- ٣١٨ [مسألة: ٢ إذا تم الإيلاء بشرائطه فإن صبرت المرأة مع امتناعه عن مواقعه فلا كلام]
- ٣١٩ [مسألة: ٣ المشهور ان الأربعة التي ينظر فيها ثم يجبر على أحد الأمرين بعدها هي من حين الترافع]
- ٣١٩ [مسألة: ٤ يزول حكم الإيلاء بالطلاق البائن]
- ٣١٩ [مسألة: ٥ متى وطئها الزوج بعد الإيلاء لزمته الكفاره]
- ٣١٩ [القول في اللعان]
- ٣١٩ اشاره
- ٣١٩ [مسألة: ١ إنما يشرع اللعان في مقامين: أحدهما فيما إذا رمى الزوج زوجته بالزنا]
- ٣١٩ [مسألة: ٢ لا يجوز للرجل قذف زوجته بالزنا مع الريبه و لا مع غلبه الظن ببعض الأسباب المريبه]
- ٣٢١ [مسألة: ٣ يشترط في ثبوت اللعان بالقذف أن يدعى المشاهده]
- ٣٢١ [مسألة: ٤ يشترط في ثبوت اللعان أن تكون المقدوفه زوجه دائمه]
- ٣٢١ [مسألة: ٥ لا يجوز للرجل أن ينكر ولديه من تولد في فراشه مع إمكان لحوقه به]
- ٣٢١ [مسألة: ٦ إذا نفى ولديه من ولد في فراشه فان علم انه دخل بأمه دخولا يمكن معه لحوق الولد به]
- ٣٢٢ [مسألة: ٧ إنما يشرع اللعان لنفى الولد إذا كانت المرأة منكوحه بالعقد الدائم]
- ٣٢٢ [مسألة: ٨ لا فرق في مشروعيه اللعان لنفى الولد بين كونه حملا أو منفصلا]
- ٣٢٢ [مسألة: ٩ من المعلوم ان انتفاء الولد عن الزوج لا يلزم كونه ولد زنا]
- ٣٢٢ [مسألة: ١٠ لو أقر بالولد لم يسمع إنكاره له بعد ذلك]
- ٣٢٣ [مسألة: ١١ لا يقع اللعان الا عند الحاكم الشرعى أو من نصبه لذلك]
- ٣٢٣ [مسألة: ١٢ يجب أن تكون الشهاده و اللعن على الوجه المذكور]

- ٣٢٣ [مسألة: ١٣ يجب أن يكون إتيان كل منهما باللعان بعد إلقاء الحاكم إياه عليه]
- ٣٢٣ [مسألة: ١٤ يجب أن يكون النطق بالعربي مع قدره]
- ٣٢٣ [مسألة: ١٥ يجب أن يكونا قائمين عند التلفظ بألفاظهما الخمسه]
- ٣٢٣ [مسألة: ١٦ إذا وقع اللعان الجامع للشرائط منهما يترتب عليه أحكام أربعة]
- ٣٢٤ [مسألة: ١٧ إذا كذب نفسه بعد ما لاعن لنفى الولد لحق به الولد فيما عليه لا فيما له]
- ٣٢٥ [كتاب الميراث]
- ٣٢٥ اشاره
- ٣٢٥ [أما المقدمه]
- ٣٢٥ اشاره
- ٣٢٥ [الأمر الأول: فى موجبات الإرث و أسبابه على الإجمال]
- ٣٢٥ اشاره
- ٣٢٥ [الأول النسب]
- ٣٢٥ [الثانى الزوجيه]
- ٣٢٥ [الثالث الولاء]
- ٣٢٦ [الأمر الثانى الوارث]
- ٣٢٦ اشاره
- ٣٢٦ [مسألة: ١ قد ظهر مما مر أن أهل الطبقة الثالثه من ذوى الأنساب لا فرض لهم]
- ٣٢٧ [مسألة: ٢ ظهر مما ذكر أن من كان له فرض على قسمين]
- ٣٢٧ [الأمر الثالث فى موانع الإرث]
- ٣٢٧ اشاره
- ٣٢٧ [الأول الكفر باصنافه]
- ٣٢٧ اشاره
- ٣٢٩ [مسألة: ٣ إذا مات الكافر أصليا أو مرتدا عن فطره أو مله و له وارث مسلم و كافر ورثه المسلم]
- ٣٢٩ [مسألة: ٤ لو مات مسلم أو كافر و كان له وارث كافر و وارث مسلم غير الامام و أسلم بعد موته وارثه الكافر]

- ٣٢٩ [مسألة: ٥ لو أسلم الوارث بعد قسمه بعض التركة دون بعض كان لكل منهما حكمه]
- ٣٢٩ [مسألة: ٦ لو مات مسلم عن ورثه كفار ليس بينهم مسلم فأسلم بعضهم بعد موته]
- ٣٢٩ [مسألة: ٧ لو مات كافر أصلى و لم يخلف إلا ورثه كفارا ليس بينهم مسلم فأسلم بعضهم بعد موته]
- ٣٣١ [مسألة: ٨ المراد بالمسلم والكافر وارثا و موروثا و حاجبا و محجوبا أعم منهما حقيقه و مستقلا]
- ٣٣١ [مسألة: ٩ المسلمون يتوارثون و ان اختلفوا فى المذاهب و الأصول و العقائد]
- ٣٣١ [مسألة: ١٠ الكفار يتوارثون و ان اختلفوا فى الملل و النحل]
- ٣٣٢ [مسألة: ١١ المرتد- و هو من خرج عن الإسلام و اختار الكفر بعد ما كان مسلما- على قسمين فطرى و ملى]
- ٣٣٣ [(الثانى من موانع الإرث القتل)]
- ٣٣٣ اشارة
- ٣٣٣ [مسألة: ١٢ لا يرث القاتل من المقتول إذا كان القتل عمدا ظلما]
- ٣٣٣ [مسألة: ١٣ لا فرق فى القتل العمدى الظلمى فى مانعيته من الإرث بين ما كان بالمباشرة]
- ٣٣٣ [مسألة: ١٤ كما أن القاتل ممنوع عن الإرث من المقتول كذلك لا يكون حاجبا عن من هو دونه فى الدرجة]
- ٣٣٥ [مسألة: ١٥ الديه فى حكم مال المقتول يقضى منها ديونه و يخرج منها وصاياه]
- ٣٣٥ [الثالث من الموانع الرق]
- ٣٣٥ اشارة
- ٣٣٥ [مسألة: ١٦ الرقيه مانعه عن الإرث فى الوارث و الموروث]
- ٣٣٥ [مسألة: ١٧ لو مات شخص و له وارث مملوك و وارث حر فأعتق المملوك بعد موته]
- ٣٣٧ [مسألة: ١٨ لو لم يكن له وارث فى جميع الطبقات سوى المملوك يشتري من مال الميت و يعتق]
- ٣٣٧ [مسألة: ١٩ إذا كان المملوك أبا أو اما للميت لا اشكال و لا خلاف فى انه يشتري و يعتق]
- ٣٣٧ [مسألة: ٢٠ إذا لم يف التركة بتمام ثمن المملوك فالظاهر أنه يشتري بها شقص منه]
- ٣٣٧ [مسألة: ٢١ اللعان الجامع للشرائط إذا وقع بين الزوجين يقطع التوارث بينهما]
- ٣٣٧ [مسألة: ٢٢ الحمل يرث و يورث إذا انفصل حيا و ان مات من ساعته]
- ٣٣٩ [مسألة: ٢٣ الحمل ما دام حملا لا يرث و لكن يحجب من كان متأخرا عنه فى المرتبه أو فى الطبقة]
- ٣٤٠ تعريف مركز

وسيله النجاه (مع حواشى الكلباگانى) المجلد ۳

اشاره

سرشناسه : اصفهانى، ابوالحسن، ۱۲۴۶ - ۱۳۲۵.

عنوان و نام پديدآور : وسيله النجاه/ تاليف ابو الحسن الاصفهانى.

مشخصات نشر : چاپخانه مهر [بى جا: بى نا]، [۱۳] -

مشخصات ظاهرى : ۳ج.

يادداشت : عربى .

موضوع : فقه جعفرى -- رساله عمليه

رده بندي كنگره : BP۱۸۳/۹/الف ۵۶۰ ۱۳۰۰ى

رده بندي ديويى : ۲۹۷/۳۴۲۲

شماره كتابشناسى ملي : ۱۵۷۱۹۲۴

ص: ۱

اشاره

ص: ٣

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[كتاب الأيمان و النذور]

اشاره

كتاب الأيمان و النذور

[القول فى اليمين]

اشاره

القول فى اليمين:

و يطلق عليه الحلف و القسم، و هو على ثلاثة أقسام:

الأول: ما يقع تأكيدا و تحقيقا للاخبار عما وقع فى الماضى أو عن الواقع فى الحال (١)، كما يقال «و الله جاء زيد بالأمس» أو «هذا المال لى».

الثانى: يمين المناشده، و هو ما يقرب به الطلب و السؤال يقصد به حث المسئول على إنجاز المقصود، كقول السائل «أسألك بالله أن تعطينى كذا». و يقال للقائل «الحالف» و «المقسم» و للمسؤول «المحلوف عليه» و «المقسم عليه».

و الأدعيه المأثوره و غيرها مشحونه بهذا القسم من القسم.

الثالث: يمين العقد، و هو ما يقع تأكيدا أو تحقيقا لما بنى عليه و التزم به من إيقاع أمر أو تركه فى المستقبل، كقوله «و الله لأصومن أو لأتركن شرب الدخان» مثلا.

لا إشكال فى انه لا ينعقد القسم الأول و لا يترتب عليه شىء سوى الإثم فيما لو

١- أو عما يقع فى الاستقبال من غير التزام بإيقاعه.

كان كاذبا في اخباره عن عمد، و هي المسماه بيمين الغموس (١) التي في بعض الاخبار عدت من الكبائر، و في بعضها انها تدع الديار بلاقع، و قد قيل انها سميت بالغموس لأنها تغمس صاحبها في الإثم أو في النار. و كذا لا ينعقد القسم الثاني و لا يترتب عليه شىء من إثم أو كفاره لا على الحالف في إحلافه و لا على المحلوف عليه في حنثه و عدم إنجاح مسئوله.

و اما القسم الثالث فهو الذى ينعقد عند اجتماع الشرائط الآتية، و يجب بره و الوفاء به، و يحرم حنثه و يترتب على حنثه الكفاره.

[مسألة: ١ لا ينعقد اليمين الا باللفظ أو ما يقوم مقامه كإشارة الأخرس]

مسألة: ١ لا ينعقد اليمين الا باللفظ أو ما يقوم مقامه كإشارة الأخرس، و في انعقاده بالكتابة إشكال (٢)، و الظاهر انه لا يعتبر فيه العربي، خصوصا في متعلقاته.

[مسألة: ٢ لا ينعقد اليمين إلا إذا كان المقسم به هو «الله» جل شأنه]

مسألة: ٢ لا ينعقد اليمين إلا إذا كان المقسم به هو «الله» جل شأنه، أعنى ذاته المقدسه: اما بذكر اسمه العلمى المختص به كلفظ الجلاله و يلحق به ما لا يطلق على غيره كالرحمن، أو بذكر الأوصاف و الأفعال المختصه به التي لا يشاركه فيها غيره كقوله و مقلب القلوب و الابصار و الذى نفسى بيده و الذى فلق الحبه و برىء النسمه و أشباه ذلك، أو بذكر الأوصاف و الأفعال المشتركة التي تطلق في حقه تعالى و في حق غيره، لكن الغالب إطلاقها في حقه بحيث ينصرف إطلاقها إليه كقوله و الرب و الخالق و البارئ و الرازق و الرحيم. و لا ينعقد بما لا ينصرف إطلاقه إليه كالموجود و الحى و السميع و البصير و القادر و ان نوى بها الحلف بذاته المقدسه على اشكال، فلا يترك الاحتياط.

[مسألة: ٣ المعتبر في انعقاد اليمين أن يكون الحلف بالله تعالى لا بغيره]

مسألة: ٣ المعتبر في انعقاد اليمين أن يكون الحلف بالله تعالى لا بغيره، فكل ما صدق عرفا انه قد حلف به تعالى انعقد اليمين به. و الظاهر صدق ذلك بأن

- ١- كما فى اللغة، و فى الروايه «الغموس التي توجب النار الرجل يحلف على حق امرئ مسلم ما حبس ماله»، و فى أخرى «يحلف الرجل على مال امرئ مسلم أو على حبس ماله»، و لا منافاه حيث ان الغموس هو الأمر الشديد و كلا الحلفين كذلك.
- ٢- للقادر على التكلم، و أما العاجز فلا يترك الاحتياط بالبر و الكفاره مع الحنث.

ص: ٥

يقول وحق الله و بجلال الله و عظمه الله و كبرياء الله، بل و بقوله و قدره الله (١) و علم الله و لعمر الله.

[مسألة: ٤ لا يعتبر في انعقاده ان يكون إنشاء القسم بحروفه]

مسألة: ٤ لا- يعتبر في انعقاده ان يكون إنشاء القسم بحروفه، بأن يقول و الله أو بالله أو تالله لأفعلن، بل لو أنشأ بصيغتي القسم و الحلف كقوله أقسمت بالله أو حلفت بالله انعقد أيضا. نعم لا يكفي لفظي أقسمت و حلفت بدون لفظ الجلالة أو ما هو بمنزله.

[مسألة: ٥ لا ينعد اليمين بالحلف بالنبي صلى الله عليه و آله و الأئمة عليهم السلام]

مسألة: ٥ لا- ينعد اليمين بالحلف بالنبي صلى الله عليه و آله و الأئمة عليهم السلام و سائر النفوس المقدسه المعظمه و لا بالقرآن الشريف و لا بالكعبه المشرفه و سائر الأمكنه الشريفه المحترمه.

[مسألة: ٦ لا ينعد اليمين بالطلاق و العتاق، بأن يقول زوجتي طالق و عبدى حر ان فعلت كذا]

مسألة: ٦ لا ينعد اليمين بالطلاق و العتاق، بأن يقول زوجتي طالق و عبدى حر ان فعلت كذا أو ان لم افعل كذا، فلا يؤثر مثل هذا اليمين لا- في حصول الطلاق و العتاق بالحنث و لا في ترتب إثم أو كفاره عليه، و كذا اليمين بالبراءه من الله أو من رسوله صلى الله عليه و آله أو من دينه أو من الأئمه، بأن يقول مثلا برئت من الله أو من دين الإسلام ان فعلت كذا أو ان لم أفعل كذا، فلا يؤثر في ترتب الإثم أو الكفاره على حثه. نعم هذا اليمين بنفسه حرام و يأثم حالفه، من غير فرق بين الصدق و الكذب و الحنث و عدمه، ففي خبر يونس بن ظبيان عن الصادق عليه السلام انه قال: يا يونس لا تحلف بالبراءه منا، فان من حلف بالبراءه منا صادقا أو كاذبا برىء منا. و في خبر آخر عن النبي صلى الله عليه و آله انه سمع رجلا يقول انا برىء من دين محمد، فقال رسول الله صلى الله عليه و آله: ويلك إذا برئت من دين محمد فعلى دين من تكون.

قال: فما كلمه رسول الله صلى الله عليه و آله حتى مات. بل الأحوط تكفير الحالف بإطعام عشره مساكين (٢) لكل مسكين مد و يستغفر الله تعالى شأنه. و مثل اليمين بالبراءه (٣)

١- على الأحوط في العلم و القدره.

٢- بالحنث و ينبغي مراعاة هذا الاحتياط لكن لا يجب.

٣- في عدم الانعقاد، و أما في الإثم و الكفاره فعلى الأحوط.

ص: ٦

ان يقول ان لم يفعل كذا أو لم يترك كذا فهو يهودى أو نصرانى مثلا.

[مسألة: ٧ لو علق اليمين على مشيه الله- بأن قال و الله لأفعلن كذا ان شاء الله]

مسألة: ٧ لو علق اليمين على مشيه الله- بأن قال و الله لأفعلن كذا ان شاء الله- و كان المقصود التعليق على مشيته تعالى لا مجرد التبرك بهذه الكلمة لم تنعقد إلا إذا كان المحلوف عليه فعل واجب (١) أو ترك حرام، بخلاف ما إذا علق على مشيه غيره- بأن قال و الله لأفعلن كذا ان شاء زيد مثلا- فإنه تنعقد على تقدير مشيته، فان قال زيد أنا شئت ان تفعل كذا انعقدت و تحقق الحنث بتركه، و ان قال لم أشأ لم تنعقد، و كذا لو لم يعلم انه شاء أو لم يشأ، و كذلك الحال لو علق على شىء آخر غير المشيه، فإنه تنعقد على تقدير حصول المعلق عليه، فيحنث لو لم يأت بالمحلوف عليه على ذلك التقدير.

[مسألة: ٨ يعتبر فى الحالف البلوغ و العقل و الاختيار و القصد]

مسألة: ٨ يعتبر فى الحالف البلوغ و العقل و الاختيار و القصد، فلا- تنعقد يمين الصغير و المجنون مطبقا أو أدوارا و لا المكروه و لا السكران، بل و لا الغضبان فى شدة الغضب السالب للقصد.

[مسألة: ٩ لا تنعقد يمين الولد مع منع الوالد، و لا يمين الزوجه مع منع الزوج]

مسألة: ٩ لا- تنعقد يمين الولد مع منع الوالد، و لا- يمين الزوجه مع منع الزوج، و لا- يمين المملوك مع منع المالك الا- ان يكون المحلوف عليه فعل واجب أو ترك حرام. و لو حلف أحد الثلاثة فى غير ذلك كان للأب أو الزوج أو المالك حل اليمين و ارتفع أثرها، فلو حنث لا- كفاره عليه. و هل يشترط إذنهم و رضاهم فى انعقاد يمينهم حتى انه لو لم يطلعوا على حلفهم أو لم يحلوا مع علمهم لم تنعقد من أصلها أو لا- بل كان منعهم مانعا عن انعقادها و حلهم رافعا لاستمرارها فصحت و انعقدت فى الصورتين المزبورتين؟ قولان أحوطهما ثانيهما، بل لا يخلو من قوه (٢).

[مسألة: ١٠ لا إشكال فى انعقاد اليمين إذا تعلقت بفعل واجب أو مستحب أو بترك حرام أو مكروه]

مسألة: ١٠ لا- إشكال فى انعقاد اليمين إذا تعلقت بفعل واجب أو مستحب أو بترك حرام أو مكروه، و فى عدم انعقادها إذا تعلقت بترك واجب أو مستحب أو بفعل

١- على الأحوط الأولى فيهما.

٢- بل الأقوى هو الأول و ان كان الثانى هو الأحوط.

ص: ٧

حرام أو مكروه. و اما المباح المتساوي الطرفين في الدين و في نظر الشرع، فان ترجح فعله على تركه بحسب المنافع و الأضرار العقلية الدينوية أو العكس فلا إشكال في انعقادها إذا تعلق بطرفه الراجع و عدم انعقادها إذا تعلق بطرفه المرجوح، و اما إذا ساوى طرفاه بحسب الدنيا أيضا فهل تنعقد إذا تعلق به فعلا أو تركا؟ قولان أشهرهما و أحوطهما أولهما، و لا يخلو من قوه.

[مسأله: ١١ فكما لا تنعقد اليمين على ما كان مرجوما تنحل إذا تعلق براجع ثم صار مرجوما]

مسأله: ١١ فكما لا تنعقد اليمين على ما كان مرجوما تنحل إذا تعلق براجع ثم صار مرجوما، و لو عاد الى الرجحان لم تعد اليمين بعد انحلالها على الأقوى (١).

[مسأله: ١٢ إنما تنعقد اليمين على المقدور دون غيره]

مسأله: ١٢ إنما تنعقد اليمين على المقدور دون غيره، و لو كان مقدورا ثم طرأ العجز عنه (٢) بعد اليمين انحلت اليمين، و يلحق بالعجز العسر و الحرج الرافعان للتكليف.

[مسأله: ١٣ إذا انعقدت اليمين وجب عليه الوفاء بها و حرمت عليه مخالفتها و وجبت الكفاره بحثها]

مسأله: ١٣ إذا انعقدت اليمين وجب عليه الوفاء بها و حرمت عليه مخالفتها و وجبت الكفاره بحثها، و الحنث الموجب للكفاره هي المخالفة عمدا، فلو كانت جهلا (٣) أو نسيانا أو اضطرارا أو إكراها فلا حنث و لا كفاره.

[مسأله: ١٤ إذا كان متعلق اليمين الفعل كالصلاه و الصوم]

مسأله: ١٤ إذا كان متعلق اليمين الفعل كالصلاه و الصوم، فان عين له وقتا تعين و كان الوفاء بها بالإتيان به في وقته و حثها بعدم الإتيان به في وقته، و ان أتى به في وقت آخر و ان أطلق كان الوفاء بها بإيجاده في أي وقت كان و لو مره و حثها بتركه بالمره. و لا يجب التكرار و لا الفور و البدار، و يجوز له التأخير و لو بالاختيار الى أن يظن الفوت لظن طرو العجز أو عروض الموت. و ان كان متعلقها الترك - كما إذا حلف ان لا يأكل الثوم أو لا يشرب الدخان - فان قيده بزمان كان حثها بإيجاده و لو مره في ذلك الزمان، و ان أطلق كان مقتضاه التأيد مدة العمر، فلو أتى به مدته و لو مره في أي زمان كان تحقق الحنث.

١- و مع ذلك لا ينبغي ترك الاحتياط بعد العود الى الرجحان.

٢- بالمره غير مستند اليه و لو بالمسامحه في إتيانه عند ظن طرو العجز.

٣- بالموضوع.

ص: ٨

[مسأله: ١٥ إذا كان المملوف عليه الإتيان بعمل كصوم يوم- سواء كان مقيدا بزمان]

مسأله: ١٥ إذا كان المملوف عليه الإتيان بعمل كصوم يوم- سواء كان مقيدا بزمان كصوم يوم من شعبان أو مطلقا من حيث الزمان- لم يكن له الا-حنت واحد، فلا تتكرر فيه الكفاره، إذ مع الإتيان به في الوقت المعين أو مدته العمر و لو مره لا مخالفه و لا حنت، و مع تركه بالمره تحقق الحنت الموجب للكفاره. و كذلك إذا كان ترك عمل على الإطلاق، سواء كان مقيدا بزمان كما إذا حلف على ترك شرب الدخان في يوم الجمعة أو غير مقيد به كما إذا حلف على تركه مطلقا، لان الوفاء بهذا اليمين انما هو بترك ذلك العمل بالمره و حنتها بإيقاعه و لو مره، فلو أتى به حنت و انحلت اليمين، فلو أتى به مرارا لم يحنت إلا بالمره الاولى فلا تتكرر الكفاره.

و هذا مما لا اشكال فيه، انما الإشكال في مثل ما إذا حلف على أن يصوم كل خميس أو حلف على أن لا يأكل الثوم في كل جمعه مثلا، فهل يتكرر الحنت و الكفاره إذا ترك الصوم في أكثر من يوم أو أكل الثوم في أكثر من جمعه واحده أم لا- بل تنحل اليمين بالمخالفه الاولى فلا حنت بعدها؟ قولان أحوطهما الأول (١) و أشهرهما الثاني.

[مسأله: ١٦ كفاره اليمين عتق رقبه أو إطعام عشرة مساكين أو كسوتهم]

مسأله: ١٦ كفاره اليمين عتق رقبه أو إطعام عشرة مساكين أو كسوتهم، فان لم يقدر فصيام ثلاثه أيام، و سيجىء تفصيلها و ما يتعلق بها من الاحكام في كتاب الكفارات إن شاء الله تعالى.

[مسأله: ١٧ الأيمان الصادقه كلها مكروهه، سواء كانت على الماضي أو المستقبل]

مسأله: ١٧ الأيمان الصادقه كلها مكروهه، سواء كانت على الماضي أو المستقبل، و تتأكد الكراهه في الأول. ففي خبر الخزاز عن مولانا الصادق عليه السلام:

لا تحلفوا بالله صادقين و لا كاذبين، فإنه يقول عز و جل **وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ**.

و في خبر ابن سنان عنه عليه السلام: اجتمع الحواريون الى عيسى على نبينا و آله و عليه السلام فقالوا: يا معلم الخير أرشدنا. فقال لهم: ان موسى نبي الهع أمركم ان لا تحلفوا بالله كاذبين، و انا أمركم ان لا تحلفوا بالله كاذبين و لا صادقين.

١- بل الأقوى حيث ان ظاهر كل خميس الاستغراق، و معه ينحل اليمين الى الايمان.

ص: ٩

نعم لو قصد بها رفع مظلمه عن نفسه أو عن غيره من إخوانه جاز بلا كراهه و لو كذباً. ففي خبر زراره عن الباقر عليه السلام: انا نمر بالمال على العشارين فيطلبون منا ان نحلف لهم و يخلون سبيلنا و لا- يرضون منا الا بذلك؟ فقال: احلف لهم فهو أحلى من التمر و الزبد.

بل ربما يجب اليمين الكاذبه لدفع ظالم عن نفسه أو عرضه أو عن نفس مؤمن أو عرضه، لكن إذا كان ملتفتاً إلى التوريه و يحسنها فالأحوط لو لم يكن الأقوى ان يورى، بأن يقصد باللفظ خلاف ظاهره من دون قرينه مفهمه.

[مسألة: ١٨ الأقوى انه يجوز الحلف بغير الله في الماضي والمستقبل]

مسألة: ١٨ الأقوى انه يجوز الحلف بغير الله في الماضي والمستقبل و ان لم يترتب على مخالفتها اثم و لا كفاره، كما أنه ليس قسماً فاصلاً في الدعاوى و المرافعات.

[القول في النذر و العهد]

اشاره

القول في النذر و العهد:

[مسألة: ١ النذر - و هو الالتزام بعمل لله تعالى على نحو مخصوص]

مسألة: ١ النذر- و هو الالتزام بعمل لله تعالى على نحو مخصوص- لا ينعقد بمجرد النيه، بل لا بد من الصيغه، و هي ما كانت مفادها إنشاء الالتزام بفعل أو ترك لله تعالى، كأن يقول «لله على أن أصوم أو أن اترك شرب الخمر» مثلاً. و هل يعتبر في الصيغه قول «لله» بالخصوص أو يجزى غير هذه اللفظه من أسمائه المختصه كما تقدم في اليمين؟ الظاهر هو الثاني، فكل ما دل على الالتزام بعمل لله جل شأنه يكفي في الانعقاد، بل لا يبعد انعقاده بما يرادف القول المزبور من كل لغه، خصوصاً لمن لم يحسن العربية. نعم لو اقتصر على قوله «على كذا» لم ينعقد النذر و ان نوى في ضميره معنى لله، و لو قال «نذرت لله ان أصوم» مثلاً أو «لله على نذر صوم يوم» مثلاً لم ينعقد على اشكال، فلا يترك الاحتياط.

[مسألة: ٢ يشترط في النادر البلوغ و العقل و الاختيار و القصد و انتفاء الحجر في متعلق النذر]

مسألة: ٢ يشترط في النادر البلوغ و العقل و الاختيار و القصد و انتفاء الحجر في متعلق النذر، فلا ينعقد نذر الصبي و ان كان مميزاً و بلغ عشرًا، و لا المجنون و لو

ص: ١٠

أدواريا حال دوره، و لا المكروه و لا السكران، بل و لا الغضبان غضبا رافعا للقصد، و كذا السفية ان كان المنذور ما لا و لو: في ذمته، و المفلس ان كان المنذور من المال الذى حجر عليه و تعلق به حق الغرماء.

[مسألة: ٣ لا يصح نذر الزوجه مع منع الزوج]

مسألة: ٣ لا يصح نذر الزوجه مع منع الزوج (١)، و لو نذرت بدون اذنه كان له حله كاليمين، و ان كان متعلقا بمالها و لم يكن العمل به مانعا عن الاستمتاع بها، و لو أذن لها فى النذر فنذرت عن اذنه انعقد و ليس له بعد ذلك حله و لا المنع عن الوفاء به. و هل يشترط انعقاد نذر الولد بإذن الوالد فلا ينعقد بدونه أو ينعقد و له حله (٢) أو لا يشترط بالاذن و لا له حله؟ فيه خلاف و اشكال، و الأحوط أن يكون باذنه ثم بعد ذلك لزم و ليس له حله و لا منعه عن الوفاء به.

[مسألة: ٤ النذر: اما نذر بر، و يقال له «نذر المجازاه» و هو ما علق على أمر]

مسألة: ٤ النذر: اما نذر بر، و يقال له «نذر المجازاه»، و هو ما علق على أمر اما شكرا لنعمة دينويه أو أخرويه، كأن يقول ان رزقت ولدا أو ان وفقت لزياره بيت الله فله على كذا، و اما استدفاعا لبلية، كأن يقول ان شفى الله مريضى فله على كذا. و اما نذر زجر، و هو ما علق على فعل حرام أو مكروه زجرا للنفس عن ارتكابهما مثل أن يقول ان تعمدت الكذب أو بليت فى الماء فله على كذا، أو على ترك واجب أو مستحب زجرا لها عن تركهما، مثل أن يقول ان تركت فريضه أو نافله الليل فله على كذا. و اما نذر تبرع، و هو ما كان مطلقا و لم يعلق على شىء، كأن يقول لله على أن أصوم غدا. لا- اشكال و لا- خلاف فى انعقاد الأولين، و فى انعقاد الأخير قولان، أقواهما الانعقاد.

[مسألة: ٥ يشترط فى متعلق النذر - سواء كان معلقا و مشروطا شكرا أو زجرا أو كان تبرعا]

مسألة: ٥ يشترط فى متعلق النذر - سواء كان معلقا و مشروطا شكرا أو زجرا أو كان تبرعا- ان يكون مقدورا للناذر، و ان يكون طاعه لله تعالى صلاه أو صوما أو حجا أو صدقه أو عتقا و نحوها مما يعتبر فى صحتها القربه أو أمرا ندب اليه

١- بل لا يصح بدون اذنه.

٢- هذا هو الأقوى، بأن ينهى عن المنذور لا بما هو مندور، فيصير مرجوحا فى غير فعل الواجب و ترك الحرام و ينحل النذر.

ص: ١١

الشرع، و يصح التقرب به كزياره المؤمنين و تشييع الجنائز و عياده المرضى و غيرها، فينعقد في كل واجب أو مندوب و لو كفاثيا كتجهيز الموتى إذا تعلق بفعله و في كل حرام أو مكروه إذا تعلق بتركه. و اما المباح - كما إذا نذر أكل طعام أو تركه - فان قصد به معنى راجحا كما لو قصد بأكله التقوى على العباده أو بتركه منع النفس عن الشهوه فلا إشكال في انعقاده، كما لا إشكال في عدم الانعقاد فيما إذا صار متعلق النذر فعلا أو تركا بسبب اقترانه ببعض العوارض مرجوحا و لو دنيويا، و أما إذا لم يقصد به معنى راجحا و لم يطرأ عليه ما يوجب رجحانه أو مرجوحيته فالظاهر عدم انعقاد النذر به.

[مسأله: ٦ قد عرفت ان النذر اما معلق على أمر أو غير معلق]

مسأله: ٦ قد عرفت ان النذر اما معلق على أمر أو غير معلق، و الأول على قسمين نذر شكر و نذر زجر، فليعلم ان المعلق عليه في نذر الشكر اما من فعل الناذر أو من فعل غيره أو من فعل الله تعالى، و لا بد في الجميع من أن يكون امرا صالحا لان يشكر عليه حتى يقع المنذور مجازاه له، فان كان من فعل الناذر فلا بد أن يكون طاعه لله تعالى من فعل واجب أو مندوب أو ترك حرام أو مكروه، فيلتزم بالمنذور شكرا له تعالى حيث انه وفقه عليها، مثل أن يقول «ان حججت في هذه السنه أو زرت زياره عرفه أو ان تركت الكبائر أو المكروه الفلاني في شهر رمضان فله على أن أصوم شهرا»، فلو علق النذر شكرا على ترك واجب أو مندوب أو فعل حرام أو مكروه لم ينعقد و ان كان من فعل غيره، فلا بد أن يكون مما فيه منفعه دينيه أو دنيويه للناذر صالحه لأن يشكر عليها شرعا أو عرفا، مثل ان يقول «ان أقبل الناس على الطاعات فله على كذا» أو يقول «ان قدم مسافرى أو لم يقدم عدوى و الذى يؤذيني فله على كذا».

فان كان على عكس ذلك مثل ان يقول «ان تجاهر الناس على المعاصى أو شاع بينهم المنكرات فله على صوم شهر» مثلا لم ينعقد، و ان كان من فعله تعالى لزم ان يكون امرا يسوغ تمنيه و يحسن طلبه منه تعالى كشفاء مريض أو إهلاك عدو دينى أو أمن فى البلاد أو سعه على العباد و نحو ذلك، فلا ينعقد ان كان على عكس ذلك، كما إذا

ص: ١٢

قال «ان أهلك الله هذا المؤمن الصالح» أو «ان شفى الله هذا الكافر الطالح» أو قال «ان وقع القحط في البلاد أو شمل الخوف على العباد فله على كذا». هذا في نذر الشكر، و أما نذر الزجر فلا بد ان يكون الشرط و المعلق عليه فعلا أو تركا اختياريا للناذر و كان صالحا لان يزجر عنه حتى يقع النذر زاجرا عنه، كفعل حرام أو مكروه، مثل أن يقول «ان تعمدت الكذب أو تعمدت الضحك في المقابر مثلا فله على كذا» أو ترك واجب أو مندوب كما إذا قال «ان تركت الصلاة أو نافله الليل فله على كذا».

[مسأله: ٧ إذا كان الشرط فعلا اختياريا للناذر فالنذر المعلق عليه قابل لان يكون نذر شكرا]

مسأله: ٧ إذا كان الشرط فعلا اختياريا للناذر فالنذر المعلق عليه قابل لان يكون نذر شكر و ان يكون نذر زجر، و المائر هو القصد، مثلا إذا قال «ان شربت الخمر فله على كذا» ان كان في مقام زجر النفس و صرفها عن الشرب و انما أوجب على نفسه شيئا على تقدير شربه ليكون زاجرا عنه فهو نذر زجر فينقصد، و ان كان في مقام تنشيط النفس و ترغيبها و قد جعل المندور جزاء لصدوره منه و تهيو أسبابه له كان نذر شكر فلا ينعقد.

[مسأله: ٨ لو نذر الصلاة أو الصوم أو الصدقة في زمان معين تعين]

مسأله: ٨ لو نذر الصلاة أو الصوم أو الصدقة في زمان معين تعين، فلو اتى بها في زمان آخر مقدم أو مؤخر لم يجز، و كذا لو نذرهما في مكان فيه رجحان فلا- يجزى في غيره و ان كان أفضل. و أما لو نذرهما في مكان ليس فيه رجحان ففي انعقاده و تعينه و جهان بل قولان، أقواهما الانعقاد (١). نعم لو نذر إيقاع بعض فرائضه أو بعض نوافله الراتبه كصلاه الليل أو شهر رمضان مثلا في مكان أو بلد لا رجحان فيه بحيث لم يتعلق النذر بأصل الصلاة و الصيام بل تعلق بإيقاعهما في المكان الخاص، فالظاهر عدم انعقاد النذر لعدم الرجحان في متعلقه. هذا إذا لم يطرأ عليه عنوان راجح (٢)، مثل كونه افرغ للعباده أو أبعد عن الرياء و نحو ذلك، و الا فلا إشكال في الانعقاد.

١- ان تعلق النذر بإتيان هذا الفرد من الصلاة.

٢- حين العمل مع كونه معلوما حين النذر.

ص: ١٣

[مسألة: ٩ لو نذر صوما و لم يعين العدد كفى صوم يوم]

مسألة: ٩ لو نذر صوما و لم يعين العدد كفى صوم يوم، و لو نذر صلاه و لم يعين الكيفيه و الكمية يجزى ركعتان و لا يجزى ركعه (١) على الأقوى، و لو نذر صدقه و لم يعين جنسها و مقدارها كفى أقل ما يتناوله الاسم، و لو نذر أن يفعل قربه أتى بعمل قربي و يكفى صيام يوم أو التصديق بشئ ء أو صلاه و لو مفردة الوتر و غير ذلك.

[مسألة: ١٠ لو نذر صوم عشره أيام مثلا، فان قيد بالتتابع أو التفريق تعين و الا تخير بينهما]

مسألة: ١٠ لو نذر صوم عشره أيام مثلا، فان قيد بالتتابع أو التفريق تعين و الا تخير بينهما، و كذا لو نذر صيام سنه فان الظاهر انه مع الإطلاق يكفى صوم اثني عشر شهرا و لو متفرقا (٢). نعم لو نذر صوم شهر لم يبعد ظهوره في التتابع و يكفى ما بين الهلالين من شهر و لو ناقصا، و له ان يشرع فيه في أثناء الشهر، و حينئذ فهل يجب إكمال ثلاثين أو يكفى التلفيق - بأن يكمل من الشهر التالي مقدار ما مضى من الشهر الأول - أظهرهما الثاني و أحوطهما الأول.

[مسألة: ١١ إذا نذر صيام سنه معينه استثنى منها العيدان]

مسألة: ١١ إذا نذر صيام سنه معينه استثنى منها العيدان، فيفطر فيهما و لا قضاء عليه، و كذا يفطر في الأيام التي عرض فيها ما لا يجوز معه الصيام من مرض أو حيض أو نفاس أو سفر (٣)، لكن يجب القضاء على الأقوى.

[مسألة: ١٢ لو نذر صوم كل خميس مثلا فصادف بعضها أحد العيدين أو أحد العوارض المبيح للإفطار]

مسألة: ١٢ لو نذر صوم كل خميس مثلا فصادف بعضها أحد العيدين أو أحد العوارض المبيح للإفطار من مرض أو حيض أو نفاس أو سفر أفطر، و يجب عليه القضاء حتى في الأول على الأقوى.

[مسألة: ١٣ لو نذر صوم يوم معين فأفطر عمدا يجب قضاؤه مع الكفاره]

مسألة: ١٣ لو نذر صوم يوم معين فأفطر عمدا يجب قضاؤه مع الكفاره.

[مسألة: ١٤ إذا نذر صوم يوم معين جاز له السفر و ان كان غير ضروري]

مسألة: ١٤ إذا نذر صوم يوم معين جاز له السفر و ان كان غير ضروري، و يفطر ثم يقضيه و لا كفاره عليه.

١- ان كان المنذور غير الرواتب و الا فلا يبعد إجزاء مفردة الوتر. نعم في أجزاء ركعه الاحتياط تأمل.

٢- الظاهر عدم الفرق بين صيام سنه أو صوم شهر. نعم لو نذر صيام اثني عشر شهرا فالظاهر انه يكفى الإتيان بها متفرقا.

٣- إلا إذا نذر الصوم سفرا و حضرا فله ان يسافر و يصوم في السفر.

ص: ١٤

[مسأله: ١٥ لو نذر زياره أحد من الأئمه عليهم السلام أو بعض الصالحين لزم]

مسأله: ١٥ لو نذر زياره أحد من الأئمه عليهم السلام أو بعض الصالحين لزم، و يكفى الحضور و السلام على المزور، و الظاهر عدم وجوب غسل الزيارة و صلاتها مع الإطلاق و عدم ذكرهما فى النذر، و ان عين اماما لم يجز غيره و ان كان زيارته أفضل، كما انه ان عجز عن زياره من عينه لم يجب زياره غيره بدلا عنه.

و ان عين للزيارة زمانا تعين، فلو تركها فى وقتها عامدا حث و يجب الكفاره، و هل يجب معها القضاء؟ فيه تردد و إشكال (١).

[مسأله: ١٦ لو نذر أن يحج أو يزور الحسين عليه السلام ماشيا انعقد مع قدره]

مسأله: ١٦ لو نذر أن يحج أو يزور الحسين عليه السلام ماشيا انعقد مع قدره و عدم الضرر، فلو حج أو زار راكبا مع قدره على المشى فإن كان النذر مطلقا و لم يعين الوقت أعاده ماشيا، و ان عين وقتا و فات الوقت حث بلا اشكال و لزم الكفاره، و هل يجب مع ذلك القضاء ماشيا؟ فيه تردد، و الأحوط القضاء (٢). و كذلك الحال لو ركب فى بعض الطريق و مشى فى البعض.

[مسأله: ١٧ ليس لمن نذر الحج أو الزيارة ماشيا ان يركب البحر أو يسلك طريقا يحتاج الى ركوب السفينه]

مسأله: ١٧ ليس لمن نذر الحج أو الزيارة ماشيا ان يركب البحر أو يسلك طريقا يحتاج الى ركوب السفينه و نحوها و لو لأجل العبور من الشط و نحوه، و لو انحصر الطريق فى البحر فان كان كذلك من أول الأمر لم ينعقد النذر، و ان طرأ ذلك بعد النذر فان كان النذر مطلقا و توقع الممكنه من طريق البر و المشى منه فيما بعد انتظر، و ان كان معيننا و طرأ ذلك فى الوقت أو مطلقا و يئس من الممكنه بالمره سقط عنه و لا شىء عليه.

[مسأله: ١٨ لو طرأ لناذر المشى العجز عنه فى بعض الطريق دون البعض]

مسأله: ١٨ لو طرأ لناذر المشى العجز عنه فى بعض الطريق دون البعض، الأحوط لو لم يكن الأقوى أن يمشى مقدار ما يستطيع و يركب فى البعض و لا شىء عليه، و لو اضطر الى ركوب السفينه الأحوط أن يقوم فيها بقدر الإمكان (٣).

[مسأله: ١٩ لو نذر التصدق بعين شخصيه تعينت و لا يجزى مثلها أو قيمتها]

مسأله: ١٩ لو نذر التصدق بعين شخصيه تعينت و لا يجزى مثلها أو قيمتها

١- و الأحوط القضاء.

٢- بل الأقوى.

٣- ان لم يكن أقوى.

ص: ١٥

مع وجودها، و مع التلف فان كان لا ياتلاف منه انحل النذر و لا شىء عليه، و ان كان ياتلاف منه ضمنها بالمثل أو قيمه، فيتصدق بالبدل، بل يكفر أيضا على الأحوط (١).

[مسألة: ٢٠ لو نذر الصدقة على شخص معين لزم و لا يملك المنذور له الإبراء منه]

مسألة: ٢٠ لو نذر الصدقة على شخص معين لزم و لا يملك المنذور له الإبراء منه فلا يسقط عن الناذر بإبرائه، و هل يلزم على المنذور له القبول؟ الظاهر لا، فينحل النذر بعدم قبوله للتعذر (٢). و لو امتنع ثم رجع الى القبول فهل يعود النذر و يجب التصديق عليه؟ فيه تأمل (٣) و الاحتياط لا- يترك. و لو مات الناذر قبل أن يفى بالنذر يخرج من أصل تركته، و كذا كل نذر تعلق بالمال كسائر الواجبات المالية. و لو مات المنذور له قبل أن يتصدق عليه قام وارثه مقامه على احتمال مطابق للاحتياط، و يقوى هذا الاحتمال لو نذر أن يكون مال معين صدقه على فلان (٤) فمات قبل قبضه.

[مسألة: ٢١ لو نذر شيئا لمشهد من المشاهد المشرفة صرفه فى مصالحه]

مسألة: ٢١ لو نذر شيئا لمشهد من المشاهد المشرفة صرفه فى مصالحه، كتعميره و ضيائه و طيبه و فرش و قوامه و خدامه و نحو ذلك و فى معونه زواره (٥)، و أما لو نذر شيئا للإمام أو بعض أولاد الأئمة- كما لو نذر شيئا للأمير أو الحسين أو العباس عليهم السلام- فالظاهر أن المراد صرفه فى سبل الخير بقصد رجوع ثوابه إليهم، من غير فرق بين الصدقة على المساكين و اعانه الزائرين و غيرهما من وجوه الخير كبناء مسجد أو قنطرة و نحو ذلك، و ان كان الأحوط الاقتصار على معونه زوارهم وصله من يلوذ بهم من المجاورين المحتاجين و الصلحاء من الخدام المواطنين بشؤون مشاهدهم و اقامه مجالس تعازيهم. هذا إذا لم يكن فى قصد الناذر جهه خاصه (٦) و الاقتصر عليها.

١- بل الأقوى.

٢- إذا كان الامتناع دائما.

٣- إذا رجع الى القبول بعد انقضاء وقت العمل، و اما إذا رجع فى الوقت فالأقوى وجوب العمل بالنذر لانكشاف الرجوع عن عدم التعذر.

٤- بنحو نذر النتيجة و لا يبعد صحته.

٥- مع استغناء المشهد عما ذكر.

٦- و لو بالانصراف.

ص: ١٦

[مسألة: ٢٢ لو عين شاه للصدقه أو لأحد الأئمه أو لمشهد من المشاهد يتبعها نماؤها المتصل كالمسمن]

مسألة: ٢٢ لو عين شاه للصدقه أو لأحد الأئمه أو لمشهد من المشاهد يتبعها نماؤها المتصل كالمسمن، و أما المنفصل كالنتاج و اللبن فالظاهر انه ملك للناذر (١).

[مسألة: ٢٣ لو نذر التصدق بجميع ما يملكه لزم، فان شق عليه قوم الجميع بقيمه عادله على ذمته و تصرف في أمواله]

مسألة: ٢٣ لو نذر التصدق بجميع ما يملكه لزم، فان شق عليه قوم الجميع بقيمه عادله على ذمته و تصرف في أمواله بما يشاء و كيف يشاء ثم يتصدق عما في ذمته شيئا فشيئا و يحسب منها ما يعطى الى الفقراء و المساكين و أرحامه المحتاجين و يقيد ذلك في دفتر الى أن يوفى التمام، فإن بقي منه شيء أو وصى بأن يؤدي مما تركه بعد موته.

[مسألة: ٢٤ إذا عجز الناذر عن المنذور في وقته ان كان موقتا و مطلقا إذا كان مطلقا انحل نذره]

مسألة: ٢٤ إذا عجز الناذر عن المنذور في وقته ان كان موقتا و مطلقا إذا كان مطلقا انحل نذره و سقط عنه و لا شيء عليه. نعم لو نذر صوما فعجز عنه تصدق عن كل يوم بمد من طعام على الأحوط (٢)، و أحوط منه التصدق بمدين.

[مسألة: ٢٥ النذر كاليمين في انه إذا تعلق بإيجاد عمل من صوم أو صلاة أو صدقه أو غيرها]

مسألة: ٢٥ النذر كاليمين في انه إذا تعلق بإيجاد عمل من صوم أو صلاة أو صدقه أو غيرها، فان عين له وقتا تعين و يتحقق الحنث و يجب الكفاره بتركه فيه، فان كان صوما أو صلاة يجب قضاؤه أيضا على الأقوى، بل و ان كان غيرهما أيضا على الأحوط. و ان كان مطلقا كان وقته العمر و جاز له التأخير الى أن يظن بالوفاه فيتضيق، و يتحقق الحنث بتركه مدته الحياه. هذا إذا كان المنذور فعل شيء، و ان كان ترك شيء فان عين له الوقت كان حنثه بإيجاده فيه، و ان كان مطلقا كان حنثه بإيجاده مدته حياته و لو مره، و لو أتى به تحقق الحنث و انحل النذر (٣) كما مر في اليمين.

[مسألة: ٢٦ انما يتحقق الحنث الموجب للكفاره بمخالفه النذر اختيارا]

مسألة: ٢٦ انما يتحقق الحنث الموجب للكفاره بمخالفه النذر اختيارا، فلو أتى بشيء تعلق النذر بتركه نسيانا أو جهلا (٤) أو اضطرارا لم يترتب عليه شيء، بل الظاهر عدم انحلال النذر به، فيجب الترك بعد ارتفاع العذر لو كان النذر مطلقا

١- إلا إذا كان بنحو نذر النتيجة.

٢- و الأولى.

٣- إلا إذا نذر ترك جميع الافراد بنحو الاستغراق فإنه يتكرر الحنث و الكفاره بتكرر الافراد.

٤- بالموضوع.

ص: ١٧

أو موقتا و قد بقى الوقت.

[مسأله: ٢٧ لو نذر ان برى ء مريضه أو قدم مسافره صام يوما مثلا فبان ان المريض برى ء]

مسأله: ٢٧ لو نذر ان برى ء مريضه أو قدم مسافره صام يوما مثلا فبان ان المريض برى ء أو المسافر قدم قبل النذر لم يلزم.

[مسأله: ٢٨ كفاره حنث النذر كفاره اليمين]

مسأله: ٢٨ كفاره حنث النذر كفاره اليمين، و قيل كفاره من أفطر شهر رمضان (١)، و سيجى ء فى كتاب الكفارات إن شاء الله تعالى.

[القول فى العهد]**اشاره**

القول فى العهد:

لا ينعقد العهد بمجرد النيه، بل يحتاج إلى الصيغه على الأقوى، و صورتها ان يقول «عاهدت الله» أو «على عهد الله»، و يقع مطلقا و معلقا على شرط كالنذر، و الظاهر أنه يعتبر فى المعلق عليه إذا كان مشروطا ما اعتبر فيه فى النذر المشروط.

و أما ما عاهد عليه فهو بالنسبه إليه كاليمين يعتبر فيه أن لا يكون مرجوحا دينا أو دنيا، و لا يعتبر فيه الرجحان فضلا عن كونه طاعه كما اعتبر ذلك فى النذر، فلو عاهد على فعل مباح لزم كاليمين. نعم لو عاهد على فعل كان تركه أرجح أو على ترك أمر كان فعله اولى و لو من جهه الدنيا لم ينعقد، و لو لم يكن كذلك من أول الأمر ثم طرأ عليه ذلك انحل (٢).

[مسأله مخالفه العهد بعد انعقاده يوجب الكفاره]

مسأله مخالفه العهد بعد انعقاده يوجب الكفاره، و هل هى كفاره من أفطر شهر رمضان أو كفاره اليمين؟ قولان، أظهرهما الأول كما يجى ء فى الكفارات.

١- و هو الأقوى.

٢- إذا لم يترقب زوال عنوان المرجوحيه و لم يتسامح فى العمل بعهدة قبل طريان تلك الحاله، خصوصا إذا كان فى معرض ذلك و الا وجبت عليه الكفاره.

ص: ١٨

[كتاب الكفارات]

إشارة

كتاب الكفارات و الكلام فى أقسامها و أحكامها:

[القول فى أقسام الكفارات]

إشارة

القول فى أقسام الكفارات:

و هى على أربعة أقسام: مرتبه، و مخيره، و ما اجتمع فيه الأمران، و كفاره الجمع.

اما المرتبه فهى ثلاث: كفاره الظهار، و كفاره قتل الخطأ يجب فيهما العتق فان عجز صيام شهرين متتابعين فان عجز فإطعام ستين مسكينا، و كفاره من أفطر يوما من قضاء شهر رمضان بعد الزوال و هى إطعام عشرة مساكين فان عجز فصيام ثلاثه أيام متتابعات (١).

و اما المخيره فهى أيضا ثلاث: كفاره من أفطر فى شهر رمضان بأحد الأسباب الموجهه للكفاره التى مرت فى كتاب الصوم، و كفاره حنث العهد (٢)، و كفاره جز المرأه شعرها فى المصاب و هى العتق أو صيام شهرين متتابعين أو إطعام ستين مسكينا مخيرا بينها على الأظهر.

و أما ما اجتمع فيه الأمران فهى: كفاره حنث اليمين، و كفاره حنث النذر على

١- أو متفرقات و ان كان ما فى المتن أحوط.

٢- بل و حنث النذر أيضا كما مر، فالمخيره أربع أو خمس بناء على كون كفاره الاعتكاف مخيره كما هو الأقوى، و ان كان الأحوط فيها الترتيب كالظهار.

ص: ١٩

الأظهر (١)، و كفاره نتف المرأة شعرها و خدش وجهها في المصاب و شق الرجل ثوبه في موت ولده أو زوجته. يجب في جميع ذلك عتق رقبه أو إطعام عشرة مساكين أو كسوتهم مخيرا بينها، فان عجز عن الجميع فصيام ثلاثة أيام. وقيل ان كفاره النذر مثل كفاره إفتار شهر رمضان، و حيث ان هذا هو المشهور فلا ينبغي ترك الاحتياط لمن عجز عن العتق باختيار الإطعام و إكمال ستين، و مع العجز عنه صيام شهرين متتابعين فقط مع العجز عن اكساء عشرة مساكين و الجمع بينهما مع التمكن منه.

و اما كفاره الجمع فهي كفاره قتل المؤمن عمدا و ظلما، و كفاره الإفطار في شهر رمضان بالمحرم على الأحوط (٢) لو لم يكن الأقوى، و هي عتق رقبه مع صيام شهرين متتابعين و إطعام ستين مسكينا.

امسأله: ١ لا فرق في جز المرأة شعرها بين جز تمام شعر رأسها و جز بعضه بما يصدق عرفا انه قد جزت شعرها

مسأله: ١ لا فرق في جز المرأة شعرها بين جز تمام شعر رأسها و جز بعضه بما يصدق عرفا انه قد جزت شعرها، كما أنه لا فرق بين كونه في مصاب زوجها و مصاب غيره و بين القريب و البعيد، و لا يبعد إلحاق الحلق بالجز (٣)، بل الأحوط إلحاق الإحراق به أيضا.

امسأله: ٢ لا يعتبر في خدش الوجه خدش تمامه

مسأله: ٢ لا يعتبر في خدش الوجه خدش تمامه، بل يكفي مسماه. نعم الظاهر أنه يعتبر فيه الإدماء، و لا عبره بخدش غير الوجه و لو مع الإدماء، و لا بشق ثوبها و ان كان على ولدها أو زوجها، كما لا عبره بخدش الرجل ووجهه و لا بجز شعره و لا بشق ثوبه على غير ولده و زوجته. نعم لا فرق في الولد بين الذكر و الأنثى، و في شموله لولد الولد خصوصا ولد البنت تأمل و ان كان الأحوط الشمول (٤)، و كذلك في شمول الزوجه لغير الدائم، فإنه قد يشك فيه، لكن لا يبعد الشمول خصوصا لمن كانت مدتها طويله كتسعين سنه.

١- قد مر ما هو الأقوى فيه.

٢- بل على الأقوى.

٣- بل بعيد، و كذا الإحراق و ان كان الاحتياط فيهما حسنا.

٤- لا يترك.

ص: ٢٠

[القول فى أحكام الكفارات]

إشارة

القول فى أحكام الكفارات:

[مسألة: ١ لا يجزى عتق الكافر فى الكفاره مطلقا]

مسألة: ١ - لا يجزى عتق الكافر فى الكفاره مطلقا، فيشترط فيه الإسلام، و يستوى فى الاجزاء الذكر و الأنثى و الكبير و الصغير الذى كان بحكم المسلم، بأن كان أحد أبويه مسلما. و يشترط أن يكون سالما من العيوب التى توجب الاعتاق قهرا كالعمى و الجذام و الإقعاد و التنكيل، و لا بأس بسائر العيوب، فيجزى عتق الأصم و الأخرس و غيرهما، و يجزى عتق الآبق و ان لم يعلم مكانه إذا لم يعلم موته.

[مسألة: ٢ يعتبر فى الخصال الثلاث العتق و الصيام و الإطعام النيه المشتمله على قصد العمل]

مسألة: ٢ يعتبر فى الخصال الثلاث العتق و الصيام و الإطعام النيه المشتمله على قصد العمل و قصد القربه و قصد كونه عن الكفاره، و تعيين نوعها إذا كانت عليه أنواع متعددة، فلو كان عليه كفاره ظهار و كفاره يمين و كفاره إفطار فأعتق عبدا و نوى القربه و التكفير لم يجز عن واحد منها. نعم فى المتعدد من نوع واحد يكفى قصد النوع و لا يحتاج الى تعيين آخر، فلو أفطر أياما من شهر رمضان من سنه أو سنين متعددة فأعتق عبدا بقصد انه عن كفاره الإفطار كفى و ان لم يعين اليوم الذى أفطر فيه، و كذلك بالنسبه إلى الصيام و الإطعام. و لو كان عليه كفاره و لا يدرى نوعها كفى الإتيان بإحدى الخصال ناويا عما فى ذمته، بل لو علم أن عليه إعتاق عبد مثلا و لا يدرى انه منذور أو عن كفاره القتل مثلا كفى إعتاق عبد بقصد ما فى الذمه.

[مسألة: ٣ يتحقق العجز عن العتق الموجب لوجوب الصيام أو الإطعام فى الكفاره المرتبه]

مسألة: ٣ يتحقق العجز عن العتق (١) الموجب لوجوب الصيام أو الإطعام فى الكفاره المرتبه إما بعدم الرقبه أو عدم ثمنها أو عدم التمكن من شرائها، و ان وجد الثمن أو احتياجه الى خدمتها لمرض أو كبير أو زمانه أو لرفعه شأن أو احتياجه الى ثمنها فى نفقته و نفقه عياله الواجبي النفقه أو أداء ديونه، بل كل واجب يجب

١- حيث ان لسان النص «أعتق رقبه فان لم تجد فصيام شهرين»، فوجدان الرقبه فى الكفاره كوجدان الماء للوضوء و يستكشف من فروعه فروعها. و الذى يسهل الأمر فى زماننا هذا أن موضوعه منتف فلا يحتاج الى بيان ما يتحقق به العجز.

ص: ٢١

صرف المال فيه، بل إذا لم يكن عنده الا مستثنيات الدين لاتباع فى العتق و كان داخلا فى عنوان العاجز عنه. نعم لو بيع العبد بأزيد من ثمن المثل و كان عنده الثمن وجب الشراء و لا يعد ذلك عجزا إلا إذا استلزم قبحا و ضررا مجحفا، و كذا لو كان له مال غائب يصل اليه قريبا أو كان عنده ثمن الرقبه دون عينها و يتوقع وجودها بعد مده غير مديده لم يعد ذلك من العجز بل ينتظر، إلا إذا شق عليه تأخير التكفير كالمظاهر الشبق الذى يشق عليه ترك مباشره زوجته. و يتحقق العجز من الصيام الموجب لتعين الإطعام بالمرض المانع منه أو خوف حدوثه أو زيادته و بكونه شاقا عليه مشقه لا يتحمل. و هل يكفى وجود المرض أو خوف حدوثه أو زيادته فى الحال و لو مع رجاء البرء و تبدل الأحوال أو يعتبر اليأس؟ وجهان بل قولان، لا يخلو أولهما من رجحان. نعم لو رجي البرء بعد زمان قصير كيوم أو يومين يشكل الانتقال إلى الإطعام. و كيف كان لو أخرج الصيام و الإطعام الى أن برىء من المرض و تمكن من الصوم لا شك فى تعيينه فى المرتبه و لم يجز الإطعام.

[مسأله: ٤ ليس طرو الحيض و النفاس موجبا للعجز عن الصيام و الانتقال إلى الإطعام]

مسأله: ٤ ليس طرو الحيض و النفاس موجبا للعجز عن الصيام و الانتقال إلى الإطعام، و كذا طرو الاضطراب على السفر الموجب للإفطار لعدم انقطاع التابع بطرو ذلك.

[مسأله: ٥ المعتبر فى العجز و القدره على حال الأداء لا حال الوجوب]

مسأله: ٥ المعتبر فى العجز و القدره على حال الأداء لا حال الوجوب، فلو كان حال حدوث موجب الكفاره قادرا على العتق عاجزا عن الصيام فلم يعتق حتى صار بالعكس صار فرضه الصيام و سقط عنه وجوب العتق (١).

[مسأله: ٦ إذا عجز عن العتق فى المرتبه فشرع فى الصوم و لو ساعه من النهار]

مسأله: ٦ إذا عجز عن العتق فى المرتبه فشرع فى الصوم و لو ساعه من النهار ثم وجد ما يعتق لم يلزمه العتق فله إتمام الصيام و يجزى عن الكفاره، و فى جواز رفع اليد عن الصوم و اختيار العتق وجه، بل ربما قيل انه الأفضل، لكن لا

١- و ان كان آثما فى التأخير مع القدره إذا كان فى معرض طرو العجز.

ص: ٢٢

يخلو من اشكال، فالأحوط إتمام الصيام (١). نعم لو عرض ما يوجب استينافه- بأن عرض في أثنائه ما أبطل التتابع- تعين عليه العتق مع بقاء قدره عليه، وكذا الكلام فيما لو عجز عن الصيام فدخل في الإطعام ثم زال العجز.

[مسألة: ٧ يجب التتابع في الصيام في جميع الكفارات بعدم تخلل الإفطار]

مسألة: ٧ يجب التتابع في الصيام (٢) في جميع الكفارات بعدم تخلل الإفطار ولا صوم آخر غير الكفاره بين أيامها، من غير فرق بين ما وجب فيه شهران مرتبا على غيره أو مخيرا أو جمعا، وكذا بين ما وجب فيه شهران وما وجب فيه ثلاثة أيام ككفاره اليمين، ومتى أخل بالتتابع وجب الاستيناف. ويتفرع على وجوب التتابع انه لا يجوز الشروع في الصوم من زمان يعلم بتخلل صوم آخر يجب في زمان معين بين أيامه، فلو شرع في صيام ثلاثة أيام قبل شهر رمضان أو قبل خميس معين نذر صومه بيوم أو يومين لم يجز، بل وجب استينافه.

[مسألة: ٨ إنما يضر بالتتابع ما إذا وقع الإفطار في البين بالاختيار]

مسألة: ٨ إنما يضر بالتتابع ما إذا وقع الإفطار في البين بالاختيار، فلو وقع ذلك لعذر من الاعذار- كما إذا كان الإفطار بسبب الإكراه أو الاضطراب أو بسبب عروض المرض أو طرو الحيض أو النفاس- لم يضر به، ومن العذر وقوع السفر في الأثناء إذا كان ضروريا دون ما كان بالاختيار، وكذا منه ما إذا نسي النية حتى فات وقتها، بأن تذكرها بعد الزوال. وكذا الحال فيما إذا كان تخلل صوم آخر في البين لا- بالاختيار، كما إذا نسي فنوى صوما آخر ولم يتذكر الا بعد الزوال. ومنه ما إذا نذر صوم كل خميس مثلا ثم وجب عليه صوم شهرين متتابعين فلا يضر بالتتابع تخلل المنذور في البين، ولا يتعين عليه البدل في المخيره ولا ينتقل إلى الإطعام في المرتبه.

نعم في صوم ثلاثة أيام يخل تخله فيلزم الشروع فيها من زمان لم يتخلل المنذور بينها كما أشرنا إليه في المسألة السابقه.

١- و أحوط منه الجمع.

٢- في صيام شهرين تعيينا و تخيرا، و في كفاره اليمين على الأقوى، و في سائر الكفارات على الأحوط.

[مسألة: ٩ يكفى فى تتابع الشهرين فى الكفاره مرتبه كانت أو مخيره صيام شهر و يوم متتابعاً]

مسألة: ٩ يكفى فى تتابع الشهرين فى الكفاره مرتبه كانت أو مخيره صيام شهر و يوم متتابعاً، و يجوز له التفريق فى البقيه و لو اختاراً لا- لعذر، فمن كان عليه صيام شهرين متتابعين يجوز له الشروع فيه قبل شعبان بيوم، و لا يجوز له الاقتصار على شعبان لتخلل شهر رمضان قبل إكمال شهر و يوم. و كذا يجوز له الشروع قبل الأضحى بواحد و ثلاثين يوماً، و لا يجوز قبله بثلاثين.

[مسألة: ١٠ من وجب عليه صيام شهرين، فان شرع فيه من أول الشهر يجزى هلالين و ان كانا ناقصين]

مسألة: ١٠ من وجب عليه صيام شهرين، فان شرع فيه من أول الشهر يجزى هلالين و ان كانا ناقصين، و ان شرع فى أثناء الشهر و ان كان فيه وجوه بل أقوال، و لكن الأحوط انكسار الشهرين و جعل كل شهر ثلاثين فيصوم ستين يوماً مطلقاً (١)، سواء كان الشهر الذى شرع فيه مع تاليه تامين أو ناقصين أو مختلفين، و يتعين ذلك بلا اشكال فيما إذا وقع التفريق بين الأيام بتخلل ما لا يضر بالتتابع شرعاً.

[مسألة: ١١ يتخير فى الإطعام الواجب فى الكفارات بين إشباع المساكين و التسليم لهم]

مسألة: ١١ يتخير فى الإطعام الواجب فى الكفارات بين إشباع المساكين و التسليم لهم، و يجوز إشباع البعض و التسليم الى البعض، و لا يتقدر الإشباع بمقدار بل المدار على ان يأكلوا بمقدار شبعهم قل أو كثر، و اما التسليم فلا بد من ان يسلم الى كل منهم مدا من الطعام لا أقل، و الأفضل بل الأحوط مدان. و لا بد فى كل من النحوين كمال العدد من ستين أو عشره، فلا يجزى إشباع ثلاثين أو خمسه مرتين أو تسليم كل واحد منهم مدين. و لا يجب الاجتماع لا فى التسليم و لا فى الإشباع، فلو أطمع ستين مسكيناً فى أوقات متفرقه من بلاد مختلفه و لو كان هذا فى سنه و ذلك فى سنه أخرى لأجزأ و كفى.

[مسألة: ١٢ الواجب فى الإشباع إشباع كل واحد من العدد مره]

مسألة: ١٢ الواجب فى الإشباع إشباع كل واحد من العدد مره، و ان كان الأفضل إشباعه فى يومه و ليله غداه و عشاء.

١- و ان كان الأقوى كفايه تكميل ما أفطر من الأول من الشهر الثانى ثم الشروع فى الثانى و تكميل ما احتسبه للأول من الثالث، سواء كانا تامين أو ناقصين أو مختلفين.

ص: ٢٤

[مسأله: ١٣ يجزى فى الإشباع كل ما يتعارف التغذى و التقوت به لغالب الناس من المطبوخ]

مسأله: ١٣ يجزى فى الإشباع (١) كل ما يتعارف التغذى و التقوت به لغالب الناس من المطبوخ و ما يصنع من أنواع الأطحمه و من الخبز من أى جنس كان مما يتعارف تخييزه من حنطه أو شعير أو ذره أو دخن و غيرها و ان كان بلا إدام، و الأفضل أن يكون مع الإدام، و هو كل ما جرت العاده على أكله مع الخبز جامدا أو مائعا و ان كان خلا أو ملحا أو بصلا و كل ما كان أفضل كان أفضل. و فى التسليم بذل ما يسمى طعاما من نى و مطبوخ من الحنطه و الشعير و دقيقهما و خييزهما و الأرز و غير ذلك، و الأحوط الحنطه أو دقيقه، و يجزى التمر و الزبيب تسليما و إشباعا.

[مسأله: ١٤ التسليم الى المسكين تملك له كسائر الصدقات]

مسأله: ١٤ التسليم الى المسكين تملك له كسائر الصدقات، فيملك ما قبضه و يفعل به ما شاء و لا يتعين عليه صرفه فى الأكل.

[مسأله: ١٥ يتساوى الصغير و الكبير ان كان التكفير بنحو التسليم]

مسأله: ١٥ يتساوى الصغير و الكبير ان كان التكفير بنحو التسليم، فيعطى الصغير مدا من طعام كما يعطى الكبير، و ان كان اللازم فى الصغير التسليم الى الولى و ان كان بنحو الإشباع، فكذلك إذا اختلط الصغار مع الكبار، فإذا أشبع عائله كانت ستين نفسا مشتمله على كبار و صغار أجزاء (٢)، و ان كان الصغار منفردين فاللازم احتساب اثنين بواحد، فيلزم إشباع مائه و عشرين بدل ستين و عشرين بدل عشره. و الظاهر انه لا يعتبر فى إشباع الصغير اذن الولى.

[مسأله: ١٦ لا إشكال فى جواز إعطاء كل مسكين أزيد من مد من كفارات متعدده و لو مع الاختيار]

مسأله: ١٦ لا- إشكال فى جواز إعطاء كل مسكين أزيد من مد من كفارات متعدده و لو مع الاختيار، من غير فرق بين الإشباع و التسليم، فلو أفطر تمام شهر رمضان جاز له إشباع ستين شخصا معينين فى ثلاثين يوما، أو تسليم ثلاثين مدا من طعام لكل واحد منهم و ان وجد غيرهم.

[مسأله: ١٧ لو تعذر العدد فى البلد وجب النقل الى غيره، و ان تعذر انتظار]

مسأله: ١٧ لو تعذر العدد فى البلد وجب النقل الى غيره، و ان تعذر انتظار، و لو وجد بعض العدد كرر على الموجود حتى يستوفى المقدار، و يقتصر فى التكرار

١- و ان كان الأحوط فى كفاره اليمين ان لا يكون أدون مما يطعمون أهلهم.

٢- الأحوط فى الإشباع احتساب صغيرين بكبير واحد، و أحوط منه الاقتصار فى الإشباع على الكبار.

ص: ٢٥

على مقدار التعذر، فلو تمكن من عشره كرر عليهم ست مرات، ولا يجوز التكرار على خمسة اثنتى عشره مره، والأحوط عند تعذر العدد الاقتصار على الإشباع دون التسليم و ان يكون فى أيام متعدده.

[مسألة: ١٨ المراد بالمسكين الذى هو مصرف الكفاره هو الفقير الذى يستحق الزكاة]

مسألة: ١٨ المراد بالمسكين الذى هو مصرف الكفاره هو الفقير الذى يستحق الزكاة، و هو من لم يملك قوت سنته لا فعلا و لا قوه، و يشترط فيه الإسلام بل الايمان على الأحوال (١)، و ان لا يكون من يجب نفقته على الدافع كالوالدين و الأولاد و المملوك و الزوجه الدائمه دون المنقطعه و دون سائر الأقارب و الأرحام حتى الاخوه و الأخوات، و لا يشترط فيه العداله و لا عدم الفسق. نعم لا يعطى المتجاهر بالفسق الذى ألقى جلباب الحياء، و فى جواز إعطاء غير الهاشمى الى الهاشمى قولان، لا يخلو الجواز من رجحان، و ان كان الأحوال (٢) الاقتصار على مورد الاضطرار و الاحتياج التام الذى يحل معه أخذ الزكاة.

[مسألة: ١٩ يعتبر فى الكسوه التى تخير بينها و بين العتق و الإطعام فى كفاره اليمين و ما بحكمها]

مسألة: ١٩ يعتبر فى الكسوه التى تخير بينها و بين العتق و الإطعام فى كفاره اليمين و ما بحكمها أن يكون ما يعد لباسا عرفا، من غير فرق بين الجديد و غيره ما لم يكن منخرقا (٣) أو منسحقا و باليا بحيث ينخرق بالاستعمال، فلا يكتفى بالعمامة و القلنسوه و الحذاء و الخف و الجورب، و الأحوال عدم الاكتفاء بثوب واحد (٤) خصوصا بمثل السراويل أو القميص القصير، بل لا يكون أقل من قميص مع سراويل. و يعتبر فيها العدد كالإطعام، فلو كرر على واحد- بأن كساه عشر مرات- لم تحسب له الا واحده. و لا فرق فى المكسو بين الصغير و الكبير و الحر و العبد و الذكر و الأنثى (٥)

١- و مع عدم وجودهم يعطى الضعفاء من غير أهل الولاية إلا الناصب.

٢- لا يترك هذا الاحتياط.

٣- أو مرقعا.

٤- نعم عند عدم قدره على الثوبين لا يبعد كفايه ثوب واحد يكسو ظهره و يوارى عورته.

٥- و الأحوال فى الأنثى ان يوارى ما يحرم منها كشفه.

نعم في الاكتفاء بكسوة البالغ نهايه الصغر كابن شهر أو شهرين (١) اشكال، فلا يترك الاحتياط. و الظاهر اعتبار كونه مخيطا (٢)، فلو سلم اليه الثوب غير مخيط لم يكن مجزيا. نعم الظاهر انه لا بأس بأن يدفع أجره الخياطه معه ليخيطه و يلبسه، و لا يجزى إعطاء لباس الرجال للنساء و بالعكس و لا إعطاء لباس الصغير للكبير، و لا فرق في جنسه بين كونه من صوف أو قطن أو كتان أو قنب أو حرير، و في الاجتراء بالحرير المحض للرجال اشكال. و لو تعذر تمام العدد كسى الموجود و انتظر للباقي، و الأحوط التكرار (٣) على الموجود فإذا وجد باقي العدد كساه.

[مسألة: ٢٠ لا تجزى القيمة في الكفارة لا في الإطعام و لا في الكسوة]

مسألة: ٢٠ لا تجزى القيمة في الكفارة لا في الإطعام و لا في الكسوة، بل لا بد في الإطعام من بذل الطعام إشباعا أو تملিকা و كذلك في الكسوة. نعم لا بأس بأن يدفع القيمة إلى المستحق (٤) و يوكله في ان يشتري بها طعاما فيأكله أو كسوة فيلبسها، فيكون هو المعطى عن المالك و معطى له لنفسه باعتبارين.

[مسألة: ٢١ إذا وجبت عليه كفارة مخيره لم يجز أن يكفر بجنسين]

مسألة: ٢١ إذا وجبت عليه كفارة مخيره لم يجز أن يكفر بجنسين، بأن يصوم شهر أو يطعم ثلاثين في كفارة شهر رمضان أو يطعم خمسة و يكسو خمسة مثلا في كفارة اليمين. نعم لا بأس باختلاف افراد الصنف الواحد منها، كما لو أطعم بعض العدد طعاما خاصا و بعضه غيره، أو كسى بعضهم ثوبا من جنس و بعضهم من جنس آخر، بل يجوز في الإطعام أن يشبع بعضا و يسلم الى بعض كما مر.

[مسألة: ٢٢ لا بدل شرعا للعتق في الكفارة مخيره كانت أو مرتبه أو كفارة الجمع فيسقط بالتعذر]

مسألة: ٢٢ لا بدل شرعا للعتق في الكفارة مخيره كانت أو مرتبه أو كفارة الجمع فيسقط بالتعذر. و أما صيام شهرين متتابعين و الإطعام لو تعذر بالتمام صام

١- بل الأحوط عدم الاكتفاء باكساء غير البالغ.

٢- أو مثل المخيط.

٣- و ان كان لا دليل عليه الا الاحتمال.

٤- لكن لا يسقط الكفارة إلا بالأكل و اللبس أو التملك، فلو شك يجب الفحص حتى يحصل له اليقين أو الطريق المعبر.

ص: ٢٧

ثمانية عشر (١) يوما متتابعات (٢)، فان عجز عنه صام ما استطاع (٣) أو تصدق بما وجد، و مع العجز عنهما بالمره استغفر الله تعالى و لو مره.

[مسألة: ٢٣ الظاهر أن وجوب الكفارات موسع، فلا تجب المبادره إليها]

مسألة: ٢٣ الظاهر أن وجوب الكفارات موسع (٤)، فلا تجب المبادره إليها، و يجوز التأخير ما لم يؤد الى حد التهاون.

[مسألة: ٢٤ يجوز التوكيل فى إخراج الكفارات الماليه و أدائها]

مسألة: ٢٤ يجوز التوكيل فى إخراج الكفارات الماليه و أدائها، و يتولى (٥) الوكيل النيه إذا كان وكيلا- فى الإخراج و الموكل (٦) حين دفعه الى الوكيل إذا كان وكيلا- فى الأداء. و اما الكفارات البدنيه فلا يجرى فيها التوكيل، و لا تجوز فيها النيابة على الأقوى إلا عن الميت.

[مسألة: ٢٥ الكفارات الماليه بحكم الديون]

مسألة: ٢٥ الكفارات الماليه بحكم الديون، فإذا مات من وجبت عليه تخرج من أصل المال، و أما البدنيه فلا يجب على الورثه أداؤها و لا- إخراجها من التركة ما لم يوص بها الميت، فيخرج من ثلثه. نعم فى وجوبها على الولي و هو الولد الأ-كبر احتمال قوى، و انما يجرى هذا الاحتمال فيما إذا تعين على الميت الصيام، و أما إذا تعين عليه غيره- بأن كانت مرتبه و تعين عليه الإطعام أو كانت مخيره و كان متمكنا من الصيام و الإطعام- لم يجب على الولي قطعاً، بل يخرج من تركه الميت مقدار الإطعام.

١- فى الظهار و فى غيره على الأحوط الا- فى كفاره إفطار شهر رمضان فإن الأحوط فيه مع العجز عن الخصال الثلاث التصديق بما يطيق، و مع العجز عنه فالأحوط الجمع بين الممكن من الصوم و الاستغفار، و مع العجز يكفى الاستغفار.

٢- على الأحوط.

٣- على الأحوط فيهما.

٤- لكن لا ينبغي ترك الاحتياط بالتعجيل.

٥- و الأحوط للمالك ان يتولى النيه حين دفعه للوكيل.

٦- و الأحوط له استمرارها الى حين دفع الوكيل.

ص: ٢٨

[كتاب الصيد و الذبأحه]

أشاره

كتاب الصيد و الذبأحه

[القول فى الصيد]

أشاره

القول فى الصيد:

و ليعلم انه كما يذكى الحيوان و يحل أكل لحم ما حل اكله بالذبح الواقع على النحو المعتبر شرعا، يذكى أيضا بالصيد على النحو المعتبر. و هو اما بالحيوان أو بغير الحيوان، و بعبارة أخرى الإله التى يصاد بها اما حيوانيه أو جماديه، و يتم الكلام فى القسمين فى ضمن مسائل:

[مسأله: ١ لا يحل من صيد الحيوان و مقتوله الا ما كان بالكلب المعلم]

مسأله: ١ لا يحل من صيد الحيوان و مقتوله الا ما كان بالكلب المعلم، سواء كان سلوقيا أو غيره، و سواء كان أسود أو غيره، فلا يحل صيد غير الكلب من جوارح السباع كالفهد و النمر و غيرهما و جوارح الطير كالبازى و العقاب و الباشق و غيرها. و ان كانت معلمه، فما يأخذه الكلب المعلم و يقتله بعقره و جرحه مذكى حلال أكله من غير ذبح، فيكون عض الكلب و جرحه على أى موضع من الحيوان كان بمنزله ذبحه.

[مسأله: ٢ يعتبر فى حليه صيد الكلب ان يكون معلما للاصطياد]

مسأله: ٢ يعتبر فى حليه صيد الكلب ان يكون معلما للاصطياد، و علامه كونه بتلك الصفه أن يكون من عادته مع عدم المانع ان يسترسل و يهيج الى الصيد لو أرسله صاحبه و أغراه به، و ان ينزجر (١) و يقف عن الذهاب و الهياج إذا زجره.

١- و عن غير واحد من أعظم العلماء قدست أسرارهم كفايه الانزجار قبل الإرسال فى كونه معلما، و عدم تقييد الانزجار بكونه بعد الإرسال و الإغراء، فلا يقدح عدم انزجاره بعده لانه قل ما يتحقق التعليم بهذا الوجه. و هذا ليس ببعيد، بل يستفاد من بعض الروايات ان أمر التعليم أسهل من ذلك، ففى روايه: فإن كان غير معلم فعلمه فى ساعه ثم يرسله فيأكل منه.

ص: ٢٩

و اعتبر المشهور مع ذلك أن يكون من عادته التي لا تتخلف الا نادرا أن يمسك الصيد و لا يأكل منه شيئا حتى يصل صاحبه، و في اعتبار ذلك نظر و ان كان أحوط.

[مسألة: ٣ يشترط في حليه صيد الكلب أموراً]

مسألة: ٣ يشترط في حليه صيد الكلب أمور:

«الأول»- ان يكون ذلك بإرساله للاصطياد، فلو استرسل بنفسه من دون إرسال لم يحل مقتوله و ان أغراه صاحبه بعد الاسترسال، حتى فيما إذا أثر اغراؤه فيه، بأن زاد في عدوه بسببه على الأحوط، و كذلك الحال لو أرسله لا للاصطياد بل لأمر آخر من دفع عدو أو طرد سبع أو غير ذلك فصادف غزالا مثلا فصاده. و المعتبر قصد الجنس لا الشخص، فلو أرسله مسلما الى صيد غزال فصادف غزالا آخر فأخذه و قتله كفى في حله، و كذا لو أرسله إلى صيد فصاده و غيره حلا معا.

«الثاني»- ان يكون المرسل مسلما أو بحكمه كالصبي الملحوق به (١)، فلو أرسله كافر بجميع أنواعه أو من كان بحكمه كالنواصب لم يحل أكل ما يقتله.

«الثالث»- ان يسمى، بأن يذكر اسم الله عند إرساله، فلو ترك التسميه عمدا لم يحل مقتوله، و لا يضر لو كان الترك نسيانا. و في الاكتفاء بالتسميه قبل الإصابه وجه قوى (٢) الا ان الأحوط احتياطا لا يترك أن تكون عند الإرسال.

«الرابع»- أن يكون موت الحيوان مستندا الى جرحه و عقره، فلو كان بسبب صدمه أو خنقه أو إتعابه في العدو أو ذهاب مرارته من جهه شده خوفه لم يحل.

«الخامس»- عدم إدراك صاحب الكلب الصيد حيا مع تمكنه من تذكيته، بأن أدركه ميتا أو أدركه حيا لكن لم يسع الزمان لذبحه. و ملخص هذا الشرط انه إذا أرسل كلبه الى الصيد فان لحق به بعد ما أخذه و عقره و صار غير ممتنع فوجده ميتا كان ذكيا و حل

١- ان كان مميزا فلا يحل لو أرسله غير المميز، و كذا يشترط ان يكون عاقلا فلا يحل لو أرسله المجنون.

٢- إذا نسي حين الإرسال و تذكر قبل الإصابه و سمي فالأقوى جواز الاكتفاء به، و اما إذا تركه حين الإرسال عمدا و سمي قبل الإصابه فالإكفاء به مشكل و لا يترك الاحتياط.

ص: ٣٠

أكله، و كذا ان وجدته حيا و لم يتسع الزمان لذبحه فتركه حتى مات، و أما ان اتسع الزمان لذبحه لا يحل الا بالذبح، فلو تركه حتى مات كان ميته. و أدنى ما يدرك ذكاته ان يجده تطرف عينيه أو تركض رجله أو يحرك ذنبه أو يده، فان وجدته هكذا و اتسع الزمان لذبحه لم يحل أكله إلا بالذبح. و كذلك الحال لو وجدته بعد عقر الكلب عليه ممتنعا فجعل يعدو خلفه فوقف له، فإن بقي من حياته زمان يتسع لذبحه لم يحل الا بالذبح، و ان لم يتسع له حل بدونه. و يلحق بعدم اتساع الزمان ما إذا وسع و لكن كان ترك التذكية لا بتقصير منه، كما إذا اشتغل بأخذ الإله و سل السكين و امتنع الصيد من التمكين بما فيه من بقيه قوه و نحو ذلك فمات قبل ان يمكنه الذبح. نعم لا يلحق به فقد الإله على الأحوط لو لم يكن أقوى، فلو وجدته حيا و اتسع الزمان لذبحه الا أنه لم يكن عنده السكين (١) فلم يذبحه لذلك حتى مات لم يحل أكله.

[مسأله: ٤ هل يجب على من أرسل الكلب المسارعه و المبادره إلى الصيد من حين الإرسال]

مسأله: ٤ هل يجب على من أرسل الكلب المسارعه و المبادره إلى الصيد من حين الإرسال أو من حين ما رآه قد أصاب الصيد و ان كان بعد على امتناعه أو من حين ما أوقفه و صار غير ممتنع، أو لا تجب أصلا؟ الظاهر وجوبها من حين الإيقاف، إذا أشعر بإيقافه و عدم امتناعه يجب عليه المسارعه العرفيه حتى انه لو أدركه حيا ذبحه، فلو لم يتسارع ثم وجدته ميتا لم يحل أكله، و أما قبل ذلك فالظاهر عدم وجوبها، و ان كان الاحتياط لا ينبغي تركه. هذا إذا احتمل ترتب أثر على المسارعه و اللحق بالصيد، بأن احتمل انه يدركه حيا و يقدر على ذبحه من جهة اتساع الزمان و وجود الإله، و أما مع عدم احتمال و لو من جهة عدم ما يذبح به (٢) فلا إشكال في عدم وجوبها، فلو خلاه حينئذ على حاله الى أن قتله الكلب و أزهد روحه بعقره حل أكله. نعم لو توقف

١- أو كان و لم يقدر على سله من غمده بسرعه متعارفه لانجماده من بروده الهواء أو مانع آخر، بحيث لو لم يكن ذلك المانع لأدرك ذكاته بالنحو المتعارف.

٢- هذا أيضا مشكل، فلا يترك الاحتياط فيه.

إحراز كون موته بسبب جرح الكلب لا بسبب آخر على التسارع اليه و تعرف حاله لزم عليه لأجل ذلك.

[مسألة: ٥ لا يعتبر في حليه الصيد وحده المرسل و لا وحده الكلب]

مسألة: ٥ لا- يعتبر في حليه الصيد وحده المرسل و لا- وحده الكلب، فلو أرسل جماعه كلبا واحدا و أرسل واحدا أو جماعه كلابا متعدده فقتلت صيدا حل أكله. نعم يعتبر في المتعدد صائدا أو آله ان يكون الجميع واجدا للأمر المعبره شرعا، فلو كان المرسل اثنين و أحدهما مسلم و الآخر كافر أو سمي أحدهما دون الآخر أو أرسل كلبان أحدهما معلما و الآخر غير معلم لم يحل.

[مسألة: ٦ لا يؤكل من الصيد المقتول بالاله الجماديه إلا ما قتله السيف و السكين و الخنجر]

مسألة: ٦ لا يؤكل من الصيد المقتول بالاله الجماديه إلا ما قتله السيف و السكين و الخنجر و نحوها من الأسلحة التي تقطع بحدها، أو الرمح و السهم و النشاب مما يشاك بحده حتى العصا التي في طرفها حديدته محدده، من غير فرق بين ما كان فيه نصل كالسهم الذي يركب عليه الريش أو صنع قاطعا أو شائكا بنفسه، بل لا يبعد عدم اعتبار كونه من الحديد، فيكفي بعد كونه سلاحا قاطعا أو شائكا كونه من أى فلز كان حتى الصفر و الذهب و الفضة، بل يحتمل قويا عدم اعتبار كونه مستعملا سلاحا في العاده، فيشمل المخيط و الشك و السفود و نحوها، الا ان الأحوط خلافه (١).

و الظاهر انه لا يعتبر الخرق و الجرح في الأدله المذكوره- أعنى ذات الحديد المحدده- فلو رمى الصيد بسهم أو طعنه برمح فقتله بالرمل و الطعن من دون أن يكون فيه اثر السهم و الرمح حل أكله. و يلحق بالآله الحديديه ما لم تشتمل على الحديد لكن تكون محدده كالمعراض (٢) الذي هو كما قيل خشبه لا نصل فيها الا انها محدده الطرفين ثقيله الوسط، و السهم الحاد الرأس الذي لا نصل فيه. لكن انما يحل مقتول هذه الإله لو قتلت الصيد بخرقها إياه و شوكتها فيه و لو يسيرا، فلو قتلته بثقلها من دون خرق لم

١- لا يترك.

٢- و الأحوط هو الاقتصار على ما صنع لذلك.

ص: ٣٢

يحل. و الحاصل انه يعتبر فى الاله الجماديه اما ان تكون حديده محدده (١) و ان لم تكن خارقه و اما ان تكون محدده غير حديده بشرط كونها خارقه (٢).

[مسأله: ٧ كل آله جماديه لم تكن ذات حديد محدده و لا محدده غير حديده قتلت بخرقها من المثقلات]

مسأله: ٧ كل آله جماديه لم تكن ذات حديد محدده و لا- محدده غير حديده قتلت بخرقها من المثقلات كالحجاره و المقمعه و العمود و البندقية لا- يحل مقتولها كالمقتول بالجماله و الشبكه و الشرك و نحوها. نعم لا بأس بالاصطياد بها و بالحيوان غير الكلب كالفهد و النمر و البازى و نحوها، بمعنى جعل الحيوان الممتنع بها غير ممتنع و تحت اليد، لكنه لا يحل ما يصطاد بها إلا إذا أدرك ذكاته فذكاه.

[مسأله: ٨ لا يبعد حليه ما قتل بالاله المعروفه المسماه بالتفنك]

مسأله: ٨ لا يبعد حليه ما قتل بالاله المعروفه المسماه بالتفنك إذا سمى الرامى و اجتمعت سائر الشرائط، و البندقية التى قلنا فى المسأله السابقه بحرمة مقتولها غير هذه البندقية النافذه الخارقه، خصوصا فى الطرز الجديد منها المستحدث فى هذه الأعصار الأخيره مما صنع الرصاص فيه بشكل يشبه المخروط و لا يكون بشكل البندقية.

[مسأله: ٩ لا يعتبر فى حليه الصيد بالاله الجماديه و حده الصائد و لا وحده الإله]

مسأله: ٩ لا يعتبر فى حليه الصيد بالاله الجماديه و حده الصائد و لا وحده الإله، فلو رمى شخص بالسهم و طعن آخر بالرمح و سميا معا فقتلا صيدا حل إذا اجتمعت الشرائط فى كليهما، بل إذا أرسل أحد كلبه الى صيد و رماه آخر بسهم فقتل بهما حل ما قتلاه.

[مسأله: ١٠ يشترط فى الصيد بالاله الجماديه جميع ما اشترط فى الصيد بالاله الحيوانيه]

مسأله: ١٠ يشترط فى الصيد بالاله الجماديه جميع ما اشترط فى الصيد بالاله الحيوانيه، فيشترط كون الصائد مسلما و التسميه عند استعمال الإله و ان يكون استعمال الإله للاصطياد، فلو رمى الى هدف أو الى عدو أو الى خنزير فأصاب غزالا فقتله لم يحل و ان كان مسميا عند الرمي لغرض من الأغراض، و كذا لو أفلت من يده فأصاب صيدا فقتله. و ان لا يدركه حيا زمانا اتسع للذبح، فلو أدركه كذلك لم يحل

١- إذا استعمل سلاحا، و أما فى غيره فقد مر الاحتياط فيه.

٢- و قد مر الاحتياط فى الاقتصار على ما صنع لذلك.

ص: ٣٣

الا بالذبح. و الكلام فى وجوب المسارعه و عدمه كما مر. و ان يستقل الإله المحلله فى قتل الصيد، فلو شاركها فيه غيرها لم يحل، فلو سقط بعد اصابه السهم من الجبل أو وقع فى الماء و استند موته إليهما- بل و ان لم يعلم استقلال اصابه السهم فى إماتته- لم يحل، و كذا لو رماه شخصان فقتلاه و سمي أحدهما و لم يسم الآخر أو كان أحدهما مسلما دون الآخر.

[مسألة: ١١ لا يشترط فى حليه الصيد إباهه الإله]

مسألة: ١١ لا- يشترط فى حليه الصيد إباهه الإله، فيحل الصيد بالكلب أو السهم المغصوبين و ان فعل حراما و عليه الأجره، و يملكه الصائد دون صاحب الإله.

[مسألة: ١٢ الحيوان الذى يحل مقتوله بالكلب و الإله مع اجتماع الشرائط كل حيوان ممتنع مستوحش من طير أو وحش]

مسألة: ١٢ الحيوان الذى يحل مقتوله بالكلب و الإله مع اجتماع الشرائط كل حيوان ممتنع مستوحش من طير أو وحش، سواء كان كذلك بالأصل كالحمام و الظبي و بقر الوحش أو كان إنسيا فتوحش أو استعصى كالبقير المستعصى و البعير العاصى، و كذلك الصائل من البهائم كالجاموس الصائل و نحوه. و بالجمله كل ما لا يجىء تحت اليد و لا يقدر عليه غالبا الا بالعلاج، فلا تقع التذكيه الصيديه على كل حيوان أهلى مستأنس، سواء كان استيناسه أصليا كالدجاج و الشاه و البعير و البقر أو عارضا كالظبي و الطير المستأنسين، و كذا ولد الوحش قبل ان يقدر على العدو و فرخ الطير قبل نهوضه للطيران، فلو رمى طائرا و فرخه الذى لم ينهض فقتلها حل الطائر دون الفرخ.

[مسألة: ١٣ الظاهر أنه كما تقع التذكيه الصيديه على الحيوان المأكول اللحم فيحل بها أكل لحمه]

مسألة: ١٣ الظاهر أنه كما تقع التذكيه الصيديه على الحيوان المأكول اللحم فيحل بها أكل لحمه تقع على غير المأكول اللحم (١). القابل للتذكيه أيضا، فيطهر بها جلده و يجوز الانتفاع به. نعم القدر المتيقن ما إذا كانت بالاله الجماديه، و أما الحيوانيه ففيها تأمل و اشكال.

١- لا ينبغى ترك الاحتياط فيه خصوصا فى المقتول بالكلب.

ص: ٣٤

[مسألة: ١٤ لو قطعت الإله قطعه من الحيوان، فان كانت الإله غير محلله]

مسألة: ١٤ لو قطعت الإله قطعه من الحيوان، فان كانت الإله غير محلله كالشبكة و الحباله يحرم الجزء الذى ليس فيه الرأس و محال التذكية، و كذلك الجزء الآخر إذا زال عنه الحياه المستقره، و ان بقيت حياته (١) المستقره يحل بالتذكية. و ان كانت الإله محلله كالسيف فى الصيد مع اجتماع الشرائط، فإن زال الحياه المستقره عن الجزءين بهذا التقطيع حلا معا، و كذا ان بقيت الحياه المستقره و لم يتسع الزمان للتذكية، و ان اتسع لها لا- يحل الجزء الذى فيه الرأس إلا بالذبح، و أما الجزء الآخر فهو جزء مبان من الحى فيكون ميته.

[مسألة: ١٥ يملك الحيوان الوحشى وحشا كان أو طيرا بأحد أمور ثلاثه]

مسألة: ١٥ يملك الحيوان الوحشى وحشا كان أو طيرا بأحد أمور ثلاثه:

أحدها: وضع اليد عليه (٢) و أخذه حقيقه، مثل ان يأخذ رجله أو قرنه أو جناحه أو شده بحبل و نحوه.

ثانيها: وقوعه فى آله معتاده للاصطياد بها، كالحباله و الشرك و الشبكة و نحوها إذا نصبها لذلك.

ثالثها: أن يصيره غير ممتنع و يمسكه بآله، مثل ان رماه فجرحه جراحه منعه عن العدو أو كسر جناحه فمنعه عن الطيران، سواء كانت الإله من الآلات المحلله للصيد كالسهم و الكلب المعلم أو من غيرها كالحجاره و الخشب و الفهد و الباز و الشاهين و غيرها.

و يعتبر فى هذا أيضا أن يكون اعمال الإله بقصد الاصطياد و التملك، فلو رماه عبثا أو هدفا أو لغرض آخر لم يملكه الرامى، فلو أخذه شخص آخر بقصد التملك ملكه.

[مسألة: ١٦ الظاهر أنه يلحق بآله الاصطياد كل ما جعل وسيله لإثبات الحيوان و زوال امتناعه]

مسألة: ١٦ الظاهر أنه يلحق بآله الاصطياد كل ما جعل وسيله لإثبات الحيوان و زوال امتناعه و لو بحفر حفيره فى طريقه ليقع فيها فوقع فيها أو باتخاذ أرض أو إجراء الماء عليها لتصير موحله فيتوحد فيها أو فتح باب البيت و إلقاء الحبوب فيه ليدخل فيه

١- يعنى أدرك ذكاته، و يأتى تفصيل ما يدرك به الذكاه.

٢- بقصد الاصطياد و التملك.

ص: ٣٥

العصافير فدخلت فأغلق عليها الباب (١). نعم لو عشش الطير في داره لم يملكه بمجرد ذلك، و كذا لو توحل حيوان في أرضه الموحله ما لم يجعلها كذلك لأجل ذلك، فلو أخذه إنسان بعد ذلك ملكه و ان عصى في دخول داره أو أرضه بغير إذنه.

[مسألة: ١٧ لو سعى خلف حيوان حتى أعياه و وقف عن العدو لم يملكه ما لم يأخذه]

مسألة: ١٧ لو سعى خلف حيوان حتى أعياه و وقف عن العدو لم يملكه ما لم يأخذه، فلو أخذه غيره قبل أن يأخذه ملكه.

[مسألة: ١٨ لو وقع حيوان في شبكة منصوبه للاصطياد و لم تمسكه الشبكة لضعفها و قوته]

مسألة: ١٨ لو وقع حيوان في شبكة منصوبه للاصطياد و لم تمسكه الشبكة لضعفها و قوته فانفلت منها لم يملكه ناصبها، و كذا ان أخذ الشبكة و انفلت بها من دون ان يزول عنه الامتناع، فان صاده غيره ملكه ورد الشبكة إلى صاحبها. نعم لو أمسكته الشبكة و أثبتته ثم انفلت منها بسبب من الأسباب الخارجيه لم يخرج بذلك عن ملكه، كما لو أمسكه بيده ثم انفلت منها، و كذا لو مشى بالشبكة على وجه لا يقدر على الامتناع فإنه لناصرها، فلو أخذه غيره لم يملكه بل يجب ان يرده إليه.

[مسألة: ١٩ لو رماه فجرحه لكن لم يخرج عن الامتناع فدخل دارا فأخذه صاحب الدار ملكه بأخذه لا بدخول الدار]

مسألة: ١٩ لو رماه فجرحه لكن لم يخرج عن الامتناع فدخل دارا فأخذه صاحب الدار ملكه بأخذه لا بدخول الدار، كما انه لو رماه و لم يثبتته فرماه شخص آخر فهو للثاني (٢) لا الأول.

[مسألة: ٢٠ لو أطلق الصائد صيده من يده فان لم يقصد الاعراض عنه لم يخرج عن ملكه و لا يملكه غيره باصطياده]

مسألة: ٢٠ لو أطلق الصائد صيده من يده فان لم يقصد الاعراض عنه لم يخرج عن ملكه و لا يملكه غيره باصطياده، و ان قصد الاعراض و زوال ملكه عنه فالظاهر أنه يصير كالمباح جاز اصطياده لغيره و يملكه، و ليس للأول الرجوع الى الثاني بعد ما ملكه على الأقوى.

١- فيه اشكال، و لعل الأشبه هنا انه لا يملك الا مع القبض باليد أو الإله بقصد التملك.

٢- ان أخذه أو أثبتته.

[مسألة: ٢١ إنما يملك غير الطير بالاصطياد إذا لم يعلم كونه ملكا للغير]

مسألة: ٢١ إنما يملك غير الطير بالاصطياد إذا لم يعلم كونه ملكا للغير و لو من جهه وجود آثار اليد التي هي اماره على الملك فيه، كما إذا كان طوق في عنقه أو قرط في اذنه أو شد حبل في أحد قوائمه، و أما إذا علم ذلك لم يملكه الصائد بل يرد الى صاحبه ان عرفه و ان لم يعرفه يكون بحكم اللقطة و مجهول المالك. و اما الطير فان كان مقصوص الجناحين كان بحكم ما علم ان له مالكا فيرد الى صاحبه ان عرف و ان لم يعرف كان لقطه. و اما ان ملك جناحيه يتملك بالاصطياد إلا إذا كان له مالكا معلوم (١) فيجب عليه رده اليه، و الأحوط فيما إذا علم ان له مالكا و لم يعرفه أن يعامل معه معامله اللقطة و مجهول المالك كغير الطير.

[مسألة: ٢٢ لو صنع برجا لتعشيش الحمام فعششت فيه لم يملكها]

مسألة: ٢٢ لو صنع برجا لتعشيش الحمام فعششت فيه لم يملكها، خصوصا لو كان الغرض حيازه رزقها مثلا، فيجوز لغيره صيدها و يملك ما صاده، بل لو أخذ حمامه من البرج ملكها و ان اثم من جهه الدخول فيه بغير اذن مالكة، و كذلك فيما إذا عششت في بئر مملوك فإنه لا يملكها مالكا البشر.

[مسألة: ٢٣ الظاهر أنه يكفي في تملك النحل الغير المملوكه أخذ أميرها]

مسألة: ٢٣ الظاهر أنه يكفي في تملك النحل الغير المملوكه أخذ أميرها، فمن أخذه من الجبال مثلا و استولى عليه يملكه و يملك كل ما تتبعه (٢) من النحل مما تسير بسيره و تقف بوقوفه و تدخل الكن و تخرج منه بدخوله و خروجه.

[مسألة: ٢٤ ذكاه السمك اما بإخراجه من الماء حيا أو بأخذه بعد خروجه منه قبل موته]

مسألة: ٢٤ ذكاه السمك اما بإخراجه من الماء حيا أو بأخذه بعد خروجه منه قبل موته، سواء كان ذلك باليد أو بآله كالشبكة و نحوها، فلو وثب على الجرد أو نبذه البحر الى الساحل أو نضب الماء الذي كان فيه حل لو أخذه إنسان قبل أن يموت، و حرم لو مات قبل الأخذ و ان أدركه حيا ناظرا اليه على الأقوى.

١- أو كان فيه اماره على الملك كما ذكر في غير الطير.

٢- ان لم يكن ما تتبعه متحيرا أو مستعصيا.

ص: ٣٧

[مسألة: ٢٥ لا يشترط في تذكیه السمك عند إخراجہ من الماء أو أخذه بعد خروجه منه التسميه]

مسألة: ٢٥ لا يشترط في تذكیه السمك عند إخراجہ من الماء أو أخذه بعد خروجه منه التسميه، كما أنه لا يعتبر في صائده الإسلام، فلو أخرجه كافر أو أخذه فمات بعد أخذه (١) حل، سواء كان كتابيا أو غيره. نعم لو وجدہ في يده ميتا لم يحل أكله ما لم يعلم انه قد مات خارج الماء بعد إخراجہ أو أخذه بعد خروجه وقبل موته، ولا يحرز ذلك بكونه في يده ولا بقوله لو أخبر به، بخلاف ما إذا كان في يد مسلم (٢) فإنه يحكم بتذكيته حتى يعلم خلافها.

[مسألة: ٢٦ لو وثب من الماء سمكه إلى السفينه لم يحل ما لم يؤخذ باليد]

مسألة: ٢٦ لو وثب من الماء سمكه إلى السفينه لم يحل ما لم يؤخذ باليد، و لم يملكه السفان ولا صاحب السفينه بل كل من أخذه ملكه. نعم لو قصد صاحب السفينه الصيد بها- بأن جعل في السفينه ضوء بالليل و دق بشيء كالجرس ليثب فيها السموك فوثبت فيها- فالوجه انه يملكها و يكون وثوبها فيها بسبب هذا الصنع بمنزله إخراجها حيا فيكون به تذكيته.

[مسألة: ٢٧ لو نصب شبكه أو صنع حظيره في الماء لاصطياد السمك فكل ما وقع و احتبس فيهما ملكه]

مسألة: ٢٧ لو نصب شبكه أو صنع حظيره في الماء لاصطياد السمك فكل ما وقع و احتبس فيهما ملكه، فإن أخرج ما فيها من الماء حيا حل بلا اشكال، و كذا لو نصب الماء و غار و لو بسبب جزره فماتت فيهما بعد نضوبه، و أما لو ماتت في الماء فهل هي حلال أم لا؟ قولان أشهرهما و أحوطهما الثاني، بل لا يخلو من قوه (٣). نعم لو أخرج الشبكه من الماء فوجد بعض ما فيه من السمك أو كله ميتا لم يدر أنه قد مات في الماء أو بعد خروجه، لا يبعد البناء على الثاني و حليه أكله.

[مسألة: ٢٨ لو اخرج السمك من الماء حيا ثم أعاده إلى الماء مربوطا أو غير مربوط فمات فيه حرم]

مسألة: ٢٨ لو اخرج السمك من الماء حيا ثم أعاده إلى الماء مربوطا أو غير مربوط فمات فيه حرم.

١- خارج الماء.

٢- إذا عامل معه معامله الحلال، حيث أن يد المسلم عليه أعم لجواز الانتفاع المحلل من ميتة السمك.

٣- القوه ممنوعه. نعم هو أحوط و ان كان الأول غير بعيد.

ص: ٣٨

[مسأله: ٢٩ لو طفى السمك على الماء و زال امتناعه بسبب من الأسباب مثل أن ضرب بمضراب]

مسأله: ٢٩ لو طفى السمك على الماء و زال امتناعه بسبب من الأسباب مثل أن ضرب بمضراب أو بلع ما يسمى بالزهر فى لسان بعض الناس أو غير ذلك، فإن أدركه إنسان و أخذه و أخرجه من الماء قبل أن يموت حل و ان مات على الماء حرم، و ان ألقى الزهر أحد فبلعه السمك و صار على وجه الماء لم يملكه الملقى ما لم يأخذه، فلو أخذه غيره ملكه، من غير فرق بين ما إذا لم يقصد سمكا معيناً- كما إذا ألقاه فى الشط فبلعه بعض السموك- أو قصد سمكا معيناً و ألقاه له فبلعه فطفى على الماء، على اشكال فى الثانى، لاحتمال (١) كونه كاثبات صيد البر و ازاله امتناعه بالرمدى، و قد مر فى بابيه أنه للرامى فلا يملكه غيره بالأخذ، و كذلك الحال فيما إذا أزيل امتناع السمك باستعمال آله- كما لو رماه بالرصاص فطفى على الماء و فيه حياه- بل الأمر فيه أشكل لقوه احتمال كونه ملكا لراميه لا لمن أخذه.

[مسأله: ٣٠ لا يعتبر فى حليه السمك بعد ما اخرج من الماء حيا أو أخذ حيا بعد خروجه ان يموت خارج الماء بنفسه]

مسأله: ٣٠ لا يعتبر فى حليه السمك بعد ما اخرج من الماء حيا أو أخذ حيا بعد خروجه ان يموت خارج الماء بنفسه، فلو قطعه قبل ان يموت و مات بالتقطيع بل لو شواه حيا حل أكله، بل لا يعتبر فى حله الموت من أصله، فيحل بلعه حيا، بل لو قطع منه قطعه و أعيد الباقى الى الماء حل ما قطعه، سواء مات الباقى فى الماء أم لا.

نعم لو قطع منه قطعه و هو فى الماء حى أو ميت لم يحل ما قطعه.

[مسأله: ٣١ ذكاه الجراد أخذه حيا، سواء كان باليد أو بالاله]

مسأله: ٣١ ذكاه الجراد أخذه حيا، سواء كان باليد أو بالاله، فلو مات قبل أخذه حرم. و لا يعتبر فيه التسميه و لا إسلام الأخذ كما مر فى السمك. نعم لو وجدته ميتا فى يد الكافر لم يحل ما لم يعلم بأخذه حيا، و لا يجدى يده و لا اخباره فى إحراز ذلك كما تقدم فى السمك.

[مسأله: ٣٢ لو وقعت نار فى أجمه و نحوها فأحرق ما فيها من الجراد لم يحل و ان قصده المحرق]

مسأله: ٣٢ لو وقعت نار فى أجمه و نحوها فأحرق ما فيها من الجراد لم يحل و ان قصده المحرق. نعم لو أحرقتها أو شواها أو طبخها بعد ما أخذت قبل أن

١- هذا الاحتمال قوى فى الفروض الثلاثه إذا كان بقصد التملك و الاصطياد.

ص: ٣٩

تموت حل كما مر في السمك، كما أنه لو فرض كون النار آله صيد الجراد- بأنه لو أجمعها اجتمعت من الأطراف و ألت أنفسها فيها- فأجمعها لذلك فاجتمعت و احترقت بها لا- يبعد حليه ما احترقت بها من الجراد، لكونها حينئذ من آلات الصيد كالشبكة و الحظيره للسمك.

[مسألة: ٣٣ لا يحل من الجراد ما لم يستقل بالطيران]

مسألة: ٣٣ لا- يحل من الجراد ما لم يستقل بالطيران، و هو المسمى بالدبا على وزن العصا، و هو الجراد إذا تحرك و لم تنبت بعد أجنحته.

[القول في الذباجه]

اشاره

القول في الذباجه:

و الكلام فى: الذباج، و آله الذبج، و كفيته، و بعض الأحكام المتعلقة به فى طى مسائل.

[مسألة: ١ يشترط فى الذباج أن يكون مسلماً أو بحكمه كالتولد منه]

مسألة: ١ يشترط فى الذباج أن يكون مسلماً أو بحكمه كالتولد منه، فلا- تحل ذبيحه الكافر مشركا كان أم غيره حتى الكتابى على الأقوى. و لا يشترط فيه الايمان، فتحل ذبيحه جميع فرق الإسلام عدا (١) النواصب المحكوم بكفرهم و هم المعلنون بعداوه أهل البيت عليهم السلام كالخارجى و ان أظهر الإسلام.

[مسألة: ٢ لا يشترط فيه الذكوره و لا البلوغ و لا غير ذلك]

مسألة: ٢ لا يشترط فيه الذكوره و لا البلوغ و لا غير ذلك، فتحل ذبيحه المرأه فضلاً عن الختنى، و كذا الحائض و الجنب و النفساء و الطفل إذا كان مميزاً (٢) و الأعمى و الأغلف و ولد الزنا.

[مسألة: ٣ لا يجوز الذبج بغير الحديد مع الاختيار]

مسألة: ٣ لا- يجوز الذبج بغير الحديد مع الاختيار، فان ذبح بغيره مع التمكن منه لم يحل و ان كان من المعادن المنطبعة كالصفر و النحاس و الذهب و الفضة

١- و غيرهم من المنتحلين للإسلام المحكوم بكفرهم، مثل الغلاه و الخوارج و غيرهم.
٢- و أحسن الذبج، لكن لو شك فى صحه ذبحه لا يجرى فيه أصاله الصحه، و فى اعتبار قوله اشكال.

ص: ٤٠

و غيرها. نعم لو لم يوجد الحديد و خيف (١) فوت الذبيحة بتأخير ذبحها جاز بكل ما يفرى أعضاء الذبح و لو كان قصباً أو ليطه أو حجاره حاده أو زجاجه أو غيرها. نعم فى وقوع الذكاه بالسن و الظفر مع الضروره إشكال، و ان كان الوقوع لا يخلو من رجحان (٢).

[مسألة: ٤ الواجب فى الذبح قطع تمام الأعضاء الأربعة]

مسألة: ٤ الواجب فى الذبح قطع تمام (٣) الأعضاء الأربعة: الحلقوم، و هو مجرى النفس دخولا و خروجاً. و المرى، و هو مجرى الطعام و الشراب و محله تحت الحلقوم. و الودجان، و هما العرقان الغليظان المحيطان بالحلقوم أو المرى. و ربما يطلق على هذه الأربعة الأوداج الأربعة، و اللازم قطعها رأساً، فلا يكفى شقها من دون قطعها و فصلها.

[مسألة: ٥ محل الذبح فى الحلق تحت اللحين على نحو يقطع به الأوداج الأربعة]

مسألة: ٥ محل الذبح فى الحلق تحت اللحين على نحو يقطع به الأوداج الأربعة، و اللازم وقوعه تحت العقده المسماه فى لسان أهل هذا الزمان بالجوزه و جعلها فى الرأس دون الجته و البدن، بناء على ما قد يدعى من تعلق الحلقوم أو الأعضاء الأربعة بتلك العقده على وجه لو لم يبقها الذابح فى الرأس بتمامها و لم يقع الذبح من تحتها لم تقطع الأوداج بتمامها. و هذا أمر يعرفه أهل الخبره الممارسون لذلك، فان كان الأمر كذلك أو لم يحصل القطع بقطع الأوداج بتمامها بدون ذلك فاللازم مراعاته، كما انه يلزم أن يكون شىء من هذه الأعضاء الأربعة على الرأس حتى يعلم انها قد انقطعت و انفصلت عما يلى الرأس.

[مسألة: ٦ يشترط أن يكون الذبح من القدام]

مسألة: ٦ يشترط أن يكون الذبح من القدام، فلو ذبح من القفا و أسرع الى أن قطع ما يعتبر قطعه من الأوداج قبل خروج الروح حرمت. نعم لو قطعها من القدام

١- أو احتاج الى الذبح عاجلاً.

٢- فيه تأمل، و الأحوط عدم وقوعه بهما حتى فيما إذا كانا منفصلين عن البدن.

٣- مع الإمكان، و أما مع التعذر فيأتى حكمه إن شاء الله فى المستعصى و المتردى.

ص: ٤١

لكن لا من الفوق بأن أدخل السكين تحت الأعضاء و قطعها الى فوق لم تحرم الذبيحة، و ان فعل مكروها على قول و محرما على قول آخر، و لعله الأظهر.

[مسألة: ٧ يجب التتابع في الذبح، بأن يستوفى قطع الأعضاء قبل زهوق الروح من الذبيحة]

مسألة: ٧ يجب التتابع في الذبح، بأن يستوفى قطع الأعضاء قبل زهوق الروح من الذبيحة، فلو قطع بعضها و أرسلها حتى انتهت الى الموت ثم استأنف و قطع الباقي حرمت، بل لا يترك الاحتياط بأن لا يفصل بينها بما يخرج عن المتعارف المعتاد و لا يعد معه عملا واحدا عرفا بل يعد عمليين، و ان استوفى التمام قبل خروج الروح منها.

[مسألة: ٨ لو قطع رقبه الذبيحة من القفا و بقيت أعضاء الذبائح]

مسألة: ٨ لو قطع رقبه الذبيحة من القفا و بقيت أعضاء الذبائح، فإن بقيت لها الحياه المستكشفه بالحركة (١) و لو كانت يسيره ذبحت و حلت، و الا لم تحل و صارت ميتة.

[مسألة: ٩ لو أخطأ الذابح و ذبح من فوق العقده و لم يقطع الأعضاء الأربعة]

مسألة: ٩ لو أخطأ الذابح و ذبح من فوق العقده و لم يقطع الأعضاء الأربعة، فان لم تبق لها الحياه حرمت، و ان بقيت لها الحياه يمكن أن يتدارك، بأن يتسارع إلى إيقاع الذبح من تحت و قطع الأعضاء و حلت.

[مسألة: ١٠ لو أكل الذئب مثلا مذبح الحيوان و أدركه حيا]

مسألة: ١٠ لو أكل الذئب مثلا مذبح الحيوان و أدركه حيا، فإن أكل الأوداج من فوق أو من تحت و بقي مقدار (٢) من الجميع معلقه بالرأس أو متصله بالبدن يمكن ذبحه الشرعي، بأن يقطع ما بقي منها. و كذلك لو أكل بعضها تماما و أبقى بعضها كذلك، كما إذا أكل الحلقوم بالتمام و أبقى الباقي كذلك و كان بعد حيا، فلو قطع الباقي مع الشرائط وقعت عليه الذكاه و كان حلالا. و أما ان أكل التمام بالتمام بحيث لم يبق شيء منها، فالظاهر انه غير قابل للتذكية.

[مسألة: ١١ يشترط في التذكية الذبيحة مضافا الى ما مر أمور]

مسألة: ١١ يشترط في التذكية الذبيحة مضافا الى ما مر أمور:

«أحدها»- الاستقبال بالذبيحة حال الذبح، بأن يوجه مذبحها و مقاديم بدنها

١- بعد تمامه الذبح كما يأتي منه قدس سره.

٢- في حليته ما لم يبق تمام أعضائه الأربعة سليما اشكال فلا يترك الاحتياط.

إلى القبلة، فإن أخل به فإن كان عامدا عالما حرمت و ان كان ناسيا أو جاهلا أو خطأ في القبلة أو في العمل لم تحرم، و لو لم يعلم جهه القبلة أو لم يتمكن من توجيهها إليها سقط هذا الشرط. و لا يشترط استقبال الذابح على الأقوى، و ان كان أحوط و أولى.

□
«ثانيها»- التسميه من الذابح، بأن يذكر اسم الله عليه حينما يتشاغل بالذبح أو متصلا به عرفا (١)، فلو أخل بها فإن كان عمدا حرمت و ان كان نسيانا لم تحرم.

و في إلحاق الجهل بالحكم بالنسيان أو العمد قولان، أظهرهما الثاني. و المعتبر في التسميه وقوعها بهذا القصد، أعنى بعنوان كونها على الذبيحه، و لا تجزى التسميه الاتفاقيه الصادره لغرض آخر.

«ثالثها»- صدور حركه منها بعد تماميه الذبح كى تدل على وقوعه على الحي و لو كانت جزئيه، مثل أن تطرف عينها أو تحرك اذنها أو ذنبها أو تركض برجلها و نحوها. و لا- يحتاج مع ذلك الى خروج الدم المعتدل، فلو تحرك و لم يخرج الدم أو خرج متاقلا و متقاطرا لا سائلا معتدلا كفى في التذكيه. و في الاكتفاء به أيضا حتى يكون المعتبر أحد الأمرين من الحركه أو خروج الدم المعتدل قول مشهور (٢)، لكن عندى فيه تردد و اشكال. هذا إذا لم يعلم حياته، و اما إذا علم حياته بخروج مثل هذا الدم اكتفى به بلا إشكال.

[مسألة: ١٢ لا يعتبر كيفية خاصه في وضع الذبيحه على الأرض حال الذبح]

مسألة: ١٢ لا- يعتبر كيفية خاصه في وضع الذبيحه على الأرض حال الذبح، فلا فرق بين أن يضعها على الجانب الأيمن كهيئه الميت حال الدفن و ان يضعها على الأيسر.

[مسألة: ١٣ لا يعتبر في التسميه كيفية خاصه و ان يكون في ضمن البسمله]

□
مسألة: ١٣ لا يعتبر في التسميه كيفية خاصه و ان يكون في ضمن البسمله، بل المدار على صدق ذكر اسم الله عليها، فيكفى أن يقول «باسم الله» أو «الله أكبر» أو «الحمد لله» أو «لا إله إلا الله» و نحو ذلك. و في الاكتفاء بلفظ «الله» من دون

١- قبل الشروع.

٢- و عليه أكثر المتأخرين و هو الأقوى.

ص: ٤٣

ان يقرن بما يصير به كلاما تاما دالا- على صفه كمال أو ثناء أو تمجيد اشكال، كالتعدى من لفظ الله الى سائر أسمائه الحسنى كالرحمن و الرحيم و الخالق و غيرها، و كذا التعدى الى ما يرادف هذه اللفظه المباركه فى لغه أخرى كلفظه يزدان فى الفارسيه و غيرها فى غيرها، فان فيه اشكالا، بل عدم الجواز قوى جدا (١).

[مسألة: ١٤ ذهب جماعه من الفقهاء إلى أنه يشترط فى حليه الذبيحه استقرار الحياه لها قبل الذبح]

مسألة: ١٤ ذهب جماعه من الفقهاء إلى أنه يشترط فى حليه الذبيحه استقرار الحياه لها قبل الذبح، فلو كانت غير مستقره الحياه لم تحل بالذبح و كانت ميتة، و فسروا الاستقرار المزبور بأن لا تكون مشرفه على الموت بحيث لا يمكن أن يعيش مثلها اليوم أو نصف يوم، كالمشقوق بطنه و المخرج حشوته و المذبوح من قفاه الباقيه أو داجه و الساقط عن شاهق تكسرت عظامه و ما أكل السبع بعض ما به حياته و أمثال ذلك، و الأقوى عدم اعتبار استقرار الحياه بالمعنى المزبور، بل المعتبر أصل الحياه و لو كانت عند اشراف انقطاعها و خروجها، فان علم ذلك و الا يكون الكاشف عنها الحركه بعد الذبح و لو كانت جزئيه يسيره (٢) كما تقدم.

[مسألة: ١٥ لا يشترط فى حليه أكل الذبيحه بعد وقوع الذبح عليها حيا أن يكون خروج روحها بذلك الذبح]

مسألة: ١٥ لا- يشترط فى حليه أكل الذبيحه بعد وقوع الذبح عليها حيا أن يكون خروج روحها بذلك الذبح، فلو وقع عليها الذبح الشرعى ثم وقعت فى نار أو ماء أو سقطت من جبل و نحو ذلك فماتت بذلك حلت على الأقوى.

[مسألة: ١٦ يختص الإبل من بين البهائم بأن تذكيتة بالنحر]

مسألة: ١٦ يختص الإبل من بين البهائم بأن تذكيتة بالنحر، كما أن غيره يختص بالذبح، فلو ذبح الإبل أو نحر غيره كان ميتة. نعم لو بقيت له الحياه بعد ذلك أمكن التدارك- بأن يذبح ما يجب ذبحه بعد ما نحر أو ينحر ما يجب نحره بعد ما ذبحه- و وقعت عليه التذكيه.

[مسألة: ١٧ كيفيه النحر و محله]

مسألة: ١٧ كيفيه النحر و محله أن يدخل سكيناً أو رمحا و نحوهما من

١- أو خروج الدم المعتدل كما قويناه.

٢- القوه ممنوعه لكنه أحوط.

ص: ٤٤

الآلات الحاده الحديدية فى لبتة، و هى المحل المنخفض الواقع بين أصل العتق و الصدر. و يشترط فيه كل ما اشترط فى التذكية الذبىحه، فيشترط فى الناحر ما اشترط فى الذابح. و فى آله النحر ما اشترط فى آله الذبىح، و يجب التسميه عند النحر كما تجب عند الذبىح، و يجب الاستقبال بالمنحور كما يجب بالذبيحه، و فى اعتبار الحياه أو استقرارها هنا ما مر فى الذبيحه.

[مسأله: ١٨ يجوز نحر الإبل قائمه و باركه مقبله إلى القبله]

مسأله: ١٨ يجوز نحر الإبل قائمه و باركه مقبله إلى القبله، بل يجوز نحرها ساقطه على جنبها مع توجيه منحرها و مقاديم بدنها إلى القبله، و ان كان الأفضل كونها قائمه.

[مسأله: ١٩ كل ما يتعذر ذبحه أو نحره من الحيوان اما لاستعصائه أو لوقوعه فى موضع]

مسأله: ١٩ كل ما يتعذر ذبحه أو نحره من الحيوان اما لاستعصائه أو لوقوعه فى موضع لا- يتمكن الإنسان من الوصول الى موضع الذكاه ليذبحه أو ينحره- كما لو تردى فى البئر أو وقع فى مكان ضيق و خيف موته- جاز أن يعقره بسيف أو سكين أو رمح أو غيرها مما يجرحه و يقتله، و يحل أكله و ان لم يصادف العقر موضع التذكية، و سقطت شرطيه الذبىح و النحر و كذلك الاستقبال. نعم سائر الشرائط من التسميه و شرائط الذابح و الناحر تجب مراعاتها، و أما الإله فيعتبر فيها ما مر فى آله الصيد الجماديه فراجع، و فى الاجتراء هنا بعقر الكلب و جهان أقواهما ذلك فى المستعصى (١) دون غيره كالمتردى (٢).

[مسأله: ٢٠ للذباحه و النحر آداب و وظائف بين مستحبه و مكروهه]

مسأله: ٢٠ للذباحه و النحر آداب و وظائف بين مستحبه و مكروهه:

اما المستحبه:

فمنها: ان يربط يدي الغنم مع احدى رجليه و يطلق الأخرى و يمسك صوفه و شعره بيده حتى تبرد، و فى البقر أن يعقل قوائمه الأربع و يطلق ذنبه، و فى الإبل

١- و الصائل.

٢- و الواقع فى مكان ضيق.

ص: ٤٥

أن تكون قائمه و يربط يديها ما بين الخفين الى الركبتين أو الإبطين و يطلق رجليها، و فى الطير أن يرسله بعد الذبح حتى يرفرف.

و منها: أن يكون الذابح أو الناحر مستقبل القبلة.

و منها: ان يعرض عليه الماء قبل الذبح أو النحر.

و منها: ان يعامل مع الحيوان فى الذبح أو النحر و مقدماتهما ما هو الأسهل و الأروح و أبعد من التعذيب و الأذى له، بأن يساق الى الذبح أو النحر برفق و يضجعه للذبح برفق، و ان يحدد الشفره و توارى و تستر عنه حتى لا يراها، و ان يسرع فى العمل و يمر السكين فى المذبوح بقوه، فعن النبى صلى الله عليه و آله «ان الله تعالى شأنه كتب عليكم الإحسان فى كل شىء، فإذا قتلتم فأحسنوا قتله، و إذا ذبحتم فأحسنوا الذبحه، و ليحد أحدكم شفرته و ليرح ذبيحته». و فى نبوى آخر انه صلى الله عليه و آله أمر أن تحد الشفار و ان توارى عن البهائم.

و اما المكروهه:

فمنها: إبانة الرأس قبل خروج الروح منها (١) عند الأ-كثر، و حرمةا جماعه و هو الأحوط، و لا تحرم الذبيحه بفعلها و لو قلنا بالحرمة على الأقوى. هذا مع التعمد، و أما مع الغفله أو سبق السكين فلا حرمة و لا كراهه لا فى الأكل و لا فى الإبانة بلا اشكال.

و منها: أن تنزع الذبيحه، بمعنى اصابه السكين الى نخاعها، و هو الخيط الأبيض وسط الفقار الممتد من الرقبه إلى عجز الذنب.

و منها: أن يسلخ جلدها قبل خروج الروح منها، و قيل فيه بالحرمة و ان لم تحرم الذبيحه، و هى الأحوط.

و منها: أن يقرب السكين و يدخلها تحت الحلقوم و يقطع الى فوق.

و منها: ان يذبح حيوان و حيوان آخر ينظر اليه.

١- لا يترك الاحتياط بترك الإبانة، و كذا بترك سلخ الجلد قبل خروج الروح.

ص: ٤٦

و منها: ان يذبح ليلا و بالنهار قبل الزوال يوم الجمعه إلا مع الضروره.

و منها: ان يذبح بيده ما رباه من النعم.

[مسأله: ٢١ إذا خرج الجنين أو اخرج من بطن امه، فمع حياه الأم أو موتها بدون التذكيه لم يحل أكله]

مسأله: ٢١ إذا خرج الجنين أو اخرج من بطن امه، فمع حياه الأم أو موتها بدون التذكيه لم يحل أكله إلا إذا كان حيا و وقعت عليه التذكيه، و كذا ان خرج أو أخرج حيا من بطن امه المذكاه فإنه لم يحل إلا بالتذكيه، فلو لم يذك لم يحل و ان كان عدم التذكيه من جهه عدم اتساع الزمان لها على الأقوى، و اما لو خرج أو أخرج ميتا من بطن امه المذكاه حل أكله و كانت تذكيته بتذكيه أمه لكن بشرط كونه تام الخلقه و قد أشعر أو أوبر، فان لم تتم خلقته و لم يشعر و لا أوبر كان ميته و حراما.

و لا فرق في حليته مع الشرط المزبور بين ما لم تلجه الروح بعد و بين ما ولجته فمات في بطن امه على الأقوى (١).

[مسأله: ٢٢ لو كان الجنين حيا حال إيقاع الذبح أو النحر على امه و مات بعده]

مسأله: ٢٢ لو كان الجنين حيا حال إيقاع الذبح أو النحر على امه و مات بعده قيل أن يشقوا بطنها و يستخرج منها حل على الأقوى لو بادر الى شق بطنها و لم يدرك حيا، بل و لو لم يبادر و لم يؤخر زائدا على القدر المتعارف في شق بطون الذبائح بعد الذبح، و ان كان الأحوط المبادره و عدم التأخير حتى بالمقدار المتعارف، و أما لو أخر زائدا عن المقدار المتعارف و مات قبل أن يشق البطن فالظاهر عدم حليته.

[مسأله: ٢٣ لا إشكال في وقوع التذكيه على كل حيوان حل أكله ذاتا و ان حرم بالعارض]

مسأله: ٢٣ لا إشكال في وقوع التذكيه على كل حيوان حل أكله ذاتا و ان حرم بالعارض كالجلال و الموطوء بحريا كان أو بريا و حشيا كان أو إنسيا طيرا كان أو غيره، و ان اختلف في كيفية التذكيه على ما سبق تفصيلها، و أثر التذكيه فيها طهاره لحمها و جلدها و حليه أكل لحمها لو لم يحرم بالعارض، و أما غير المأكول من الحيوان

١- بعد التذكيه، و أما ان مات قبل التذكيه بسبب ضربه وقعت على أمه أو مرض فحرام قطعاً.

ص: ٤٧

فما ليس له نفس سائله لا أثر للتذكية فيه لا من حيث الطهاره و لا من حيث الحليه لأنه طاهر و محرم اكله على كل حال، و أما ما كان له نفس سائله فما كان نجس العين كالكلب و الخنزير ليس قابلا للتذكية، و كذا المسوخ غير السباع كالفيل و الدب و القرد و نحوها، و الحشرات و هى الدواب الصغار التى تسكن باطن الأرض كالفأره و ابن عرس و الضب و نحوها على الأحوط لو لم يكن الأقوى فيهما. و اما السباع- و هى ما تفترس الحيوان و تأكل اللحم سواء كانت من الوحوش كالأسد و النمر و الفهد و الثعلب و ابن آوى و غيرها أو من الطيور كالصقر و البازى و الباشق و غيرها- فالأقوى قبولها التذكية و بها يطهر لحومها و جلودها، فيحل الانتفاع بها، بأن تلبس فى غير الصلاة و يفترش بها، بل بأن تجعل وعاء للمناعات، كأن تجعل قربه ماء أو عكه سمن أو دبه دهن و نحوها و ان لم تدبغ على الأقوى، و ان كان الأحوط ان لا تستعمل ما لم تكن مدبوغه.

[مسأله: ٢٤ الظاهر أن جميع أنواع الحيوان المحرم الأكل مما كانت له نفس سائله غير ما ذكر من أنواع الوحوش]

مسأله: ٢٤ الظاهر أن جميع أنواع الحيوان المحرم الأكل مما كانت له نفس سائله غير ما ذكر من أنواع الوحوش و الطيور المحرمه تقع عليها التذكية، فتطهر بها لحومها و جلودها.

[مسأله: ٢٥ تذكية جميع ما يقبل التذكية من الحيوان المحرم الأكل انما يكون بالذبح]

مسأله: ٢٥ تذكية جميع ما يقبل التذكية من الحيوان المحرم الأكل انما يكون بالذبح مع الشرائط المعتره فى ذبح الحيوان المحلل، و كذا بالاصطياد بالاله الجماديه فى خصوص الممتنع منها كالمحلل، و فى تذكيتها بالاصطياد بالكلب المعلم تردد و إشكال.

[مسأله: ٢٦ ما كان بيد المسلم من اللحوم و الشحوم و الجلود]

مسأله: ٢٦ ما كان بيد المسلم (١) من اللحوم و الشحوم و الجلود إذا لم يعلم كونها من غير الذكى يؤخذ منه و يعامل معه معاملة المذكى، فيجوز بيعه و شراؤه و أكله و استصحابه فى الصلاة و سائر الاستعمالات المتوقفه على التذكية، و لا يجب عليه الفحص و السؤال، بل و لا يستحب، بل نهى عنه، و كذلك ما يباع منها فى سوق المسلمين، سواء كان بيد المسلم أو مجهول الحال، بل و كذا ما كان مطروحا فى

١- فى سوق المسلمين و أما المأخوذ منه فى سوق الكفار فالأحوط الاجتناب عنه.

ص: ٤٨

أرضهم إذا كان فيه اثر الاستعمال، كما إذا كان اللحم مطبوخا أو الجلد مخيطا أو مدبوغا. و بالجمله كانت فيه أماره تدل على وقوع اليد عليه، بل و كذا إذا أخذ من الكافر و علم كونه مسبقا بيد المسلم على الأقوى. و أما ما يؤخذ من يد الكافر و لو فى بلاد المسلمين و لم يعلم كونه مسبقا بيد المسلم و ما كان بيد مجهول الحال فى بلاد الكفار أو كان مطروحا فى أرضهم يعامل معه معامله غير المذكى، و هو بحكم الميتة.

و المدار فى كون البلد أو الأرض منسوباً الى المسلمين غلبه السكان و القاطنين بحيث ينسب عرفاً إليهم و لو كانوا تحت سلطنه الكفار، كما ان هذا هو المدار فى بلد الكفار.

و لو تساوت النسبه من جهه عدم الغلبه فحكمه حكم بلد الكفار.

[مسأله: ٢٧ لا فرق فى إباحه ما يؤخذ من يد المسلم بين كونه مؤمنا أو مخالفا يعتقد طهاره جلد الميتة بالدبغ]

مسأله: ٢٧ لا فرق فى إباحه ما يؤخذ من يد المسلم بين كونه مؤمنا أو مخالفا يعتقد طهاره جلد الميتة بالدبغ و يستحل ذبائح أهل الكتاب و لا يراعى الشروط التى اعتبرناها فى التذكيه، و كذا لا فرق بين كون الأخذ موافقا من المأخوذ منه فى شرائط التذكيه اجتهادا أو تقليدا أو مخالفا معه فيها إذا احتمل تذكيته على وفق مذهب الآخذ.

كما إذا كان المأخوذ منه يعتقد كفايه قطع الحلقوم فى الذبح و يعتقد الآخذ لزوم قطع الأوداج الأربعة، إذا احتمل ان ما بيده قد روعى فيه ذلك و ان لم يلزم رعايته عنده.

□
و الله العالم.

ص: ٤٩

[كتاب الأَطعمه و الأَشربه]**إشارة**

كتاب الأَطعمه و الأَشربه و المقصود من هذا الكتاب بيان المحلل و المحرم من الحيوان و غير الحيوان.

[القول فى الحيوان]**إشارة**

القول فى الحيوان:

[مسألة: ١ لا يؤكل من حيوان البحر الا السمك فيحرم غيره من أنواع حيوانه]

مسألة: ١ لا يؤكل من حيوان البحر الا السمك (١) فيحرم غيره من أنواع حيوانه، حتى ما يؤكل مثله فى البر كبقره على الأقوى.

[مسألة: ٢ لا يؤكل من السمك الا ما كان له فلس و قشور بالأصل و ان لم تبق و زالت بالعارض]

مسألة: ٢ لا يؤكل من السمك الا ما كان له فلس و قشور بالأصل و ان لم تبق و زالت بالعارض، كالكنعت فإنه على ما ورد فيه حوت سيئه الخلق تحتك بكل شىء فيذهب فلسها و لذا لو نظرت إلى أصل أذننها وجدته فيه. و لا فرق بين أقسام السمك ذى القشور، فيحل جميعها صغيرها و كبيرها من البز و البنى و الشبوط و القطان و الطبرانى و الإبلامى و غيرها، و لا يؤكل منه ما ليس له فلس فى الأصل كالجرى و الزمار و الزهو و المارماهى.

[مسألة: ٣ الإريبان المسمى فى لسان أهل هذا الزمان بالروبيان من جنس السمك]

مسألة: ٣ الإريبان المسمى فى لسان أهل هذا الزمان بالروبيان من جنس السمك الذى له فلس فيجوز أكله.

[مسألة: ٤ بيض السمك تتبع السمك، فيبيض المحلل حلال و ان كان أملس]

مسألة: ٤ بيض السمك تتبع السمك، فيبيض المحلل حلال و ان كان أملس، و بيض المحرم حرام و ان كان خشنا. و إذا اشتبه انه من المحلل أو من المحرم حل

١- أو الطير مما يحل مثله فى البر.

ص: ٥٠

أكله، و الأحوط فى حال الاشتباه عدم أكل ما كان أملس.

[مسألة: ٥ البهائم البرية من الحيوان صنفان: إنسيه، و وحشيه]

مسألة: ٥ البهائم البرية من الحيوان صنفان: إنسيه، و وحشيه:

اما الإنسيه فيحل منها جميع أصناف الغنم و البقر و الإبل و يكره الخيل و البغال و الحمير، أخفها كراهه الأول، و اختلف فى الأخيرين فقيل بأخفيه الثانى و قيل بأخفيه الأول، و تحرم منها غير ذلك كالكلب و السنور و غيرهما.

و اما الوحشيه فتحل منها الطيى و الغزلان و البقر و الكباش الجبليه و اليعمور و الحمير الوحشيه، و تحرم منها السباع، و هى ما كان مفترسا و له ظفر و ناب قويا كان كالأسد و النمر و الفهد و الذئب أو ضعيفا كالثعلب و الضبع و ابن آوى، و كذا يحرم الأرنب و ان لم يكن من السباع، و كذا تحرم الحشرات كلها كالحيه و الفاره و الضب و اليربوع و القنفذ و الصراصير و الجعل و البراغيث و القمل و غيرها مما لا تحصى.

[مسألة: ٦ يحل من الطير الحمام بجميع أصنافه كالقمارى و هو الأزرق و الدباسى]

مسألة: ٦ يحل من الطير الحمام بجميع أصنافه كالقمارى و هو الأزرق و الدباسى و هو الأحمر و الورشان و هو الأبيض، و الدراج و القبج و القطا و الطيهوج و البط و الكروان و الحبارى و الكركى و الدجاج بجميع اقسامه، و العصفور بجميع أنواعه و منه البلبل و الزرزور و القبره و هى التى على رأسها القنزعه، و قد ورد انها من مسحه سليمان عليه السلام. و يكره منه الهدهد و الخطاف، و هو الذى يأوى البيوت و آنس الطيور بالناس، و الصرد و هو طائر ضخم الرأس و المنقار يصيد العصافير أبقع نصفه و نصفه أبيض، و الصومام و هو طائر أغبر اللون طويل الرقبه أكثر ما يبيت فى النخل، و الشقراق و هو طائر أخضر مليح بقدر الحمام خضرته حسنه مشبعه فى أجنحته سواد و يكون مخططا بحمره و خضره و سواد. و لا- يحرم شىء منها حتى الخطاف على الأقوى. و يحرم منه الخفاش و الطاوس و كل ذى مخلب، سواء كان قويا يقوى به على افتراس الطير كالبازى و الصقر و العقاب و الشاهين و الباشق، أو ضعيفا لا يقوى به على ذلك كالنسر و البغات.

[مسألة: ٧ الأحوط التنزه و الاجتناب عن الغراب بجميع أنواعه حتى الزاغ]

مسألة: ٧ الأحوط (١) التنزه و الاجتناب عن الغراب بجميع أنواعه حتى الزاغ و هو غراب الزرع و الغداف الذى هو أصغر منه أغبر اللون كالرماد، و يتأكد الاحتياط فى الأبقع الذى فيه سواد و بياض و يقال له العقق و الأسود الكبير الذى يسكن الجبال و هما يأكلان الجيف، و يحتمل قويا كونهما من سباع الطير، فيقوى فيهما الحرمة.

[مسألة: ٨ يميز محلل الطير عن محرمه بأمرين جعل كل منهما فى الشرع علامة للحل و الحرمة]

مسألة: ٨ يميز محلل الطير عن محرمه بأمرين جعل كل منهما فى الشرع علامة للحل و الحرمة فيما لم ينص على حليته و لا على حرمة دون ما نص فيه على حكمه من حيث الحل أو الحرمة كالأنواع المتقدمة:

«أحدهما»- الصفيف و الدفيف، فكل ما كان صفيفه و هو بسط جناحيه عند الطيران أكثر من دفيفه و هو تحريكهما عنده فهو حرام، و ما كان بالعكس بأن كان دفيفه أكثر من صفيفه فهو حلال.

«ثانيهما»- الحوصله و القانصه و الصيصيه، فما كان فيه أحد هذه الثلاثة فهو حلال و ما لم يكن فيه شىء منها فهو حرام. و الحوصله ما يجتمع فيه الحب و غيره من المأكول عند الحلق. و القانصه فى الطير بمنزله الكرش لغيره (٢) أو هى قطعه صلبه تجتمع فيها الحصاه الدقاق التى يأكلها الطير. و الصيصيه هى الشوكه التى فى رجل الطير موضع العقب. و يتساوى طير الماء مع غيره فى العلامتين المزبورتين، فما كان دفيفه أكثر من صفيفه أو كان فيه أحد الثلاثة الحوصله و القانصه و الصيصيه فهو حلال و ان كان يأكل السمك، و ما كان صفيفه أكثر من دفيفه أو من لم يوجد فيه شىء من الثلاثة فهو حرام.

[مسألة: ٩ لو تعارضت العلامتان - كما إذا كان ما صفيفه أكثر من دفيفه ذا حوصله أو قانصه أو صيصيه]

مسألة: ٩ لو تعارضت العلامتان - كما إذا كان ما صفيفه أكثر من دفيفه ذا حوصله أو قانصه أو صيصيه أو كان ما دفيفه أكثر من صفيفه فاقتداً للثلاثة - فالظاهر أن

١- بل الأقوى خصوصاً مع ما يقال من ان الغربان كلها ذو مخالب.

٢- كما فى المسالك أو بمنزله المصارين كما فى الجواهر، و فى المنجد بمنزله المعده من الإنسان.

ص: ٥٢

الاعتبار بالصفيف و الدفيف، فيحرم الأول و يحل الثاني على اشكال فى الثاني (١) فلا- يترك الاحتياط، لكن ربما قيل بالتلازم بين العلامتين و عدم وقوع التعارض بينهما فلا إشكال.

[مسأله: ١٠ لو رأى طيرا يطير و له صفيق و دفيف و لم يتبين أيهما أكثر تعين له الرجوع الى العلامة الثانيه]

مسأله: ١٠ لو رأى طيرا يطير و له صفيق و دفيف و لم يتبين أيهما أكثر تعين له الرجوع الى العلامة الثانيه، و هى وجود أحد الثلاثة و عدمها فيه، و كذا إذا وجد طيرا مذبوحا لم يعرف حاله.

[مسأله: ١١ لو فرض تساوى الصفيق و الدفيف فيه فالمشهور على حليته]

مسأله: ١١ لو فرض تساوى الصفيق و الدفيف فيه فالمشهور على حليته لكن لا يخلو من اشكال، فالأحوط أن يرجع فيه الى العلامة الثانيه (٢).

[مسأله: ١٢ بيض الطيور تابعه لها فى الحل و الحرمة]

مسأله: ١٢ بيض الطيور تابعه لها فى الحل و الحرمة، فيبيض المحلل حلال و بيض المحرم حرام، و ما اشتبه انه من المحلل أو المحرم يؤكل ما اختلف طرفاها و تميز رأسها من تحتها مثل بيض الدجاج، دون ما انفق و تساوى طرفاه.

[مسأله: ١٣ النعامه من الطيور، و هى حلال لحما و بيضا على الأقوى]

مسأله: ١٣ النعامه من الطيور، و هى حلال لحما و بيضا على الأقوى.

[مسأله: ١٤ اللقلق لم ينص على حرمة و لا على حليته]

مسأله: ١٤ اللقلق لم ينص على حرمة و لا على حليته، فليرجع فى حكمه الى علامات الحل و الحرمة. أما من جهه الدفيف و الصفيق فقد اختلف فى ذلك أنظار من تفقده، فبعض ادعى أن دفيفه أكثر من صفيفه، و بعض ادعى العكس، و لعل طيرانه غير منتظم. و كيف كان إذا تبين حاله من جهه الدفيف و الصفيق فهو، و الا فليرجع إلى العلامة الثانيه، و هى وجود احدى الثلاث و عدمها.

[مسأله: ١٥ تعرض الحرمة على الحيوان المحلل بالأصل من أمور]

مسأله: ١٥ تعرض الحرمة على الحيوان المحلل بالأصل من أمور:

فمنها: الجلل، و هو أن يتغذى الحيوان عذره الإنسان بحيث يصدق عرفا انها

١- لم يعلم وجه الفرق بينهما.

٢- و ان لم يعرف حاله لا- من العلامة الاولى و لا من الثانيه، فإن علم انه يقبل التذكيه فأكله حلال، و ان احتمل عدم قبوله للتذكيه فأبواله عدم التذكيه يحكم بحرمة سواء كانت الشبهه موضوعيه أو حكميه.

ص: ٥٣

غذاؤه، ولا يلحق بعذره الإنسان عذره غيره ولا سائر النجاسات. و يتحقق الصدق المزبور بانحصار غذائه بها، فلو كان يتغذى بها مع غيرها لم يتحقق الصدق، فلم يحرم الا ان يكون تغذيه بغيرها نادرا جدا بحيث يكون بأنظار العرف بحكم العدم. و بأن يكون تغذيه بها مده معتدا بها، و الظاهر عدم كفايه يوم و ليله، بل يشك صدقه بأقل من يومين بل ثلاثه.

[مسألة: ١٦ يعم حكم الجلل كل حيوان محلل حتى الطير و السمك]

مسألة: ١٦ يعم حكم الجلل كل حيوان محلل حتى الطير و السمك.

[مسألة: ١٧ و كما يحرم لحم الحيوان بالجلل يحرم لبنه و بيضه و يحلان بما يحل به لحمه]

مسألة: ١٧ و كما يحرم لحم الحيوان بالجلل يحرم لبنه و بيضه و يحلان بما يحل به لحمه و بالجمله هذا الحيوان المحرم بالعارض كالحيوان المحرم بالأصل في جميع الاحكام (١) قبل أن يستبرأ و يزول حكمه.

[مسألة: ١٨ الظاهر أن الجلل ليس مانعا عن وقوع التذكية]

مسألة: ١٨ الظاهر أن الجلل ليس مانعا عن وقوع التذكية، فيذكي الجلال بما يذكي به غيره، و يترتب عليها طهاره لحمه و جلده كسائر الحيوان المحرم بالأصل القابل للتذكية.

[مسألة: ١٩ تزول حرمة الجلال بالاستبراء بترك التغذى بالعذره و التغذى بغيرها مده]

مسألة: ١٩ تزول حرمة الجلال بالاستبراء بترك التغذى بالعذره و التغذى بغيرها مده: و هي في الإبل أربعون يوما، و في البقر عشرون يوما و الأحوط ثلاثون يوما، و في الشاه عشره أيام، و في البطه خمسه أيام، و في الدجاجة ثلاثه أيام، و في السمك يوم و ليله، و في غير ما ذكرنا فالمدار على زوال اسم الجلل بحيث لم يصدق عليه انه يتغذى بالعذره بل صدق ان غذاءه غيرها.

[مسألة: ٢٠ كيفيه الاستبراء أن يمنع الحيوان بربط أو حبس عن التغذى بالعذره في المده المقرره]

مسألة: ٢٠ كيفيه الاستبراء أن يمنع الحيوان بربط أو حبس عن التغذى بالعذره في المده المقرره، و يعلف في تلك المده علفا طاهرا على الأحوط، و ان كان الاكتفاء بالتغذى بغير ما أوجب الجلل مطلقا و ان كان متنجسا أو نجسا لا- يخلو من قوه خصوصا في المتنجس.

١- حتى عدم جواز الصلاه في فضلاته الطاهره أو أجزائه و ان كان ذكيا على اشكال.

ص: ٥٤

[مسألة: ٢١ يستحب ربط الدجاجة التي يراد أكلها أياما ثم ذبحها و ان لم يعلم جللها]

مسألة: ٢١ يستحب ربط الدجاجة التي يراد أكلها أياما ثم ذبحها و ان لم يعلم جللها.

[مسألة: ٢٢ و مما يوجب حرمة الحيوان المحلل بالأصل ان يطأه الإنسان قبلأ أو دبرا]

مسألة: ٢٢ و مما يوجب حرمة الحيوان المحلل بالأصل ان يطأه الإنسان قبلأ أو دبرا و ان لم ينزل، صغيرا كان الواطى أو كبيرا عالما كان أو جاهلا مختارا كان أو مكرها فحلا كان الموطوء أو أنثى، فيحرم بذلك لحمه و لحم نسله المتجدد بعد الوطى و لبنهما.

[مسألة: ٢٣ الحيوان الموطوء ان كان مما يراد أكله كالشاه و البقره و الناقه يجب أن يذبح ثم يحرق]

مسألة: ٢٣ الحيوان الموطوء ان كان مما يراد أكله كالشاه و البقره و الناقه يجب أن يذبح ثم يحرق، و يغرم الواطى قيمته لمالكة إذا كان غير المالك. و ان كان مما يراد ظهره حملا أو ركوبا و ليس يعتاد أكله كالحمار و البغل و الفرس أخرج من المحل الذى فعل به الى بلد آخر فيباع فيه فيعطى ثمنه للواطى و يغرم قيمته ان كان غير المالك، و لعننا نستوفى بعض ما يتعلق بهذه المسألة فى كتاب الحدود لو ساعدنا التوفيق.

[مسألة: ٢٤ و مما يوجب عروض الحرمة على الحيوان المحلل بالأصل أن يرضع حمل أو جدى]

مسألة: ٢٤ و مما يوجب عروض الحرمة على الحيوان المحلل بالأصل أن يرضع حمل أو جدى أو عجل (١) من لبن خنزيره حتى قوى و نبت لحمه و اشتد عظمه، فيحرم لحمه و لحم نسله (٢) و لبنهما. و لا تلحق بالخنزيره الكلبه و لا الكافره، و فى تعميم الحكم للشرب من دون رضاع و للرضاع بعد ما كبر و فطم اشكال و ان كان أحوط.

هذا إذا اشتد، و أما إذا لم يشتد كره لحمه و تزول الكراهه بالاستبراء سبعة أيام، بأن يمنع عن التغذى بلبن الخنزيره و يعلف ان استغنى عن اللبن، و ان لم يستغن عنه يلقى على ضرع شاه مثلا فى تلك المده.

[مسألة: ٢٥ لو شرب الحيوان المحلل الخمر حتى سكر و ذبح فى تلك الحال يؤكل لحمه لكن بعد غسله]

مسألة: ٢٥ لو شرب الحيوان المحلل الخمر حتى سكر و ذبح فى تلك الحال يؤكل لحمه لكن بعد غسله (٣) و لا يؤكل ما فى جوفه من الأمعاء و الكرش و القلب و الكبدة

١- على الأحوط فيه و فى سائر الحيوانات المحلل لحمها، و لا يبعد الاختصاص بالغنم.

٢- و لو من فحله.

٣- على الأحوط.

ص: ٥٥

و غيرها و ان غسل، و لو شرب بولا ثم ذبح عقيب الشرب حل لحمه بلا غسل، و يؤكل ما في جوفه بعد ما يغسل (١).

[مسأله: ٢٦ لو رضع جدى أو عناق أو عجل من لبن امراه حتى فطم و كبر لم يحره لحمه لكنه مكروه]

مسأله: ٢٦ لو رضع جدى أو عناق أو عجل من لبن امراه حتى فطم و كبر لم يحره لحمه لكنه مكروه.

[مسأله: ٢٧ يحرم من الحيوان المحلل و ان ذكى أربعة عشر شيئا: الدم]

مسأله: ٢٧ يحرم من الحيوان المحلل و ان ذكى أربعة عشر شيئا: الدم، و الروث، و الطحال، و القضيب، و الأثنيان، و المثانه، و المراره، و النخاع و هو خيط أبيض كالمخ في وسط فقار الظهر، و الغدد و هى كل عقده في الجسد مدوره تشبه البندق في الأغلب، و المشيمه و هى موضع الولد أو قرينه الذى يخرج معه و يجب الاحتياط بالتنزه عنهما، و العلباوان و هما عصبتان عريضتان صفراوان ممتدتان على الظهر من الرقبه إلى الذنب، و خرزه الدماغ و هى حبه في وسط الدماغ بقدر الحمصه تميل إلى الغبره في الجملة يخالف لونها لون المخ الذى فى الجمجمه، و الحدقه (٢) و هى الحبه الناظره من العين لا جسم العين كله.

[مسأله: ٢٨ تختص حرمة الأشياء المذكوره بالذبيحه و المنحوره]

مسأله: ٢٨ تختص حرمة الأشياء المذكوره بالذبيحه و المنحوره، فلا يحرم من السمك و الجراد شىء منها ما عدا الرجيع و الدم على اشكال فيهما.

[مسأله: ٢٩ لا يوجد فى الطيور شىء مما ذكر عدا الرجيع و الدم و المراره]

مسأله: ٢٩ لا يوجد فى الطيور شىء مما ذكر عدا الرجيع و الدم و المراره و الطحال و البيضتين فى الديكه، و لا إشكال فى حرمة الأولين منها فيها، و أما البواقى فيها اشكال فلا يترك فيها الاحتياط (٣).

[مسأله: ٣٠ يؤكل من الذبيحه غير ما مر، فيؤكل القلب و الكبد و الكرش]

مسأله: ٣٠ يؤكل من الذبيحه غير ما مر، فيؤكل القلب و الكبد و الكرش و الأمعاء و الغضروف و العضلات و غيرها. نعم يكره الكليتان و اذنا القلب و العروق

١- على الأحوط.

٢- و الفرج ظاهره و باطنه و به يتم أربعة عشر، و الظاهر أنه سقط عن قلمه الشريف.

٣- و كذا فى غيرها من المحرمات إذا وجد فيها.

ص: ٥٦

خصوصا الأوداج، و هل يؤكل منها الجلد و العظم مع عدم الضرر أم لا؟ أظهرهما الأول و أحوطهما الثاني. نعم لا إشكال في جلد الرأس و جلد الدجاج و غيره من الطيور، و كذا في عظم صغار الطيور كالعصفور.

[مسألة: ٣١ يجوز أكل لحم ما حل أكله نيا و مطبوخا، بل و محروقا أيضا إذا لم يكن مضرا]

مسألة: ٣١ يجوز أكل لحم ما حل أكله نيا و مطبوخا، بل و محروقا أيضا إذا لم يكن مضرا، نعم يكره أكله غريضا، بمعنى كونه طريا لم يتغير بشمس و لا نار و لا بذر الملح عليه و تجفيفه في الظل و جعله قديدا.

[مسألة: ٣٢ اختلفوا في حليه بول ما يؤكل لحمه كالغنم و البقر عند عدم الضرره]

مسألة: ٣٢ اختلفوا في حليه بول ما يؤكل لحمه كالغنم و البقر عند عدم الضرره على قولين: فقال بعض بالحليه، و حرمة جماعه، و هو الأحوط. نعم لا إشكال في حليه بول الإبل للاستشفاء.

[مسألة: ٣٣ يحرم رجيع كل حيوان و لو كان مما حل أكله]

مسألة: ٣٣ يحرم رجيع كل حيوان و لو كان مما حل أكله. نعم الظاهر عدم حرمة فضلات الديدان الملتصقه بأجواف الفواكه و البطائح و نحوها، و كذا ما في جوف السمك و الجراد إذا أكل معهما.

[مسألة: ٣٤ يحرم الدم من الحيوان ذى النفس حتى العلقه و الدم فى البيضة]

مسألة: ٣٤ يحرم الدم من الحيوان ذى النفس حتى العلقه و الدم فى البيضة عدا ما يتخلف فى الذبيحه (١)، على اشكال فيما يجتمع منه فى القلب و الكبد، و أما الدم من غير ذى النفس فما كان مما حرم أكله كالوزغ و الضفدع و القرد فلا إشكال فى حرمة، و أما ما كان مما حل أكله كالسمك الحلال ففيه خلاف، و الظاهر حليته إذا أكل مع السمك، بأن أكل السمك بدمه، و أما إذا أكل منفردا ففيه إشكال.

[مسألة: ٣٥ قد مر فى كتاب الطهاره ما لا تحله الحياه من الميته حتى اللبن و البيضة]

مسألة: ٣٥ قد مر فى كتاب الطهاره ما لا تحله الحياه من الميته حتى اللبن و البيضة إذا اكتست جلدها الا على الصلب، و الانفحة و هى كما أنها طاهره حلال أيضا.

[مسألة: ٣٦ لا إشكال فى حرمة القيح و الوسخ و البلغم و النخامه من كل حيوان]

مسألة: ٣٦ لا إشكال فى حرمة القيح و الوسخ و البلغم و النخامه من كل حيوان، و أما البصاق و العرق من غير نجس العين فالظاهر حليتهما، خصوصا الأول،

ص: ٥٧

و خصوصا إذا كان من الإنسان أو مما يؤكل لحمه من الحيوان.

[القول في غير الحيوان]

اشاره

القول في غير الحيوان:

[مسألة: ١ يحرم تناول الأعيان النجسه، و كذا المتنجسه ما دامت باقيه على النجاسه]

مسألة: ١ يحرم تناول الأعيان النجسه، و كذا المتنجسه ما دامت باقيه على النجاسه، مائه كانت أو جامده.

[مسألة: ٢ يحرم تناول كل ما يضر بالبدن]

مسألة: ٢ يحرم تناول كل ما يضر بالبدن، سواء كان موجبا للهلاك كشرب السموم القاتله و شرب الحامل ما يوجب سقوط الجنين، أو سببا لانحراف المزاج أو لتعطيل بعض الحواس ظاهره أو باطنه أو لفقد بعض القوى كالرجل يشرب ما يقطع به قوه الباه و التناسل أو المرأه تشرب ما به تصير عقيما لا تلد.

[مسألة: ٣ لا فرق في حرمه تناول المضر بين المعلوم الضرر و مظنونه]

مسألة: ٣ لا فرق في حرمه تناول المضر بين المعلوم الضرر و مظنونه، بل و محتمله أيضا إذا كان احتمالاه معتادا به عند العقلاء بحيث أوجب الخوف عندهم.

و كذا لا فرق بين أن يكون الضرر المترتب عليه عاجلا أو بعد مده.

[مسألة: ٤ يجوز التداوى و المعالجه بما يحتمل فيه الخطر و يؤدي إليه أحيانا]

مسألة: ٤ يجوز التداوى و المعالجه بما يحتمل فيه الخطر و يؤدي إليه أحيانا إذا كان النفع المترتب عليه حسب ما ساعدت عليه تجربته و حكم به الحذاق و أهل خبره غالبا، بل يجوز المعالجه بالمضر العاجل الفعلى المقطوع به إذا يدفع به ما هو أعظم ضررا و أشد خطرا. و من هذا القبيل قطع بعض الأعضاء دفعا للسرايه المؤديه إلى الهلاك و بط الجرح و الكى بالنار و بعض العمليات المعموله فى هذه الأعصار، بشرط أن يكون الاقدام على ذلك جاريا مجرى العقلاء، بأن يكون المباشر للعمل حاذقا محتاطا مباليا غير مسامح و لا متهور لا إذا كان على خلاف ذلك كبعض المتطبيين.

[مسألة: ٥ ما كان يضر كثيره دون قليله يحرم كثيره المضر دون قليله غير المضر]

مسألة: ٥ ما كان يضر كثيره دون قليله يحرم كثيره المضر دون قليله غير المضر، و لو فرض العكس كان بالعكس، و كذا ما يضر منفردا لا منضمما مع غيره يحرم منفردا

ص: ٥٨

لا منضمما، و ما كان بالعكس كان بالعكس.

[مسأله: ٦ إذا كان لا يضر تناوله مره أو مرتين مثلا و لكن يضر إدمانه و زياده تكريره]

مسأله: ٦ إذا كان لا- يضر تناوله مره أو مرتين مثلا و لكن يضر إدمانه و زياده تكريره و التعود به يحرم تكريره المضر خاصه، و من ذلك شرب الأفيون بابتلاعه أو شرب دخانه، فإنه لا يضر مره أو مرتين لكن تكراره و المداومه عليه و التعود به كما هو المتداول في بعض البلاد خصوصا بعض كفياته المعروفه عند أهله- مضر غايته و فيه فساد و أى فساد، بل هو بلاء و أى بلاء داء عظيم و بلاء جسيم و خطر خطير و فساد كبير، أعاذ الله المسلمين منه. فمن رام شربه لغرض من الأغراض فليلتفت الى أن لا يكثره و لا يكرره الى حد يتعود و يبتلى به، و من تعود به يجب عليه الاجتهاد فى تركه (١) و كف النفس و العلاج بما يزيل عنه هذا الاعتقاد.

[مسأله: ٧ يحرم أكل الطين، و هو التراب المختلط بالماء حال بلته]

مسأله: ٧ يحرم أكل الطين، و هو التراب المختلط بالماء حال بلته، و كذا المدر و هو الطين اليابس، و يلحق بهما التراب أيضا على الأحوط. نعم لا- بأس بما يختلط (٢) به الحنظه أو الشعير مثلا- من التراب و المدر، و كذا ما يكون على وجه الفواكه و نحوها من التراب و الغبار، و كذا الطين الممتزج بالماء المتوحد الباقي على إطلاقه، و ذلك لاستهلاكه الخليط فى المخلوط. نعم لو أحست ذائقته الاجزاء الطينية حين الشرب فلا يترك الاحتياط (٣) بترك شربه أو تركه الا أن يصفو و ترسب تلك الأجزاء.

[مسأله: ٨ الظاهر أنه لا يلحق بالطين الرمل و الأحجار و أنواع المعادن]

مسأله: ٨ الظاهر أنه لا يلحق بالطين (٤) الرمل و الأحجار و أنواع المعادن، فهى حلال كلها مع عدم الضرر.

- ١- ان لم يكن فى تركه ضرر أعظم.
- ٢- إذا كان مستهلكا فى الخبز بحيث لا يعد من أكل الطين عرفا، و كذا ما على وجه الفواكه إذا كان قليلا بحيث لا يعد أكلا للغبار و التراب، و كذا فى الممزوج بالماء و غيره.
- ٣- الظاهر أن الحكم دائر مدار الاستهلاك بنظر العرف، و لا اعتبار بالطعم أو اللون و ان كان الاحتياط حسنا.
- ٤- الأحوط إلحاق التراب و الأرض كلها بالطين حتى الرمل و الأحجار.

[مسألة: ٩ يستثنى من الطين طين قبر الحسين عليه السلام للاستشفاء]

مسألة: ٩ يستثنى من الطين طين قبر الحسين عليه السلام للاستشفاء، فان في تربته المقدسه الشفاء من كل داء، و انها من الأدويه المفردة، و انها لا تمر بداء الا هضمته. و لا يجوز أكلها لغير الاستشفاء، و لا أكل ما زاد عن قدر الحمصه المتوسطة.

و لا يلحق به طين قبر النبي و الأئمه عليهم السلام على الأحوط لو لم يكن الأقوى.

نعم لا بأس بأن يمزج بماء (١) أو شربه و التبرك و الاستشفاء بذلك الماء و تلك الشربه.

[مسألة: ١٠ لأخذ التربه المقدسه و تناولها عند الحاجه آداب و أدعيه المذكوره في محالها]

مسألة: ١٠ لأخذ التربه المقدسه و تناولها عند الحاجه آداب و أدعيه المذكوره في محالها، خصوصا في كتب المزار، و لا سيما مزار بحار الأنوار، لكن الظاهر أنها كلها شروط كمال لسرعه تأثيرها لا انها شرط لجواز تناولها.

[مسألة: ١١ القدر المتيقن من محل أخذ التربه هو القبر الشريف و ما يقرب]

مسألة: ١١ القدر المتيقن من محل أخذ التربه هو القبر الشريف و ما يقرب منه على وجه يلحق به عرفا، و لعله كذلك الحائر المقدس بأجمعه، لكن في بعض الاخبار يؤخذ طين قبر الحسين عليه السلام من عند القبر على سبعين ذراعا، و في بعضها طين قبر الحسين فيه شفاء و ان أخذ على رأس ميل، بل و في بعضها أنه يستشفى مما بينه و بين القبر على رأس أربعة أميال، بل و في بعضها على عشرة أميال، و في بعضها فرسخ في فرسخ، بل و روى إلى أربعة فراسخ. و لعل الاختلاف من جهة تفاوت مراتبها في الفضل، فكل ما قرب الى القبر الشريف كان أفضل، و الأحوط (٢) الاقتصار على ما حول القبر الى سبعين ذراعا، و فيما زاد على ذلك ان تستعمل ممزوجا بماء أو شربه على نحو لا يصدق عليه الطين و يستشفى به رجاء.

[مسألة: ١٢ تناول التربه المقدسه للاستشفاء اما بازدرادها و ابتلاعها]

مسألة: ١٢ تناول التربه المقدسه للاستشفاء اما بازدرادها و ابتلاعها، و اما

١- بحيث يستهلك، و كذا لا بأس بالاستشفاء بغير الأكل، بأن يمسح التراب بموضع الوجع أو حمل معه تبركا مع رعايه احترامه.

٢- لا ينبغي تركه في مقام الاستشفاء، و ان كان الأقوى جواز تناول المشكوك منه في الشبهه الموضوعيه.

ص: ٦٠

بحلها في الماء و شربه، أو بأن يمزجها بشربه و يشربها بقصد التبرك و الشفاء.

[مسأله: ١٣ إذا أخذ التربة بنفسه أو علم من الخارج بأن هذا الطين من تلك التربة المقدسه فلا اشكال]

مسأله: ١٣ إذا أخذ التربة بنفسه أو علم من الخارج بأن هذا الطين من تلك التربة المقدسه فلا اشكال، و كذا إذا قامت على ذلك البينه، بل الظاهر كفايه قول عدل واحد، بل شخص ثقه، و هل يكفي إخبار ذى اليد بكونه منها أو بذله لها على أنه منها؟ لا يبعد ذلك، و ان كان الأحوط (١) في غير صوره العلم و قيام البينه تناولها بالامتزاج بماء أو شربه.

[مسأله: ١٤ قد استثنى بعض العلماء من الطين طين الأرمنى للتداوى به]

مسأله: ١٤ قد استثنى بعض العلماء من الطين طين الأرمنى للتداوى به، و هو غير بعيد، لكن الأحوط عدم تناوله الا عند انحصار العلاج أو ممزوجا بالماء أو شربه أو أجزاء أخر بحيث لا يصدق معه أكل الطين.

[مسأله: ١٥ يحرم الخمر بالضروره من الدين]

مسأله: ١٥ يحرم الخمر بالضروره من الدين، بحيث يكون مستحله في زمره الكافرين (٢)، بل عن مولانا الباقر عليه السلام انه لا يبعث الله نبيا و لا يرسل رسولا الا و يجعل في شريعته تحريم الخمر.

و عن الرضا عليه السلام: انه ما بعث الله نبيا قط الا بتحريم الخمر.

و عن الصادق عليه السلام: ان الخمر أم الخبائث و رأس كل شر، يأتي على شاربها ساعه يسلب لبه فلا يعرف ربه، و لا يترك معصيه الا ركبها، و لا يترك حرمه إلا انتهكها و لا رحما ماسه إلا قطعها و لا فاحشه إلا أتاها، و ان من شرب منها جرعه

١- هذا هو مقتضى القاعده في الشبهه الحكميه من الاقتصار على المتيقن مما خرج من عمومات حرمه الطين، و أما في الشبهه الموضوعيه المبتلى بها كثيرا في هذا الزمن فمقتضى البراءه و ان كان جواز الأكل ما لم يعلم بالحرمه، لكن حيث ان المقصود الاستشفاء به ينبغى أن يستشفى به بنحو الاستهلاك في الماء ليسلم عن الاستشفاء بما يحتمل أن يكون حراما واقعا و ان كان حاللا بحسب الظاهر.

٢- و مكذب للقرآن الكريم. هذا مع الالتفات إلى أنه تكذيب للقرآن و النبى، و أما مع عدم الالتفات فالأحوط للمسلم معاملة الكافر معه.

ص: ٦١

لعنه الله و ملائكته و رسله و المؤمنون، و ان شربها حتى سكر منها نزع روح الايمان من جسده و ركبت فيه روح سخيغه خبيثه ملعونه و لم تقبل صلاته أربعين يوما، و يأتي شاربها يوم القيامة مسودا وجهه مدلعا لسانه يسيل لعابه على صدره ينادى العطش العطش.

و قال رسول الله صلى الله عليه و آله: من شرب الخمر بعد ما حرمها الله على لسانى فليس بأهل أن يزوج إذا خطب و لا يشفع إذا شفع و لا يصدق إذا حدث و لا يعاد إذا مرض و لا يشهد له جنازه و لا يؤتمن على امانه.

بل لعن رسول الله صلى الله عليه و آله فيها عشرة: غارسها، و حارسها، و عاصرها، و شاربها، و ساقها، و حاملها، و المحلول اليه، و بائعها، و مشتريها، و آكل ثمنها.

و قد ورد: ان من تركها و لو لغير الله بل صيانه لنفسه سقاها الله من الرحيق المختوم.

و بالجمله الاخبار فى تشديد أمرها و الترغيب فى تركها أكثر من أن تحصى، بل نص فى بعضها انه أكبر الكبائر، خصوصا مد منه، فقد ورد فى أخبار مستفيضه أو متواتره انه كعابد وثن أو كمن عبد الأوثان، و قد فسر المدمن فى بعض الاخبار بأنه ليس الذى يشربها كل يوم و لكنه الموطن نفسه انه إذا وجدها شربها. هذا مع كثرة المضار فى شربها التى اكتشفها أطباء فى هذه الأزمنة و أذعن بها المنصفون من غير ملتنا.

[مسأله: ١٦ يلحق بالخمير موضوعا أو حكما كل مسكر جامدا كان أو مائعا]

مسأله: ١٦ يلحق بالخمير موضوعا أو حكما كل مسكر جامدا كان أو مائعا، و ما أسكر كثيره دون قليله حرم قليله و كثيره.

[مسأله: ١٧ إذا انقلبت الخمر خلا حلت، سواء كان بنفسها أو بعلاج]

مسأله: ١٧ إذا انقلبت الخمر خلا حلت، سواء كان بنفسها أو بعلاج، و سواء كان العلاج بدون ممازجه شىء فيها كما إذا كان بتدخين أو مجاوره شىء أو كان بالممازجه، سواء استهلك الخليط فيها قبل ان تنقلب خلا- كما إذا مزجت بقليل من الملح أو الخل فاستهلكا فيها ثم انقلبت خلا- أو لم يستهلك بل بقى فيها الى ما بعد

ص: ٦٢

الانقلاب، و يطهر ذلك الممتزج (١) الباقي بالتعبه كما يطهر بها الإناء.

[مسألة: ١٨ و من المحرمات المائعه الفقاع إذا صار فيه غليان و نشيش و ان لم يسكر]

مسألة: ١٨ و من المحرمات المائعه الفقاع إذا صار فيه غليان و نشيش و ان لم يسكر (٢)، و هو شراب معروف كان في الصدر الأول يتخذ من الشعير في الأغلب، و ليس منه ماء الشعير المعمول بين الأطباء.

[مسألة: ١٩ يحرم عصير العنب إذا نش و غلى بنفسه أو غلى بالنار]

مسألة: ١٩ يحرم عصير العنب (٣) إذا نش و غلى بنفسه أو غلى بالنار، و كذا عصير الزبيب (٤) على الأحوط لو لم يكن الأقوى، و أما عصير التمر فالأقوى أنه يحرم إذا غلى بنفسه و يحل إذا غلى بالنار، و الظاهر أن الغليان بالشمس كالغليان بالنار فله حكمه.

[مسألة: ٢٠ الظاهر أن الماء الذي في جوف حبه العنب يحكم بعصيره]

مسألة: ٢٠ الظاهر أن الماء الذي في جوف حبه العنب يحكم بعصيره، فيحرم إذا غلى بنفسه أو بالنار. نعم لا يحكم بحرمة ما لم يعلم بغليانه، و هو نادر جدا لعدم الاطلاع على باطنها غالبا، فلو وقعت حبه من العنب في قدر يغلى و هي تعلق و تسفل في الماء المغلى فمن يطلع على كيفية ما في جوف تلك الحبه، و لا ملازمه بين غليان ماء القدر و غليان ما في جوفها، بل لعل المظنون عدمها لان المظنون انه لو غلى ما في جوفها لتفسخت و انشقت. و بالجملة المدار على حصول العلم بالغليان و عدمه، فمن علم به حرم عليه و من لم يعلم به حل له.

[مسألة: ٢١ من المعلوم ان الزبيب ليس له عصير في نفسه]

مسألة: ٢١ من المعلوم ان الزبيب ليس له عصير في نفسه، فالمراد بعصيره

١- مع كونه للعلاج و صدق التبعية، فلو صب قليل من الخمر في حب من الخلل للعلاج لا يظهر الخلل المتنجس بتبع صيروره الخمر خلافا بخلاف العكس فلو صب شىء من الخلل في حب من الخمر للعلاج يظهر المجموع بصيرورته خلافا حتى مثل حبات العنب الداخلة في الخلل المصبوب فيه.

٢- و يقال ان فيه سكرا خفيا.

٣- إذا غلى، و اما إذا نش فالأحوط الاجتناب عنه.

٤- الأقوى فيه عدم الحرمة و عدم النجاسه إلا بالاسكار، و كذا عصير التمر.

ص: ٦٣

ما اكتسب منه الحلاوه: اما بأن يدق و يخلط بالماء و اما بأن يتقع فى الماء و يمكث الى أن يكتسب حلاوته بحيث صار فى الحلاوه بمشابه عصير العنب، و اما بأن يمرس و يعصر بعد التقع فيستخرج عصارته. و اما إذا كان الزبيب على حاله و حصل فى جوفه ماء فالظاهر أن ما فيه ليس من عصير الزبيب فلا يحرم بالغليان، و ان كان الأحوط الاجتناب عنه (١) لكن العلم به غير حاصل عادة، فإذا ألقى زبيب فى قدر فيه ماء أو مرق و كان يغلى فرأينا الزبيب فيه منتفخا من أين ندرى ان ما فى جوفه قد غلى، مع انه بحسب العاده لو غلى ما فى جوفه لانشق و تفسخ، و أولى من ذلك بعدم وجوب الاجتناب ما إذا وضع فى وسط طيبخ أو كبه أو محشى و نحوها مما ليس فيه ماء، و ان انتفخ فيه لأجل الأبخره الحاصله فيه.

[مسأله: ٢٢ الظاهر أن ما غلى بنفسه من أقسام العصير لا تزول حرمة الا بالتفليل]

مسأله: ٢٢ الظاهر أن ما غلى بنفسه من أقسام العصير لا تزول حرمة الا بالتفليل كالخمر حيث انها لا تحل الا بانقلابها خلا و لا أثر فيه لذهاب الثلثين، و أما ما غلى بالنار تزول حرمة بذهاب ثلثيه و بقاء ثلث منه، و الأحوط أن يكون ذلك بالنار (٢) لا بالهواء و طول المكث مثلا. نعم لا يلزم أن يكون ذهاب الثلثين فى حال غليانه، بل يكفى كون ذلك مستندا الى النار و لو بضميمه ما ينقص منه بعد غليانه قبل أن يبرد، فلو كان العصير فى القدر على النار و قد غلى حتى ذهب نصفه ثلاثه أسداسه ثم وضع القدر على الأرض فنقص منه قبل أن يبرد بسبب صعود البخار سدس آخر كفى فى الحلبيه.

[مسأله: ٢٣ إذا صار العصير المغلى دبسا قبل أن يذهب ثلثاه لا يكفى فى حليته على الأقوى]

مسأله: ٢٣ إذا صار العصير المغلى دبسا قبل أن يذهب ثلثاه لا يكفى فى حليته على الأقوى (٣).

[مسأله: ٢٤ إذا اختلط العصير بالماء ثم غلى يكفى فى حليته ذهاب ثلثي المجموع و بقاء ثلثه]

مسأله: ٢٤ إذا اختلط العصير بالماء ثم غلى يكفى فى حليته ذهاب ثلثي المجموع و بقاء ثلثه، فلو صب عشرين رطلا من ماء فى عشره أرطال من عصير العنب

١- قد مر أن الأقوى الحلبيه و الطهاره فى عصير الزبيب و التمر و لو مع العلم بالغليان.

٢- لا يبعد أن يكون الغليان بحراره القوه الكهربائيه و البرق بمنزله الغليان بالنار.

٣- بل على الأحوط.

ص: ٦٤

ثم طبخه حتى ذهب منه عشرون وبقى عشره فهو حلال. و بهذا يمكن العلاج فى طبخ بعض أقسام العصير مما لا يمكن لغاظها و قوامها ان تطبخ على الثلث لانه يحترق و يفسد قبل أن يذهب ثلثاه، فيصب فيه الماء بمقداره أو أقل منه أو أكثر ثم يطبخ الى ان يذهب الثلثان و يبقى الثلث.

[مسأله: ٢٥ لو صب على العصير المغلى قبل أن يذهب ثلثاه مقدار من العصير غير المغلى]

مسأله: ٢٥ لو صب على العصير المغلى قبل أن يذهب ثلثاه مقدار من العصير غير المغلى و جب ذهاب ثلثى مجموع ما بقى من الأول مع ما صب ثانيا، و لا يحسب ما ذهب من الأول أولا، فإذا كان فى القدر تسعه أرتال من العصير فغلى حتى ذهب منه ثلاثه و بقى سته ثم صب عليه تسعه أرتال آخر فصار خمسه عشر يجب أن يغلى حتى يذهب عشره و يبقى خمسه، و لا يكفى ذهاب تسعه و بقاء سته.

[مسأله: ٢٦ لا بأس بأن يطرح فى العصير قبل ذهاب الثلثين مثل اليقطين]

مسأله: ٢٦ لا بأس بأن يطرح فى العصير قبل ذهاب الثلثين مثل اليقطين و السفرجل و التفاح و غيرها و يطبخ فيه حتى يذهب ثلثاه، فإذا حل ما طبخ فيه.

[مسأله: ٢٧ يثبت ذهاب الثلثين من العصير المغلى بالعلم و بالبينه و باخبار ذى اليد المسلم]

مسأله: ٢٧ يثبت ذهاب الثلثين من العصير المغلى بالعلم و بالبينه و باخبار ذى اليد المسلم، بل و بالأخذ منه إذا كان ممن يعتقد حرمه ما لم يذهب ثلثاه، بل و إذا لم يعلم اعتقاده أيضا. نعم إذا علم أنه ممن يستحل العصير المغلى قبل أن يذهب ثلثاه مثل أن يعتقد انه يكفى فى حليته صيرورته ديسا اما اجتهادا أو تقليدا- ففى جواز الاستيمان بقوله إذا أخبر عن حصول التثليث خلاف و اشكال، و أولى بالإشكال جواز الأخذ منه و البناء على انه طبخ على الثلث إذا احتمل ذلك من دون تفحص عن حاله، و لكن الأقوى جواز الاعتماد بقوله (١) و كذا جواز الأخذ منه و البناء على التثليث على كراهيه.

[مسأله: ٢٨ يحرم تناول مال الغير و ان كان كافرا محترم المال بدون اذنه و رضاه]

مسأله: ٢٨ يحرم تناول مال الغير و ان كان كافرا محترم المال بدون اذنه و رضاه، حتى ورد أن من أكل من طعام لم يدع إليه فكأنما أكل قطعه من النار.

١- إذا حصل الاطمئنان بصدقه.

[مسألة: ٢٩ يجوز أن يأكل الإنسان و لو مع عدم الضرورة من بيوت من تضمنته الآية الشريفة في سورة النور]

مسألة: ٢٩ يجوز أن يأكل الإنسان و لو مع عدم الضرورة من بيوت من تضمنته الآية الشريفة في سورة النور، و هم الإباء و الأمهات و الاخوان و الأخوات و الأعمام و العمات و الأخوال و الخالات، و كذا يجوز لمن كان و كيلا على بيت أحد مفوضا إليه أموره و حفظه بما فيه أن يأكل من بيت موكله، و هو المراد من «مَا مَلَكَتُمْ مَفَاتِحَهُ» المذكور في تلك الآية الشريفة، و كذا يجوز أن يأكل الصديق من بيت صديقه، و كذا الزوجه من بيت زوجها و الأب و الام من بيت الولد. و انما يجوز الأكل من تلك البيوت إذا لم يعلم كراهه صاحب البيت، فيكون امتيازها عن غيرها بعدم توقف جواز الأكل منها على إحراز الرضا و الاذن من صاحبها، فيجوز مع الشك بل و مع الظن بالعدم أيضا (١) على الأقوى، بخلاف غيرها. و الأحوط اختصاص الحكم بما يعتاد أكله من الخبز و التمر و الإدام و الفواكه و البقول و نحوها دون نفائس الأطعمة التي تدخر غالبا لمواقع الحاجة و للأضياف ذوى الشرف و العزه، و الظاهر التعديده الى غير المأكول من المشروبات العاديه من الماء و اللبن المخيض و اللبن الحليب و غيرها. نعم لا يتعدى الى بيوت غيرهم و لا الى غير بيوتهم كدكاكينهم و بساتينهم، كما أنه يقتصر على ما فى البيت من المأكول، فلا يتعدى الى ما يشتري من الخارج بثمن يؤخذ من البيت.

[مسألة: ٣٠ تباح جميع المحرمات المزبوره حال الضروره]

مسألة: ٣٠ تباح جميع (٢) المحرمات المزبوره حال الضروره، اما لتوقف حفظ نفسه و سد رمقه على تناوله أو لعروض المرض الشديد الذى لا يتحمل عاده بتركه أو لأداء تركه الى لحوق الضعف المفرط المؤدى إلى المرض (٣) أو التلف أو المؤدى للتخلف عن الرفقه مع ظهور اماره العطب، و منها ما إذا خيف بتركه على

١- و الأحوط الاجتناب مع الظن بالكراهه.

٢- إلا أكل مال الغير بدون رضاه و انه لا يحل بالاضطرار. نعم يحل لحفظ النفس و العرض لا للاضطرار بل لكونه أهم.

٣- الشديد الذى لا يتحمل عاده.

ص: ٦٦

نفس أخرى محترمه كالحامل تخاف على جنينها و المرضعه على طفلها، بل و من الضروره خوف طول المرض (١) أو عسر علاجه بترك تناول. و المدار في الكل على الخوف الحاصل من العلم أو الظن بالترتب، لا مجرد الوهم و الاحتمال.

[مسألة: ٣١ و من الضرورات المبيحة للمحرمات الإكراه و التقيه عن يخاف منه على نفسه]

مسألة: ٣١ و من الضرورات المبيحة للمحرمات الإكراه و التقيه عن يخاف منه على نفسه أو نفس محترمه أو على عرضه أو عرض محترم أو مال محترم يجب عليه حفظه (٢).

[مسألة: ٣٢ في كل مورد يتوقف حفظ النفس على ارتكاب محرم يجب الارتكاب]

مسألة: ٣٢ في كل مورد يتوقف حفظ النفس على ارتكاب محرم يجب الارتكاب، فلا يجوز له التنزه و الحال هذه. و لا فرق بين الخمر و الطين و بين سائر المحرمات في هذا الحكم، و القول بوجود التنزه عن الخمر و الطين حتى مع الضروره و انه لا يباحان بها ضعيف خصوصا في ثانيهما، فإذا أصابه عطش حتى خاف على نفسه فأصاب خمرا جاز بل و جب شربها، و كذا ان اضطر إلى أكل الطين.

[مسألة: ٣٣ إذا اضطر الى محرم فليقتصر على مقدار الضروره و لا يجوز له الزيادة]

مسألة: ٣٣ إذا اضطر الى محرم فليقتصر على مقدار الضروره و لا يجوز له الزيادة، فإذا اقتضت الضروره ان يأكل الميتة لسد رمقه فليقتصر على ذلك و لا يجوز له أن يأكل حد الشبع إلا إذا فرض ان ضرورته لا تندفع الا بالشبع.

[مسألة: ٣٤ يجوز التداوى لمعالجه الأمراض بكل محرم إذا انحصر به العلاج]

مسألة: ٣٤ يجوز التداوى لمعالجه الأمراض بكل محرم إذا انحصر به العلاج و لو بحكم الحذاق الثقات من الأطباء، و المدار على انحصار العلاج به بين ما بأيدي الناس مما يعالج به هذا الداء لا الانحصار واقعا، فإنه مما لا يحيط به إدراك البشر.

[مسألة: ٣٥ المشهور عدم جواز التداوى بالخمر بل بكل مسكر حتى مع الانحصار]

مسألة: ٣٥ المشهور عدم جواز التداوى بالخمر بل بكل مسكر حتى مع الانحصار، لكن الجواز لا يخلو من قوه، بشرط العلم بكون المرض قابلا للعلاج و العلم بأن ترك معالجته يؤدي الى الهلاك أو الى ما يدانيه و العلم بانحصار العلاج به

١- الشديد الذي لا يتحمل عادة.

٢- في إطلاقه اشكال.

ص: ٦٧

بالمعنى الذى ذكرناه. نعم لا- يخفى شده أمر الخمر، فلا- يبادر الى تناولها و المعالجه بها إلا- إذا رأى من نفسه الهلاك لو ترك
التداوى بها، و لو بسبب توافق جماعه من الحذاق و اولى الديانه و الدرايه من الأطباء، و الا فليصطبر على المشقه فلعل البارى تعالى
شأنه يعافيه لما رأى منه التحفظ على دينه.

□
فمن الثقة الجليل عبد الله بن أبى يعفور انه قال: كان إذا أصابته هذه الأوجاع فإذا اشتدت شرب الحسو من النبيذ فسكن عنه، فدخل
على أبى عبد الله عليه السلام فأخبره بوجعه و أنه إذا شرب الحسو من النبيذ سكن عنه، فقال له: لا تشربه، فلما أن رجع الى الكوفه
هاج به وجعه فأقبل أهله فلم يزلوا به حتى شرب، فساعه شرب منه سكن عنه، فعاد الى أبى عبد الله عليه السلام فأخبره بوجعه و شربه،
فقال له:

يا ابن أبى يعفور لا تشرب فإنه حرام انما هو الشيطان موكل بك و لو قد ينس منك ذهب.

□
فلما ان رجع الى الكوفه هاج به وجعه أشد مما كان، فأقبل أهله عليه، فقال لهم: لا و الله ما أذوق منه قطره ابدأ، فأيسوا منه أهله، فكان
يتهم على شىء و لا يحلف و كان إذا حلف على شىء لا يخلف، فلما سمعوا أيسوا منه و اشتد به الوجع أياما، ثم أذهب الله به عنه
فما عاد اليه حتى مات رحمه الله عليه.

[مسأله: ٣٦ لو اضطر إلى أكل طعام الغير لسد رمقه و كان المالك حاضرا]

مسأله: ٣٦ لو اضطر إلى أكل طعام الغير لسد رمقه و كان المالك حاضرا:

فان كان هو أيضا مضطرا لم يجب عليه بل لا يجوز له بذله و لا يجوز للمضطر قهره، و ان لم يكن مضطرا يجب عليه بذله للمضطر، و
ان امتنع عن البذل جاز له قهره بل مقاتلته و الأخذ منه قهرا. و لا يتعين على المالك بذله مجانا، فله ان لا يبذله الا بالعوض و ليس
للمضطر قهره بدونه، فان اختار البذل بالعوض فان لم يقدره بمقدار كان له عليه ثمن مثل ما أكله أو مثله ان كان مثليا، و ان قدره لم
يتعين عليه تقديره بثلث المثل أو أقل بل له ان يقدره بأزيد منه، و حينئذ إذا كان المضطر قادرا على دفعه يجب عليه الدفع إذا طالبه به،
و ان كان عاجزا يكون فى ذمته يتبع تمكنه.

ص: ٦٨

هذا إذا كان المالك حاضرا، و أما إذا كان غائبا فله الأكل منه بمقدار سد رمقه و تقدير الثمن و جعله فى ذمته و لا يكون أقل من ثمن المثل، و الأحوط المراجعة إلى الحاكم لو وجد، و مع عدمه فإلى عدول المؤمنين.

[مسألة: ٣٧ يحرم الأكل على مائده يشرب عليها شىء من الخمر]

مسألة: ٣٧ يحرم الأكل على مائده يشرب عليها شىء من الخمر، بل و غيرها من المسكرات، و كذا الفقاع، بل ذهب بعض العلماء إلى حرمة كل طعام يعصى الله تعالى به أو عليه.

[خاتمه فى بعض الآداب المتعلقة بالأكل و الشرب]

إشاره

(خاتمه) فى بعض الآداب المتعلقة بالأكل و الشرب فأما آداب الأكل فهى بين مستحب و مكروه، أما المستحب فأمر:

منها: غسل اليدين معا قبل الطعام و بعده، مائعا كان الطعام أو جامدا، و إذا كانت جماعه على المائده يبدأ فى الغسل الأول بصاحب الطعام ثم بمن على يمينه و يدور الى أن يتم الدور على من فى يسار صاحب الطعام، و فى الغسل الثانى يبدأ بمن فى يسار صاحب الطعام ثم يدور الى ان يختم بصاحب الطعام.

و منها: المسح بالمنديل بعد الغسل الثانى و ترك المسح به بعد الغسل الأول.

و منها: ان يسمى عند الشروع فى الأكل، بل على كل لون على انفراده عند الشروع فى الأكل منه.

و منها: ان يحمد الله تعالى بعد الفراغ.

و منها: الأكل باليمين.

و منها: ان يبدأ صاحب الطعام و ان يكون آخر من يمتنع.

و منها: أن يأكل بثلاث أصابع أو أكثر و لا يأكل بإصبعين، و قد ورد انه من فعل الجبارين.

ص: ٤٩

و منها: أن يأكل مما يليه إذا كان مع جماعه على مائه و لا يتناول من قدام الأخر.

و منها: تصغير اللقمه.

و منها: تجويد المضغ.

و منها: طول الجلوس على الموائد و طول الأكل.

و منها: لعق الأصابع و مصها و كذا لطع القصعه و لحسها بعد الفراغ.

و منها: الخلال بعد الطعام و ان لا يكون بعود الريحان و قضيب الرمان و الخوص و القصب.

و منها: التقاط ما يسقط من الخوان خارج السفره و الطبق و أكله، فإنه شفاء من كل داء إذا قصد به الاستشفاء، و انه ينفى الفقر و يكثر الولد، و هذا فى غير الصحراء و نحوها، و أما فيها فيستحب أن يترك للطير و السبع، بل ورد أن ما كان فى الصحراء فدعه و لو فخذ شاه.

و منها: الأكل غداء و عشيا و عدم الأكل بينهما.

و منها: ان يستلقى بعد الأكل على قفاه و يجعل رجله اليمنى على اليسرى.

و منها: الافتتاح بالملح و الاختتام به، فقد ورد ان فيه المعافاه عن اثنين و سبعين من البلاء. و فى خير آخر: ابدءوا بالملح فى أول طعامكم، فلو يعلم الناس ما فى الملح لاختاروه على الترياق المجرب.

و منها: غسل الثمار بالماء قبل أكلها، ففى الخبر: ان لكل ثمرة سما فإذا أتيتم بها اغمسوها فى الماء يعنى اغسلوها.

و أما المكروه:

فمنها: الأكل على الشع.

و منها: التملى من الطعام، ففى الخبر: ما من شىء أبغض الى الله من بطن مملو. و فى خير آخر: أقرب ما يكون العبد الى الله إذا خف بطنه، و أبغض ما يكون

ص: ٧٠

□
العبد الى الله إذا امتلأ بطنه.

و فى خبر آخر: لو أن الناس قصدوا فى المطعم لاستقامت أبدانهم.

بل ينبغى الاقتصار على ما دون الشبع، ففى الخبر: ان البطن إذا شبع طغى.

و فى خبر آخر عن مولانا الصادق عليه السلام: ان عيسى بن مريم قام خطيبا فقال: يا بنى إسرائيل لا تأكلوا حتى تجوعوا، و إذا جعتم فكلوا و لا تشبعوا، فإنكم إذا شبعتم غلظت رقابكم و سمنت جنوبكم و نسيتم ربكم.

و منها: النظر فى وجه الناس عند الأكل على المائه.

و منها: أكل الحار.

و منها: النفخ على الطعام و الشراب.

و منها: انتظار غير الخبز إذا وضع الخبز.

و منها: قطع الخبز بالسكين.

و منها: ان يوضع الخبز تحت إناء و وضع الإناء عليه.

و منها: المبالغة فى أكل اللحم الذى على العظم.

و منها: تقشير الثمره.

و منها: رمى بقيه الثمره قبل الاستقصاء فى أكلها.

و اما آداب الشرب فهى أيضا بين مندوب و مكروه، اما المندوب:

فمنها: ان يشرب الماء مصالعا، فإنه كما فى الخبر يوجد منه الكباد، يعنى وجع الكبد.

و منها: ان يشرب قائما بالنهار، فإنه أقوى و أصح للبدن و يمرئ الطعام.

□
و منها: ان يسمى عند الشروع و يحمد الله بعد ما فرغ.

و منها: ان يشرب بثلاثه أنفاس.

□
و منها: التلذذ بالماء، ففي الخبر: من تلذذ بالماء في الدنيا لذذه الله من أشربه الجنة.

□
و منها: ان يذكر الحسين عليه السلام و أهل بيته و يلعن قاتله بعد شرب الماء، فعن داود الرقي قال: كنت عند أبي عبد الله عليه السلام إذ استسقى الماء، فلما شربه رأيت أنه قد استعبر و اغرورقت عيناه بدموعه ثم قال لي: يا داود لعن الله قاتل الحسين، فما أنغص ذكر الحسين عليه السلام للعيش، اني ما شربت ماء باردا الا ذكرت الحسين عليه السلام، و ما من عبد شرب الماء فذكر الحسين عليه السلام و أهل بيته و لعن قاتله الا كتب الله عز و جل له مائة ألف حسنة و حط عنه مائة ألف سيئة و رفع له مائة ألف درجة و كأنما أعتق مائة ألف نسمة و حشره الله يوم القيامة ثلج الفؤاد.

و أما المكروه:

فمنها: الإكثار في شرب الماء، فإنه كما في الخبر: مادة لكل داء. و كان مولانا الصادق عليه السلام يوصي رجلا فقال له: أقل شرب الماء فإنه يمد كل داء، و اجتنب الدواء ما احتمل بدنك الداء. و عنه عليه السلام: لو ان الناس أقلوا من شرب الماء لاستقامت أبدانهم.

□ □
و منها: شرب الماء بعد أكل الطعام الدسم، فإنه كما في الخبر يهيج الداء، و عن الصادق عليه السلام قال: كان رسول الله صلى الله عليه و آله: إذا أكل الدسم أقل شرب الماء. فقل له: يا رسول الله انك لتقل شرب الماء؟ قال: هو أمرأ لطعامي.

و منها: الشرب باليسار.

و منها: الشرب من قيام في الليل، فإنه كما في الخبر يورث الماء الأصفر.

و منها: ان يشرب من عند كسر الكوز ان كان فيه كسر و من عند عروته.

ص: ٧٢

[تذييل]

تذييل في الكافي بإسناده عن أبي حمزة الثمالي عن أبي جعفر عليه السلام: من سقى مؤمنا من ظمأ سقاه الله من الرحيق المختوم. □
و عن أبي عبد الله قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: من سقى مؤمنا شربه من ماء من حيث يقدر على الماء أعطاه بكل شربه □
سبعين ألف حسنه، و ان سقاه من حيث لا يقدر على الماء فكأنما أعتق عشر رقاب من ولد إسماعيل. □
و في الأمالى بإسناده عن الصادق عليه السلام عن آبائه عن رسول الله صلى الله عليه وآله قال: من أطعم مؤمنا من جوع أطعمه الله □
من ثمار الجنة، و من كساه من عرى كساه الله من إستبرق و حرير، و من سقاه شربه من عطش سقاه الله من الرحيق المختوم، و من □
أعانه أو كشف كربته أظله الله في ظل عرشه يوم لا ظل الا ظله.

و في المحاسن قال: سأل رجل أبا جعفر عليه السلام عن عمل يعدل عتق رقبه؟

فقال: لأن أدعو ثلاثة نفر من المسلمين فأطعمهم حتى يشبعوا و أسقيهم حتى يرووا أحب الى ان أعتق نسمة و نسمة حتى عد سبعا أو أكثر.

ص: ٧٣

[كتاب الغصب]

إشاره

كتاب الغصب و هو الاستيلاء على ما للغير من مال أو حق عدوانا، و قد تطابق العقل و النقل كتابا و سنه و إجماعا على حرمة، و هو من أفحش الظلم الذى قد استقل العقل بقبحه، و فى النبوى صلى الله عليه و آله: من غصب شبرا من الأرض طوقه الله من سبع أرضين يوم القيامة. و فى نبوى آخر: من خان جاره شبرا من الأرض جعله الله طوقا فى عنقه من تخوم الأرض السابعة حتى يلقى الله يوم القيامة مطوقا الا أن يتوب و يرجع.

و فى آخر: من أخذ أرضا بغير حق كلف ان يحمل ترابها الى المحشر. و من كلام أمير المؤمنين عليه السلام: الحجر الغصب فى الدار رهن على خرابها.

[مسألة: ١ المغصوب اما عين مع المنفعة من مالك واحد أو مالكين]

مسألة: ١ المغصوب اما عين مع المنفعة من مالك واحد أو مالكين، و اما عين بلا-منفعه، و اما منفعه مجردة، و اما حق مالى متعلق بالعين:

فالأول- كغصب الدار من مالكها، و كغصب العين المستأجره إذا غصبها غير الموجر و المستأجر، فهو غاصب للعين من الموجر و للمنفعة من المستأجر.

و الثانى- كما إذا غصب المستأجر العين المستأجره من مالكها مده الإجاره.

و الثالث- كما إذا غصب العين المؤجره و انتزعها من يد المستأجر و استولى على منفعتها مده الإجاره.

ص: ٧٤

و الرابع- كما إذا استولى على أرض محجره أو العين المرهونه بالنسبه إلى المرتهن الذى له فيها حق الرهانه، و من ذلك غصب المساجد و المدارس و الربط و القناطر و الطرق و الشوارع العامه، و غصب المكان الذى سبق إليه أحد فى المساجد و المشاهد.

[مسألة: ٢ المَغضوب منه قد يكون شخصا كما فى غصب الأعيان و المنافع المملوكة للأشخاص و الحقوق كذلك]

مسألة: ٢ المَغضوب منه قد يكون شخصا كما فى غصب الأعيان و المنافع المملوكة للأشخاص و الحقوق كذلك، و قد يكون هو النوع كما فى غصب مال تعين خمسا أو زكاه قبل أن يدفع الى المستحق و غصب الرباط المعد لتزول القوافل و المدرسه المعده لسكنى الطلبة، فإذا استولى على حجره قد سكنها واحد من الطلبة و انتزعها منه فهو غاصب لحق الشخص، و إذا استولى على أصل المدرسه و منع عن أن يسكنها الطلبة فهو غاصب لحق النوع.

[مسألة: ٣ للغصب حكمان تكليفيان، و هما: الحرمة، و وجوب رفع اليد و الرد الى المَغضوب منه أو وليه]

مسألة: ٣ للغصب حكمان تكليفيان، و هما: الحرمة، و وجوب رفع اليد و الرد الى المَغضوب منه أو وليه. و حكم وضعى، و هو الضمان، بمعنى كون المَغضوب على عهده الغاصب و كون تلفه و خسارته عليه و انه إذا تلف يجب عليه دفع بدله.

و يقال لهذا الضمان «ضمان اليد».

[مسألة: ٤ يجرى الحكمان التكليفيان فى جميع أقسام الغصب]

مسألة: ٤ يجرى الحكمان التكليفيان فى جميع أقسام الغصب، ففى الجميع الغاصب آثم و يجب عليه رفع اليد ورد المَغضوب الى المَغضوب منه. و أما الحكم الوضعى- و هو الضمان- فيختص بما إذا كان المَغضوب من الأموال عينا كان أو منفعه، فليس فى غصب الحقوق هذا الضمان- أعنى ضمان اليد- على اشكال فى بعضها كحقوق التحجير و الاختصاص (١).

[مسألة: ٥ لو استولى على حر فحبسه لم يتحقق الغصب لا بالنسبه إلى عينه و لا بالنسبه إلى منفعه]

مسألة: ٥ لو استولى على حر فحبسه لم يتحقق الغصب لا بالنسبه إلى عينه و لا بالنسبه إلى منفعه و ان آثم بذلك و ظلمه، سواء كان كبيرا أو صغيرا فليس عليه ضمان اليد

١- ان كان مما يبذل بإزائهما مال.

ص: ٧٥

الذى هو من أحكام الغصب، فلو أصابه حرق أو غرق أو مات تحت استيلائه من غير تسبب منه لم يضمن، و كذا لا يضمن منافعه، كما إذا كان صانعا و لم يشتغل بصنعتة فى تلك المدة فلا يضمن أجرته. نعم لو استوفى منه بعض منافعه - كما إذا استخدمه - لزمه أجرته، و كذا لو تلف بتسبب منه، مثل ما إذا حبسه فى دار فيه حيه مؤذيه فلدغته أو فى محل السباع فافترسته ضمنه من جهة سببته للتلف لا لأجل الغصب و اليد.

[مسأله: ٦ لو منع غيره عن إمساك دابته المرسله أو من القعود على فراشه]

مسأله: ٦ لو منع غيره عن إمساك دابته المرسله أو من القعود على فراشه أو عن الدخول فى داره أو عن بيع متاعه لم يكن غاصبا لعدم وضع اليد على ماله و ان كان عاصيا و ظالما له من جهة منعه، فلو هلكت الدابة أو تلف الفراش أو انهدمت الدار أو نقصت قيمه المتاع بعد المنع لم يكن على المانع ضمان من جهة الغصب و اليد، و هل عليه ضمان من جهة أخرى أم لا؟ أقواهما العدم فى الأخير، و هو ما إذا تنقصت قيمه، و اما فى غيره فان كان الهلاك و التلف و الانهدام غير مستند الى منعه - بأن كانت بآفه سماويه و سبب قهري لا يتفاوت فى ترتبها بين ممنوعيه المالك و عدمها - لم يكن عليه ضمان قطعا، و اما إذا كان مستندا اليه كما إذا كانت الدابة ضعيفه أو فى موضع السباع و كان المالك يحفظها فلما منعه المانع و لم يقدر على حفظها وقع عليها الهلاك، فللضمان وجه بل لا يخلو من قوه.

[مسأله: ٧ و حيث عرفت ان المدار فى تحقق الغصب على استيلاء الغاصب على المغصوب و صيرورته تحت يده عرفا]

مسأله: ٧ و حيث عرفت ان المدار فى تحقق الغصب على استيلاء الغاصب على المغصوب و صيرورته تحت يده عرفا بدون اذن صاحبه (١) فليعلم انه يختلف ذلك باختلاف المغصوبات، ففى المنقول غير الحيوان يتحقق بأخذه باليد أو بنقله اليه أو الى بيته أو دكانه أو انباره و غيرها مما يكون محرزا لأمواله و لو كان ذلك بأمره، فلو

١- ظلما و اما إحسانا فلا كمن استولى على مال يكون فى معرض التلف ليرده على صاحبه أو ليحفظه له فلا يكون غاصبا و لا ضامنا و لو تلف بدون تقصير، و من كانت عنده أمانه إذا عزم على الخيانه يكون غاصبا و ضامنا.

ص: ٧٦

نقل حمال بأمره متاعا من الغير بدون إذنه إلى بيته أو طعاما منه إلى أنباره كان بذلك غاصبا للمتاع و الطعام. و يلحق بالأخذ باليد عوده على البساط و الفراش بقصد الاستيلاء (١).

و اما في الحيوان ففي الصامت منه يكفي الركوب عليه أو أخذ مقوده و زمامه، بل و كذا سوقه بعد طرد المالك أو عدم حضوره إذا كان يمشى بسياقه و يكون منقادا لسائقه، فلو كانت قطع غنم في الصحراء معها راعيها فطرده و استولى عليها بعنوان القهر و الانتزاع من مالكةا و جعل يسوقها و صار بمنزله راعيها يحافظها و يمنعها عن التفرق و التشتت فالظاهر أنه يكفي ذلك في تحقق الغصب لصدق الاستيلاء و وضع اليد عرفا.

و أما في العبيد و الإماء فيكفي مع رفع يد المالك أو عدم حضوره القهر عليه بحبسه عنده أو في بيته و استخدامه في حوائجه.

هذا كله في المنقول، و أما غير المنقول فيكفي في غصب الدار أن يسكنها أو يسكن غيره ممن ياتمر بأمره فيها بعد إزعاج المالك عنها أو عدم حضوره، و كذا لو أخذ مفاتيحها من صاحبها قهرا و كان يغلِق الباب و يفتحه و يتردد فيها، و كذلك الحال في الدكان و الخان.

و اما البستان، فان كان لها باب و حيطان فيكفي في غصبها أخذ المفتاح و غلق الباب و فتحه مع التردد فيها بعنوان الاستيلاء، و أما لو لم يكن لها باب و لا حيطان فيكفي دخولها و التردد فيها بعد طرد المالك بعنوان الاستيلاء و بعض التصرفات فيها، و كذا الحال في غصب القرية و المزرعة.

هذا كله في غصب الأعيان، و اما غصب المنافع فإنما هو بانتزاع العين ذات المنفعة عن مالك المنفعة و جعلها تحت يده، كما في العين المستأجره إذا أخذها المؤجر أو شخص ثالث من المستأجر و استولى عليها في مده الإجاره، سواء استوفى تلك

١- مع كونه مستوليا عرفا.

المنفعة التي ملكها المستأجر أم لا.

[مسألة: ٨ لو دخل الدار و سكنها مع مالكة، فان كان المالك ضعيفا غير قادر على مدافعتة و إخراجة]

مسألة: ٨ لو دخل الدار و سكنها مع مالكة، فان كان المالك ضعيفا غير قادر على مدافعتة و إخراجة فإن اختص استيلاؤه و تصرفه بطرف معين منها اختص الغصب و الضمان بذلك الطرف دون الأطراف الأخرى، و ان كان استيلاؤه و تصرفاته و تقلباته في أطراف الدار و أجزائها بنسبه واحده و تساوى يد الساكن مع يد المالك عليها، فالظاهر كونه غاصبا للنصف فيكون ضامنا له خاصة، بمعنى أنه لو انهدمت تمام الدار ضمن الساكن نصفها، و لو انهدم بعضها ضمن ذلك البعض، و كذا يضمن نصف منافعتها. و لو فرض ان المالك الساكن أزيد من واحد ضمن الساكن الغاصب بالنسبه، فإن كانا اثنين ضمن الثلث، و ان كانوا ثلاثة ضمن الربع و هكذا. هذا إذا كان المالك ضعيفا، و أما لو كان الساكن ضعيفا- بمعنى أنه لا يقدر على مقاومه المالك و انه كلما أراد أن يخرج من داره أخرجه- فالظاهر عدم تحقق الغصب بل و لا اليد، فليس عليه ضمان اليد. نعم عليه بدل ما استوفاه من منفعة الدار ما دام كونه فيها لو كان لها بدل.

[مسألة: ٩ لو أخذ بمقود الدابة فقادها و كان المالك راكبا عليها]

مسألة: ٩ لو أخذ بمقود الدابة فقادها و كان المالك راكبا عليها، فان كان في الضعف و عدم الاستقلال بمثابه المحمول عليها كان القائد غاصبا لها بتمامها و يتبعه الضمان، و لو كان بالعكس- بأن كان المالك راكبا قويا قادرا على مقاومته و مدافعتة- فالظاهر عدم تحقق الغصب من القائد أصلا، فلا ضمان عليه لو تلفت الدابة في تلك الحال. نعم لا إشكال في ضمانه لها لو اتفق تلفها بسبب قوده لها، كما يضمن السائق لها لو كان لها جراح فشدت بسوقه فوقع في بئر أو سقطت عن مرتفع فتلفت.

[مسألة: ١٠ إذا اشترك اثنان في الغصب، فان لم يستقل واحد منهما بانفراده]

مسألة: ١٠ إذا اشترك اثنان في الغصب، فان لم يستقل واحد منهما بانفراده- بأن كان كل واحد منهما ضعيفا و انما كان استيلاؤهما على المغصوب و دفع المالك بالتعاوض و التعاون- فالظاهر اشتراكهما في اليد و الضمان، فكل منهما يضمن النصف.

ص: ٧٨

و اما إذا كان كل واحد منهما مستقلا في الاستيلاء- بأن كان كل منهما كافيا في دفع المالك و القهر عليه- أو لم يكن المالك حاضرا فالظاهر أن كل واحد منهما ضامن للتمام (١١)، فيتخير المالك في تضمين أيهما شاء، كما يأتي في الأيدى المتعاقبه.

[مسألة: ١١ غصب الأوقاف العامه كالمساجد و المقابر و المدارس و القناطر]

مسألة: ١١ غصب الأوقاف العامه كالمساجد و المقابر و المدارس و القناطر و الربط المعده لنزول المسافرين و الطرق و الشوارع العامه و نحوها و الاستيلاء عليها و ان كان حراما و يجب ردها و رفع اليد عنها، لكن الظاهر أنه لا يوجب الضمان لا عينا و لا منفعه ضمان اليد، فلو غصب مسجدا أو مدرسه أو رباطا و وضع اليد عليها فانهدمت تحت يده من دون تسبب منه لم يضمن عينهما، كما انه لو كانت تحت يده مده ثم رفع يده عنها لم يكن عليه أجرتها في تلك المده. نعم الأوقاف العامه على العناوين الكليه كالفقراء و الطلبة بنحو وقف المنفعه يوجب غصبها الضمان عينا و منفعه، فإذا غصب خانانا أو دكانا أو بستانا كانت وقفا على الفقراء أو الطلبة على أن يكون منفعتها و نماؤها لهم ترتب عليه الضمان، فإذا تلفت تحت يده كان ضامنا لعينها، و إذا كانت تحت يده مده ثم ردها كان عليه أجره مثلها، فيكون غصبها كغصب الأعيان المملوكه للأشخاص.

[مسألة: ١٢ إذا حبس حرا لم يضمن لا نفسه و لا منافعه ضمان اليد حتى فيما إذا كان صانعا]

مسألة: ١٢ إذا حبس حرا لم يضمن لا- نفسه و لا- منافعه ضمان اليد حتى فيما إذا كان صانعا، فليس على الحابس أجره صنعته مده حبسه. نعم لو كان أجيرا لغيره ضمن منفعتة الفائتة للمستأجر، و كذا لو استخدمه و استوفى منفعتة كان عليه أجره عمله.

هذا كله في حبس الحر، و أما لو غصب عبدا أو دابه مثلا ضمن منافعها سواء استوفاه الغاصب أم لا.

١- بل الظاهر اشتراكهما في اليد و الضمان، فكل منهما يضمن النصف كما في الفرع السابق، غايه الأمر ان عدم الاستيلاء لكل منهما على التمام في الفرع السابق كان لعدم المقتضى و في هذا الفرع للمانع، و هو استيلاء شريكه، فعدم ضمان الكل مستند الى عدم الاستيلاء على الكل، من غير فرق بين كونه لعدم المقتضى أو لوجود المانع.

ص: ٧٩

[مسأله: ١٣ لو منع حرا أو عبدا عن عمل له أجره من غير تصرف و استيفاء]

مسأله: ١٣ لو منع حرا أو عبدا عن عمل له أجره من غير تصرف و استيفاء و لا- وضع يده عليه لم يضمن عمله (١) و لم يكن عليه أجرته.

[مسأله: ١٤ يلحق بالغصب في الضمان المقبوض بالعقد المعاوضي الفاسد]

مسأله: ١٤ يلحق بالغصب في الضمان المقبوض بالعقد المعاوضي الفاسد، فالمبيع الذي يأخذه المشتري و الثمن الذي يأخذه البائع في البيع الفاسد يكون في ضمانهما كالمغصوب، سواء علما بالفساد أو جهلا- به، و كذلك الأجره التي يأخذها المؤجر في الإجاره الفاسده. و أما المقبوض بالعقد الفاسد غير المعاوضي فليس فيه الضمان، فلو قبض المتهم ما وهب له بالهبة الفاسده ليس عليه ضمان. و كذا يلحق بالغصب المقبوض بالسوم (٢)؛ و المراد به ما يأخذه الشخص لينظر فيه أو يضع عنده ليطلع على خصوصياته لكي يشتريه إذا وافق نظره، فهذا في ضمان آخذه، فلو تلف عنده ضمنه.

[مسأله: ١٥ يجب رد المغصوب الى مالكة ما دام باقيا و ان كان في رده مؤونه]

مسأله: ١٥ يجب رد المغصوب الى مالكة ما دام باقيا و ان كان في رده مؤونه، بل و ان استلزم رده الضرر عليه، حتى أنه لو أدخل الخشبه المغصوبه في بناء لزم عليه إخراجها و ردها لو أرادها المالك و ان أدى الى خراب البناء، و كذا إذا أدخل اللوح المغصوب في سفينه يجب عليه نزعها إلا إذا خيف (٣) من قلعه الغرق الموجب لهلاك نفس محترمه أو مال محترم (٤)، و هكذا الحال فيما إذا خاط ثوبه بخيوط مغصوبه، فإن للمالك إلزامه بنزعها و يجب عليه ذلك و ان أدى الى فساد الثوب، و ان ورد نقص

- ١- إلا إذا كانا أجيرين لذلك العمل و فات بمنعه المستأجر عن العمل، فإنه ضامن له لما فوته بمنعه.
- ٢- و كذا المقبوض بالقمار و المأخوذ أجره للزنا و سائر المحرمات على الأقوى.
- ٣- فيصبر المالك حتى يرتفع ذلك المحذور و على الغاصب أجرته في المده التي كانت تحت يده.
- ٤- لغير الغاصب العامد.

ص: ٨٠

على الخشب أو اللوح أو الخيط بسبب إخراجها و نزعها يجب على الغاصب تداركه.

هذا إذا بقي للمخرج من الخشبه و المنزوع من الخيط قيمه، و أما إذا كان بحيث لا يبقى له قيمه بعد الإخراج أصلا- كما إذا كان الخيط ضعيفا يفسد بنزعه- فالظاهر أنه بحكم التالف، فيلزم الغاصب بدفع البدل و ليس للمالك مطالبه العين.

[مسألة: ١٦ لو مزج المغصوب بما يمكن تميزه و لكن مع المشقه- كما إذا مزج الشعير المغصوب]

مسألة: ١٦ لو مزج المغصوب بما يمكن تميزه و لكن مع المشقه- كما إذا مزج الشعير المغصوب بالحنطه أو الدخن بالذره- يجب عليه أن يميزه و يرده.

[مسألة: ١٧ يجب على الغاصب مع رد العين بدل ما كانت لها من المنفعه]

مسألة: ١٧ يجب على الغاصب مع رد العين بدل ما كانت لها من المنفعه فى تلك المده ان كانت لها منفعه، سواء استوفاه كالدرا سكنها و الدابه ركبها أو لم يستوفها بل كانت العين معطله.

[مسألة: ١٨ إذا كانت للعين منافع متعدده و كانت معطله فالمدار على المنفعه]

مسألة: ١٨ إذا كانت للعين منافع متعدده و كانت معطله فالمدار على المنفعه المتعارفه بالنسبه إلى تلك العين و لا ينظر الى مجرد قابليتها لبعض المنافع، فمنفعه الدار بحسب المتعارف هى السكنى و ان كانت قابله فى نفسها بأن تجعل محرزا أو مسكنا لبعض الدواب و غير ذلك فلا ينظر الى غير السكنى، و منفعه بعض الدواب كالفرس بحسب المتعارف الركوب، و منفعه بعضها الحمل و ان كانت قابله فى نفسها لان تستعمل فى إداره الرحى و الدولاب أيضا، فالمضمون فى غضب كل عين هو المنفعه المتعارفه بالنسبه إلى تلك العين، و لو فرض تعدد المتعارف منها فيها- كبعض الدواب التى تعارف استعمالها فى الحمل و الركوب معا (١)- فان لم تتفاوت أجره تلك المنافع ضمن تلك الأجره، فلو غضب يوما دابه تستعمل فى الركوب و الحمل معا و كانت أجره كل منهما فى كل يوم درهما كان عليه درهم واحد، و ان كانت أجره بعضها أعلى ضمن الأعلى، فلو فرض ان أجره الحمل فى كل يوم

ص: ٨١

درهمان و اجره الركوب درهم كان عليه درهمان. و الظاهر أن الحكم كذلك مع الاستيفاء أيضا، فمع تساوى المنافع فى الأجره كان عليه اجره ما استوفاه، و مع التفاوت كان عليه أجره الأعلى، سواء استوفى الأعلى أو الأدنى.

[مسأله: ١٩ ان كان المغضوب منه شخصا يجب الرد اليه أو الى وكيله ان كان كاملا و الى وليه ان كان قاصرا]

مسأله: ١٩ ان كان المغضوب منه شخصا يجب الرد اليه أو الى وكيله ان كان كاملا- و الى وليه ان كان قاصرا، كما إذا كان صبيا أو مجنونا، فلو رد فى الثانى إلى نفس المالك لم يرتفع منه الضمان و ان كان المغضوب منه هو النوع، كما إذا كان المغضوب وقفا على الفقراء. وقف منفعه، فإن كان له متولى خاص يردده اليه و الا- فيرده إلى الولى العام و هو الحاكم، و ليس له ان يردده الى بعض افراد النوع، بأن يسلمه فى المثال المذكور الى أحد الفقراء. نعم فى مثل المساجد و الشوارع و القناطر بل الربط إذا غضبها يكفى فى ردها رفع اليد عنها و إبقاؤها على حالها، بل يحتمل أن يكون الأمر كذلك فى المدارس، فإذا غضب مدرسه يكفى فى ردها رفع اليد عنها و التخليه بينها و بين الطلبة، لكن الأحوط الرد الى الناظر الخاص لو كان و الا فإلى الحاكم (١).

[مسأله: ٢٠ إذا كان المغضوب و المالك كلاهما فى بلد الغصب فلا اشكال]

مسأله: ٢٠ إذا كان المغضوب و المالك كلاهما فى بلد الغصب فلا اشكال، و كذا ان نقل المال الى بلد آخر و كان المالك فى بلد الغصب، فإنه يجب عليه عود المال الى ذلك البلد و تسليمه الى المالك، و أما ان كان المالك فى غير بلد الغصب فان كان فى بلد المال فله إزماءه بأحد أمرين: اما بتسليمه له فى ذلك البلد، و اما بنقله الى بلد الغصب. و اما ان كان فى بلد آخر فلا إشكال فى أن له إزماءه بنقل المال الى بلد الغصب، و هل له إزماءه بنقل المال الى البلد الذى يكون فيه المالك؟ فيه إشكال (٢).

[مسأله: ٢١ لو حدث فى المغضوب نقص و عيب و جب على الغاصب]

مسأله: ٢١ لو حدث فى المغضوب نقص و عيب و جب على الغاصب أرش

١- أو الموقوف عليهم الساكنين فيه قبل الغصب بإذن المتولى الشرعى.

٢- و الأحوط النقل مع إزماءه.

ص: ٨٢

النقصان، و هو التفاوت بين قيمته صحيحا و قيمته معيبا ورد المعيوب الى مالكة، و ليس للمالك إزماءه بأخذ المعيوب و دفع تمام القيمة. و لا فرق على الظاهر بين ما كان العيب مستقرا و بين ما كان مما يسرى و يتزايد شيئا فشيئا حتى يتلف المال بالمره، كما إذا عرضت على الحنطة أو الأرز بله و عفونه ففي الثاني أيضا يجب على الغاصب أرش النقصان و تفاوت القيمة بين كونها مبلولة و غير مبلولة، فإن للحنطة المبلولة أيضا قيمة عند العرف و أهل الخبرة (١).

[مسأله: ٢٢ لو كان المغصوب باقيا لكن نزلت قيمته السوقية رده و لم يضمّن نقصان القيمة]

مسأله: ٢٢ لو كان المغصوب باقيا لكن نزلت قيمته السوقية رده و لم يضمّن نقصان القيمة ما لم يكن ذلك بسبب نقصان في العين.

[مسأله: ٢٣ لو تلف المغصوب أو ما بحكمه كالمقبوض بالعقد الفاسد و المقبوض بالسوم قبل رده الى المالك ضمنه بمثله]

مسأله: ٢٣ لو تلف المغصوب أو ما بحكمه كالمقبوض بالعقد الفاسد و المقبوض بالسوم قبل رده الى المالك ضمنه بمثله ان كان مثليا و بقيته ان كان قيميا. و المراد بالمثلي ما تساوت قيمه أجزائه لتقاربها في غالب الصفات و الخواص كالجوبات من الحنطة و الشعير و الأرز و الذره و الدخن و الماش و العدس و غيرها، و كذا الادهان و عقاقير الأدوية و نحوها، و المراد من القيمي ما يكون بخلافه كالعبيد و الإمام و أنواع الحيوان كالفرس و البغل و الحمار و الغنم و البقر و غيرها، و كذا الجواهر الكبار و الثياب و الفرش و البسط و أنواع المصنوعات و غيرها.

[مسأله: ٢٤ انما يكون مثل الحنطة مثليا إذا لو حظ أشخاص كل صنف منها على حده]

مسأله: ٢٤ انما يكون مثل الحنطة مثليا إذا لو حظ أشخاص كل صنف منها على حده و لم يلاحظ أشخاص صنف مع أشخاص صنف آخر منها مبائن له في كثير من الصفات و الخصوصيات، فإذا تلف عنده مقدار من صنف خاص من الحنطة يجب عليه دفع ذلك المقدار من ذلك الصنف لا صنف آخر. نعم التفاوت الذي بين أشخاص ذلك الصنف لا ينظر اليه، و كذلك الأرز فإن فيه أصنافا متفاوتة جدا، فأين العنبر من الحويزاوى أو غيره، فإذا تلف عنده مقدار من العنبر يجب عليه دفع ذلك المقدار

١- و ان لم يكن لأحد فيه رغبه و لم يبذل بإزائه مال فهو في حكم التلف يضمّن الغاصب تمام القيمة.

ص: ٨٣

منه لا من غيره، و كذلك الحال في التمر و أصنافه و الادهان و غير ذلك مما لا يحصى.

[مسألة: ٢٥ لو تعذر المثل في المثلي ضمن قيمته]

مسألة: ٢٥ لو تعذر المثل في المثلي ضمن قيمته، و ان تفاوتت قيمه و زادت و نقصت بحسب الأزمنه، بأن كان له حين الغصب قيمه و في وقت تلف العين قيمه و يوم التعذر قيمه و اليوم الذي يدفع الى المغصوب منه قيمه، فالمدار على الأخير فيجب عليه دفع تلك القيمة.

فلو غصب منا من الحنطه كان قيمتها درهمين فأتلفها في زمان كانت الحنطه موجوده و كانت قيمتها ثلاثه دراهم ثم تعذرت و كانت قيمتها أربعه دراهم ثم مضى زمان و أراد أن يدفع القيمة من جهه تفرغ ذمته و كانت قيمه الحنطه في ذلك الزمان خمسه دراهم يجب عليه دفع هذه القيمة.

[مسألة: ٢٦ يكفى في التعذر الذي يجب معه دفع القيمة فقداه في البلد و ما حوله]

مسألة: ٢٦ يكفى في التعذر الذي يجب معه دفع القيمة فقداه في البلد و ما حوله مما ينقل منها إليه عادة.

[مسألة: ٢٧ لو وجد المثل بأكثر من ثمن المثل وجب عليه الشراء و دفعه الى المالك]

مسألة: ٢٧ لو وجد المثل بأكثر من ثمن المثل وجب عليه الشراء و دفعه الى المالك (١).

[مسألة: ٢٨ لو وجد المثل و لكن تنزل قيمته لم يكن على الغاصب إلا إعطاؤه]

مسألة: ٢٨ لو وجد المثل و لكن تنزل قيمته لم يكن على الغاصب إلا إعطاؤه، و ليس للمالك مطالبته بالقيمة و لا بالتفاوت، فلو غصب منا من الحنطه في زمان كانت قيمتها عشره دراهم و أتلفها و لم يدفع مثلها قصورا أو تقصيرا الى زمان قد تنزلت قيمتها و صارت خمسه دراهم لم يكن عليه إلا- إعطاء من من الحنطه و لم يكن للمالك مطالبه القيمة و لا مطالبه خمسه دراهم مع من من الحنطه، بل ليس له الامتناع عن الأخذ فعلا و إبقائها في ذمه الغاصب الى أن تترقى القيمة إذا كان الغاصب يريد الأداء و تفرغ ذمته فعلا.

[مسألة: ٢٩ لو سقط المثل عن المالىه بالمره من جهه الزمان أو المكان]

مسألة: ٢٩ لو سقط المثل عن المالىه بالمره من جهه الزمان أو المكان فالظاهر أنه ليس للغاصب إلزام المالك بأخذ المثل، و لا يكفى دفعه في ذلك الزمان أو المكان

١- و ان كان حرجيا لان الحرج لا يجوز منع حق الغير و لا التصرف في ماله.

ص: ٨٤

فى ارتفاع الضمان لو لم يرض به المالك، فلو غصب جمدا فى الصيف و أتلفه و أراد أن يدفع الى المالك مثله فى الشتاء أو قربه ماء فى مفازة فأراد أن يدفع اليه قربه ماء عند الشط ليس له ذلك و للمالك الامتناع، فله ان يصبر و ينتظر زمانا أو مكانا آخر، فيطالبه بالمثل الذى له قيمه، و له ان يطالب الغاصب بالقيمة فعلا كما فى صورته تعذر المثل، و حينئذ فالظاهر انه يراعى قيمة المغصوب فى زمان الغصب و مكانه (١).

[مسأله: ٣٠ لو تلف المغصوب و كان قيميا كالدواب و الثياب ضمن قيمته]

مسأله: ٣٠ لو تلف المغصوب و كان قيميا كالدواب و الثياب ضمن قيمته، فان لم يتفاوت قيمته فى الزمان الذى غصبه مع قيمته فى زمان تلفه فلا اشكال، و ان تفاوتت- بأن كانت قيمته يوم الغصب أزيد من قيمته يوم التلف أو العكس- فهل يراعى الأول أو الثانى؟ فيه قولان مشهوران لا يخلو ثانيهما من رجحان (٢)، لكن الأحوط التراضى و التصالح فيما به التفاوت. هذا إذا كان تفاوت القيمة من جهة السوق و تفاوت رغبة الناس، و أما ان كان من جهة زياده و نقصان فى العين كالسمن و الهزال فلا إشكال فى أنه يراعى أعلى القيم و أحسن الأحوال، بل لو فرض أنه لم يتفاوت قيمة زمانى الغصب و التلف من هذه الجهة لكن حصل فيه ارتفاع بين الزمانين ثم زال ضمن ارتفاع قيمته الحاصل فى تلك الحال، مثل انه كان الحيوان هازلا حين الغصب ثم سمن ثم عاد الى الهزال و تلف فإنه يضمن قيمته حال سمنه.

[مسأله: ٣١ إذا اختلفت القيمة باختلاف المكان]

مسأله: ٣١ إذا اختلفت القيمة باختلاف المكان- كما إذا كان المغصوب فى بلد الغصب بعشره و فى بلد التلف بعشرين- فالظاهر اعتبار محل التلف.

[مسأله: ٣٢ كما أنه عند تلف المغصوب يجب على الغاصب دفع بدله الى المالك مثلا]

مسأله: ٣٢ كما أنه عند تلف المغصوب يجب على الغاصب دفع بدله الى المالك مثلا أو قيمه كذلك فيما إذا تعذر على الغاصب عادة تسليمه، كما إذا سرق أو

١- لا يبعد ضمان قيمه مكان التلف و زمانه إذا كان تالفا، و أما مع بقاءه فلا يبعد وجوب قيمته فى آخر زمان أو مكان سقط بعده عن القيمة.

٢- بل هو الأقوى بحسب القواعد و ان كان لا ينبغى ترك الاحتياط.

ص: ٨٥

دفن فى مكان لا يقدر على إخراجہ أو أبق العبد أو شردت الدابه و نحو ذلك، فإنه يجب عليه إعطاء مثله أو قيمته ما دام كذلك، و يسمى ذلك البدل «بدل الحيلولة»، و يملك المالك البدل مع بقاء المغصوب فى ملكه، و إذا أمكن تسليم المغصوب و رده يسترجع البدل.

[مسأله: ٣٣ لو كان للبدل نماء و منافع فى تلك المده كان للمغصوب منه]

مسأله: ٣٣ لو كان للبدل نماء و منافع فى تلك المده كان للمغصوب منه. نعم نماؤه المتصل كالمسمن تتبع العين، فإذا استرجعها الغاصب استرجعها بنمائها، و أما المبدل فلما كان باقيا على ملك مالكه فنماؤه و منافعه له، لكن الغاصب لا يضمن منافعها غير المستوفاه فى تلك المده على الأقوى.

[مسأله: ٣٤ القيمه التى يضمنها الغاصب فى القيميات و فى المثليات عند تعذر المثل هو نقد البلد]

مسأله: ٣٤ القيمه التى يضمنها الغاصب فى القيميات و فى المثليات عند تعذر المثل هو نقد البلد من الذهب و الفضة (١) المضروبين بسكه المعامله، و هذا هو الذى يستحقه المغصوب منه، كما هو كذلك فى جميع الغرامات و الضمانات، فليس للضامن دفع غيره الا بالتراضى بعد مراعاة قيمه ما يدفعه مقيسا الى النقدين.

[مسأله: ٣٥ الظاهر أن الفلزات و المعادن المنطبعه كالحديد و الرصاص و النحاس كلها مثليه]

مسأله: ٣٥ الظاهر أن الفلزات و المعادن المنطبعه كالحديد و الرصاص و النحاس كلها مثليه حتى الذهب و الفضة مضروبين أو غير مضروبين، و حيثئذ تضمن جميعها بالمثل، و عند التعذر تضمن بالقيمه كسائر المثليات المتعذر المثل. نعم فى خصوص الذهب و الفضة تفصيل، و هو انه إذا قوم بغير الجنس - كما إذا قوم الذهب بالدرهم أو قوم الفضة بالدينار - فلا اشكال، و أما إذا قوم بالجنس - بأن قوم الفضة بالدرهم أو قوم الذهب بالدينار - فان تساوى القيمه و المقوم وزنا كما إذا كانت الفضة المضمونه المقومه عشره مثاقيل فقومت بثمانيه دراهم و كان وزنها أيضا عشره مثاقيل فلا إشكال أيضا، و ان كان بينهما التفاوت - بأن كانت الفضة المقومه عشره مثاقيل مثلا و قد قومت بثمانيه دراهم وزنها ثمانيه مثاقيل - فيشكل دفعها غرامه عن الفضة، لاحتمال كونه داخلا فى الربا فيحرم،

١- و غيرهما إذا كان رائجا.

كما أفتى به جماعه، فالأحوط أن يقوم بغير الجنس، بأن يقوم الفضة بالدينار و الذهب بالدرهم حتى يسلم من شبهه الربا.

[مسأله: ٣٦ لو تعاقت الأيادى الغاصبه على عين ثم تلفت- بأن غصبها شخص عن مالكةا]

مسأله: ٣٦ لو تعاقت الأيادى الغاصبه على عين ثم تلفت- بأن غصبها شخص عن مالكةا ثم غصبها من الغاصب شخص آخر ثم غصبها من الثانى شخص ثالث و هكذا- ثم تلفت ضمن الجميع فللمالك أن يرجع ببدل ماله من المثل أو قيمه الى كل واحد منهم و الى أكثر من واحد بالتوزيع متساويا أو متفاوتا، حتى انه لو كانوا عشره مثلا له أن يرجع الى الجميع و يأخذ من كل منهم عشر ما يستحقه من البديل، و له أن يأخذ من واحد منهم النصف و الباقي من الباقيين بالتوزيع متساويا أو بالتفاوت.

هذا حكم المالك معهم، و أما حكم بعضهم مع بعض: فأما الغاصب الأخير الذى تلف المال عنده فعليه قرار الضمان، بمعنى أنه لو رجع عليه المالك و غرمه لم يرجع هو على غيره (١) بما غرمه، بخلاف غيره من الأيادى السابقه، فإن المالك لو رجع الى واحد منهم فله أن يرجع على الأخير الذى تلف المال عنده، كما أن لكل منهم الرجوع على تاليه و هو على تاليه و هكذا الى أن ينتهى إلى الأخير.

[مسأله: ٣٧ لو غصب شيئا مثليا فيه صنعه محلله كالحلى من الذهب و الفضة و النحاس و شبهه فتلف عنده أو أتلفه ضمن مادته بالمثل و صنعته بالقيمه، فلو غصب قرطا من ذهب كان وزنه مثقالين و قيمه صنعته و صياغته عشره دراهم ضمن مثقالين من ذهب بدل مادته و عشره دراهم قيمه صنعته. و يحتمل قريبا صيرورته بعد الصياغه و بعد ما عرض عليه الصنعه قيميا، فيقوم القرط مثلا بمادته و صنعته و يعطى قيمته السوقيه، و الأحوط التصالح. و اما احتمال كون المصنوع مثليا مع صنعته فبعيد جدا. نعم لا يبعد ذلك بل قريب جدا فى المصنوعات التى لها أمثال متقاربه جدا، كالمصنوعات بالمكائن و المعامل المعموله فى هذه الأعصار من أنواع الظروف و الأدوات

مسأله: ٣٧ لو غصب شيئا مثليا فيه صنعه محلله كالحلى من الذهب و الفضة و كالانيه من النحاس و شبهه فتلف عنده أو أتلفه ضمن مادته بالمثل و صنعته بالقيمه، فلو غصب قرطا من ذهب كان وزنه مثقالين و قيمه صنعته و صياغته عشره دراهم ضمن مثقالين من ذهب بدل مادته و عشره دراهم قيمه صنعته. و يحتمل قريبا صيرورته بعد الصياغه و بعد ما عرض عليه الصنعه قيميا، فيقوم القرط مثلا بمادته و صنعته و يعطى قيمته السوقيه، و الأحوط التصالح. و اما احتمال كون المصنوع مثليا مع صنعته فبعيد جدا. نعم لا يبعد ذلك بل قريب جدا فى المصنوعات التى لها أمثال متقاربه جدا، كالمصنوعات بالمكائن و المعامل المعموله فى هذه الأعصار من أنواع الظروف و الأدوات

ص: ٨٧

و الأثواب و غيرها، فتضمن كلها بالمثل مع مراعاة صنفيها.

[مسأله: ٣٨ لو غصب المصنوع و تلفت عنده الهيئه و الصنعه فقط دون الماده رد العين]

مسأله: ٣٨ لو غصب المصنوع و تلفت عنده الهيئه و الصنعه فقط دون الماده رد العين و عليه قيمه الصنعه، و ليس للمالك إلزامه بإعادة الصنعه، كما أنه ليس عليه القبول لو بذله الغاصب و قال اني أصنعه كما كان سابقا.

[مسأله: ٣٩ لو كانت في المغصوب المثلي صنعه محرمة غير محترمة - كما في آلات القمار و الملاهي]

مسأله: ٣٩ لو كانت في المغصوب المثلي صنعه محرمة غير محترمة - كما في آلات القمار و الملاهي و آنيه الذهب و الفضة و نحوها - لم يضمن الصنعه، سواء أتلّفها خاصه أو مع ذبيها، فيرد الماده لو بقيت الى المالك و ليس عليه شيء لأجل الهيئه و الصنعه.

[مسأله: ٤٠ إذا تعيب المغصوب في يد الغاصب كان عليه أرش النقصان]

مسأله: ٤٠ إذا تعيب المغصوب في يد الغاصب كان عليه أرش النقصان، و لا فرق في ذلك بين الحيوان و غير الحيوان. نعم اختص العبيد و الإماماء ببعض الاحكام و تفاصيل لا يسعها المقام.

[مسأله: ٤١ لو غصب شيئين تنقص قيمه كل واحد منهما منفردا عنها فيما إذا كانا مجتمعين كمصراعي الباب]

مسأله: ٤١ لو غصب شيئين تنقص قيمه كل واحد منهما منفردا عنها فيما إذا كانا مجتمعين كمصراعي الباب و الخفين فتلف أحدهما أو أتلّفه ضمن قيمه التالف مجتمعا ورد الباقي مع ما نقص من قيمته بسبب انفراده، فلو غصب خفين كان قيمتهما مجتمعين عشره و كان قيمه كل منهما منفردا ثلاثه فتلف أحدهما عنده ضمن التالف بقيمته مجتمعا و هي خمسة ورد الآخر مع ما ورد عليه من النقص بسبب انفراده و هو اثنان، فيعطى للمالك سبعة مع أحد الخفين. و لو غصب أحدهما و تلف عنده ضمن التالف بقيمته مجتمعا و هي خمسة في الفرض المذكور، و هل يضمن النقص الوارد على الثاني و هو اثنان حتى تكون عليه سبعة أم لا؟ فيه وجهان بل قولان، لا يخلو أولهما من رجحان.

[مسأله: ٤٢ لو زادت بفعل الغاصب زياده في العين المغصوبه فهي على أقسام ثلاثه]

مسأله: ٤٢ لو زادت بفعل الغاصب زياده في العين المغصوبه فهي على أقسام ثلاثه:

أحدها - أن يكون أثرا محضا، كتعليم الصنعه في العبد و خياطه الثوب بخيوط

ص: ٨٨

المالك و غزل القطن و نسج الغزل و طحن الطعام و صياغه الفضة و نحو ذلك.

ثانيها- أن تكون عينه محضه، كغرس الأشجار و البناء في الأرض البسيطة و نحو ذلك.

ثالثها- أن تكون أثرا مشوبا بالعينه، كصبيغ الثوب و نحوه.

[مسألة: ٤٣ لو زادت في العين المغصوبه بما يكون أثرا محضا ردها كما هي و لا شى ء له لأجل تلك الزيادة]

مسألة: ٤٣ لو زادت في العين المغصوبه بما يكون أثرا محضا ردها كما هي و لا- شى ء له لأجل تلك الزيادة و لا من جهة أجره العمل، و ليس له إزالة الأثر و اعاده العين الى ما كانت بدون اذن المالك، حيث انه تصرف في مال الغير بدون اذنه. بل لو أزاله بدون اذنه ضمن قيمته للمالك و ان لم يرد نقص على العين، و للمالك إلزامه بإزاله الأثر و اعاده الحاله الأولى للعين إذا كان فيه غرض عقلائي، و لا يضمن الغاصب حينئذ قيمه الصنعه. نعم لو ورد نقص على العين ضمن أرش النقصان.

[مسألة: ٤٤ لو غصب أرضا فزرعها أو غرسها فالزرع و الغرس و نماؤهما للغاصب و عليه أجره الأرض]

مسألة: ٤٤ لو غصب أرضا فزرعها أو غرسها فالزرع و الغرس و نماؤهما للغاصب و عليه أجره الأرض ما دامت مزروعه أو مغروسه، و يلزم عليه ازاله غرسه و زرعه و ان تضرر بذلك، و عليه أيضا طم الحفر و أرش النقصان ان نقصت الأرض بالزرع و القلع الا أن يرضى المالك بالبقاء مجانا أو بالأجره. و لو بذل صاحب الأرض قيمه الغرس أو الزرع لم يجب على الغاصب إجابته، و كذا لو بذل الغاصب أجره الأرض أو قيمتها لم يجب على صاحب الأرض قبوله. و لو حفر الغاصب في الأرض بئرا كان عليه طمها مع طلب المالك و ليس له طمها مع عدم الطلب فضلا عما لو منعه، و لو بنى في الأرض المغصوبه بناء فهو كما لو غرس فيها، فيكون البناء للغاصب ان كان اجزاؤه له و للمالك إلزامه بالقلع، فحكمه حكم الغرس في جميع ما ذكر.

[مسألة: ٤٥ لو غرس أو بنى في أرض غصبها و كان الغراس و أجزاء البناء لصاحب الأرض كان الكل له]

مسألة: ٤٥ لو غرس أو بنى في أرض غصبها و كان الغراس و أجزاء البناء لصاحب الأرض كان الكل له و ليس للغاصب قلعها أو مطالبه الأجره، و للمالك إلزامه

بالقلع و الهدم (١) ان كان له غرض عقلائي في ذلك.

[مسألة: ٤٦ لو غصب ثوبا و صبغه بصبغه، فإن أمكن إزالته مع بقاء ماله له كان له ذلك]

مسألة: ٤٦ لو غصب ثوبا و صبغه بصبغه، فإن أمكن إزالته مع بقاء ماله له كان له ذلك و ليس لمالك الثوب منعه، كما أن للمالك إلزامه به، و لو ورد نقص على الثوب بسبب ازاله صبغه ضمنه الغاصب، و لو طلب مالك الثوب من الغاصب أن يملكه الصبغ بقيمته لم يجب عليه إجابته كالعكس بأن يطلب الغاصب منه ان يملكه الثوب.

هذا إذا أمكن إزاله الصبغ، و أما إذا لم يمكن الإزالة أو تراضيا على بقاءه اشتركا في الثوب المغصوب بنسبه القيمة (٢)، فلو كان قيمة الثوب قبل الصبغ يساوي قيمة الصبغ كان بينهما نصفين، و ان كانت ضعف قيمته كان بينهما أثلاثا ثلثان لصاحب الثوب و ثلث لصاحب الصبغ، فان بقيت قيمة كل واحد منهما محفوظه من غير زياده و لا نقصان فالثمن بينهما على نسبة مالهما و لم يكن على الغاصب ضمان، كما إذا كانت قيمة الثوب عشرة و قيمة الصبغ عشرة و قيمة الثوب المصبوغ عشرين أو كانت قيمة الثوب عشرين و قيمة الصبغ عشرة و قيمة المجموع ثلاثين فيكون الثمن بينهما بالتنصيف في الأول و في الثاني أثلاثا، و كذا لو زادت قيمة المجموع تكون الزيادة بينهما بتلك النسبه، فلو فرض أنه بيع الثوب المصبوغ في الأول بثلاثين كانت العشرة الزائده بينهما بالسويه، و لو بيع في الفرض الثاني بأربعين كانت العشرة الزائده بينهما أثلاثا ثلثان لصاحب الثوب و ثلث لصاحب الصبغ، و ان نقصت قيمته مصبوغا عن قيمتهما منفردين - كما إذا كانت قيمة كل منهما عشرة و كانت قيمة الثوب مصبوغا خمسه عشر - فان كان ذلك من جهة انتقاص الثوب بسبب الصبغ ضمنه الغاصب و ان كان بسبب تنزل القيمة السوقية فهو محسوب على صاحبه و لا يضمه الغاصب.

١- و عليه تدارك النقص و كسر القيمة.

٢- بشرط بقاء الماله للصبغ بنسبه القيمة بعد الصبغ دون قبله كما في المتن، فلو زاد بعد الصبغ قيمة أحدهما كانت الزيادة له، و لو نقص قيمة المصبوغ بالصبغ فعلى الغاصب تداركه.

[مسألة: ٤٧ لو صبغ الثوب المغصوب بصبغ مغصوب حصلت الشركة]

مسألة: ٤٧ لو صبغ الثوب المغصوب بصبغ مغصوب حصلت الشركة (١) بين صاحبي الثوب و الصبغ بنسبه قيمتهما، و لا غرامه على الغاصب لو لم يرد نقص عليهما، و ان ورد ضمنه الغاصب لمن ورد عليه. فلو فرض أن قيمه كل من الثوب و الصبغ عشره و كانت قيمه الثوب المصبوغ خمسة عشر ضمن الغاصب لهما خمسة لكل منهما اثنان و نصف (٢).

[مسألة: ٤٨ لو مزج الغاصب المغصوب بغيره أو امتزج في يده بغير اختيار مزجا رافعا للتمييز بينهما]

مسألة: ٤٨ لو مزج الغاصب المغصوب بغيره أو امتزج في يده بغير اختيار مزجا رافعا للتمييز بينهما، فان كان بجنسه و كانا متماثلين ليس أحدهما أجود من الآخر و أردى تشاركا في المجموع بنسبه ماليهما و ليس على الغاصب غرامه بالمثل أو القيمة، بل الذي عليه تسليم المال و الاقدام على الافراز (٣) و التقسيم بنسبه المالكين أو البيع و أخذ كل واحد منهما حصته من الثمن كسائر الأموال المشتركة. و ان خلط المغصوب بما هو أجود أو أردى منه تشاركا أيضا بنسبه المالكين، الا ان التقسيم و توزيع الثمن بينهما بنسبه القيمة، فلو خلط منا من زيت قيمته خمسة بمن منه قيمته عشره كان لكل منهما نصف المجموع، لكن إذا بنيا على القسمة يجعل ثلاثة أسهم و يعطى لصاحب الأول سهم و لصاحب الثاني سهمان، و إذا باعاه يقسم الثمن بينهما أثلاثا، و الأحوط في مثل ذلك- أعنى اختلاط مختلفي القيمة من جنس واحد- البيع و توزيع الثمن بنسبه القيمة لا التقسيم بالتفاضل بنسبتها، من جهة شبهه لزوم الربا في الثاني كما قال به جماعة.

هذا إذا مزج المغصوب بجنسه، و اما إذا اختلط بغير جنسه فان كان فيما يعد معه تالفا- كما إذا اختلط ماء الورد المغصوب بالزيت- ضمن المثل، و ان لم يكن كذلك- كما خلط دقيق الحنطة بدقيق الشعير أو خلط الخل بالعسل- فالظاهر أنه

- ١- بشرط بقاء المالك للمصبغ لكن بنسبه قيمه كل منهما بعد الصبغ كما مر.
- ٢- ان كان النقص الوارد على كل منهما بالسويه، و إلا فيقتسمان بحسب النسبه.
- ٣- إذا رضيا به و طالباه عنه، و لا يجوز الإقدام بأى نحو من التصرفات الا برضاهما.

ص: ٩١

بحكم الخلط بالأجود أو الأردى من جنس واحد، فيشتركان فى العين بنسبه المالىن و يقسمان العين و يوزعان الثمن بينهما بنسبه القيمتين كما مر.

[مسأله: ٤٩ لو خلط المغصوب بالأجود أو الأردى و صار قيمه المجموع المخلوط أنقص من قيمه الخليطين منفردين]

مسأله: ٤٩ لو خلط المغصوب بالأجود أو الأردى و صار قيمه المجموع المخلوط أنقص من قيمه الخليطين منفردين، فورد بذلك النقص المالى على المغصوب ضمنه الغاصب، كما لو غصب منا من زيت جيد قيمته عشره و خلطه بمن من ردى ء قيمته خمس، و بسبب الاختلاط يكون قيمه المنين اثنى عشر، فصار حصه المغصوب منه من الثمن بعد التوزيع ثمانيه، و الحال ان زيته غير مخلوط كان يسوى عشره، فورد النقص عليه باثنين، و هذا النقص يغرمه الغاصب (١). و ان شئت قلت: يستوفى المالك قيمه ماله غير مخلوط من الثمن و ما بقى يكون للغاصب.

[مسأله: ٥٠ فوائد المغصوب مملوكه للمغصوب منه و ان تجددت بعد الغصب]

مسأله: ٥٠ فوائد المغصوب مملوكه للمغصوب منه و ان تجددت بعد الغصب، و هى كلها مضمونه على الغاصب أعيانا كانت كاللبن و الولد و الشعر و الثمر أو منافع كسكنى الدار و ركوب الدابه، بل كل صفة زادت بها قيمه المغصوب لو وجدت فى زمان الغصب ثم زالت و تنقصت بزوالها قيمته ضمنها الغاصب و ان رد العين كما كانت قبل الغصب، فلو غصب دابه هازله أو عبدا جاهلا ثم سمت الدابه أو تعلم العبد الصنعه فزادت قيمتهما بسبب ذلك ثم هزلت الدابه أو نسى المملوك الصنعه ضمن الغاصب تلك الزيادة التى حصلت ثم زالت. نعم لو زادت القيمة لزياده صفة ثم زالت تلك الصفة ثم عادت الصفة بعينها لم يضمن قيمه الزيادة التالفه لانجبارها بالزيادة العائده، كما إذا سمت الدابه فى يده فزادت قيمتها ثم هزلت ثم سمت فإنه لا يضمن الزيادة الحاصله بالسمن الأول (٢) الا إذا نقصت الزيادة الثانيه عن الأولى، بأن كانت الزيادة

١- و لو زادت قيمه المجموع بعد الخلط مثل أن تكون ثمانيه عشر فى المثال فالظاهر أن الزيادة لصاحب الأردى.

٢- مشكل، و الظاهر أنه لا فرق بين هذه المسأله و المسأله الآتية.

ص: ٩٢

الحاصله باليمن الأول درهمين و الحاصله بالثاني درهما مثلا، فيضمن التفاوت.

[مسألة: ٥١ لو حصلت فيه صفة فزادت قيمته ثم زالت فنقصت ثم حصلت فيه صفة أخرى زادت بها قيمته]

مسألة: ٥١ لو حصلت فيه صفة فزادت قيمته ثم زالت فنقصت ثم حصلت فيه صفة أخرى زادت بها قيمته لم يزل ضمان الزيادة الأولى و لم ينجر نقصانها بالزيادة الثانية، كما إذا سمنت الجارية المغصوبه ثم هزلت فنقصت قيمتها ثم تعلمت الخياطه فزادت قيمتها بقدر الزيادة الأولى أو أزيد لم يزل ضمان الغاصب للزيادة الأولى.

[مسألة: ٥٢ إذا غصب حبا فزرعه أو بيضا فاستفرخه تحت دجاجته مثلا كان الزرع و الفرخ للمغصوب منه]

مسألة: ٥٢ إذا غصب حبا فزرعه أو بيضا فاستفرخه تحت دجاجته مثلا كان الزرع و الفرخ للمغصوب منه، و كذا لو غصب خمرا فصار خلا- أو غصب عصيرا فصار خمرا عنده ثم صار خلا- فإنه ملك للمغصوب منه لا الغاصب، و أما لو غصب فحلا فأنزاه على الأثني و أولدها كان الولد لصاحب الأثني و ان كان هو الغاصب و عليه أجره الضراب (١).

[مسألة: ٥٣ جميع ما مر من الضمان و كفيته و أحكامه و تفاصيله جاريه في كل يد جاريه على مال الغير بغير حق]

مسألة: ٥٣ جميع ما مر من الضمان و كفيته و أحكامه و تفاصيله جاريه في كل يد جاريه على مال الغير بغير حق و ان لم تكن عاديه و غاصبه و ظالمه، إلا- في موارد الأمانات مالكيه كانت أو شرعيه، كما عرفت التفصيل في كتاب الوديعه، فتجرى في جميع ما يقبض بالمعاملات الفاسده. و ما وضع اليد عليه بسبب الجهل و الاشتباه كما إذا لبس حذاء غيره أو ثوبه اشتباها أو أخذ شيئا من سارق عاريه باعتقاد انه ماله و غير ذلك مما لا يحصى.

[مسألة: ٥٤ كما أن اليد الغاصبه و ما يلحق بها موجه للضمان- و هو المسمى «بضمان اليد»]

مسألة: ٥٤ كما أن اليد الغاصبه و ما يلحق بها موجه للضمان- و هو المسمى «بضمان اليد» و قد عرفت تفصيله في المسائل السابقه- كذلك للضمان سيان آخران:

الإتلاف، و التسبيب. و بعبارة أخرى له سبب آخر، و هو الإتلاف، سواء كان بالمباشرة أو التسبيب.

[مسألة: ٥٥ الإتلاف بالمباشرة واضح لا يخفى مصاديقه]

مسألة: ٥٥ الإتلاف بالمباشرة واضح لا يخفى مصاديقه، كما إذا ذبح حيوانا (٢).

١- و ان لم يكن صاحب الأثني.

٢- بل كما إذا قتل حيوانا بغير الذبح الشرعي، و أما الذبح فليس إتلافا للمذبوح بل إتلاف لوصف كونه حيا و يضمن المتلف تفاوت كونه حيا و مذبوحا.

ص: ٩٣

أو رماه بسهم فقتله أو ضرب على إناء فكسره أو رمى شيئاً في النار فأحرقه و غير ذلك مما لا يحصى، و أما الإلتلاف بالتسيب فهو إيجاد شىء يترتب عليه الإلتلاف بسبب وقوع شىء، كما لو حفر بئراً في المعابر فوق فيها إنسان أو حيوان أو طرح المعائر و المزالق كقشر البطيخ و الرقى في المسالك أو أوتد و تدا في الطريق فأصاب به عطب أو جنايه على حيوان أو إنسان أو وضع شيئاً على الطريق فتمر به الدابة فتتفر بصاحبها فتعقره أو أخرج ميزاباً على الطريق فأضر بالماره أو ألقى صبيلاً أو حيواناً يضعف عن الفرار في مسبعه فقتله السبع. و من ذلك ما لو فك القيد عن الدابة فشردت أو فتح قفصاً عن طائر فطار مبادراً أو بعد مكث و غير ذلك، ففي جميع ذلك يكون فاعل السبب ضامناً و يكون عليه غرامه التالف و بدله، ان كان مثلياً فبالمثل و ان كان قيمياً فبالقيمه، و ان صار سبباً لتعيب المال كان عليه الأرش كما مر في ضمان اليد.

[مسألة: ٥٦ لو غصب شاه ذات ولد فمات ولدها جوعاً أو حبس مالك الماشية أو راعياها عن حراستها]

مسألة: ٥٦ لو غصب شاه ذات ولد فمات ولدها جوعاً أو حبس مالك الماشية أو راعياها عن حراستها فاتفق تلفها لم يضمن بسبب التسيب إلا إذا انحصر غذاء الولد بارتضاع من امه و كانت الماشية في محال السباع و مظان الخطر و انحصر حفظها بحراسه راعياها، فعليه الضمان حينئذ على الأقوى.

[مسألة: ٥٧ و من التسيب الموجب للضمان ما لو فك وكاء ظرف فيه مائع فسال ما فيه]

مسألة: ٥٧ و من التسيب الموجب للضمان ما لو فك وكاء ظرف فيه مائع فسال ما فيه، و أما لو فتح رأس الظرف ثم اتفق انه قلبته الريح الحادته أو انقلب بوقوع طائر عليه مثلاً فسال ما فيه ففي الضمان تردد و اشكال (١). نعم يقوى الضمان فيما كان ذلك في حال هبوب الرياح العاصفه أو في مجتمع الطيور و مظان وقوعها عليه.

[مسألة: ٥٨ ليس من التسيب الموجب للضمان ما لو فتح باباً على مال فسرق أو دل سارقاً عليه فسرقه]

مسألة: ٥٨ ليس من التسيب الموجب للضمان ما لو فتح باباً (٢) على مال فسرق أو دل سارقاً عليه فسرقه، فلا ضمان عليه.

١- و ان كان الأقوى فيه الضمان.

٢- في إطلاقه إشكال.

ص: ٩٤

[مسأله: ٥٩ لو وقع الحائط على الطريق مثلا فتلف بوقوعه مال أو نفس لم يضمن صاحبه]

مسأله: ٥٩ لو وقع الحائط على الطريق مثلا فتلف بوقوعه مال أو نفس لم يضمن صاحبه، إلا إذا بناه مائلا إلى الطريق أو مال إليه بعد ما كان مستويا و قد تمكن صاحبه من الإزالة (١) و لم يزله، فعليه الضمان في الصورتين على الأقوى (٢).

[مسأله: ٦٠ لو وضع شربه أو كوزا مثلا على حائطه فسقط و تلف به مال أو نفس لم يضمن]

مسأله: ٦٠ لو وضع شربه أو كوزا مثلا على حائطه فسقط و تلف به مال أو نفس لم يضمن إلا إذا وضعه مائلا إلى الطريق أو وضعه على وجه يسقط مثله (٣).

[مسأله: ٦١ و من التسبب الموجب للضمان ان يشعل نارا في ملكه و داره فتعدت]

مسأله: ٦١ و من التسبب الموجب للضمان ان يشعل نارا في ملكه و داره فتعدت و أحرقت دار جاره مثلا فيما إذا تجاوز قدر حاجته و يعلم أو يظن تعدديها لعصف الهواء مثلا، بل الظاهر كفايه الثاني، فيضمن مع العلم أو الظن بالتعدى و لو كان بمقدار الحاجة، بل لا يبعد الضمان إذا اعتقد عدم كونها متعديه فتبين خلافه، كما إذا كانت ريح حين إشعال النار و هو قد اعتقد أن بمثل هذه الريح لا تسرى النار الى الجار فتبين خلافه. نعم لو كان الهواء ساكنا بحيث يؤمن معه من التعدى فاتفق عصف الهواء بغته فطارت شرارتها يقوى عدم الضمان.

[مسأله: ٦٢ إذا أرسل الماء في ملكه فتعدى الى ملك غيره فأضر به ضمن مطلقا]

مسأله: ٦٢ إذا أرسل الماء في ملكه فتعدى الى ملك غيره فأضر به ضمن مطلقا (٤) و لو مع اعتقاده عدم التعدى فضلا عما لو علم أو ظن به.

[مسأله: ٦٣ لو تعب حمال الخشبه فأسندها الى جدار الغير ليستريح بدون اذن صاحب الجدار فوقع بإسناده اليه ضمنه]

مسأله: ٦٣ لو تعب حمال الخشبه فأسندها الى جدار الغير ليستريح بدون اذن صاحب الجدار فوقع بإسناده اليه ضمنه و ضمن ما تلف بوقوعه عليه، و لو وقعت الخشبه فأتلفت شيئا ضمنه، سواء وقعت في الحال أو بعد ساعه (٥).

١- أو تمكن من الاعلام و لم يعلمه.

٢- بشرط ان لا يكون بإقدام من التالف أو المتلف منه.

٣- أو يكون في معرض للسقوط.

٤- بشرط أن لا يكون ذلك مستندا الى المتضرر و الا فلا ضمان، و ان كان مستندا الى غيرهما فالضمان عليه.

٥- بشرط أن يكون ذلك مستندا إلى إسناده.

[مسألة: ٦٤ لو فتح قفصا عن طائر فخرج و كسر بخروجه قاروره شخص مثلا ضمنها الفاتح]

مسألة: ٦٤ لو فتح قفصا عن طائر فخرج و كسر بخروجه قاروره شخص مثلا ضمنها الفاتح، و كذا لو كان القفص ضيقا مثلا فاضطرب بخروجه فسقط و انكسر ضمنه.

[مسألة: ٦٥ إذا أكلت دابه شخص زرع غيره أو أفسده]

مسألة: ٦٥ إذا أكلت دابه شخص زرع غيره أو أفسده، فإن كان معها صاحبها راكبا أو سائقا أو قائدا أو مصاحبا ضمن ما أتلفته، و ان لم يكن معها- بأن انفلتت من مراحتها مثلا فدخلت زرع غيره- ضمن ما أتلفته ان كان ذلك ليلا و ليس عليه ضمان ان كان نهارا.

[مسألة: ٦٦ لو كانت الشاه أو غيرها في يد الراعي أو الدابه في يد المستعير أو المستأجر فاتفقا زرعاً أو غيره]

مسألة: ٦٦ لو كانت الشاه أو غيرها في يد الراعي أو الدابه في يد المستعير أو المستأجر فاتفقا زرعاً أو غيره كان الضمان على الراعي و المستأجر و المستعير لا على المالك و المعير.

[مسألة: ٦٧ لو اجتمع سببان للإتلاف بفعل شخصين، فان لم يكن أحدهما أسبق في التأثير اشتركا في الضمان]

مسألة: ٦٧ لو اجتمع سببان للإتلاف بفعل شخصين، فان لم يكن أحدهما أسبق في التأثير اشتركا في الضمان، و الا كان الضمان على المتقدم في التأثير. فلو حفر شخص بئرا في الطريق و وضع شخص آخر حجرا بقربها فعثر به إنسان أو حيوان فوق وقع في البئر كان الضمان على واضع الحجر دون حافر البئر، و يحتمل قويا اشتراكهما في الضمان مطلقا.

[مسألة: ٦٨ لو اجتمع السبب مع المباشر كان الضمان على المباشر دون فاعل السبب]

مسألة: ٦٨ لو اجتمع السبب مع المباشر كان الضمان على المباشر دون فاعل السبب، فلو حفر شخص بئرا في الطريق فدفع غيره فيها إنسانا أو حيوانا كان الضمان على الدافع دون الحافر (١). نعم لو كان السبب أقوى من المباشر كان الضمان عليه لا على المباشر، فلو وضع قاروره تحت رجل شخص نائم فمد رجله و كسرها كان الضمان على الواضع دون النائم.

١- ان كان الدافع مختارا في دفعه، و أما إذا خرج عن اختياره فالضمان على الحافر ان كان البئر موجبا للتلف.

ص: ٩٦

[مسألة: ٦٩ لو أكره على إتلاف مال غيره كان الضمان على من أكرهه و ليس عليه ضمان]

مسألة: ٦٩ لو أكره على إتلاف مال غيره كان الضمان على من أكرهه و ليس عليه ضمان، لكون ذى السبب أقوى من المباشر. هذا إذا لم يكن المال مضموناً في يده، بأن أكرهه على إتلاف ما ليس تحت يده أو على إتلاف الوديعة التي عنده مثلاً، و أما إذا كان المال مضموناً في يده- كما إذا غضب مالا فأكرهه شخص على إتلافه- فالظاهر ضمان كليهما، فللمالك الرجوع على أيهما شاء، فان رجوع على المكره (بالكسر) لم يرجع على المكره (بافتح)، بخلاف العكس. هذا إذا أكره على إتلاف المال، و أما لو أكره على قتل أحد معصوم الدم فقتله فالضمان على القاتل من دون رجوع على المكره (بالكسر) و ان كان عليه عقوبه، فإنه لا إكراه في الدماء.

[مسألة: ٧٠ لو غضب مأكولاً مثلاً فأطعمه المالك مع جهله بأنه ماله- بأن قال له هذا ملكي و طعامي- أو قدمه إليه ضيافه]

مسألة: ٧٠ لو غضب مأكولاً- مثلاً- فأطعمه المالك مع جهله بأنه ماله- بأن قال له هذا ملكي و طعامي- أو قدمه إليه ضيافه. مثلاً لو غضب شاه و استدعى من المالك ذبحها فذبحها مع جهله بأنها شاته ضمن الغاصب (١) و ان كان المالك هو المباشر للإتلاف. نعم لو دخل المالك دار الغاصب مثلاً و رأى طعاماً فأكله على اعتقاد أنه طعام الغاصب فكان الأكل فالظاهر عدم ضمان الغاصب و قد برىء عن ضمان الطعام.

[مسألة: ٧١ لو غضب طعاماً من شخص و أطعمه غير المالك على أنه ماله مع جهل الأكل بأنه مال غيره]

مسألة: ٧١ لو غضب طعاماً من شخص و أطعمه غير المالك على أنه ماله مع جهل الأكل بأنه مال غيره- كما إذا قدمه إليه بعنوان الضيافه مثلاً- ضمن كلاهما، فللمالك ان يغرّم أيهما شاء، فإن أغرم الغاصب لم يرجع على الأكل و ان أغرم الأكل رجوع على الغاصب لانه قد غره.

[مسألة: ٧٢ إذا سعى الى الظالم على أحد أو اشتكى عليه عنده بحق أو بغير حق فأخذ الظالم منه مالا بغير حق]

مسألة: ٧٢ إذا سعى الى الظالم على أحد أو اشتكى عليه عنده بحق أو بغير حق فأخذ الظالم منه مالا بغير حق لم يضمن الساعي و المشتكى ما خسره، و ان أثم بسبب سعائته أو شكايته إذا كانت بغير حق، و انما الضمان على من أخذ المال.

[مسألة: ٧٣ إذا تلف المغصوب و تنازع المالك و الغاصب في قيمه]

مسألة: ٧٣ إذا تلف المغصوب و تنازع المالك و الغاصب في قيمه و لم يكن

١- التفاوت بين الحى و المذبوح كما مر.

ص: ٩٧

بينه فالقول قول الغاصب مع يمينه (١)، وكذا لو تنازعا في صفة تزيد بها الثمن، بأن ادعى المالك وجود تلك الصفة فيه يوم غضبه أو حدوثها بعده، وان زالت فيما بعد و أنكره الغاصب و لم يكن بينه فالقول قول الغاصب مع يمينه.

[مسأله: ٧٤ إذا كان على العبد المغضوب الذي تحت يد الغاصب ثوب أو خاتم مثلاً أو على الدابة المغضوبه]

مسأله: ٧٤ إذا كان على العبد المغضوب الذي تحت يد الغاصب ثوب أو خاتم مثلاً أو على الدابة المغضوبه رحل أو علق بها حبل و اختلفا فيما عليهما فقال المغضوب منه هو لى و قال الغاصب هو لى و لم يكن بينه فالقول قول الغاصب مع يمينه لكونه ذا يد فعليه عليه.

١- على المختار من اشتغال ذمه الضامن بالقيمة بتلف العين المضمونه.

ص: ٩٨

[كتاب احياء الموات و المشتركات]

اشاره

كتاب احياء الموات و المشتركات

[القول فى إحياء الموات]

اشاره

القول فى إحياء الموات:

الموات هى الأرض المعطله التى لا- ينتفع بها، أما لانقطاع الماء عنها أو لاستيلاء المياه أو الرمول أو السبخ أو الأحجار عليها أو لاستيجامها و التفاف القصب و الأشجار بها أو لغير ذلك، و هو على قسمين:

الأول- الموات بالأصل، و هو ما لم يعلم مسبقته بالملك (١) و الاحياء، أو علم عدم مسبقته بهما كأكثر المفاوز و البرارى و البوادرى و صفحات الجبال و أذيالها و نحوها.

الثانى- الموات بالعارض، و هو ما عرض عليه الخراب و الموتان بعد الحياه و العمران، كالأراضى الدارسه التى بها آثار المرور و الأنهار و القرى الخربه التى بقيت منها رسوم العماره.

[مسأله: ١ الموات بالأصل و ان كان ملكا للإمام عليه السلام حيث انه من الأنفال]

مسأله: ١ الموات بالأصل و ان كان ملكا للإمام عليه السلام حيث انه من الأنفال كما مر فى كتاب الخمس، لكن يجوز فى زمان الغيبه لكل أحد إحياءه مع الشروط الآتية و القيام بعمارته و يملكه المحيى على الأقوى، سواء كان فى دار الإسلام أو فى دار الكفر، و سواء كان فى أرض الخراج كأرض العراق أو فى غيرها، و سواء

١- الموات بالأصل هى ما لم يسبق بالاحياء، و ما لم يعلم ذلك يعمل معه معامله الموات بالأصل، و لعله المتبادر عند العرف من الموات بالأصل.

كان المحيي مسلماً أو كافراً.

[مسألة: ٢ الموات بالعارض الذى كان مسبقاً بالملك و الاحياء إذا لم يكن له مالك معروف على قسمين]

مسألة: ٢ الموات بالعارض الذى كان مسبقاً بالملك و الاحياء إذا لم يكن له مالك معروف على قسمين:

الأول- ما باد أهلها و صارت بسبب مرور الزمان و تقادم الأيام بلا مالك، و ذلك كالأراضى المدارس و القرى و البلاد الخربه و القنوات الطامسه التى كانت للأعمم الماضين الذين لم يبق منهم اسم و لا- رسم أو نسبت إلى أقوام أو أشخاص لم يعرف منهم الا الاسم.

الثانى- ما لم يكن كذلك (١) و لم تكن بحيث عدت بلا- مالك، بل كانت لمالك موجود و لم يعرف شخصه و يقال لها مجهوله المالك.

فأما القسم الأول فهو بحكم الموات بالأصل فى كونه من الأنفال و انه يجوز إحياءه و يملكه المحيي، فيجوز إحياء الأراضى المدارس التى بقيت فيها آثار الأنهار و السواقي و المروز و تنقيه القنوات و الآبار المطمومه و تعمير الخربه من القرى و البلاد القديمه التى بقيت بلا مالك، و لا يعامل معها معاملة مجهول المالك، و لا يحتاج الى الاذن من حاكم الشرع أو الشراء منه، بل يملكها المحيي و المعمر بنفس الاحياء و التعمير.

و أما القسم الثانى فلا- إشكال فى جواز إحيائه و القيام بتعميره و التصرف فيه بأنواع التصرفات، و هل يملكه المحيي عينا و منفعه و ليس عليه شىء إلا الزكاه عند اجتماع شرائطها كالقسم الأول أم لا؟ ظاهر المشهور هو الأول، لكنه لا يخلو من اشكال، فالأحوط أن يتفحص عن صاحبه (٢) و بعد اليأس عنه يعامل معه معاملة مجهول

١- و لم يعلم اعراض صاحبه.

٢- و أحوط منه أن يستأذن الحاكم فى أصل الإحياء أيضاً، فيأذن له على ما يؤدى نظره من التملك بالاحياء بعوض أو بلا عوض و الانتفاع كذلك و يتصدق الحاكم العوض على الفقراء كما فى المتن، كما أن الأحوط لصاحب الأرض المصالحه و المراضاه مع المحيي إذا أحيها بقصد التملك.

ص: ١٠٠

المالك، فأما ان يشتري عينها من حاكم الشرع و يصرف ثمنها على الفقراء، و اما أن يستأجرها منه بأجره معينه، أو يقدر ما هو أجره مثلها لو انتفع بها و يتصدق بها على الفقراء. نعم لو علم أن مالكةها قد أعرض عنها أو انجلى عنها أهلها و تركوها لقوم آخرين جاز إحيائها و تملكها بلا اشكال.

[مسألة: ٣ إذا كان ما طرأ عليه الخراب لمالك معلوم، فإن أعرض عنه مالكة كان لكل أحد إحياءه و تملكه]

مسألة: ٣ إذا كان ما طرأ عليه الخراب لمالك معلوم، فإن أعرض عنه مالكة كان لكل أحد إحياءه و تملكه، و ان لم يعرض عنه فإن أبقاه مواتا للانتفاع بها في تلك الحال من جهة تعليف دوابه أو بيع حشيشه أو قصبه و نحو ذلك فربما ينتفع منها مواتا أكثر مما ينتفع منها محياه فلا إشكال في انه لا يجوز لأحد إحيائها و التصرف فيها بدون اذن مالكةها، و كذا فيما إذا كان مهتما بإحيائها عازما عليه و انما آخر الاشتغال به لجمع الآلات و تهيئه الأسباب المتوقعة الحصول أو لانتظار وقت صالح له.

و أما لو ترك تعمير الأرض و إصلاحها و أبقاها إلى الخراب من جهة عدم الاعتناء بشأنها و عدم الاهتمام و الالتفات الى مرمتها و عدم عزمه على إحيائها اما لعدم حاجته إليها أو لاشتغاله بتعمير غيرها فبقيت مهجوره مده معتدا بها حتى آل الى الخراب، فان كان سبب ملك المالك غير الاحياء- مثل أنه ملكها بالإرث أو الشراء- فليس لأحد وضع اليد عليها و إحيائها و التصرف فيها إلا بإذن مالكةها، و لو أحيها أحد و تصرف فيها و انتفع بها بزرع أو غيره فعليه أجرتها لمالكها. و ان كان سبب ملكه الإحياء- بأن كانت أرضا مواتا بالأصل فأحيها و ملكها ثم بعد ذلك عطلها و ترك تعميرها حتى آلت الى الخراب- فالظاهر أنه يجوز إحيائها لغيره (١)، فلو أحيها غيره و عمرها كان الثاني أحق بها من الأول و ليس للأول انتزاعها من يده، و ان كان الأحوط أنه لو رجع الأول إليه أعطى حقه اليه و لم يتصرف فيها إلا بإذنه.

١- مشكل فلا- يترك الاحتياط بترك الاحياء بدون إذن المحيي الأول، كما أن الأحوط له أيضا المراضاه و المصالحة مع المحيي الثاني لو أحيها بقصد التملك.

ص: ١٠١

[مسألة: ٤ كما يجوز احياء القرى الدارسة و البلاد القديمة التي باد أهلها و صارت بلا مالك بجعلها مزرعا أو مسكنا أو غيرهما]

مسألة: ٤ كما يجوز احياء القرى الدارسة و البلاد القديمة التي باد أهلها و صارت بلا مالك بجعلها مزرعا أو مسكنا أو غيرهما، كذا يجوز حيازه اجزائها الباقية من أحجارها و أخشابها و آجرها و غيرها، و يملكها الحائر إذا أخذها بقصد التملك.

[مسألة: ٥ لو كانت الأرض موقوفه و طرأها الموتان و الخراب، فان كانت من الموقوفات القديمة الدارسة]

مسألة: ٥ لو كانت الأرض موقوفه و طرأها الموتان و الخراب، فان كانت من الموقوفات القديمة الدارسة التي لم يعلم كيفية وقفها و انها خاص أو عام أو وقف على الجهات و لم يعلم من الاستفاضه و الشهره غير كونها وقفا على أقوام ماضين لم يبق منهم اسم و لا رسم أو قبيله لم يعرف منهم الا- الاسم، فالظاهر أنها من الأنفال، فيجوز إحيائها، كما إذا كان الموات المسبوق بالملك على هذا الحال. و ان علم انها وقف على الجهات و لم تتعين - بأن علم انها وقف اما على مسجد أو مشهد أو مقبره أو مدرسه أو غيرها- و لم يعلم بعينها، أو علم انها وقف على أشخاص لم يعرفهم بأشخاصهم أو أعيانهم، كما إذا علم ان مالكةا قد وقفها على ذريته و لم يعلم من الواقف و من الذرية، فالظاهر أن ذلك بحكم الموات المجهول المالك الذي نسب الى المشهور القول بأنه من الأنفال، و قد مر ما فيه من الاشكال، بل القول به هنا أشكل، فالأحوط القيام بإحيائها (١) و تعميمها و التصرف فيها و الانتفاع بها بزرع أو غيره و ان يصرف أجره مثلها في الأول في وجوه البر و في الثاني على الفقراء، بل الأحوط خصوصا في الأول مراجعه حاكم الشرع. و أما لو طرأ الموتان على الوقف الذي علم مصرفه أو الموقوف عليهم، فلا ينبغي الإشكال (٢) في انه لو أحياه أحد و عمره و جب عليه صرف منفعتة في مصرفه المعلوم في الأول، و دفعها و إيصالها إلى الموقوف عليهم المعلومين

- ١- بل الأحوط عدم القيام بإحيائها و التصرف فيها إلا بإذن الحاكم الشرعي مع عدم العلم بالمتولى المنصوص لها، ثم لا يصرف أجره المثل في المصارف المذكوره إلا بإذن الحاكم.
- ٢- كما لا ينبغي الإشكال في انه لا يجوز لأحد ان يتصرف فيه اى تصرف إلا بإذن المتولى المنصوص أو الحاكم أو الموقوف عليهم، و كذا لا- يجوز صرف أجره المثل في مصرفها إلا- بإذن المتولى أو الحاكم. نعم يعطى الموقوف عليهم حقهم إذا لم يكن للموقوفه متول منصوص.

ص: ١٠٢

في الثاني، و ان كان المتولى أو الموقوف عليهم تاركين إصلاحه و تعمييره و مرته الى أن آل الى الخراب.

[مسألة: ٦ إذا كانت الموات بالأصل حريماً لعامة مملوك لا يجوز لغير مالكه إحيائه]

مسألة: ٦ إذا كانت الموات بالأصل حريماً لعامة مملوك لا يجوز لغير مالكه إحيائه، و ان أحياء لم يملكه. و توضيح ذلك: أن من أحيى مواتاً لإحداث شىء من دار أو بستان أو مزرع أو غيرها تبع ذلك الشىء الذى أحدثه مقدار من الأرض الموات القريبه من ذلك الشىء الحادث مما يحتاج إليها لتتمام الانتفاع به و يتعلق بمصالحه عاده، و يسمى ذلك المقدار التابع حريماً لذلك المتبوع، و يختلف مقدار الحريم زياده و نقيصه باختلاف ذى الحريم، و ذلك من جهة تفاوت الأشياء فى المصالح و المرافق المحتاج إليها، فما يحتاج اليه الدار من المرافق بحسب العاده غير ما يحتاج إليه البئر و النهر مثلاً، و هكذا باقى الأشياء. بل يختلف ذلك باختلاف البلاد و العادات أيضاً، فإذا أراد شخص احياء حوالى ماله الحريم لا يجوز له احياء مقدار الحريم بدون اذن المالك و رضاه، و ان أحياء لم يملكه و كان غاصباً.

[مسألة: ٧ حريم الدار مطرح ترابها و كناستها و رمادها و مصب مائها و مطرح ثلوجها]

مسألة: ٧ حريم الدار مطرح ترابها و كناستها و رمادها و مصب مائها و مطرح ثلوجها و مسلك الدخول و الخروج منها فى الصوب الذى يفتح اليه الباب، فلو بنى داراً فى أرض موات تبعه هذا المقدار من الموات من حواليتها، فليس لأحد أن يحيى هذا المقدار بدون رضى صاحب الدار. و ليس المراد من استحقاق الممر فى قبالة الباب استحقاقه على الاستقامة و على امتداد الموات، بل المراد أن يبقى مسلك له يدخل و يخرج الى الخارج بنفسه و عياله و أضيافه و ما تعلق به من دوابه و أحماله و أثقاله بدون مشقه بأى نحو كان، فيجوز لغيره احياء ما فى قبالة الباب من الموات إذا بقى له الممر و لو بانعطاف و انحراف.

و حريم الحائط لو لم يكن جزء من الدار- بأن كان مثلاً جدار حصار أو بستان أو غير ذلك- مقدار ما يحتاج اليه لطح التراب و الآلات و بل الطين لو انتقض و احتاج

ص: ١٠٣

الى البناء و الترميم.

و حريم النهر مقدار مطرح طينه و ترابه إذا احتاج الى التنقيه، و المجاز على حافته للمواظبه عليه و لإصلاحه على قدر ما يحتاج اليه.

و حريم البئر ما يحتاج إليه لأجل السقى منها و الانتفاع بها من الموضع الذى يقف فيه النازح ان كان الاستقاء منها باليد، و موضع الدولاب و متردد البهيمه ان كان الاستقاء بهما، و مصب الماء و الموضع الذى يجتمع فيه لسقى الماشيه أو الزرع من حوض و نحوه، و الموضع الذى يطرح فيه ما يخرج منها من الطين و غيره لو اتفق الاحتياج اليه.

و حريم العين ما يحتاج إليه لأجل الانتفاع بها أو إصلاحها و حفظها على قياس غيرها.

[مسألة: ٨ لكل من البئر و العين و القناه- أعنى بئرها الأخيره]

مسألة: ٨ لكل من البئر و العين و القناه- أعنى بئرها الأخيره التى هى منبع الماء (١) و يقال لها بئر العين و أم الآبار- حريم آخر بمعنى آخر، و هو المقدار الذى ليس لأحد أن يحدث بئرا أو قناه أخرى فيما دون ذلك المقدار بدون اذن صاحبهما، و هو فى البئر أربعون ذراعا إذا كان حفرها لأجل استقاء الماشيه من الإبل و نحوها منها، و ستون ذراعا إذا كان لأجل الزرع و غيره، فلو أحدث شخص بئرا فى موات من الأرض لم يكن لشخص آخر احداث بئر أخرى فى جنبها بدون اذنه، بل ما لم يكن الفصل بينهما أربعين ذراعا أو ستين فما زاد على ما فصل.

و فى العين و القناه خمسمائه ذراع فى الأرض الصلبه و ألف ذراع فى الأرض الرخوه، فإذا استنبط إنسان عينا أو قناه فى أرض موات صلبه و أراد غيره حفر أخرى تباعد عنه بخمسمائه ذراع و ان كانت رخوه تباعد بألف ذراع، و لو فرض ان الثانيه

١- بل كل بئر ينبع فيه الماء و ان كان متعدد فى قناه واحده، كما يتفق كثيرا.

ص: ١٠٤

تضرر بالأولى و تنقص ماؤها مع البعد المزبور فالأحوط (١) لو لم يكن الأقوى زياده البعد بما يندفع به الضرر أو التراضى مع صاحب الاولى.

[مسألة: ٩ اعتبار البعد المزبور في القناة انما هو في أحداث قناه أخرى]

مسألة: ٩ اعتبار البعد المزبور في القناة انما هو في أحداث قناه أخرى كما أشرنا إليه آنفا، و اما إحياء الموات الذى فى حوالها لزرع أو بناء أو غيرهما فلا مانع منه إذا بقى من جوانبها مقدار تحتاج للزح أو الاستقاء أو الإصلاح و التنقيه و غيرهما مما ذكر فى مطلق البئر، بل لا مانع من احياء الموات الذى فوق الآبار و ما بينها إذا أبقى من أطراف حلقها مقدار ما يحتاج اليه لمصالحها، فليس لصاحب القناة المنع عن الاحياء للزرع و غيره فوقها إذا لم يضر بها.

[سأله: ١٠ الظاهر أن التباعد المزبور في القناة انما يلاحظ بالنسبة إلى البئر التى هي منبع الماء]

مسألة: ١٠ الظاهر أن التباعد المزبور في القناة انما يلاحظ بالنسبة إلى البئر التى هي منبع الماء المسماه بأب الآبار (٢)، فلا يجوز أن يحدث قناه أخرى يكون منبعها بعيدا عن منبع الأخرى بأقل من خمسمائه أو ألف ذراع. و اما الآبار الأخر التى هي مجرى الماء فلا يراعى الفصل المذكور بينها، فلو أحدث الثانى قناه فى أرض صلبه و كان منبعها بعيدا عن منبع الاولى بخمسمائه ذراع ثم تقارب فى الآبار الأخر التى هي مجرى الماء إلى الآبار الأخر للأخرى الى أن صار بينها و بينها عشره أذرع مثلا لم يكن لصاحب الاولى منعه. نعم لو فرض أن قرب تلك الآبار أضر بتلك الآبار من جهه جذبها للماء الجارى فيها أو من جهه أخرى تباعد بما يندفع به الضرر.

[مسألة: ١١ القرية المبنية فى الموات لها حريم ليس لأحد إحياءه]

مسألة: ١١ القرية المبنية فى الموات لها حريم ليس لأحد إحياءه، و لو أحياه لم يملكه، و هو ما يتعلق بمصالحها و مصالح أهليها من طرقها المسلوكة منها و إليها و مسيل مائها و مجمع ترابها و كناستها و مطرح سمادها و رمادها و مشرعها و مجمع

١- و الأحوط لصاحب الاولى ان لا يمنع الثانى من الحفر فى مكان لا يعلم بكون الثانى مضره بالأولى.

٢- بل التباعد يلاحظ بالنسبة إلى الآبار النابعة من غير فرق بين الام و غيرها كما مر.

ص: ١٠٥

أهاليها لمصالحهم على حسب مجرى عاداتهم و مدفن موتاهم و مرعى ماشيتهم و محتطبهم و غير ذلك. و المراد بالقريه البيوت و المساكن المجتمعه المسكونه، فلم يثبت هذا الحریم للضيعة و المزرعه ذات المزارع و البساتين المتصله الخاليه من البيوت و المساكن و السكنه، فلو أحدث شخص قناه فى فلاه و أحيى أرضا بسيطه بمقدار ما يكفيه ماء القناه و زرع فيها و غرس فيها النخيل و الأشجار لم يكن الموات المجاور لتلك المحياه حريما لها فضلا عن التلال و الجبال القريه منها، بل لو أحدث بعد ذلك فى تلك المحياه دورا و مساكن حتى صارت قريه كبيره يشكل ثبوت الحریم لها، فالقدر المتيقن من ثبوت الحریم للقريه فيما إذا أحدثت فى أرض موات. نعم للمزرعه بنفسها أيضا حریم، و هو ما تحتاج إليه فى مصالحها و يكون من مرافقها من مسالك الدخول و الخروج و محل بيادرها و حظائرهما و مجتمع سمادها و ترابها (١) و غيرها.

[مسألة: ١٢ حد المرعى الذى هو حریم للقريه و محتطبها مقدار حاجه أهاليها بحسب العاده]

مسألة: ١٢ حد المرعى الذى هو حریم للقريه و محتطبها مقدار حاجه أهاليها بحسب العاده، بحيث لو منعهم مانع أو زاحمهم مزاحم لوقعوا فى الضيق و الحرج، و يختلف ذلك بكثرة الاهالى و قلتهم و كثره المواشى و الدواب و قلتها، و بذلك يتفاوت المقدار سعه و ضيقا طولا و عرضا.

[مسألة: ١٣ إذا كان موات يقرب العامر و لم يكن من حریمه و مرافقه جاز لكل أحد إحياءه]

مسألة: ١٣ إذا كان موات يقرب العامر و لم يكن من حریمه و مرافقه جاز لكل أحد إحياءه و لم يختص بمالك ذاك العامر و لا أولويه له، فإذا طلع شاطئ من الشط بقرب أرض محياه أو بستان مثلا كان كسائر الموات، فمن سبق إلى إحيائه و حيازته كان له و ليس لصاحب الأرض أو البستان منعه.

[مسألة: ١٤ لا إشكال فى أن حریم القناه المقدار بخمسائه ذراع أو ألف ذراع ليس ملكا لصاحب القناه]

مسألة: ١٤ لا- إشكال فى أن حریم القناه المقدار بخمسائه ذراع أو ألف ذراع ليس ملكا لصاحب القناه و لا متعلقا لحقه المانع عن سائر تصرفات غيره بدون اذنه، بل ليس له الا حق المنع عن إحداث قناه أخرى كما مر. و الظاهر أن حریم

١- و مرعى مواشيتها بمقدار الحاجه.

ص: ١٠٦

القرية أيضا ليس ملكا لسكانها و أهلها، بل انما لهم حق الأولوية، و أما حریم النهر و الدار فالظاهر انه ملك لصاحب ذی الحریم (١)، فيجوز له بيعه منفردا كسائر الاملاك.

[مسألة: ١٥ ما مر من الحریم لبعض الاملاك انما هو فيما إذا ابتكرت في أرض موات]

مسألة: ١٥ ما مر من الحریم لبعض الاملاك انما هو فيما إذا ابتكرت في أرض موات، و أما في الاملاك المتجاوره فلا حریم لها، فلو أحدث المالکان المجاوران حائطا في البين لم يكن له حریم من الجانبين، و لو أحدث أحدهما في آخر حدود ملكه حائطا أو نهرا لم يكن لهما حریم في ملك الأخر، و كذا لو حفر أحدهما قناه في ملكه كان للأخر احداث قناه أخرى في ملكه و ان لم يكن بينهما الحد.

[مسألة: ١٦ ذكر جماعه انه يجوز لكل من المالكين المتجاورين التصرف في ملكه بما شاء]

مسألة: ١٦ ذكر جماعه انه يجوز لكل من المالكين المتجاورين التصرف في ملكه بما شاء و حيث شاء و ان استلزم ضررا على الجار، لكنه مشكل على إطلاقه، بل الحق عدم جواز ما يكون سببا لعروض فساد في ملك الجار، كما إذا دق دقا عنيقا انزعج منه حيطان داره بما أوجب خللا-فيها، أو حبس الماء في ملكه بحيث تنشر منه النداهه في حائطه، أو أحدث بالوعه أو كنيفا بقرب بئر الجار أوجب فساد مائها، بل و كذا لو حفر بئرا بقرب بئر إذا أوجب نقص مائها و كان ذلك من جهة جذب الثانيه ماء الاولى. و اما إذا كان من جهة ان الثانيه لكونها أعمق و وقوعها في سمت مجرى المياه ينحدر فيها الماء من عروق الأرض قبل أن يصل الى الأول فالظاهر انه لا مانع منه، و المائز بين الصورتين أو لو الحدس الصائب من أهل الخبره. و كذا لا مانع من إطاله البناء و ان كان مانعا من الشمس و القمر و الهواء، أو جعل داره مدبغه أو مخبزه مثلا و ان تأذى الجار من الريح و الدخان إذا لم يكن بقصد الإيذاء، و كذا احداث ثقبه في جداره الى دار جاره موجه للإشراف أو لانجذاب الهواء، فان المحرم هو التطلع على دار الجار لا مجرد ثقب الجدار.

١- في مثل الممر و المدخل و مجارى المياه و مطرح الثلج بما يعد محياه عند العرف لا حرима، و اما مثل مطرح التراب و الكناسه فالظاهر عدم الفرق بين الدار و القرية.

ص: ١٠٧

[مسألة: ١٧ لا يخفى ان أمر الجار شديد، و حث الشرع الأقدس على رعايته أكيد]

مسألة: ١٧ لا- يخفى ان أمر الجار شديد، و حث الشرع الأقدس على رعايته أكيد، و الاخبار في وجوب كف الأذى عن الجار و في الحث على حسن الجوار كثيرة لا- تحصي: فعن النبي صلى الله عليه و آله انه قال: ما زال جبرئيل يوصيني بالجار حتى ظننت انه سيورثه.

□
و في حديث آخر انه صلى الله عليه و آله أمر عليا عليه السلام و سلمان و أبا ذر- قال الراوى و نسيت آخر و أظنه المقداد- ان ينادوا في المسجد بأعلى صوتهم بأنه لا ايمان لمن لم يأمن جاره بوائقه، فنادوا بها ثلاثا.

□ □
و في الكافي عن الصادق عليه السلام عن أبيه قال: قرأت في كتاب علي عليه السلام ان رسول الله صلى الله عليه و آله كتب بين المهاجرين و الأنصار و من لحق بهم من أهل يثرب: ان الجار كالنفس غير مضار و لا آثم، و حرمة الجار كحرمة أمه.

□ □ □
و روى الصدوق بإسناده عن الصادق عليه السلام عن علي عن رسول الله صلى الله عليه و آله قال: من آذى جاره حرم الله عليه ربح الجنة و مأواه جهنم و بئس المصير، و من ضيع جاره فليس منى.

و عن الرضا عليه السلام: ليس منا من لم يأمن جاره بوائقه.

و عن الصادق عليه السلام انه قال و البيت غاص بأهله: اعلموا أنه ليس منا من لم يحسن مجاوره من جاوره.

□ □
و عنه عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه و آله: حسن الجوار يعمر الديار و ينسى في الأعمار.

□
فاللازم على كل من يؤمن بالله و رسوله صلى الله عليه و آله و اليوم الآخر الاجتناب عن كل ما يؤذى الجار و ان لم يكن مما يوجب فسادا و ضررا في ملكه، الا- ان يكون في تركه ضررا فاحشا على نفسه. و لا ريب أن مثل ثقب الجدار الموجب للإشراف على دار الجار إيذاء عليه و أى إيذاء، و كذا احداث ما يتأذى من ريحه أو دخانه أو

ص: ١٠٨

صوته أو يمنع عن وصول الهواء اليه أو عن إشراق الشمس عليه و غير ذلك.

[مسألة: ١٨ يشترط في التملك بالإحياء ان لا يسبق اليه سابق بالتحجير]

مسألة: ١٨ يشترط في التملك بالإحياء ان لا يسبق اليه سابق بالتحجير، فان التحجير يفيد أولويه المحجر، فهو أولى بالاحياء و التملك من غيره، فله منعه.

و لو أحياء قهرا على المحجر لم يملكه.

و المراد بالتحجير أن يحدث ما يدل على إرادته الإحياء، كوضع أحجار أو جمع تراب أو حفر أساس أو غرز خشب أو قصب أو نحو ذلك في أطرافه و جوانبه، أو يشرع في احياء ما يريد إحياءه، كما إذا حفر بئرا من آبار القناة الدارسه التي يريد إحياءها، فإنه تحجير بالنسبه إلى سائر آبار القناة، بل و بالنسبه إلى أراضي الموات التي تسقى بمائها بعد جريانه، فليس لأحد إحياء تلك القناة و لا احياء تلك الأراضي، و كما إذا أراد إحياء أجمه فيها الماء و القصب فعمد على قطع مائها فقط فهو تحجير لها، فليس لأحد إحيائها بقطع قصبها.

[مسألة: ١٩ لا بد من أن يكون التحجير مضافا الى دلالة على أصل الاحياء دالا على مقدار ما يريد إحياءه]

مسألة: ١٩ لا بد من أن يكون التحجير مضافا الى دلالة على أصل الاحياء دالا على مقدار ما يريد إحياءه، فلو كان ذلك بوضع الأحجار أو جمع التراب أو غرز الخشب أو القصب مثلا لا بد أن يكون ذلك في جميع الجوانب حتى يدل على ان جميع ما أحاطت به العلامه يريد إحياءه. نعم في مثل احياء القناة البائره يكفى الشروع في حفر احدى آبارها كما أشرنا إليه آنفا، فإنه دليل بحسب العرف في كونه بصدد احياء جميع القناة، بل الأراضي المتعلقة بها أيضا، بل إذا حفر بئرا في أرض موات بالأصل لأجل احداث قناه يمكن أن يقال انه يكون تحجيرا بالنسبه إلى أصل القناة و الى الأراضي الموات التي تسقى بمائها بعد تمامها و جريان مائها، فليس لأحد إحياء تلك الجوانب حتى يتم القناه و يعين ما تحتاج اليه من الأراضي. نعم الأرض الموات التي ليس من حريم القناه و مما علم انه لا يصل إليه ماؤها بعد جريانه لا بأس بإحيائها.

[مسألة: ٢٠ التحجير كما أشرنا إليه يفيد حق الأولويه و لا يفيد الملكيه]

مسألة: ٢٠ التحجير كما أشرنا إليه يفيد حق الأولويه و لا يفيد الملكيه، فلا

ص: ١٠٩

يصح بيعه. نعم يصح الصلح عنه و يورث و يقع ثمنا في البيع لانه حق قابل للنقل و الانتقال.

[مسألة: ٢١ يشترط في مانع التعمير أن يكون المحجر متمكنا من القيام بتعميره]

مسألة: ٢١ يشترط في مانع التعمير أن يكون المحجر متمكنا من القيام بتعميره (١)، فلو حجر من لم يقدر على احياء ما حجره اما لفقره أو لعجزه عن تهيئه أسبابه فلا أثر لتحصيره و جاز لغيره إحياءه، و كذا لو حجر زائدا على مقدار تمكنه من الاحياء لا أثر لتحصيره إلا- في مقدار ما تمكن من تعميره، و أما في الزائد فليس له منع الغير عن إحيائه. فعلى هذا ليس لمن عجز عن احياء الموات تحصيره ثم نقل ما حجره الى غيره بصلح أو غيره مجانا أو بالعوض، لانه لم يحصل له حق حتى ينقله الى غيره.

[مسألة: ٢٢ لا يعتبر في التعمير أن يكون بالمشاهره]

مسألة: ٢٢ لا- يعتبر في التعمير أن يكون بالمشاهره، بل يجوز أن يكون بتوكيل الغير أو استيجاره، فيكون الحق الحاصل بسببه ثابتا للموكل و المستأجر لا للوكيل و الأجير، بل لا يبعد كفايه وقوعه عن شخص نيابه عن غيره ثم اجازته ذلك الغير في ثبوته للمنصوب عنه و ان لم يخل عن اشكال (٢)، فلا ينبغي ترك الاحتياط.

[مسألة: ٢٣ لو انمحت آثار التعمير قبل أن يقوم المحجر بالتعمير بطل حقه]

مسألة: ٢٣ لو انمحت آثار التعمير قبل أن يقوم المحجر بالتعمير بطل حقه (٣) و عاد الموات الى ما كان قبل التعمير.

[مسألة: ٢٤ ليس للمحجر تعطيل الموات المحجر عليه و الإهمال في التعمير]

مسألة: ٢٤ ليس للمحجر تعطيل الموات المحجر عليه و الإهمال في التعمير، بل اللازم أن يشتغل بالعماره عقيب التعمير، فإن أهمل و طالت المده و أراد شخص آخر إحياءه فالأحوط أن يرفع الأمر إلى الحاكم مع وجوده و بسط يده، فيلزم المحجر

١- فعلا- و لو بالتسبيب، و أما تحجير العاجز فعلا برجاء حصول قدره في الأزمنه الآتية فغير مؤثر، بل و ان علم بذلك إذا احتاج الى زمان يعد عاجزا فعلا.

٢- غير وجيه.

٣- ان كان مستندا الى طول الزمان و المسامحه في الاحياء، و اما ان كان مستندا الى فعل الغير أو بسبب غير عادى فالظاهر بقاء حقه الا إذا علم بذلك و لم يجدد التعمير.

ص: ١١٠

بأحد أمرين إما العماره أو رفع يده عنه ليعمره غيره، الا أن يبدي عذرا موجها مثل انتظار وقت صالح له أو إصلاح آلاته أو حضور العمله، فيميل بمقدار ما يزول معه العذر. و ليس من العذر عدم التمكن من تهيئه الأسباب لفقره منتظرا للغنى (١) و التمكن، فإذا مضت المده و لم يشتغل بالعماره بطل حقه و جاز لغيره القيام بالعماره، و إذا لم يكن حاكم يقوم بهذه الشئون فالظاهر انه يسقط حقه أيضا لو أهمل في التعمير و طال الإهمال مده طويله يعد مثله في العرف تعطيلًا، فجاز لغيره إحياءه و ليس له منعه.

و الأحوط مراعاة حقه ما لم تمض مده تعطيله و إهماله ثلاث سنين.

[مسألة: ٢٥ الظاهر انه يشترط في التملك بالاحياء قصد التملك كالتملك بالحيازة]

مسألة: ٢٥ الظاهر انه يشترط في التملك بالاحياء قصد التملك كالتملك بالحيازة، مثل الاصطياد و الاحتطاب و الاحتشاش و نحوها، فلو حفر بئرا في مفازه بقصد أن يقضى منها حاجته ما دام باقيا لم يملكه، بل لم يكن له الا حق الأولويه ما دام مقيما، فإذا ارتحل زالت تلك الأولويه و صارت مباحا للجميع.

[مسألة: ٢٦ الاحياء المفيدة للملك عباره عن جعل الأرض حيه بعد الموتان و إخراجها عن صفه الخراب الى العمران]

مسألة: ٢٦ الاحياء المفيدة للملك عباره عن جعل الأرض حيه بعد الموتان و إخراجها عن صفه الخراب الى العمران، و من المعلوم ان عماره الأرض: اما بكونها مزرعا أو بستانا، و اما بكونها مسكنا و دارا، و اما حظيره للأغنام و المواشى أو لحوائج آخر كتجفيف الثمار أو جمع الحطب أو غير ذلك، فلا بد في صدق احياء الموات من العمل فيه و إنهائه إلى حد صدق عليه أحد العناوين العامره، بأن صدق عليه المزرع أو الدار مثلا أو غيرها عند العرف، و يكفي تحقق أول مراتب وجودها و لا يعتبر انهائها الى حد كمالها، و قبل أن يبلغ الى ذلك الحد و ان صنع فيه ما صنع لم يكن احياء بل يكون تحجيرا، و قد مر أنه لا يفيد الملك بل لا يفيد إلا الأولويه.

فإذا تبين هذه الجملة فليعلم انه يختلف ما اعتبر في الاحياء باختلاف العماره التي يقصدها المحيي، فما اعتبر في إحياء الموات مزرعا أو بستانا غير ما اعتبر في

١- و كان في معرضه عن قريب.

ص: ١١١

إحيائه مسكنا أو دارا، و ما اعتبر فى إحيائه قناه أو بئرا غير ما اعتبر فى إحيائه نهرا و هكذا. و يشترط فى الكل ازاله الأمور المانعه عن التعمير كالمياه الغالبه أو الرمول و الأحجار أو القصب و الأشجار لو كانت مستأجمه و غير ذلك. و يختص كل منها ببعض الأمور عند المشهور، و نحن نبينها فى ضمن مسائل.

[مسأله: ٢٧ يعتبر فى إحياء الموات دارا و مسكنا بعد ازاله الموانع لو كان، أن يدار عليه حائط بما يعتاد]

مسأله: ٢٧ يعتبر فى إحياء الموات دارا و مسكنا بعد ازاله الموانع لو كان، أن يدار عليه حائط بما يعتاد فى تلك البلاد و لو كان بخشب أو قصب أو حديد أو غيرها، و يسقف و لو بعضها مما يمكن أن يسكن فيه. و لا يعتبر فيه مع ذلك نصب الباب، و لا يكفى اداره الحائط بدون التسقيف. نعم يكفى ذلك فى إحيائه حظيره للغنم و غيره، أو لأن يجفف فيها الثمار، أو يجمع فيها الحشيش و الحطب. و لو بنى حائطا فى الموات بقصد بناء الدار و قبل ان يسقف عليه بدا له و قصد كونه حظيره ملكها (١)، كما لو قصد ذلك من أول الأمر، و كذلك فى العكس، بأن حوطه بقصد كونه حظيره فبدا له ان يسقفه و يجعله دارا.

[مسأله: ٢٨ يعتبر فى إحياء الموات مزرعا بعد ازاله الموانع تسويه الأرض لو كانت فيها حفر]

مسأله: ٢٨ يعتبر فى إحياء الموات مزرعا بعد ازاله الموانع تسويه الأرض لو كانت فيها حفر و تلال مانعه عن قابليتها للزرع و ترتيب مائها اما بشق ساقيه من نهر أو حفر قناه لها أو بئر، و بذلك يتم إحيائها و يملكها المحيى، و لا يعتبر فى إحيائها حرثها فضلا عن زرعها. و ان كانت الأرض مما لا تحتاج فى زراعتها الى ترتيب ماء لانه يكفيه ماء السماء كفى فى إحيائها اعمال الأمور الأخر عدا ترتيب الماء، و ان كانت مهياه للزرع بنفسها- بأن لم يكن فيها مانع عنه مما ذكر و لم يحتج الا الى سوق الماء- كفى فى إحيائها إداره التراب حولها مع سوق الماء إليها. و ان لم يحتج الى سوق الماء أيضا من جهه أنه يكفيه ماء السماء كبعض الأراضى السهله و التلال التى

١- إذا تركها بلا سقف مع قصد تملكها حظيره، و اما العكس فبعد تتميم الحظيره تصير ملكا له و يفعل فى ملكه ما يشاء.

ص: ١١٢

لا- تحتاج في زرعها الى علاج وقابله لان تزرع ديميا، فالظاهر أن إحياءها المفيد لتملكها انما هو بإداره المرز حولها مع حرثها و زرعها، بل لا- يبعد الاكتفاء بالحرث في تملكها. و اما الاكتفاء بالمرز من دون حراثته و زراعته ففيه اشكال. نعم لا إشكال في كونه تحجيرا مفيدا للأولويه.

[مسألة: ٢٩ يعتبر في إحياء البستان كل ما اعتبر في إحياء الزرع بزراعة غرس النخيل]

مسألة: ٢٩ يعتبر في إحياء البستان كل ما اعتبر في إحياء الزرع بزراعة غرس النخيل أو الأشجار مع سقيها (١) حتى تستعد للنمو ان لم يسقها ماء السماء، و لا يعتبر التحويط حتى في البلاد التي جرت عاداتهم عليه على الأقوى.

[مسألة: ٣٠ يحصل إحياء البئر في الموات، بأن يحفرها الى أن يصل الى الماء]

مسألة: ٣٠ يحصل إحياء البئر في الموات، بأن يحفرها الى أن يصل الى الماء، فيملكها بذلك، و قبل ذلك يكون تحجيرا لا أحياء. و احياء القناه بأن يحفر الآبار الى أن يجرى ماؤها على الأرض، و احياء النهر بحفره و إنهائه إلى الماء المباح كالشط و نحوه بحيث كان الفاصل بينهما يسيرا كالمرز و المسناه الصغيره و بذلك يتم احياء النهر فيملكه الحافر، و لا يعتبر فيه جريان الماء فيه فعلا و ان اعتبر ذلك في تملك المياه.

[القول في المشتركات]

اشاره

القول في المشتركات:

و هي الطرق و الشوارع و المساجد و المدارس و الربط و المياه و المعادن.

[مسألة: ١ الطريق نوعان نافذ و غير نافذ]

مسألة: ١ الطريق نوعان نافذ و غير نافذ.

فالأول- و هو المسمى بالشارع العام- فهو محبوس على كافة الأنام، و الناس فيه شرع سواء، و ليس لأحد إحياءه و الاختصاص به و لا التصرف في أرضه ببناء دكه أو حائط أو حفر بئر أو نهر أو غرس شجر أو غير ذلك، و ان لم يضر بالماره (٢). نعم

١- لا يبعد كفايه غرس الأشجار في إحياء البستان.

٢- ان كانت الطرق الوسيعة بحيث تكفي لجميع حوائج المجتازين، و لا تضر المذكورات بالماره على حسب حوائجهم العاديه، فلا مانع لبناء الحائط أو حفر النهر أو غرس الأشجار أطرافها، سيما إذا كان ذلك صلاحا لها كما هو كذلك في الغالب، و ليست هذه الا كالخراج الرواشن إذا لم تضر بالماره.

ص: ١١٣

الظاهر انه يجوز أن يحفر فيه بالوعه ليجتمع فيها ماء المطر وغيره لكونها من مصالحه و مرافقه، لكن مع سدها في غير أوقات الحاجه حفظا للمستطرقين و الماره، بل الظاهر جواز حفر سرداب تحته إذا أحكم الأساس و السقف بحيث يؤمن معه من النقض و الخسف، و اما التصرف في فضائه بإخراج روشن أو جناح أو بناء ساباط أو فتح باب أو نصب ميزاب و نحو ذلك فلا إشكال في جوازه إذا لم يضر بالماره، و ليس لأحد منعه حتى من يقابل داره داره كما مر في كتاب الصلح.

و أما الثاني- أعنى الطريق غير النافذ المسمى بالسكه المرفوعه و قد يطلق عليه الدريبه و هو الذى لا يسلك منه الى طريق آخر أو مباح بل احيط بثلاث جوانبه الدور و الحيطان و الجدران- فهو ملك لأرباب الدور التى أبوابها مفتوحه إليه، دون من كان حائط داره اليه من غير أن يكون بابها اليه، فيكون هو كسائر الأملاك المشتركه يجوز لأربابه سده و تقسيمه بينهم (١) و إدخال كل منهم حصته في داره، و لا يجوز لأحد من غيرهم بل و لا منهم أن يتصرف فيه و لا فى فضائه إلا بإذن الجميع و رضاهم.

[مسأله: ٢ الظاهر أن أرباب الدور المفتوحة في الدريبه كلهم مشتركون في كلها]

مسأله: ٢ الظاهر أن أرباب الدور المفتوحة في الدريبه كلهم مشتركون في كلها (٢) من رأسها إلى صدرها، حتى انه إذا كانت فى صدرها فضله لم يفتح إليها باب اشترك الجميع فيها، فلا يجوز لأحد منهم إخراج جناح أو روشن أو بناء ساباط أو حفر بالوعه أو سرداب و لا- نصب ميزاب و غير ذلك فى أى موضع منها الا بإذن الجميع. نعم لكل منهم حق الاستطراق الى داره من أى موضع من جداره، فلكل منهم فتح باب آخر ادخل من بابه الأول أو أسبق مع سد الباب الأول و عدمه.

١- على ما يأتى فى الفرع الآتى.

٢- هذا إذا علم اشتراك الكل فى الكل، و اما مع الشك فى كيفية اشتراكهم فلا يحكم باشتراك الكل الا فيما هو تحت يد الكل و هو من أول الدريبه الى الباب الأول من الداخل و بعده، فحيث انه خارج من يد صاحب الباب الأول فيختص به غيره من سائر الشركاء، و هكذا الى ان تنحصر الدريبه بباب واحد فيختص بها صاحبه دون الشركاء.

ص: ١١٤

[مسأله: ٣ ليس لمن كان حائظ داره الى الدريبه فتح باب إليها إلا بإذن أربابها]

مسأله: ٣ ليس لمن كان حائظ داره الى الدريبه فتح باب إليها إلا بإذن أربابها.

نعم له فتح ثقبه و شباك إليها و ليس لهم منعه لكونه تصرفا في جداره لا في ملكهم، و هل له فتح باب إليها لا للاستطراق بل لمجرد استضاءه و دخول الهواء؟ فيه إشكال (١).

[مسأله: ٤ يجوز لكل من أرباب الدريبه الجلوس فيها و الاستطراق و التردد منها الى داره بنفسه]

مسأله: ٤ يجوز لكل من أرباب الدريبه الجلوس فيها و الاستطراق و التردد منها الى داره بنفسه و ما يتعلق به من عياله و دوابه و أضيافه و عائديه و زائريه، و كذا وضع الحطب و نحوه فيها لإدخاله في الدار و وضع الأحمال و الأثقال عند إدخالها و إخراجها من دون اذن الشركاء، بل و ان كان فيهم القصر و المولى عليهم من دون رعايه المساواه مع الباقين.

[مسأله: ٥ الشوارع و الطرق العامه و ان كانت معدة لاستطراق عامه الناس و منفعتها الأصليه التردد فيها بالذهاب و الإياب]

مسأله: ٥ الشوارع و الطرق العامه و ان كانت معدة لاستطراق عامه الناس و منفعتها الأصليه التردد فيها بالذهاب و الإياب، الا انه يجوز لكل أحد الانتفاع بها بغير ذلك من جلوس أو نوم أو صلاه و غيرها، بشرط أن لا يتضرر بها أحد (٢) و لم يراحم المستطرقين و لم يتضيق على الماره.

[مسأله: ٦ لا فرق في الجلوس غير المضر بين ما كان للاستراحه أو النزاه و بين ما كان للحرفه و المعامله]

مسأله: ٦ لا- فرق في الجلوس غير المضر بين ما كان للاستراحه أو النزاه و بين ما كان للحرفه و المعامله إذا جلس في الرحاب و المواضع المتسعه لثلا يتضيق على الماره، فلو جلس فيها بأي غرض من الأغراض لم يكن لأحد إزعاجه.

[مسأله: ٧ لو جلس في موضع من الطريق ثم قام عنه فان كان جلوس استراحه و نحوها بطل حقه]

مسأله: ٧ لو جلس في موضع من الطريق ثم قام عنه فان كان جلوس استراحه و نحوها بطل حقه فجاز لغيره الجلوس فيه، و كذا ان كان لحرفه و معامله و قام بعد استيفاء غرضه و عدم نيه العود، فلو عاد اليه بعد أن جلس في مجلسه غيره لم يكن له دفعه، و أما لو قام قبل استيفاء غرضه ناويا للعود فإن بقي منه فيه متاع أو رحل أو بساط

- ١- لا اشكال فيه، بل له ان يخرّب جداره كله إذا كان مخصوصا به و في ملكه. نعم يحرم عليه التصرف في الدريبه إلا بإذن مالكيها.
- ٢- بل يشترط ان لا- يضر بالماره، و اما إذا تضرر أحد من عدم التمكن عن وضع متاعه في مكان هذا الجالس مثلا فلا مانع من جلوسه.

ص: ١١٥

فالظاهر بقاء حقه، و ان لم يكن منه فيه شىء ففى بقاء حقه بمجرد نيه العود اشكال، فلا يترك الاحتياط.

[مسأله: ٨ كما أن موضع الجلوس حق للجالس للمعامله فلا يجوز مزاحمته كذا ما حوله قدر ما يحتاج اليه]

مسأله: ٨ كما أن موضع الجلوس حق للجالس للمعامله فلا- يجوز مزاحمته كذا ما حوله قدر ما يحتاج اليه لوضع متاعه و وقوف المعاملين فيه، بل ليس لغيره أن يقعد (١) حيث يمنع من رؤيه متاعه أو وصول المعاملين إليه.

[مسأله: ٩ يجوز للجالس للمعامله أن يظلل على موضع جلوسه بما لا يضر بالماره بثوب]

مسأله: ٩ يجوز للجالس للمعامله أن يظلل على موضع جلوسه بما لا يضر بالماره بثوب أو باريه و نحوهما، و ليس له بناء دكه و نحوها فيها.

[مسأله: ١٠ إذا جلس فى موضع من الطريق للمعامله فى يوم فسبقه فى يوم آخر شخص آخر و أخذ مكانه]

مسأله: ١٠ إذا جلس فى موضع من الطريق للمعامله فى يوم فسبقه فى يوم آخر شخص آخر و أخذ مكانه كان الثانى أحق به، فليس للأول إزعاجه.

[مسأله: ١١ إنما يصير الموضع شارعاً عاماً بأمور]

مسأله: ١١ إنما يصير الموضع شارعاً عاماً بأمور:

أحدها: بكثرة التردد و الاستطراق و مرور القوافل فى الأرض الموات، كالجادات الحاصله فى البرارى و القفار التى يسلك فيها من بلاد الى بلاد.

الثانى: أن يجعل إنسان ملكه شارعاً و سبله تسبيلاً دائماً لسلك عامه الناس و سلك فيه بعض الناس، فإنه يصير بذلك طريقاً عاماً و لم يكن للمسبل الرجوع بعد ذلك.

الثالث: أن يحيى جماعه أرضاً مواتاً قريه أو بلده و يتركوا مسلكاً نافذاً بين الدور و المساكن و يفتحوا اليه الأبواب، و المراد بكونه نافذاً أن يكون له مدخل و مخرج يدخل فيه الناس من جانب و يخرجون من جانب آخر إلى جاده عامه أو أرض موات.

[مسأله: ١٢ لا حريم للشارع العام لو وقع بين الاملاك]

مسأله: ١٢ لا حريم للشارع العام لو وقع بين الاملاك، فلو كانت بين الاملاك

١- على الأحوط لغير الماره، و اما الماره فلهم المرور فى أى مكان من الطريق و ان صار ذا مانعا من رؤيه متاع الغير مثلاً.

ص: ١١٦

قطعه أرض موات عرضها ثلاثة أو أربعة أذرع مثلاً و استطرفها الناس حتى صارت جاده لم يجب على الملاك توسيعها و ان تضيق على المارة، و كذا لو سبل شخص في وسط ملكه أو من طرف ملكه المجاور لملك غيره ثلاثة أو أربعة أذرع مثلاً للشارع.

و أما لو كان الشارع محدوداً بالموات بطرفيه أو أحد طرفيه فكان له الحريم، و هو المقدار الذي يوجب إحياءه نقص الشارع عن سبعة أذرع، فلو حدث بسبب الاستطراق شارع في وسط الموات جاز إحياء طرفيه (١) إلى حد يبقى سبعة أذرع و لا يتجاوز عن هذا الحد، و كذا لو كان لأحد في وسط المباح ملك عرضه أربعة أذرع مثلاً فسببه شارعاً لا يجوز إحياء طرفيه بما لم يبق للطريق سبعة أذرع، و لو كان في أحد طرفي الشارع أرض مملوك و في الطرف الأخر أرض موات كان الحريم من طرف الموات، بل لو كان طريق بين الموات و سبق شخص و أحى أحد طرفيه إلى حد الطريق اختص الحريم بالطرف الأخر، فلا يجوز لآخر الإحياء إلى حد لا يبقى للطريق سبعة أذرع، فلو بنى بناء مجاوزاً لذلك الحد أزم هو بهدمه و تبيده دون المحيي الأول.

[مسألة: ١٣ إذا استأجم الطريق أو انقطعت عنه المارة زال حكمه بل ارتفع موضوعه و عنوانه]

مسألة: ١٣ إذا استأجم الطريق أو انقطعت عنه المارة زال حكمه بل ارتفع موضوعه و عنوانه، فجاز لكل أحد إحياءه كالموات، من غير فرق في صورته انقطاع المارة بين أن يكون ذلك لعدم وجودهم أو بمنع قاهر إياهم (٢) أو لهجرهم إياه و استطراقهم

١- و الأحوط في زماننا ترك إحياء طرفي الشوارع العامه التي تعبر منها السيارات الكبيره و المكائن بالمقدار المحتاج اليه، لاحتمال أن يكون التحديد في الروايات و كلمات السابقين بالخمسة أو السبعة بلحاظ أهل زمانهم، و الا فحريم الطريق بحسب العرف ما يحتاج إليه المارة، و لذا تختلف الشوارع و الطرق سعه و ضيقاً بحسب اختلافها احتياجاً.

٢- بمجرد المنع لا يجوز إحياءه إلا إذا صار مهجوراً متروكاً بعد ذلك بحيث يصدق عليه الموات.

ص: ١١٧

غيره أو بسبب آخر.

[مسألة: ١٤ لو زاد عرض الطريق المسلوك عن سبعة أذرع]

مسألة: ١٤ لو زاد عرض الطريق المسلوك عن سبعة أذرع: فاما المسبل فلا يجوز لأحد أخذ ما زاد عليها و إحياءه و تملكه قطعاً، و أما غيره ففي جواز إحياء الزائد و عدمه و جهان، أو جههما التفصيل (١) بين الحاجة إليه لكثرة الماره فالثاني و عدمها لقلتهم فالأول.

[مسألة: ١٥ و من المشتركات المسجد]

مسألة: ١٥ و من المشتركات المسجد، و هو المكان المعد لتعبد المتعبدين (٢) و صلاة المصلين، و هو من مرافق المسلمين يشترك فيه عامتهم و هم شرع سواء في الانتفاع به الا بما لا يناسبه، و نهى الشرع عنه كمكث الجنب فيه و نحوه، فمن سبق الى مكان منه لصلاه أو عباده أو قراءه قرآن أو دعاء بل و تدريس أو وعظ أو إفتاء و غيرها كان أحق به و ليس لأحد إزعاجه، سواء توافق السابق مع المسبوق في الغرض أو تخالفا فيه، فليس لأحد بأى غرض كان مزاحمه من سبق الى مكان منه بأى غرض كان. نعم لا يبعد تقدم الصلاه جماعه أو فرادى على غيرها من الأغراض، فلو كان جلوس السابق لغرض القراءة أو الدعاء أو التدريس و أراد أحد أن يصلى في ذلك المكان جماعه أو فرادى يجب عليه تخليه المكان له. نعم ينبغي تقييد ذلك (٣) بما إذا لم يكن اختيار مرید الصلاه في ذلك المكان لمجرد الاقتراح، بل كان اما لانحصار محل الصلاه فيه أو لغرض راجح ديني كالالتحاق بصفوف الجماعه و نحوه. هذا و لكن أصل المسألة لا تخلو من اشكال فيما إذا كان جلوس السابق لغرض العباده كاللحاء

١- و الأحوط الترك مطلقا الا في الرحاب الذي احياء مقدار منه لا يعد تصرفا في الطريق عرفا.

٢- الموقوف للصلاه و سائر العبادات، فالمكان المعد في البيت للصلاه و سائر العبادات من دون أن يوقف لا يحكم عليه بأحكام المساجد.

٣- بل اللازم التقييد بالمزاحمه، يعنى إذا تزامن بين الصلاه و غيرها فالصلاه مقدمه.

ص: ١١٨

و القراءه لا- لمجرد النزاهه و الاستراحه، فلا- ينبغي فيه ترك الاحتياط للمسبوق بعدم المزاحمه و للسابق بتخليه المكان له. و الظاهر تسويه الصلاه فرادى مع الصلاه جماعه، فلا أولويه للثانيه على الاولى، فمن سبق الى مكان للصلاه منفردا فليس لمريد الصلاه جماعه إزعاجه لها و ان كان الاولى له تخليه المكان له إذا وجد مكان آخر له، و لا يكون مناعا للخير عن أخيه.

[مسأله: ١٦ لو قام الجالس السابق و فارق المكان رافعا يده منه معرضا عنه بطل حقه]

مسأله: ١٦ لو قام الجالس السابق و فارق المكان رافعا يده منه معرضا عنه بطل حقه و ان بقى رحله، فلو عاد اليه و قد أخذه غيره كان هو الاولى و ليس له إزعاجه.

و ان كان ناويا للعود فان كان رحله باقيا بقى حقه بلا- اشكال و الا ففيه اشكال، و الأحوط شديدا مراعاة حقه، خصوصا إذا كان خروجه لضروره (١) كتجديد طهاره أو إزاله نجاسه أو قضاء حاجه و نحوها.

[مسأله: ١٧ الظاهر أن وضع الرحل مقدمه للجلوس كالجلوس في إفاده الأولويه]

مسأله: ١٧ الظاهر أن وضع الرحل مقدمه للجلوس كالجلوس في إفاده الأولويه، لكن إذا كان ذلك بمثل فرش سجاده و نحوها مما يشغل مقدار مكان الصلاه (٢) أو معظمه، لا بمثل وضع ترابه أو سبجه أو مسواك و شبهها.

[مسأله: ١٨ يعتبر أن لا يكون بين وضع الرحل و مجيئه طول زمان بحيث استلزم تعطيل المكان]

مسأله: ١٨ يعتبر أن لا- يكون بين وضع الرحل و مجيئه طول زمان (٣) بحيث استلزم تعطيل المكان و الا لم يفد حقا فجاز لغيره أخذ المكان قبل مجيئه و رفع رحله و الصلاه مكانه إذا شغل المحل بحيث لا يمكن الصلاه فيه الا برفعه، و الظاهر أنه يضمنه الرافع الى ان يوصله الى صاحبه، و كذا الحال فيما لو فارق المكان معرضا عنه مع بقاء رحله فيه.

١- إذا كان معلوما من حاله، و أما لو لم يكن ذلك معلوما فجلوس أحد لا يجوز مزاحمته.

٢- الظاهر كفايه ما صدق عليه الرحل.

٣- إلا- إذا كان الرحل موضوعا للزمان المتأخر، مثل أن يضع الرحل بالليل لصلاه الظهر لكن لا يمنع ذلك عن الصلاه في غير موقع صلاه الظهر فلمن يريد أن يصلى مع الحاجه دفع الرحل و صلى في ذلك المكان لكن يضمن الرحل حينئذ.

ص: ١١٩

[مسألة: ١٩ المشاهد كالمساجد في جميع ما ذكر من الاحكام]

مسألة: ١٩ المشاهد كالمساجد في جميع ما ذكر من الاحكام، فان المسلمين فيها شرع سواء، العاكف فيها و الباد و المجاور لها و المتحمل إليها من بعد البلاد، و من سبق الى مكان منها لزياره أو صلاه أو دعاء أو قراءه كان أحق و أولى به و ليس لأحد إزعاجه، و هل للزياره أولويه على غيرها كالصلاه في المسجد بالنسبه إلى غيرها لو قلنا بأولويتها؟ لا يخلو من وجه، لكنه غير وجيه كأولويه من جاء إليها من البلاد البعيده بالنسبه إلى المجاورين، و ان كان ينبغي لهم مراعاتهم. و حكم مفارقه المكان و وضع الرحل و بقاءه كما سبق في المساجد.

[مسألة: ٢٠ و من المشتركات المدارس بالنسبه إلى طالبى العلم أو الطائفة الخاصه منهم]

مسألة: ٢٠ و من المشتركات المدارس بالنسبه إلى طالبى العلم أو الطائفة الخاصه منهم إذا خصها الواقف بصنف خاص، كما إذا خصها بصنف العرب أو العجم أو طالبى العلوم الشرعيه أو خصوص الفقه مثلا، فهي بالنسبه إلى مستحقى السكنى بها كالمساجد، فمن سبق الى سكنى حجره منها فهو أحق بها ما لم يفارقها معرضا عنها و ان طالت مده السكنى، إلا إذا اشترط الواقف له مده معينه كثلث سنين مثلا، فيلزمه الخروج بعد انقضائها بلا مهله و ان لم يؤمر به، أو شرط اتصافه بصفه فزال عنه تلك الصفه، كما إذا شرط كونه مشغولا بالتحصيل أو التدريس فطراً عليه العجز لمرض أو هرم و نحو ذلك.

[مسألة: ٢١ لا يبطل حق الساكن بالخروج لحاجه معتاده كشاء مأكول أو مشروب]

مسألة: ٢١ لا يبطل حق الساكن بالخروج لحاجه معتاده كشاء مأكول أو مشروب أو كسوه و نحوها قطعاً و ان لم يترك رحله، و لا يلزم تخليف أحد مكانه، بل و لا بالاسفار المتعارفه المعتاده كالرواح للزياره أو لتحصيل المعاش أو للمعالجه مع نيه العود و بقاء متاعه و رحله ما لم تطل المده إلى حد لم يصدق معه السكنى و الإقامه عرفاً و لم يشترط الواقف لذلك مده معينه (١)، كما إذا شرط ان لا يكون خروجه أزيد

١- أو المتولى و لم يعطل المحل زائداً عن المتعارف مع وجود المحتاج من الموقوف عليهم.

ص: ١٢٠

من شهر أو شهرين مثلا فيبطل حقه لو تعدى زمن خروجه عن تلك المده.

[مسألة: ٢٢ من اقام في حجره منها ممن يستحق السكنى بها له أن يمنع من أن يشاركه غيره]

مسألة: ٢٢ من اقام في حجره منها ممن يستحق السكنى بها له أن يمنع من أن يشاركه غيره إذا كان المسكن معدا لواحد اما بحسب قابليه المحل أو بسبب شرط الواقف، و لو أعد لما فوqe لم يكن له منع غيره الا إذا بلغ العدد الذي أعد له فللسكنه منع الزائد.

[مسألة: ٢٣ و يلحق بالمدارس الربط]

مسألة: ٢٣ و يلحق بالمدارس الربط، و هي المواضع المبنية لسكنى الفقراء و الملحوظ فيها غالبا للغرباء، فمن سبق منهم إلى إقامه بيت منها كان أحق به و ليس لأحد إزعاجه. و الكلام في مقدار حقه و ما به يبطل حقه و جواز منع الشريك و عدمه فيها كما سبق في المدارس (١).

[مسألة: ٢٤ و من المشتركات المياه، و المراد بها مياه الشطوط و الأنهار الكبار كدجلة و الفرات و النيل]

مسألة: ٢٤ و من المشتركات المياه، و المراد بها مياه الشطوط و الأنهار الكبار كدجلة و الفرات و النيل، أو الصغار التي لم يجرها أحد بل جرت بنفسها من العيون أو السيول أو ذوبان الثلوج، و كذلك العيون المنفجرة من الجبال أو في أراضي الموات و المياه المجتمعه في الوهاد من نزول الأمطار، فإن الناس في جميع ذلك شرع سواء، و من حاز منها شيئا بآنيه أو مصنع أو حوض و نحوها ملكه (٢) و جرى عليه احكام الملك، من غير فرق بين المسلم و الكافر.

و اما مياه العيون و الآبار و القنوات التي حفرها شخص في ملكه أو في الموات بقصد تملك مائها فهي ملك للحافر كسائر الأملاك، لا يجوز لأحد أخذها و التصرف فيها (٣) إلا بإذن المالك، و ينتقل الى غيره بالنواقل الشرعيه قهريه كانت كالإرث أو اختياريه كالبيع و الصلح و الهبه و غيرها.

١- هذا إذا كانت مبنية للفقراء، و اما إذا كانت مبنية للمسافر فلا يجوز التوقف فيها أكثر مما تعارف- توقف المسافر فيها على حسب عاداتهم الا المواقع التي لم يكن مسافر.

٢- إذا قصد به التملك، و اما بدونه فحصول الملك محل منع.

٣- الأمر في محله من جواز بعض التصرفات في الأنهار الكبيره.

ص: ١٢١

[مسأله: ٢٥ إذا شق نهرا من ماء مباح كالشط و نحوه ملك ما يدخل فيه من الماء]

مسأله: ٢٥ إذا شق نهرا من ماء مباح كالشط و نحوه ملك ما يدخل فيه من الماء (١) و يجرى عليه أحكام الملك كالماء المحوز فى آنيه و نحوها، و تتبع ملكيه الماء ملكيه النهر، فان كان النهر لواحد ملك الماء بالتمام و ان كان لجماعه ملك كل منهم من الماء بمقدار حصته من ذلك النهر، فان كان لواحد نصفه و لآخر ثلثه و لثالث سدسه ملكوا الماء بتلك النسبه و هكذا. و لا يتبع مقدار استحقاق الماء مقدار الأراضى التى تسقى منه، فلو كان النهر مشتركا بين ثلاثه أشخاص بالتساوى كان لكل منهم ثلث الماء، و ان كانت الأراضى التى تسقى منه لأحدهم ألف جريب و لآخر جريبا و لآخر نصف جريب يصرفان ما زاد على احتياج أرضهما فيما شاء، بل لو كان لأحدهما رحى يدور به و لم يكن له أرض أصلا يساوى مع كل من شريكه فى استحقاق الماء.

[مسأله: ٢٦ إنما يملك النهر المتصل بالمباح اما بحفره فى أرض مملوكه له و اما بحفره فى الموات]

مسأله: ٢٦ إنما يملك النهر المتصل بالمباح اما بحفره فى أرض مملوكه له و اما بحفره فى الموات بقصد إحيائه نهرا مع نيه تملكه الى ان أوصله بالمباح كما مر فى إحياء الموات، فان كان الحافر واحدا ملكه بالتمام و ان كان جماعه كان بينهم على قدر ما عملوا و أنفقوا، فمع التساوى (٢) بالتساوى و مع التفاوت بالتفاوت.

[مسأله: ٢٧ لما كان الماء الذى يفيضه النهر المشترك بين جماعه مشترك بينهم كان حكمه حكم سائر الأموال المشتركة]

مسأله: ٢٧ لما كان الماء الذى يفيضه النهر المشترك بين جماعه مشترك بينهم كان حكمه حكم سائر الأموال المشتركة، فلا يجوز لكل واحد منهم التصرف فيه و أخذه و السقايه به الا بإذن باقى الشركاء، فان لم يكن بينهم تعاسر و يبيع كل منهم سائر شركائه ان يقضى منه حاجته فى كل وقت و زمان فلا بحث، و ان وقع بينهم تعاسر فان تراضوا بالتناوب و المهاياة بحسب الساعات أو الأيام أو الأسابيع مثلا فهو، و الا فلا محيص من تقسيمه بينهم بالاجزاء، بأن توضع على فم النهر خشبه أو صخره أو حديدته ذات ثقب متساويه السعه حتى يتساوى الماء الجارى فيها و يجعل لكل

١- إذا قصد التملك.

٢- و الميزان تساوى الموجب بنظر أهل الخبره و ان كان العمل من بعض و النفقه من آخر.

ص: ١٢٢

منهم من الثقب بمقدار حصته و يجرى كل منهم ما يجرى فى الثقبه المختصه به فى ساقيه تختص به، فإذا كان بين ثلاثه و سهامهم متساويه فإن كانت الثقب ثلاث متساويه جعلت لكل منهم ثقبه، و ان كانت ستا جعلت لكل منهم ثقبان، و ان كانت سهامهم متفاوتة تجعل الثقب على أقلهم سهما، فإذا كان لأحدهم نصفه و لآخر ثلثه و لثالث سدسه جعلت الثقب ستا ثلاث منها لذى النصف و اثنتان لذى الثلث و واحده لذى السدس و هكذا، و بعد ما أفرزت حصه كل منهم من الماء يصنع بمائه ما شاء ان شاء استعمله فى الاستقاء أو فى غيره و ان شاء باعه أو إباحه لغيره.

[مسألة: ٢٨ الظاهر ان القسمة بحسب الأجزاء قسمه إجبار]

مسألة: ٢٨ الظاهر ان القسمة بحسب الأجزاء قسمه إجبار، فإذا طلبها أحد الشركاء يجبر الممتنع منهم عليها، و هى لازمه ليس لأحدهم الرجوع عنها بعد وقوعها.

و اما المهايأه فهى موقوفه على التراضى و ليست بلازمه، فلبعضهم الرجوع عنها حتى فيما إذا استوفى تمام نوبته و لم يستوف الأخر نوبته و ان ضمن حينئذ مقدار ما استوفاه بالقيمه.

[مسألة: ٢٩ إذا اجتمعت أملاك على ماء مباح من عين أو واد أو نهر و نحوها]

مسألة: ٢٩ إذا اجتمعت أملاك على ماء مباح من عين أو واد أو نهر و نحوها- بأن أحيها أشخاص عليه ليسقوها منه بواسطة السواقى أو الدوالى أو النواعير أو المكائن المتداوله فى هذه الأعصار- كان للجميع حق السقى منه، فليس لأحد ان يشق نهرا فوقها يقبض الماء كله أو ينقصه عن مقدار احتياج تلك الاملاك، و حينئذ فإن و فى الماء لسقى الجميع من دون مزاحمه فى البين فهو، و ان لم يف و وقع بين أربابها فى التقدم و التأخر التشاح و التعاسر يقدم الأسبق فالأسبق فى الاحياء ان علم السابق، و الا يقدم الأعلى فالأعلى و الأقرب فالأقرب إلى فوهه الماء و أصله، فيقضى الأعلى حاجته (١) ثم يرسله لمن يليه و هكذا.

١- فى الأراضي المنحدره التى لم يقف فيها الماء، و اما فى غيرها فالأحوط ان لا يزيد فى النخل عن أول الساق و فى الشجر عن المقدم و فى الزرع عن الشركاء.

ص: ١٢٣

[مسألة: ٣٠ الأنهار المملوكة المنشقة من الشطوط و نحوها إذا وقع التعاسر بين أربابها]

مسألة: ٣٠ الأنهار المملوكة المنشقة من الشطوط و نحوها إذا وقع التعاسر بين أربابها- بأن كان الشط لا يفي في زمان واحد بإملاء جميع تلك الأنهار- كان حالها كحال اجتماع الاملاك على الماء المباح المتقدم في المسألة السابقة، فاللاحق ما كان شقه أسبق ثم الأسبق، و ان لم يعلم الأسبق فالمدار على الأعلى فالأعلى، فيقبض الأعلى ما يسعه ثم ما يليه و هكذا.

[مسألة: ٣١ لو احتاج النهر المملوك المشترك بين جماعه إلى تنقيه أو حفر أو إصلاح]

مسألة: ٣١ لو احتاج النهر المملوك المشترك بين جماعه إلى تنقيه أو حفر أو إصلاح أو سد خرق و نحو ذلك، فإن أقدم الجميع على ذلك كانت المئونة على الجميع بنسبه ملكهم للنهر، سواء كان أقدامهم بالاختيار أو بالإيجاب من حاكم قاهر (١) جائر أو بإلزام من الشرع، كما إذا كان مشتركا بين المولى عليهم و رأى الولي المصلحة الملزمه في تعميره مثلا، و ان لم يقدم الا البعض لم يجبر الممتنع و ليس للمقدمين مطالبته بحصته من المئونه ما لم يكن أقدامهم بالتماس منه و تعهده ببذل حصته.

نعم لو كان النهر مشتركا بين القاصر و غيره و كان اقدام غير القاصر متوقفا على مشاركته القاصر اما لعدم اقتداره بدونه أو لغير ذلك وجب على ولي القاصر مراعاة لمصلحته تشريكة في التعمير و بذل المئونه من ماله بمقدار حصته.

[مسألة: ٣٢ و من المشتركات المعادن]

مسألة: ٣٢ و من المشتركات المعادن، و هي: اما ظاهره، و هي ما لا يحتاج في استخراجها و الوصول إليها إلى عمل و مئونه، كالملاح و القير و الكبريت و الموميا و الكحل، و كذا النفط إذا لم يحتج في استخراجها الى الحفر و العمل. و اما باطنه، و هي ما لا تظهر الا بالعمل و العلاج، كالذهب و الفضة و النحاس و الرصاص، و كذا النفط إذا احتاج في استخراجها الى حفر آبار كما هو المعمول غالبا في هذه الأعصار.

فأما الظاهره فهي تملك بالحيازه لا بالاحياء، فمن أخذ منها شيئا ملك ما أخذه قليلا كان أو كثيرا و ان كان زائدا على ما يعتاد لمثله و على مقدار حاجته، و يبقى الباقي مما

١- هذا إذا ألزم الجائر كلهم، اما إذا أجبر بعضهم فليس لهم الرجوع على غير الملزمين في مقدار سهامهم.

ص: ١٢٤

لم يأخذه على الاشتراك، ولا يختص بالسابق في الأخذ، وليس له ان يجوز (١) مقداراً أوجب الضيق و المضاره على الناس. و أما الباطنه فهي تملك بالإحياء، بأن ينهى العمل و النقب و الحفر الى ان يبلغ نيلها، فيكون حال الآبار المحفوره في الموات لأجل استنباط الماء، و قد مر أنها تملك بحفرها حتى يبلغ الماء و يملك بتبعها الماء، و لو عمل فيها عملاً لم يبلغ به نيلها كان تحجيراً أفاد الأحقيه و الأولويه دون الملكيه.

مسألة: ٣٣ إذا شرع في إحياء معدن ثم أهمله و عطله أجبر على إتمام العمل أو رفع يده عنه

مسألة: ٣٣ إذا شرع في إحياء معدن ثم أهمله و عطله أجبر على إتمام العمل أو رفع يده عنه، و لو أبدى عذراً أنظر بمقدار زوال عذره (٢) ثم ألزم على أحد الأمرين، كما سبق ذلك كله في إحياء الموات.

مسألة: ٣٤ لو أحيا أرضاً مزرعاً أو مسكناً مثلاً فظهر فيها معدن ملكه تبعاً لها

مسألة: ٣٤ لو أحيا أرضاً مزرعاً أو مسكناً مثلاً فظهر فيها معدن ملكه تبعاً لها، سواء كان عالماً به حين إحيائها أم لا.

مسألة: ٣٥ لو قال رب المعدن لآخر اعمل فيه و لك نصف الخارج مثلاً

مسألة: ٣٥ لو قال رب المعدن لآخر اعمل فيه و لك نصف الخارج مثلاً، بطل ان كان بعنوان الإجاره، و صح لو كان بعنوان الجعالة.

- ١- يصح هذا ان كان المقصود من الحيازه مثل التخطيط أو التحجير لكنه لا يؤثر في تملك المباحات غير المحتاجه إلى عمل غير الأخذ، و اما ان كان المقصود أخذها أو جمعها للأخذ فلا مانع من أخذها و تملكها بمقدار يتمكن و يملكها و يبيع على الناس.
- ٢- ان لم يتجاوز المتعارف.

ص: ١٢٥

[كتاب اللقطة]

اشاره

كتاب اللقطة التي بمعناها الأعم كل مال ضائع عن مالكه و لم يكن يد عليه، و هي اما حيوان أو غير حيوان:

[القول في لقطة الحيوان]

اشاره

القول في لقطة الحيوان:

و هي المسماه بالضاله.

[مسألة: ١ إذا وجد الحيوان في العمران لا يجوز أخذه و وضع اليد عليه أي حيوان كان]

مسألة: ١ إذا وجد الحيوان في العمران لا يجوز أخذه و وضع اليد عليه أي حيوان كان، فمن أخذه ضمنه و يجب عليه حفظه من التلف (١) و الإنفاق عليه بما يلزم، و ليس له الرجوع على صاحبه بما أنفق. نعم لو كان في معرض الخطر لمرض أو غيره جاز له أخذه من دون ضمان، و يجب عليه الإنفاق عليه، و جاز له الرجوع بما أنفقه على مالكه لو كان إنفاقه عليه بقصد الرجوع عليه، و ان كان له منفعه من ركوب أو حمل عليه أو لبن و نحوه جاز له استيفاؤها و احتسابها بإزاء ما أنفق (٢).

[مسألة: ٢ بعد ما أخذ الحيوان في العمران و صار تحت يده]

مسألة: ٢ بعد ما أخذ الحيوان في العمران (٣) و صار تحت يده يجب عليه

- ١- و يجوز دفعه الى الحاكم، و ان كان شاه فلا- يبعد جواز بيعها بعد حبسها ثلاثة أيام و التصديق بضمنها مع الضمان لو لم يرض صاحبها بالصدقه.
- ٢- مع التساوى و مع التفاضل فالتفاضل لصاحبه.
- ٣- هذا في غير الشاه، و اما الشاه فقد مر حكمها.

ص: ١٢٦

الفحص عن صاحبه في صورتى جواز الأخذ و عدمه، فإذا يئس من صاحبه تصدق به أو بثمنه كغيره من مجهول المالك.

[مسألة: ٣ ما يدخل في دار الإنسان من الحيوان كالدجاج و الحمام مما لم يعرف صاحبه]

مسألة: ٣ ما يدخل في دار الإنسان من الحيوان كالدجاج و الحمام مما لم يعرف صاحبه الظاهر خروجه عن عنوان اللقطة، بل هو داخل في عنوان مجهول المالك، فيتفحص عن صاحبه و عند اليأس منه يتصدق به. و الفحص اللازم هو المتعارف في أمثال ذلك، بأن يسأل من الجيران و القريبه من الدور و العمران. نعم لا- يبعد جواز تملك مثل الحمام إذا ملك جناحيه (١) و لم يعرف صاحبه من دون فحص عنه، كما مر في كتاب الصيد.

[مسألة: ٤ ما يوجد من الحيوان في غير العمران من الطرق و الشوارع و المفاوز و الصحارى و البرارى و الجبال و الإجام]

مسألة: ٤ ما يوجد من الحيوان في غير العمران من الطرق و الشوارع و المفاوز و الصحارى و البرارى و الجبال و الإجام و نحوها ان كان مما يحفظ نفسه بحسب العاده من صغار السباع مثل الثعالب و ابن آوى و الذئب و الضبع و نحوها اما لكبر جثته كالبعير أو لسرعه عدوه كالفرس و الغزال أو لقوته و بطشه كالجاموس و الثور لا يجوز أخذه و وضع اليد عليه إذا كان فى كلاء و ماء أو كان صحيحا يقدر على تحصيل الماء و الكلاء، و ان كان مما تغلب عليه صغار السباع كالشاه و أطفال البعير و الدواب جاز أخذه، فإذا أخذه عرفه فى المكان الذى أصابه (٢) و حواليه ان كان فيه أحد، فإن عرف صاحبه رده اليه و الا كان له تملكه و بيعه و أكله مع الضمان لمالكة لو وجد، كما ان له إبقاؤه و حفظه لمالكة و لا ضمان عليه.

[مسألة: ٥ لو أخذ البعير و نحوه فى صورته لا يجوز له أخذه ضمنه]

مسألة: ٥ لو أخذ البعير و نحوه فى صورته لا يجوز له أخذه ضمنه و يجب عليه الإنفاق عليه، و ليس له الرجوع بما أنفقه على صاحبه و ان كان من قصده الرجوع عليه كما مر فيما يؤخذ من العمران.

١- و لم يكن فيه اماره على الملك.

٢- بل فى سائر مظان الإصابه لصاحبه بل و محتملها.

ص: ١٢٧

[مسألة: ٦ إذا ترك الحيوان صاحبه و سرحه في الطرق أو الصحارى و البرارى]

مسألة: ٦ إذا ترك الحيوان صاحبه و سرحه في الطرق أو الصحارى و البرارى، فإن كان بقصد الاعراض عنه جاز لكل أحد أخذه و تملكه، كما هو الحال في كل مال اعرض عنه صاحبه، و ان لم يكن بقصد الاعراض بل كان من جهه العجز عن إنفاقه أو من جهه جهد الحيوان و كلاله- كما يتفق كثيرا ان الإنسان إذا كلت دابته في الطرق و المفاوز و لم يتمكن من الوقوف عندها يأخذ رحلها أو سرجها و يسرحها و يذهب، فان تركه في كلاء و ماء و أمن ليس لأحد أن يأخذه، فلو أخذه كان غاصبا ضامنا له، و ان أرسله بعد ما أخذه لم يخرج من الضمان، و فى وجوب حفظه و الإنفاق عليه و عدم الرجوع على صاحبه ما مر فيما يؤخذ فى العمران. و ان تركه فى خوف و على غير ماء و كلاء جاز أخذه و الإنفاق عليه، و هو للأخذ إذا تملكه.

[مسألة: ٧ إذا أصاب دابه و علم بالقرائن ان صاحبها قد تركها و لم يدر أنه قد تركها بقصد الاعراض أو بسبب آخر]

مسألة: ٧ إذا أصاب دابه و علم بالقرائن ان صاحبها قد تركها و لم يدر أنه قد تركها بقصد الاعراض أو بسبب آخر كان بحكم الثانى، فليس له أخذها و تملكها إلا إذا كانت فى مكان خوف بلا ماء و لا كلاء.

[مسألة: ٨ إذا أصاب حيوانا فى غير العمران و لم يدر أن صاحبه قد تركه بأحد النحويين أو لم يتركه]

مسألة: ٨ إذا أصاب حيوانا فى غير العمران و لم يدر أن صاحبه قد تركه بأحد النحويين أو لم يتركه بل ضاعه أو شرد عنه كان بحكم الثانى من التفصيل المتقدم فان كان مثل البعير لم يجز أخذه و تملكه إلا إذا كان غير صحيح و لم يكن فى ماء و كلاء، و ان كان مثل الشاه جاز أخذه مطلقا.

[القول فى لقطه غير الحيوان]**اشاره**

القول فى لقطه غير الحيوان:

التي يطلق عليها اللقطه عند الإطلاق و اللقطه بالمعنى الأخص. و يعتبر فيها عدم معرفه المالك، فهو قسم من مجهول المالك له أحكام خاصه.

[مسألة: ١ يعتبر فيه الضياع عن المالك، فما يؤخذ من يد الغاصب و السارق ليس من اللقطه لعدم الضياع عن مالكة]

مسألة: ١ يعتبر فيه الضياع عن المالك، فما يؤخذ من يد الغاصب و السارق ليس من اللقطه لعدم الضياع عن مالكة، بل لا بد فى ترتيب أحكامها من إحراز

ص: ١٢٨

الضياع و لو بشاهد الحال، فالخذاء المتبدل بحدائه في المساجد و نحوها يشكل ترتيب أحكام اللقطة عليه، و كذا الثوب المتبدل بثوبه في الحمام و نحوه لاحتمال تقصد المالك في التبديل (١) و معه يكون من مجهول المالك لا من اللقطة.

[مسألة: ٢ يعتبر في صدق اللقطة و ثبوت أحكامها الأذى و الالتقاط]

مسألة: ٢ يعتبر في صدق اللقطة و ثبوت أحكامها الأذى و الالتقاط، فلو رأى شيئا و أخبر به غيره فأخذه كان حكمها على الأذى دون الرائي و ان تسبب منه، بل لو قال ناولنيه فنوى المأمور الأذى لنفسه كان هو الملتقط دون الأمر. نعم لو أخذه لا لنفسه و ناوله إياه الظاهر صدق الملتقط على الأمر المتناول (٢)، بل بناء على صحه الاستنابه و النيابة في الالتقاط كما في حيازه المباحات و احياء الموات يكفي مجرد أخذ المأمور النائب في صيروره الأمر ملتقطا، لكون يده بمنزله يده و أخذه بمنزله أخذه.

[مسألة: ٣ لو رأى شيئا مطروحا على الأرض فأخذه بظن انه ما له فتبين أنه ضائع عن غيره]

مسألة: ٣ لو رأى شيئا مطروحا على الأرض فأخذه بظن انه ما له فتبين أنه ضائع عن غيره صار بذلك لقطه و عليه حكمها، و كذا لو رأى مالا- ضائعا فتحاه من جانب الى آخر (٣). نعم لو دفعه برجله ليتعرفه الظاهر عدم صيرورته بذلك ملتقطا بل و لا ضامنا، لعدم صدق اليد و الأذى.

[مسألة: ٤ المال المجهول المالك غير الضائع لا يجوز أخذه و وضع اليد عليه]

مسألة: ٤ المال المجهول المالك غير الضائع لا يجوز أخذه و وضع اليد عليه، فان أخذه كان غاصبا ضامنا إلا إذا كان في معرض التلف فيجوز بقصد الحفظ، و يكون حينئذ في يده أمانه شرعية لا يضمن إلا بالتعدى أو التفريط. و على كل من تقديري جواز الأذى و عدمه لو أخذه يجب عليه الفحص عن مالكة الى أن ييأس من

١- و كذا لو تبدل اشتباها لعدم صدق اللقطة عليه أيضا.

٢- مشكل فلا يترك الاحتياط بتعريف كل منهما على فرض ترك الأخر، و كذا في النائب.

٣- بعد التقاطه و بدونه لا يكون ملتقطا و ان كان ضامنا له بسبب هذا التصرف.

ص: ١٢٩

الظفر به (١)، و عند ذلك يجب عليه ان يتصدق به (٢).

[مسألة: ٥ كل مال غير الحيوان أحرز ضياعه عن مالكة المجهول و لو بشاهد الحال]

مسألة: ٥ كل مال غير الحيوان أحرز ضياعه عن مالكة المجهول و لو بشاهد الحال و هو الذى يطلق عليه «اللقطه» كما مر يجوز أخذه و التقاطه (٣) على كراهه، و ان كان المال الضائع فى الحرم- اى حرم مكة زادها الله شرفا و تعظيما- اشتدت كراهه التقاطه، بل نسب الى المشهور حرمة (٤)، فلا يترك فيه الاحتياط.

[مسألة: ٦ اللقطه ان كانت قيمتها دون الدرهم جاز تملكها فى الحال من دون تعريف و فحص عن مالكة]

مسألة: ٦ اللقطه ان كانت قيمتها دون الدرهم جاز تملكها فى الحال من دون تعريف و فحص عن مالكة، و لا يملكها قهرا بدون قصد التملك على الأقوى، فإن جاء مالكة بعد ما التقطها دفعها اليه مع بقائها و ان تملكها على الأحوط لو لم يكن الأقوى، و ان كانت تالفه لم يضمها الملتقط و ليس عليه عوضها ان كان بعد التملك (٥). و ان كانت قيمتها درهما أو أزيد و جب عليه تعريفها و الفحص عن صاحبها، فان لم يظفر به فان كانت لقطه الحرم تخير بين أمرين التصديق بها (٦) أو إبقائها عنده و حفظها لمالكة (٧) و ليس له تملكها، و ان كانت لقطه غير الحرم تخير بين أمور ثلاثة: تملكها، و التصديق بها مع الضمان فيهما، و إبقائها أمانه بيده من غير ضمان (٨).

١- و يجوز له الدفع الى الحاكم الشرعى.

٢- بإذن الحاكم على الأحوط. هذا فيما يبقى و لا يفسد باقتنائه، و أما فيه فيبيعه و يتصدق بثمنه أو يقومه و يأكله فى الأطمعه و الثمار و يتصدق بثمنه بعد اليأس، و الأحوط أن يكون جميع ذلك بإذن الحاكم.

٣- بقصد التعريف، و اما بدون فلا يجوز أخذه و يضمه لو أخذه.

٤- كما ادعى الإجماع على جوازه، و الاحتياط طريق النجاه.

٥- و لو كان ذلك بتفريط منه، بخلافه قبل التملك فإنه يضم مع التفريط.

٦- مع الضمان لو لم يرض صاحبها بالصدقه و يجوز له دفعها الى الحاكم، و كذا فى لقطه غير الحرم.

٧- بلا ضمان الا مع التفريط.

٨- الا مع التفريط.

ص: ١٣٠

[مسألة: ٧ الدرهم هو الفضة المسكوكة الرائجة في المعاملة]

مسألة: ٧ الدرهم هو الفضة المسكوكة الرائجة في المعاملة، و هو و ان اختلف عياره بحسب الأزمنة و الأمكنه الا ان المراد هنا ما كان على وزن اثنتى عشره حمصه و نصف حمصه و عشرها. و بعبارة أخرى نصف مثقال و ربع عشر مثقال بالمثقال الصيرفى الذى يساوى أربعة و عشرين حمصه معتدله، فالدرهم يقارب نصف ريال عجمى (١) و كذا ربع روبيه انكليزيه.

[مسألة: ٨ المدار فى قيمه على مكان الالتقاط و زمانه فى اللقطه و فى الدرهم]

مسألة: ٨ المدار فى قيمه على مكان الالتقاط و زمانه فى اللقطه و فى الدرهم، فان وجد شيئاً فى بلاد العجم مثلاً و كان قيمته فى بلد الالتقاط و زمانه أقل من نصف ريال أو وجد فى بلاد تكون الرائج فيها الروبيه و كان قيمته أقل من ربعها جاز تملكه فى الحال و لا يجب تعريفه.

[مسألة: ٩ يجب التعريف فوراً فيما لم يكن أقل من درهم]

مسألة: ٩ يجب التعريف فوراً فيما لم يكن أقل من درهم، فلو أخره من أول زمن الالتقاط عصى إلا إذا كان لعذر، و لو أخره لعذر أو لا لعذر لم يسقط.

[مسألة: ١٠ قيل لا يجب التعريف إلا إذا كان ناوياً للملك بعده]

مسألة: ١٠ قيل لا يجب التعريف إلا إذا كان ناوياً للملك بعده، و الأقوى وجوبه مطلقاً و ان كان من نيته التصديق أو الحفظ لمالكها أو غير ناو لشيء أصلاً.

[مسألة: ١١ مدته التعريف الواجب سنه كامله، و لا يشترط فيها التوالى]

مسألة: ١١ مدته التعريف الواجب سنه كامله، و لا يشترط فيها التوالى (٢)، فإن عرفها فى ثلاثه شهور فى سنه على نحو يقال فى العرف انه عرفها فى تلك المده ثم ترك التعريف بالمره ثم عرفها فى سنه أخرى ثلاثه شهور و هكذا الى ان كمل مقدار سنه فى أربع سنوات مثلاً كفى فى تحقق التعريف الذى هو شرط لجواز التملك و التصديق و سقط عنه ما وجب عليه و ان كان عاصياً فى تأخيره ان كان بدون عذر.

[مسألة: ١٢ لا يعتبر فى التعريف مباشره الملتقط]

مسألة: ١٢ لا يعتبر فى التعريف مباشره الملتقط، بل يجوز استنابه الغير

١- تقريباً.

٢- بمعنى التعريف فى كل يوم من أيام السنه، و اما التوالى بمعنى صدق التعريف إلى سنه واحده عرفاً و لو بالتعريف كل أسبوع أو أقل أو أكثر مره واحده فالأحوط مراعاته، و ان لم يسقط وجوب التعريف مع تركه.

ص: ١٣١

مجانا أو بالأجره مع الاطمئنان بإيقاعه، و الظاهر أن أجره التعريف على الملتقط إلا إذا كان من قصده ان يبقى بيده و يحفظها لمالكه.

[مسأله: ١٣ لو علم بأن التعريف لا فائده فيه أو حصل له اليأس من وجدان مالكةا قبل تمام السنة سقطا]

مسأله: ١٣ لو علم بأن التعريف لا فائده فيه أو حصل له اليأس من وجدان مالكةا قبل تمام السنة سقط و تخير بين الأمرين فى لقطه الحرم و الأمور الثلاثة فى لقطه غيره، و الأحوط فى الثانى (١) ان يتصدق بها و لا يملكه.

[مسأله: ١٤ لو تعذر التعريف فى أثناء السنة انتظر رفع العذر]

مسأله: ١٤ لو تعذر التعريف فى أثناء السنة انتظر رفع العذر، و ليس عليه بعد ارتفاع العذر استيناف السنة بل يكفى تميمها.

[مسأله: ١٥ لو علم بعد تعريف سنه انه لو زاد عليها عثر على صاحبه فهل يجب الزيادة الى ان يعثر عليه أم لا؟]

مسأله: ١٥ لو علم بعد تعريف سنه انه لو زاد عليها عثر على صاحبه فهل يجب الزيادة الى ان يعثر عليه أم لا؟ وجهان أحوطهما الأول (٢)، و ان كان الثانى لا يخلو من قوه.

[مسأله: ١٦ لو ضاعت اللقطه من الملتقط و وجدها شخص آخر لم يجب عليه التعريف]

مسأله: ١٦ لو ضاعت اللقطه من الملتقط و وجدها شخص آخر لم يجب عليه التعريف، بل يجب عليه إيصالها إلى الملتقط الأول. نعم لو لم يعرفه و جب عليه التعريف سنه طالبا به المالك أو الملتقط الأول، فأيا منهما (٣) عثر عليه يجب دفعها اليه من غير فرق بين ما كان ضياعها من الملتقط قبل تعريفه سنه أو بعده.

[مسأله: ١٧ إذا كانت اللقطه مما لا تبقى سنه كالطبيخ و البطيخ و اللحم و الفواكه و الخضراوات]

مسأله: ١٧ إذا كانت اللقطه مما لا تبقى سنه كالطبيخ و البطيخ و اللحم و الفواكه و الخضراوات جاز أن يقومها على نفسه (٤) و يأكلها و يتصرف بها أو يبيعها من غيره و يحفظ ثمنها لمالكها، و الأحوط ان يكون يبيعها بإذن الحاكم مع الإمكان، و لا يسقط التعريف فيحفظ خصوصياتها و صفاتها قبل أن يأكلها أو يبيعها ثم يعرفها سنه، فان

١- لا يترك، و كذا فى لقطه الحرم فإنه لا وجه لتخيره بين الأمرين مع كونه مأیوسا من أحدهما، و الا فلا فرق بينهما.

٢- بل أقواهما إلا إذا كان حرجيا عليه لطول زمانه، و الأحوط حينئذ دفعه الى الحاكم.

٣- وحده و ان عثر عليهما فيجب عليه الدفع الى المالك.

٤- فى زمان يخاف فى إبقائه الفساد.

ص: ١٣٢

جاء صاحبها و قد باعها دفع ثمنها اليه و ان أكلها غرمه بقيمته، و ان لم يجئ فلا شىء عليه (١).

[مسأله: ١٨ يتمقق تعريف سنه بأن يكون فى مده سنه متواليه أو غير متواليه مشغولا بالتعريف]

مسأله: ١٨ يتمقق تعريف سنه بأن يكون فى مده سنه متواليه أو غير متواليه مشغولا بالتعريف، بحيث لم يعد فى العرف متسامحا متساهلا فى الفحص عن مالكة بل عدوه فاحصا عنه فى هذه المده، و لا يتقدر ذلك بمقدار معين، بل هو أمر عرفى، و قد نسب الى المشهور تحديده بأن يعرف فى الأسبوع الأول فى كل يوم مره ثم فى بقية الشهر فى كل أسبوع مره و بعد ذلك فى كل شهر مره، و الظاهر أن المراد بيان أقل ما يصدق عليه تعريف سنه عرفا، و مرجعه إلى كفايه بضع و عشرين مره بهذه الكيفيه، و فيه اشكال من جهة الإشكال فى كفايه كل شهر مره فى غير الشهر الأول، و الظاهر كفايه كل أسبوع مره إلى تمام الحول، و الأحوط أن يكون فى الأسبوع الأول كل يوم مره.

[مسأله: ١٩ محل التعريف مجامع الناس كالاسواق و المشاهد و محل اقامه الجماعات و مجالس التعازى]

مسأله: ١٩ محل التعريف مجامع الناس كالاسواق و المشاهد و محل اقامه الجماعات و مجالس التعازى، و كذا المساجد حين اجتماع الناس فيها و ان كره ذلك فيها، فينبغى أن يكون على أبوابها حين دخول الناس فيها أو خروجهم عنها.

[مسأله: ٢٠ يجب أن يعرف اللقطه فى موضع الالتقاط ان وجدها فى محل متأهل من بلد أو قريه و نحوهما]

مسأله: ٢٠ يجب أن يعرف اللقطه فى موضع الالتقاط (٢) ان وجدها فى محل متأهل من بلد أو قريه و نحوهما، و لو لم يقدر على البقاء لم يسافر بها بل استتاب شخصا أمينا ثقة ليعرفها، و ان وجدها فى المفاوز و البرارى و الشوارع و أمثال ذلك عرفها لمن يجده فيها حتى انه لو اجتازت قافله تبعهم و عرفها فيهم، فان لم يجد المالك فيها أتم التعريف فى غيرها من البلاد أى بلد شاء مما احتمل وجود صاحبها فيه، و ينبغى

١- لكن له أن يتصدق بثمانه أو قيمه بعد الحول مع الضمان فى لقطه غير الحرم أو يحفظه لصاحبه بلا ضمان من غير تفريط، و اما فى لقطه الحرم فيتعين عليه الصدقه مع الضمان أو الحفظ بلا ضمان، و له الدفع فيهما الى الحاكم بلا ضمان.

٢- و فى سائر مظان الإصابه لصاحبها بل و محتملها.

ص: ١٣٣

أن يكون في أقرب البلدان إليها فالأقرب مع الإمكان.

[مسأله: ٢١ كيفية التعريف أن يقول المنادى «من ضاع له ذهب أو فضة أو ثوب» و ما شاكل ذلك من الألفاظ بلغه يفهمها الأغلب]

مسأله: ٢١ كيفية التعريف أن يقول المنادى «من ضاع له ذهب أو فضة أو ثوب» و ما شاكل ذلك من الألفاظ بلغه يفهمها الأغلب، و يجوز أن يقول «من ضاع له شىء أو مال»، بل ربما قيل ان ذلك أحوط و أولى، فإذا ادعى أحد ضياعه سأله عن خصوصياته و صفاته و علاماته من وعائه و خيطه و صنعته و أمور يبعد اطلاع غير المالك عليه من عدده و زمان ضياعه و مكانه و غير ذلك، فإذا توافقت الصفات و الخصوصيات التي ذكره مع الخصوصيات الموجودة في ذلك المال فقد تم التعريف، و لا يضر جهله ببعض الخصوصيات التي لا يطلع عليها المالك غالباً و لا يلتفت إليها إلا نادراً، ألا ترى ان الكتاب الذي يملكه الإنسان و يقرؤه و يطالعه مدة طويله من الزمان لا يطلع غالباً على عدد أوراقه و صفحاته، فلو لم يعرف مثل ذلك لكن وصفه بصفات و علامات أخر لا تخفى على المالك كفى في تعريفه و توصيفه.

[مسأله: ٢٢ إذا لم تكن اللقطة قابله للتعريف]

مسأله: ٢٢ إذا لم تكن اللقطة قابله للتعريف- بأن لم تكن لها علامه و خصوصيات ممتازه عن غيرها حتى يصف بها من يدعيها و يسأل عنها الملتقط كدينار واحد من الدينار المتعارفه غير مصرور و لا- مكسور- سقط التعريف، و حينئذ هل يتخير بين الأمور الثلاثة المتقدمه من دون تعريف مثل ما حصل اليأس من وجدان مالكة أو يعامل معه معامله مجهول المالك فيتعين التصديق به؟ وجهان أحوطهما الثانى.

[مسأله: ٢٣ إذا التقط اثنان لقطه واحده، فإن كان المجموع دون درهم جاز لهما تملكها في الحال]

مسأله: ٢٣ إذا التقط اثنان لقطه واحده، فإن كان المجموع دون درهم جاز لهما تملكها في الحال من دون تعريف و كان بينهما بالتساوى، و ان كانت بمقدار درهم فما زاد وجب عليهما تعريفها، و ان كانت حصه كل منهما أقل من درهم، و يجوز ان يتصدى للتعريف كلاهما أو أحدهما (١) أو يوزع الحول عليهما بالتساوى أو التفاضل، فان توافقا على أحد الأنحاء فقد تأدى ما هو الواجب عليهما و سقط عنهما، و ان تعاسرا

١- و يسقط بفعل كل منهما عن الآخر لأن ذلك التكليف توصلى طريقى و لا موضوعيه لمباشرته أو تسببيه، نظير وجوب تطهير الثوب للصلاه.

ص: ١٣٤

يوزع الحول عليهما بالتساوي، و هكذا بالنسبة إلى أجره التعريف لو كانت عليهما.

و بعد ما تم حول التعريف يجوز اتفاهما على التملك و التصدق أو الإبقاء امانه، و يجوز أن يختار أحدهما غير ما يختاره الآخر، بأن يختار أحدهما التملك و الآخر التصدق مثلا كل في نصفه.

[مسألة: ٢٤ إذا التقط الصبي أو المجنون فما كان دون درهم ملكه ان قصدا]

مسألة: ٢٤ إذا التقط الصبي أو المجنون فما كان دون درهم ملكه (١) ان قصدا أو قصد وليهما التملك، و ما كان مقدار درهم فما زاد يعرف و كان التعريف على وليهما، و بعد تمام الحول يختار من التملك لهما و التصدق و الإبقاء أمانه ما هو الأصلح لهما.

[مسألة: ٢٥ اللقطة في مده التعريف امانه لا يضمنها الملتقط الا مع التعدي أو التفريط]

مسألة: ٢٥ اللقطة في مده التعريف امانه (٢) لا يضمنها الملتقط الا مع التعدي أو التفريط، و كذا بعد تمام الحول ان اختار بقاءها عنده امانه لمالكها، و أما ان اختار التملك أو التصدق فإنه يصير في ضمانه كما تعرفه.

[مسألة: ٢٦ ان وجد المالك و قد تملكه الملتقط بعد التعريف]

مسألة: ٢٦ ان وجد المالك و قد تملكه الملتقط بعد التعريف، فان كانت العين باقيه أخذها و ليس له إلزام الملتقط بدفع البدل من المثل أو قيمه، و كذا ليس له إلزام المالك بأخذ البدل، و ان كانت تالفه أو منتقلة إلى الغير ببيع و نحوه أخذ بدله من الملتقط من المثل أو قيمه، و ان وجد بعد ما تصدق به فليس له أن يرجع الى العين و ان كانت موجوده عند المتصدق له، و انما له ان يرجع على الملتقط و يأخذ منه بدل ماله ان لم يرض بالتصدق، و ان رضى به لم يكن له الرجوع عليه و كان أجر الصدقه له. هذا إذا وجد المالك، و أما إذا لم يوجد فلا شيء عليه في الصورتين.

١- كما مر في حيازه المباحات نظيره.

٢- ان قام بوظيفته الشرعيه من ادامة التعريف في تمام الحول، و اما إذا ترك في البين شهورا أو سنوات فهي مضمونه عليه و لو كان مخيرا بعد تكميل التعريف كما كان مخيرا في الأول.

[مسألة: ٢٧ لا يسقط التعريف عن الملتقط بدفع اللقطة إلى الحاكم]

مسألة: ٢٧ لا- يسقط التعريف عن الملتقط بدفع اللقطة إلى الحاكم (١) و ان جاز له دفعها اليه قبل التعريف و بعده، بل ان اختار التصديق بها بعد التعريف كان الاولى أن يدفعها اليه ليتصدق بها.

[مسألة: ٢٨ لو وجد المالك و قد حصل للقطه نماء متصل يتبع العين]

مسألة: ٢٨ لو وجد المالك و قد حصل للقطه نماء متصل يتبع العين، فيأخذ العين بنمائه سواء حصل قبل تمام التعريف أو بعده، و سواء حصل قبل التملك أو بعده.

و اما النماء المنفصل، فان حصل بعد التملك كان للملتقط، فإذا كانت العين موجوده تدفعها الى المالك دون نمائها، و ان حصل في زمن التعريف أو بعده قبل التملك كان للمالك.

[مسألة: ٢٩ لو حصل لها نماء منفصل بعد الالتقاط فعرف العين حولا و لم يجد المالك]

مسألة: ٢٩ لو حصل لها نماء منفصل بعد الالتقاط فعرف العين حولا و لم يجد المالك، فهل له تملك النماء بتبع العين أم لا؟ وجهان بل قولان، أظهرهما الأول و أحوطهما الثاني (٢)، بأن يعمل معه معامله مجهول المالك، فيتصدق به بعد اليأس عن المالك.

[مسألة: ٣٠ ما يوجد مدفونا في الخربه الدارسه التي باد أهلها و في المفاوز و كل أرض لا رب لها فهو لواجده]

مسألة: ٣٠ ما يوجد مدفونا في الخربه الدارسه التي باد أهلها و في المفاوز و كل أرض لا رب لها فهو لواجده من دون تعريف و عليه الخمس (٣) كما مر في كتابه، و كذا ما كان مطروحا و علم أو ظن بشهاده بعض العائمه و الخصوصيات انه ليس لأهل زمن الواجد، و أما ما علم انه لأهل زمانه فهو لقطه، فيجب تعريفها ان كان بمقدار الدرهم فما زاد، و قد مر انه يعرف في أى بلد شاء (٤).

[مسألة: ٣١ لو علم مالك اللقطة قبل التعريف أو بعده لكن لم يمكن الإيصال]

مسألة: ٣١ لو علم مالك اللقطة قبل التعريف أو بعده لكن لم يمكن الإيصال

١- و يجب على الحاكم حفظها الى كمال التعريف ثم يوكل الأمر إلى الملتقط في اختيار ما كان مخيرا فيه، و لا- يجوز للحاكم التصديق به الا بإذن الملتقط.

٢- لا يترك.

٣- ان كان يصدق عليه الكنز عرفا.

٤- ان كان مظان الإصابه أو محتملها.

ص: ١٣٦

اليه و لا- الى وارثه ففي إجراء حكم اللقطة عليه من التخيير بين الأمور الثلاثة أو إجراء حكم مجهول المالك عليه و تعيين الصدقة به، و جهان الأحوط الثاني بل لا يخلو من قوه (١).

[مسألة: ٣٢ لو مات الملتقط فان كان بعد التعريف و التملك ينتقل الى وارثه]

مسألة: ٣٢ لو مات الملتقط فان كان بعد التعريف و التملك ينتقل الى وارثه، و ان كان بعد التعريف و قبل التملك يتخير وارثه بين الأمور الثلاثة، و ان كان قبل التعريف أو في أثناءه يتولاه وارثه في الأول و يتمه في الثاني ثم هو مخير بين الأمور الثلاثة (٢)، و لو تعددت الورثة كان حكمهم حكم الملتقط المتعدد مع وحده اللقطة، و قد مر حكمه في بعض المسائل السابقة.

[مسألة: ٣٣ لو وجد مالا في دار معموره يسكنها الغير]

مسألة: ٣٣ لو وجد مالا- في دار معموره يسكنها الغير، سواء كانت ملكا له أو مستأجره أو مستعاره بل أو مغصوبه عرفه الساكن، فان ادعى ملكيته فهو له فليدفع اليه بلا بينه، و كذا لو قال لا أدري (٣)، و ان سلبه عن نفسه فقد نسب الى المشهور انه ملك للواجد، و فيه إشكال، فالأحوط إجراء حكم اللقطة عليه، و أحوط منه إجراء حكم مجهول المالك، فيتصدق به بعد اليأس عن المالك.

[مسألة: ٣٤ لو وجد شيئا في جوف حيوان قد انتقل اليه من غيره]

مسألة: ٣٤ لو وجد شيئا في جوف حيوان قد انتقل اليه من غيره، فان كان غير السمك كالغنم و البقر عرفه صاحبه السابق، فان ادعاه دفعه اليه، و كذا ان قال لا أدري على الأحوط (٤)، و ان أنكره كان للواجد. و ان وجد شيئا لؤلؤه أو غيرها في جوف سمكه اشتراها من غيره فهو له، و الظاهر أن الحيوان الذي لم يكن له مالك سابق غير السمك بحكم السمك، كما إذا اصطاد غزالا فوجد في جوفه شيئا، و ان كان الأحوط إجراء حكم اللقطة أو المجهول المالك عليه.

١- بل هو الأقوى لكن الأحوط التصديق بإذن الحاكم.

٢- بل يعامل معه بعد تعريف السنه معاملة مجهول المالك على الأحوط.

٣- و كان الدار لا يدخلها غيره.

٤- و الأقوى انه للواجد.

ص: ١٣٧

[مسألة: ٣٥ لو وجد في داره التي يسكنها شيئاً و لم يعلم انه ماله أو مال غيره]

مسألة: ٣٥ لو وجد في داره التي يسكنها شيئاً و لم يعلم انه ماله أو مال غيره، فان لم يدخلها غيره أو يدخلها آحاد من الناس من باب الاتفاق كالدخلائيه المعده لأهله و عياله فهو له، و ان كانت مما يتردد فيها الناس كالبرانيه المعده للأضياف و الواردين و العائدين و المضاييف و نحوها فهو لقطه يجرى عليه حكمها، و ان وجد في صندوقه شيئاً و لم يعلم انه ماله أو مال غيره فهو له الا إذا كان غيره يدخل يده فيه أو يضع فيه شيئاً فيعرفه ذلك الغير، فإن أنكره كان له لا لذلك الغير و ان ادعاه دفعه اليه، و ان قال لا أدري فالأحوط التصالح.

[مسألة: ٣٦ لو أخذ من شخص مالا ثم علم انه لغيره قد أخذ منه بغير وجه شرعي و عدوانا]

مسألة: ٣٦ لو أخذ من شخص ما لا- ثم علم انه لغيره قد أخذ منه بغير وجه شرعي و عدوانا و لم يعرف المالك يجرى عليه حكم مجهول المالك لا اللقطه، لما مر أنه يعتبر في صدقها الضياع عن المالك و لا ضياع في هذا الفرض. نعم في خصوص ما إذا أودع عنده سارق مالا- ثم تبين انه مال غيره و لم يعرفه يجب عليه ان يمسكه و لا يرده الى السارق مع الإمكان ثم هو بحكم اللقطه فيعرفها حولا فإن أصاب صاحبها ردها عليه و الا تصدق بها (١)، فان جاء صاحبها بعد ذلك خيره بين الأجر و الغرم، فان اختار الأجر فله و ان اختار الغرم غرم له و كان الأجر له، و ليس له ان يملكه بعد التعريف فليس هو بحكم اللقطه من هذه الجبهه.

[مسألة: ٣٧ لو التقط شيئاً فبعد ما صار في يده ادعاه شخص حاضر و قال انه مالى يشكل دفعه اليه بمجرد دعواه]

مسألة: ٣٧ لو التقط شيئاً فبعد ما صار في يده ادعاه شخص حاضر و قال انه مالى يشكل دفعه اليه بمجرد دعواه بل يحتاج إلى البينه، إلا إذا كان بحيث يصدق عرفاً انه في يده أو ادعاه قبل ان يلتقطه فيحكم بكونه ملكاً للمدعى، و لا يجوز له أن يلتقطه.

[مسألة: ٣٨ لا يجب دفع اللقطه الى من يدعيها الا مع العلم أو البينه]

مسألة: ٣٨ لا يجب دفع اللقطه الى من يدعيها الا مع العلم أو البينه، و ان وصفها بصفات و علامات لا يطلع عليها غير المالك غالباً إذا لم يفد القطع بكونه

١- الأحوط عدم التصديق قبل اليأس و لو بعد تعريفه حولا.

ص: ١٣٨

المالك. نعم نسب إلى الأ-كثر أنه ان أفاد الظن جاز دفعها إليه، فإن تبرع بالدفع عليه لم يمنع و ان امتنع لم يجبر و فيه إشكال، فالأحوط الاقتصار في الدفع على صورته العلم أو البينه (١).

[مسألة: ٣٩ لو تبدل حذاؤه بحذاء آخر في مسجد أو غيره أو تبدل ثيابه في حمام]

مسألة: ٣٩ لو تبدل حذاؤه بحذاء آخر في مسجد أو غيره أو تبدل ثيابه في حمام أو غيره بثياب آخر، فان علم ان الموجود لمن أخذ ماله جاز أن يتصرف فيه، بل يتملكه بعنوان التقاص عن ماله، خصوصا (٢) فيما إذا علم و لو بشاهد الحال أن صاحبه قد بدله متعمدا. نعم لو كان الموجود أجود مما أخذ يلاحظ التفاوت فيقومان معا و يتصدق مقدار التفاوت بعد اليأس عن صاحب المتروك، و ان لم يعلم بأن المتروك لمن أخذ ماله أو لغيره يعامل معه معامله مجهول المالك، فيتفحص عن صاحبه و مع اليأس عنه يتصدق به، بل الأحوط ذلك أيضا فيما لو علم ان الموجود للأخذ لكن لم يعلم انه قد بدل متعمدا.

[خاتمه]

إشارة

(خاتمه) إذا وجد صبيا ضائعا لا كافل له و لا يستقل بنفسه على السعى فيما يصلحه و الدفع عما يضره و يهلكه و يقال له «اللقيط» يجوز بل يستحب التقاطه و أخذه، بل يجب إذا كان في معرض التلف، سواء كان منبوذا قد طرحه أهله في شارع أو مسجد و نحوهما عجزا عن النفقة أو خوفا من التهمة أو غيره، بل و ان كان مميذا بعد صدق كونه ضائعا تائها لا كافل له، و بعد ما أخذ اللقيط و التقطه يجب عليه حضانته و حفظه و القيام بضروره تربيته بنفسه أو بغيره، و هو أحق به من غيره الا ان يبلغ، فليس لأحد أن ينتزعه من يده و يتصدى حضانته غير من له حق الحضانه تبرعا بحق النسب كالأبوين

١- بل الأقوى.

٢- الظاهر أن التقاص مخصوص بما إذا علم ان صاحبه بدله عمدا أو اشتباها، اما ان كان بدله نفسه عمدا أو اشتباها فليس له التقاص بل يجب عليه معامله مجهول المالك معه.

ص: ١٣٩

و الأجداد و سائر الأقارب أو بحق الوصاية كوصى الأب أو الجد إذا وجد أحد هؤلاء، فيخرج بذلك عن عنوان اللقيط لوجود الكافل له حينئذ. و اللقيط من لا كافل له، و كما لهؤلاء حق الحضانه فلهم انتزاعه من يد آخذه كذلك عليهم ذلك، فلو امتنعوا أجبروا عليه.

[مسأله: ١ إذا كان للقيط مال من فراش أو غطاء زائدين على مقدار حاجته أو غير ذلك]

مسأله: ١ إذا كان للقيط مال من فراش أو غطاء زائدين على مقدار حاجته أو غير ذلك جاز للملتقط صرفه في إنفاقه بإذن الحاكم أو وكيله، و مع تعذرهما جاز له ذلك بنفسه (١) و لا ضمان عليه، و ان لم يكن له مال فان وجد من ينفق عليه من حاكم بيده بيت المال أو من كان عنده حقوق تنطبق عليه من زكاه أو غيرها أو متبرع كان له الاستعانه بهم في إنفاقه أو الإنفاق عليه من ماله، و ليس له حينئذ الرجوع على اللقيط بما أنفق بعد بلوغه و يساره و ان نوى الرجوع عليه، و ان لم يكن من ينفق عليه من أمثال ما ذكر تعيين عليه و كان له الرجوع عليه مع قصد الرجوع لا بدونه.

[مسأله: ٢ يشترط في الملتقط البلوغ و العقل و الحرية و كذا الإسلام ان كان اللقيط محكوماً بالإسلام]

مسأله: ٢ يشترط في الملتقط البلوغ و العقل و الحرية و كذا الإسلام ان كان اللقيط محكوماً بالإسلام.

[مسأله: ٣ لقيط دار الإسلام محكوماً بالإسلام]

مسأله: ٣ لقيط دار الإسلام محكوماً بالإسلام، و كذا لقيط دار الكفر إذا وجد فيها مسلم احتمال تولد اللقيط منه، و ان كان في دار الكفر و لم يكن فيها مسلم أو كان و لم يحتمل كونه منه يحكم بكفره، و فيما كان محكوماً بالإسلام لو أعرب عن نفسه الكفر بعد البلوغ يحكم بكفره، لكن لا يجرى عليه حكم المرتد الفطرى على الأقوى.

[مسأله: ٤ اللقيط محكوماً بالحرية ما لم يعلم خلافه أو أقر على نفسه بالرق بعد بلوغه]

مسأله: ٤ اللقيط محكوماً بالحرية ما لم يعلم خلافه أو أقر على نفسه بالرق بعد بلوغه حتى فيما لو التقط من دار الكفر و لم يكن فيها مسلم احتمال تولده منه، غاية الأمر انه يجوز استرقاقه حينئذ، و هذا غير الحكم برقيته كما لا يخفى.

١- الأحوط في الفرض الاستيذان من عدول المؤمنين، و مع التعذر يتصدى بنفسه.

ص: ١٤٠

[كتاب النكاح]

اشاره

كتاب النكاح و هو من المستحبات الأكيدة، و ما ورد في الحث عليه و الدم على تركه مما لا يحصى كثره:

فمن مولانا الباقر عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه و آله: ما بنى بناء في الإسلام أحب الى الله عز و جل من التزويج. □ □

و عن مولانا الصادق عليه السلام: ركعتان يصليهما المتزوج أفضل من سبعين ركعه يصليهما عزب.

و عنه عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه و آله: رذال موتاكم العزاب. □ □

و في خبر آخر عنه صلى الله عليه و آله: أكثر أهل النار العزاب. □

و لا- ينبغي ان يمنعه عنه الفقر و العيله بعد ما وعد الله عز و جل بالأغناء و السعه بقوله عز من قائل «إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ».

فمن النبي صلى الله عليه و آله: من ترك التزويج مخافه العيله فقد أساء الظن بالله عز و جل. □

هذا

[و مما يناسب تقديمه على مقاصد هذا الكتاب أمور]

اشاره

و مما يناسب تقديمه على مقاصد هذا الكتاب أمور بعضها متعلق بمن ينبغي اختياره للزواج و من لا ينبغي، و بعضها في آداب العقد، و في بعضها في آداب الخلوه

ص: ١٤١

مع الزوجه، و بعضها من اللواحق التى لها مناسبة بالمقام، و هى تذكر فى ضمن مسائل:

[مسأله: ١ مما ينبغى ان يهتم به الإنسان النظر فى صفات من يريد تزويجها]

مسأله: ١ مما ينبغى ان يهتم به الإنسان النظر فى صفات من يريد تزويجها:

□
فعن النبى صلى الله عليه و آله: اختاروا لنطفكم، فان الخال أحد الضجيعين.

و فى خبر آخر: تخيروا لنطفكم، فإن الأبناء تشبه الأحوال.

و عن مولانا الصادق عليه السلام لبعض أصحابه حين قال قد هممت أن أتزوج:

أنظر أين تضع نفسك و من تشركه فى مالك و تطلعه على دينك و سرک، فان كنت لا بد فاعلا فبکرا تنسب الى الخير و حسن الخلق - الخير.

و عنه عليه السلام: إنما المرأة قلاده فانظر ما تتقلد، و ليس للمرأة خطر لا- لصالحتهن و لا لطالحتهن، فأما صالحتهن فليس خطرهما الذهب و الفضة هى خير من الذهب و الفضة، و اما طالحتهن فليس خطرهما التراب التراب خير منها.

و كما ينبغى للرجل أن ينظر فيمن يختارها للتزويج كذلك ينبغى ذلك للمرأة و أولياؤها بالنسبه الى الرجل، فعن مولانا الرضا عليه السلام عن آباءه عن رسول الله صلى الله عليه و آله انه قال: النكاح رق، فإذا أنكح أحدكم وليدته فقد أرقها، فلينظر أحدكم لمن يرق كريمته.

[مسأله: ٢ ينبغى أن لا يكون النظر فى اختيار المرأة مقصورا على الجمال و المال]

□
مسأله: ٢ ينبغى أن لا- يكون النظر فى اختيار المرأة مقصورا على الجمال و المال، فعن النبى صلى الله عليه و آله: من تزوجها المرأة لا يتزوجها الا لجمالها لم ير فيها ما يجب، و من تزوجها لمالها لا يتزوجها الا له و كله الله اليه، فعليكم بذات الدين.

بل يختار من كانت واجده لصفات شريفه صالحه قد وردت فى مدحها الاخبار فاقده لصفات ذميمه قد نطقت بدمها الآثار، و أجمع خبر فى هذا الباب ما عن النبى صلى الله عليه و آله انه قال: خير نسائكم الولود الودود العفيفه العزيزه فى أهلها الذليله مع

ص: ١٤٢

بعلمها المتبرجه مع زوجها الحصان على غيره التي تسمع قوله و تطيع أمره- الى أن قال- ألا أخبركم بشرار نساءكم الذليله في أهلها العزيزه مع بعلمها العقيم الحقود التي لا تورع من قبيح المتبرجه إذا غاب عنها بعلمها الحصان معه إذا حضر لا تسمع قوله و لا تطيع امره و إذا خلا بها بعلمها تمنعت منه كما تمنع الصعبه عن ركوبها لا تقبل منه عذرا و لا تقبل له ذنبا.

و في خبر آخر عنه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله: إياكم و خضراء الدمن. قيل: يا رسول الله و ما خضراء الدمن؟ قال: المرأه الحسناء في منبت السوء. أشار الى كونها ممن تنال آباءها و أمهاتها و عشيرتها الألسن، و كانوا معروفين بعدم النجابه.

[مسأله: ٣ يكره تزويج الزانية و المتولده من الزنا و ان يتزوج الشخص قابلته أو ابتها]

مسأله: ٣ يكره تزويج الزانية و المتولده من الزنا و ان يتزوج الشخص قابلته أو ابتها.

[مسأله: ٤ لا ينبغي للمرأة ان تختار زوجا سيئ الخلق و المخنث و الفاسق و شارب الخمر]

مسأله: ٤ لا ينبغي للمرأة ان تختار زوجا سيئ الخلق و المخنث و الفاسق و شارب الخمر و من كان من الزنج أو الأكراد أو الخوزى أو الخزر.

[مسأله: ٥ يستحب: الاشهاد في العقد]

مسأله: ٥ يستحب: الاشهاد في العقد، و الإعلان به، و الخطبه امامه، أكملها ما اشتمل على التحميد و الصلاه على النبي و الأئمه المعصومين و الشهادتين و الوصيه بالتقوى و الدعاء للزوجين، و يجزى «الحمد لله و الصلاه على محمد و آله»، و إيقاعه ليلا. و يكره إيقاعه و القمر في برج العقرب، و إيقاعه في محاق الشهر و في أحد الأيام المنحوسه في كل شهر المشتهره في الألسن بكوامل الشهر، و هي سبعة الثالث و الخامس و الثالث عشر و السادس عشر و الحادى و العشرون و الرابع و العشرون و الخامس و العشرون.

[مسأله: ٦ يستحب ان يكون الزفاف ليلا، و الوليمه في ليله أو نهاره]

مسأله: ٦ يستحب ان يكون الزفاف ليلا، و الوليمه في ليله أو نهاره، فإنها من سنن المرسلين. و عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله: لا وليمه إلا في خمس في عرس أو خرس أو عذار أو زكار أو زكار- يعنى للتزويج أو ولاده الولد أو الختان أو شراء الدار أو القدوم من مكه.

ص: ١٤٣

و انما تستحب يوما أو يومين لا أزيد، للنبي: الوليمه في الأول حق و يومان مكرمه و ثلاثه أيام رياء و سمعه. و ينبغي ان يدعى لها المؤمنون، و يستحب لهم الإجابة و الأكل و ان كان المدعو صائما نفلا- و ينبغي ان يعم صاحب الدعوه الأغنياء و الفقراء و ان لا يخصها بالأغنياء، فعن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله: شر الوائم ان يدعى لها الأغنياء و يترك الفقراء.

[مسأله: ٧ يستحب لمن أراد الدخول بالمرأه ليله الزفاف أو يومه ان يصلی ركعتين]

مسأله: ٧ يستحب لمن أراد الدخول بالمرأه ليله الزفاف أو يومه ان يصلی ركعتين ثم يدعو بعدهما بالمأثور، و ان يكونا على طهر، و ان يضع يده على ناصيتها مستقبل القبلة و يقول «اللهم على كتابك تزوجتها و في أمانتك أخذتها و بكلماتك استحللت فرجها، فان قضيت في رحمها شيئا فاجعله ذكرا مسلما سويا و لا تجعله شرك شيطان».

[مسأله: ٨ للخلوه بالمرأه مطلقا و لو في غير ليله الزفاف آداب]

مسأله: ٨ للخلوه بالمرأه مطلقا و لو في غير ليله الزفاف آداب، و هي بين مستحب و مكروه:

أما المستحب:

فمنها: ان يسمى عند الجماع، فإنه وقايه عن شرك الشيطان، فعن الصادق عليه السلام: إذا أتى أحدكم أهله فليذكر الله، فان لم يفعل و كان منه ولد كان شرك شيطان. و في معناه أخبار كثيره.

و منها: ان يسأل الله تعالى ان يرزقه ولدا تقيا مباركا زكيا ذكرا سويا.

و منها: ان يكون على وضوء، سيما إذا كانت المرأه حاملا.

و اما المكروه: فيكره الجماع في ليله خسوف القمر، و يوم كسوف الشمس، و يوم هبوب الريح السوداء و الصفراء و الزلزله، و عند غروب الشمس حتى يذهب الشفق، و بعد طلوع الفجر الى طلوع الشمس، و في المحاق، و في أول ليله من كل شهر ما عدا شهر رمضان، و في ليله النصف من كل شهر، و ليله الأربعاء، و في ليلتي الأضحى

ص: ١٤٤

و الفطر. و يستحب ليله الاثني عشر و الثلاثاء و الخميس و الجمعة، و يوم الخميس عند الزوال، و يوم الجمعة بعد العصر.

و يكره الجماع فى السفر إذا لم يكن معه ماء يغتسل به، و الجماع و هو عريان، و عقيب الاحتلام قبل الغسل. نعم لا بأس بأن يجامع مرات من غير تخلل الغسل بينها و يكون غسله أخيراً لكن يستحب غسل الفرج و الوضوء عند كل مره، و ان يجامع و عنده من ينظر اليه حتى الصبي و الصبيه، و الجماع مستقبل القبلة و مستدبرها و فى السفينه، و الكلام عند الجماع بغير ذكر الله، و الجماع و هو مختضب أو هى مختضبه، و على الامتلاء من الطعام. فعن الصادق عليه السلام: ثلاث يهدمن للبدن و ربما قتلن:

دخول الحمام على البطنه، و الغشيان على الامتلاء، و نكاح العجائز. و يكره الجماع قائماً و تحت السماء و تحت الشجره المثمره، و يكره أن تكون خرقة الرجل و المرأه واحده، بل يكون له خرقة و لها خرقة و لا يمسحها بخرقه واحده فتقع الشهوه على الشهوه، ففى الخبر ان ذلك يعقب بينهما العداوه.

امسأله: ٩ يستحب التعجيل فى تزويج البنت و تحصينها بالزوج عند بلوغها]

امسأله: ٩ يستحب التعجيل فى تزويج البنت و تحصينها بالزوج عند بلوغها، فعن الصادق عليه السلام: من سعادته المرء ان لا تطمئنت ابنته فى بيته.

و فى الخبر: ان الأبكار بمنزله الثمر على الشجر إذا أدرك ثمارها فلم تجتن أفسدته الشمس و نثرته الرياح، و كذلك الأبكار إذا أدرك ما تدرك النساء فليس لهن دواء إلا البعول.

و ان لا- يرد الخاطب إذا كان من يرضى خلقه و دينه و أمانته و كان عفيفاً صاحب يسار، و لا ينظر إلى شرافه الحسب و علو النسب، فعن على عليه السلام عن النبي صلى الله عليه و آله: إذا جاءكم من ترضون خلقه و دينه فزوجوه. قلت: يا رسول الله و ان كان دينها فى نسبه؟ قال: إذا جاءكم من ترضون خلقه و دينه فزوجوه، إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُنْ فِتْنَةٌ فِي الْأَرْضِ وَ فَسَادٌ كَبِيرٌ.

[مسألة: ١٠ يستحب السعى فى التزويج و الشفاعة فيه و إرضاء الطرفين]

مسألة: ١٠ يستحب السعى فى التزويج و الشفاعة فيه و إرضاء الطرفين، فعن الصادق عليه السلام قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام: أفضل الشفاعات ان تشفع بين اثنين فى نكاح حتى يجمع الله بينهما.

و عن الكاظم عليه السلام قال: ثلاثه يستظلون بظل عرش الله يوم القيامة يوم لا ظل الا ظله: رجل زوج أخاه المسلم، أو أخدمه، أو كتم له سرا.

و عن النبي صلى الله عليه و آله: من عمل فى تزويج بين مؤمنين حتى يجمع بينهما زوجه الله ألف امرأه من الحور العين كل امرأه فى قصر من در و ياقوت، و كان له بكل خطوه خطأها أو بكل كلمه تكلم بها فى ذلك عمل سنه قام ليلها و صام نهارها، و من عمل فى فرقه بين امرأه و زوجها كان عليه غضب الله و لعنته فى الدنيا و الآخرة، و كان حقا على الله ان يرضخه بألف صخره من نار، و من مشى فى فساد ما بينهما و لم يفرق كان فى سخط الله عز و جل و لعنته فى الدنيا و الآخرة و حرم عليه النظر الى وجهه.

[مسألة: ١١ المشهور جواز وطى الزوجه و المملوكه دبرا على كراهيه شديده]

مسألة: ١١ المشهور جواز وطى الزوجه و المملوكه دبرا على كراهيه شديده، و الأحوط تركه (١) خصوصا مع عدم رضاها.

[مسألة: ١٢ لا يجوز وطى الزوجه قبل إكمال تسع سنين دواما كان النكاح أو منقطعاً]

مسألة: ١٢ لا يجوز وطى الزوجه قبل إكمال تسع سنين دواما كان النكاح أو منقطعاً، و أما سائر الاستمتاع كالمس بشهوه و التقبيل و الضم و التفخيز فلا بأس بها حتى فى الرضيعه، و لو وطأها قبل التسع و لم يفضها لم يترتب عليه (٢) شىء غير الإثم على الأقوى، و ان أفضاها- بأن جعل مسلكى البول و الحيض أو مسلكى الحيض و الغائط واحدا (٣)- حرم عليه و طيها أبدا و لكن لم تخرج عن زوجيته على الأقوى، فيجرى عليها أحكامها من التوارث و حرمه الخامسة و حرمه أختها معها و غيرها.

و يجب عليه نفقتها ما دامت حيه و ان طلقها، بل و ان تزوجت بعد الطلاق على الأحوط.

١- لا ينبغى ترك هذا الاحتياط.

٢- لا يترك الاحتياط بترك الوطى ابدا فيما لو دخل بها قبل التسع و ان لم يفضها.

٣- أو جعل الجميع واحدا.

ص: ١٤٦

و يجب عليه ديه الإفضاء، و هي ديه النفس، فإذا كانت حره فلها نصف ديه الرجل مضافا الى المهر الذى استحقتة بالعقد و الدخول. و لو دخل بزوجه بعد إكمال التسع، فأفضاها لم تحرم عليه و لم تثبت الديه، و لكن الأحوط الإنفاق عليها ما دامت حيه (١).

[مسألة: ١٣ لا يجوز ترك وطى الزوجه أكثر من أربعة أشهر إلا بإذنها حتى المنقطعه على الأحوط]

مسألة: ١٣ لا يجوز (٢) ترك وطى الزوجه أكثر من أربعة أشهر إلا- بإذنها حتى المنقطعه على الأحوط (٣)، و يختص الحكم بصوره عدم العذر، و اما معه فيجوز الترك مطلقا ما دام وجود العذر، كما إذا خيف الضرر عليه أو عليها، و من العذر عدم الميل المانع عن انتشار العضو. و هل يختص الحكم بالحاضر فلا بأس على المسافر و ان طال سفره أو يعمهما فلا يجوز للمسافر اطاله سفره أزيد من أربعة أشهر بل يجب عليه مع عدم العذر الحضور لإيفاء حق زوجته؟ قولان، أظهرهما الأول، لكن بشرط كون السفر ضروريا و لو عرفا كسفر تجاره أو زياره أو تحصيل علم و نحو ذلك، دون ما كان لمجرد الميل و الانس و التفرج و نحو ذلك.

[مسألة: ١٤ لا إشكال فى جواز العزل]

مسألة: ١٤ لا إشكال فى جواز العزل، و هو إخراج الإله عند الإنزال و إفراغ المنى إلى الخارج فى غير الزوجه الدائمه الحره و كذا فيها مع اذنها، و أما فيها بدون اذنها ففيه قولان، أشهرهما الجواز مع الكراهه (٤)، و هو الأقوى، كما ان الأقوى عدم وجوب ديه النطفه عليه و ان قلنا بالحرمة، و قيل بوجوبها عليه للزوجه، و هي عشره دنانير، و هو ضعيف فى الغايه.

١- و ان طلقها و تزوجت بالغير.

٢- فى الشابه و أما الشائبه فالأحوط عدم الترك.

٣- بل الأقوى.

٤- بل يمكن القول بعدمها فى العقيمه و العجوزه و السليطه و البذيه و التى لا ترضع ولدها هذا فى الزوج و أما منع الزوجه من الإنزال فى فرجها فالظاهر حرمتها بدون رضاء الزوج، و يمكن القول بوجوب ديه النطفه عليها.

ص: ١٤٧

[مسألة: ١٥ يجوز لكل من الزوج و الزوجه النظر الى جسد الآخر ظاهره و باطنه حتى العوره]

مسألة: ١٥ يجوز لكل من الزوج و الزوجه النظر الى جسد الآخر ظاهره و باطنه حتى العوره، و كذا مس كل منهما بكل عضو منه كل عضو من الآخر مع التلذذ و بدونه.

[مسألة: ١٦ لا إشكال في جواز نظر الرجل الى ما عدا العوره من مماثله]

مسألة: ١٦ لا- إشكال في جواز نظر الرجل الى ما عدا العوره من مماثله شيخا كان المنظور اليه أو شابا حسن الصورة أو قبيحها ما لم يكن بتلذذ و ريبه، و العوره هي القبل و الدبر و البيضان كما سبق في أحكام التخلي من كتاب الطهارة، و كذا لا إشكال في جواز نظر المرأة الى ما عدا العوره من مماثلها، و أما عورتها فيحرم ان تنظر إليها كالرجل.

[مسألة: ١٧ يجوز للرجل أن ينظر الى جسد محارمه ما عدا العوره إذا لم يكن مع تلذذ و ريبه]

مسألة: ١٧ يجوز للرجل أن ينظر الى جسد محارمه ما عدا العوره إذا لم يكن مع تلذذ و ريبه، و المراد بالمحارم من يحرم عليه نكاحهن من جهة النسب أو الرضاع أو المصاهرة، و كذا يجوز لهن النظر الى ما عدا العوره من جسده بدون تلذذ أو ريبه.

[مسألة: ١٨ لا إشكال في عدم جواز نظر الرجل الى ما عدا الوجه و الكفين من المرأة الأجنبية من شعرها و سائر جسدها]

مسألة: ١٨ لا إشكال في عدم جواز نظر الرجل الى ما عدا الوجه و الكفين من المرأة الأجنبية من شعرها و سائر جسدها، سواء كان فيه تلذذ و ريبه أم لا، و كذا الوجه و الكفان إذا كان بتلذذ و ريبه، و أما بدونها ففيه قولان بل أقوال: الجواز مطلقا، و عدمه مطلقا، و التفصيل بين نظره واحده فالأول و تكرار النظر فالثاني. و أحوط الأقوال بل أقواها أوسطها.

[مسألة: ١٩ لا يجوز للمرأة النظر إلى الأجنبي كالعكس]

مسألة: ١٩ لا يجوز للمرأة النظر إلى الأجنبي كالعكس، و استثناء الوجه و الكفين فيه أشكال منه في العكس (١).

[مسألة: ٢٠ كل من يحرم النظر اليه يحرم مسه]

مسألة: ٢٠ كل من يحرم النظر اليه يحرم مسه، فلا- يجوز مس الأجنبي و بالعكس، بل لو قلنا بجواز النظر الى الوجه و الكفين من الأجنبي لم نقل

١- بل أسهل كما سيأتي.

ص: ١٤٨

بجواز مسهما منها، فلا يجوز للرجل مصافحتها. نعم لا بأس بها من وراء الثوب (١).

[مسألة: ٢١ لا يجوز النظر الى العضو المبان من الأجنبي و الأجنبيه]

مسألة: ٢١ لا يجوز النظر الى العضو المبان من الأجنبي و الأجنبيه. نعم الظاهر انه لا بأس بالنظر الى السن و الظفر و الشعر المنفصالات.

[مسألة: ٢٢ يستثنى من حرمه النظر و اللمس فى الأجنبي و الأجنبيه مقام المعالجه إذا لم يمكن بالمماثل]

مسألة: ٢٢ يستثنى من حرمه النظر و اللمس فى الأجنبي و الأجنبيه مقام المعالجه إذا لم يمكن بالمماثل، كمعرفه النبض (٢) و الفصد و الحجامة و جبر الكسر و نحو ذلك، و مقام الضروره كما إذا توقف استنقاذه من الغرق أو الحرق على النظر و اللمس، و إذا اقتضت الضروره أو توقف العلاج على النظر دون اللمس أو العكس اقتصر على ما اضطر اليه، فلا يجوز الأخر.

[مسألة: ٢٣ و كما يحرم على الرجل النظر إلى الأجنبيه يجب عليها التستر من الأجان]

مسألة: ٢٣ و كما يحرم على الرجل النظر إلى الأجنبيه يجب عليها التستر من الأجان، و لا يجب على الرجال التستر و ان كان يحرم على النساء النظر إليهم.

نعم إذا علموا بأن النساء يتعمدن النظر إليهم يجب عليهم (٣) التستر منهن من باب حرمه الإعانه على الإثم.

[مسألة: ٢٤ لا إشكال فى أن غير المميز من الصبي و الصبيه خارج عن أحكام النظر و اللمس]

مسألة: ٢٤ لا إشكال فى أن غير المميز من الصبي و الصبيه خارج عن أحكام النظر و اللمس و التستر، بل هو بمنزله سائر الحيوانات.

[مسألة: ٢٥ يجوز للرجل أن ينظر إلى الصبيه ما لم تبلغ إذا لم يكن فيه تلذذ و شهوه]

مسألة: ٢٥ يجوز للرجل أن ينظر إلى الصبيه ما لم تبلغ إذا لم يكن فيه تلذذ و شهوه. نعم الأحوط الاقتصار على مواضع لم تجر العاده على سترها باللبسه المتعارفه

١- من دون غمز على الأحوط.

٢- مع انحصار المعالجه به و عدم إمكانها من وراء الثوب.

٣- إلا فى غير ما جرت السيره مستمره من زمان المعصوم عليه السلام الى زماننا على عدم ستره و لو مع العلم بتعمد النساء فى النظر عليه مثل الوجه. نعم مع العلم بنظرهن مع الرية و الالتذاذ يمكن القول بوجود الستر لحرمة الإعانه، لكن المتيقن منها حكما و موضوعا هو مع قصد الإعانه و أما بدونه فمحل تأمل. نعم التستر أحوط.

ص: ١٤٩

مثل الوجه و الكفين و شعر الرأس و الذراعين و القدمين، لا مثل الفخذ و الأليين و الظهر و الصدر و الثديين، و كذا الأحوط عدم ثقيلها و عدم وضعها في حجره إذا بلغت ست سنين.

[مسألة: ٢٦ يجوز للمرأة النظر إلى الصبي المميز ما لم يبلغ]

مسألة: ٢٦ يجوز للمرأة النظر إلى الصبي المميز ما لم يبلغ، و لا- يجب عليها التستر عنه ما لم يبلغ مبلغا يترتب على النظر منه أو إليه ثوران الشهوه.

[مسألة: ٢٧ يجوز النظر الى نساء أهل الذمه]

مسألة: ٢٧ يجوز النظر الى نساء أهل الذمه، بل مطلق الكفار مع عدم التلذذ و الريه، أعنى خوف الوقوع في الحرام، و الأحوط الاقتصار على المواضع التي جرت عاداتهن على عدم التستر عنها (١). و قد تلحق بهن نساء أهل البوادي و القرى من الاعراب و غيرهم اللاتي جرت عاداتهن على عدم التستر و إذا نهين لا ينتهين، و هو مشكل. نعم الظاهر أنه يجوز التردد في القرى و الأسواق و مواقع تردد تلك النسوة و مجامعهن و محال معاملتهن مع العلم عاده بوقوع النظر عليهن، و لا يجب غض البصر في تلك المحال إذا لم يكن خوف افتتان.

[مسألة: ٢٨ يجوز لمن يريد تزويج امرأه ان ينظر إليها بشرط أن لا يكون بقصد التلذذ]

مسألة: ٢٨ يجوز لمن يريد (٢) تزويج امرأه ان ينظر إليها بشرط أن لا يكون بقصد التلذذ و ان علم انه يحصل بسبب النظر قهرا، و الأحوط الاقتصار على وجهها و كفيها و شعرها و محاسنها، كما أن الأحوط لو لم يكن الأقوى الاقتصار على ما إذا كان قاصدا لتزويج المنظوره بالخصوص (٣)، فلا يعم الحكم ما إذا كان قاصدا لمطلق التزويج و كان بصدد تعيين الزوجه بهذا الاختبار، و يجوز تكرار النظر إذا لم يحصل الاطلاع عليها بالنظره الاولى.

□

- ١- و الأحوط الاقتصار على ما كانت عاداتهن على عدم ستره في زمان النبي صلى الله عليه و آله و الأئمه عليهم السلام، و اما ما استحدث في زماننا من عدم ستر المحاسن بل و القبايح نعوذ بالله فالأحوط ترك النظر، بل الأقوى في بعضها.
- ٢- الأحوط الاقتصار على الوجه و الكفين بشرط ان لا يكون عارفا بحالها.
- ٣- و لا أقل من ان تكون المنظوره بالخصوص محتمل التزويج.

[مسألة: ٢٩ الأقوى جواز سماع صوت الأجنبية ما لم يكن تلعذ و ريبه]

مسألة: ٢٩ الأقوى جواز سماع صوت الأجنبية ما لم يكن تلعذ و ريبه، و كذا يجوز لها إسماع صوتها للأجانب إذا لم يكن خوف فتنه، و ان كان الأحوط الترك في غير مقام الضروره، خصوصا في الشابه. و ذهب جماعه إلى حرمة السماع و الاسماع، و هو ضعيف في الغايه. نعم يحرم عليها المكالمه مع الرجال بكيفيه مهيجه بترقيق القول و تليين الكلام و تحسين الصوت، فيطمع الذي في قلبه مرض.

[(فصل) في عقد النكاح و أحكامه]

اشاره

(فصل) في عقد النكاح و أحكامه النكاح على قسمين دائما و منقطع، و كل منهما يحتاج الى عقد مشتمل على إيجاب و قبول لفظين دالين على إنشاء المعنى المقصود و الرضا به دلالة معتبره عند أهل المحاوره، فلا يكفي مجرد الرضا القلبي من الطرفين و لا المعاطاه الجاربه في غالب المعاملات و لا-الكتابه، و كذا الإشاره المفهمه في غير الأخرس، و الأحوط لزوما كونه فيهما باللفظ العربى، فلا يجزى غيره من سائر اللغات الا مع العجز عنه و لو بتوكيل الغير (١)، و عند ذلك لا بأس بإيقاعه بغيره، لكن بعباره يكون مفادها مفاد اللفظ العربى بحيث تعد ترجمته.

[مسألة: ١ الأحوط لو لم يكن الأقوى ان يكون الإيجاب من طرف الزوجه و القبول من طرف الزوج]

مسألة: ١ الأحوط (٢) لو لم يكن الأقوى ان يكون الإيجاب من طرف الزوجه و القبول من طرف الزوج، و كذا الأحوط تقديم الأول على الثانى، و ان كان الأظهر جواز العكس إذا لم يكن القبول بلفظ قبلت.

[مسألة: ٢ الأحوط أن يكون الإيجاب في النكاح الدائم بلفظى «أنكحت» أو «زوجت»]

مسألة: ٢ الأحوط أن يكون الإيجاب في النكاح الدائم بلفظى «أنكحت» أو «زوجت»، فلا-يوقع بلفظ «متعت» (٣) فضلا عن ألفاظ «بعث أو وهبت أو ملكت

١- و الظاهر كفايه غيره لغير المتمكن منه و لو مع التمكن من التوكيل.

٢- بل الأقوى.

٣- و ان لم يبعد كفايته مع الإتيان بما يدل على اراده الدوام.

ص: ١٥١

أو آجرت»، و أن يكون القبول بلفظ «قبلت» أو «رضيت»، و يجوز الاقتصار في القبول بذكر «قبلت» فقط (١) بعد الإيجاب من دون ذكر المتعلقات التي ذكر فيه، فلو قال الموجب الوكيل عن الزوجه للزوج «أنكحتك موكلتي فلانه على المهر الفلاني» فقال الزوج «قبلت» من دون ان يقول «قبلت النكاح لنفسى على المهر الفلاني» صح.

[مسألة: ٣ يتعدى كل من الإنكاح و التزويج الى مفعولين]

مسألة: ٣ يتعدى كل من الإنكاح و التزويج الى مفعولين، و يجعل الزوجه مفعولا (٢) أولا- و الزوج مفعولا- ثانيا، حيث أنها بمنزله المملك نفسها له و انه بمنزله المملك لها لنفسه، و يشتركان في أن كلا منهما يتعديان الى المفعول الثانى بنفسه تاره و بواسطه من اخرى، فيقال «أنكحت أو زوجت هنداً زيدا أو من زيد»، و يختص الأول بتعديته اليه باللام، فيقال «أنكحت هنداً لزيدا»، و الثانى بتعديته إليه بواسطه الباء، فيقال «زوجت هنداً بزيدا». و بالجملة يتعدى كل منهما الى المفعول الثانى على ثلاثة أوجه. هذا بحسب المشهور و المأنوس من الاستعمال، و ربما يستعملان على غير تلك الوجوه و لكنه ليس بمشهور و لا مأنوس.

[مسألة: ٤ عقد النكاح قد يقع بين الزوج و الزوجه و بمباشرتهما]

مسألة: ٤ عقد النكاح قد يقع بين الزوج و الزوجه و بمباشرتهما، فبعد التقاؤل و التواطى و تعيين المهر تقول الزوجه مخاطبه للزوج «أنكحتك نفسى أو أنكحت نفسى منك أو لك على المهر المعلوم»، فيقول الزوج بغير فصل معتد به «قبلت النكاح لنفسى على المهر المعلوم أو هكذا» أو تقول «زوجتك نفسى أو زوجت نفسى منك أو بك على المهر المعلوم»، فيقول «قبلت التزويج لنفسى على المهر المعلوم أو هكذا».

١- أو رضيت.

٢- و يجوز العكس كما فى قوله تعالى حاكيا عن شعيب «أُرِيدُ أَنْ أَنْكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ».

ص: ١٥٢

وقد يقع بين وكيليهما، فبعد التناول و تعيين الموكلين و المهر يقول وكيل الزوجه مخاطبا لوكيل الزوج «أنكحت موكلتى فلانه موكلك فلان (١) أو من موكلك أو لموكلك فلان على المهر المعلوم»، فيقول وكيل الزوج «قبلت النكاح لموكلتى على المهر المعلوم أو هكذا»، أو يقول وكيلها «زوجت موكلتى موكلك أو من موكلك أو بموكلك فلان على المهر المعلوم»، فيقول وكيله «قبلت التزويج لموكلتى على المهر المعلوم أو هكذا».

وقد يقع بين ولييهما كالأب و الجد، فبعد التناول و تعيين المولى عليهما و المهر يقول ولى الزوجه «أنكحت ابنتى أو ابنه ابنى فلانه مثلا ابنك أو ابن ابنك فلان أو من ابنك أو ابن ابنك أو لابنك أو لابن ابنك على المهر المعلوم»، أو يقول «زوجت بنتى ابنك مثلا أو من ابنك أو بابنك»، فيقول ولى الزوج «قبلت النكاح أو التزويج لابنى أو لابن ابنى على المهر المعلوم».

وقد يكون بالاختلاف، بأن يقع بين الزوجه و وكيل الزوج و بالعكس أو بينها و بين ولى الزوج و بالعكس أو بين وكيل الزوجه و ولى الزوج و بالعكس، و يعرف كيفية إيقاع العقد فى هذه الصور الست مما فصلناه فى الصور الثلاث المتقدمه.

[مسألة: ٥ لا يشترط في لفظ القبول مطابقته لعباره الإيجاب]

مسألة: ٥ لا يشترط في لفظ القبول مطابقته لعباره الإيجاب، بل يصح الإيجاب بلفظ و القبول بلفظ آخر، فلو قال «زوجتك» فقال «قبلت النكاح» أو قال «أنكحتك» فقال «قبلت التزويج» صح، و ان كان الأحوط المطابقه.

[مسألة: ٦ إذا لحن فى الصيغه فان كان مغيرا للمعنى بحيث يعد اللفظ عبارة لمعنى آخر غير ما هو المقصود لم يكف]

مسألة: ٦ إذا لحن فى الصيغه فان كان مغيرا للمعنى بحيث يعد اللفظ عبارة لمعنى آخر غير ما هو المقصود لم يكف، و ان لم يكن مغيرا بل كان بحيث يفهم منه المعنى المقصود و يعد لفظا لهذا المعنى الا انه يقال له لفظ ملحون و عبارة ملحونه من

١- و يجوز العكس، فيقول «أنكحت موكلك موكلتى» بتقديم الزوج كما مر، و كذا فى سائر الصيغ.

ص: ١٥٣

حيث المادة أو من جهة الاعراب و الحركات فالإكتفاء به لا يخلو من قوه، و ان كان الأحوط خلافه، و أولى بالاكْتفاء اللغات المحرفه عن اللغة العربية الأصلية كلغه أهالي سواد العراق في هذا الزمان إذا كان المباشر للعقد من أهالي تلك اللغة، فلو قال عراقي في الإيجاب «جوزت» بدل «زوجت» صح (١).

[مسألة: ٧ يعتبر في العقد القصد الى مضمونه]

مسألة: ٧ يعتبر في العقد القصد الى مضمونه، و هو متوقف على فهم معنى لفظي أنكحت و زوجت و لو بنحو الإجمال (٢) حتى لا يكون مجرد لقلقه لسان. نعم لا يعتبر العلم بالقواعد العربية و لا العلم و الإحاطه بخصوصيات معنى اللفظين على التفصيل، بل يكفي علمه إجمالاً، فإذا كان الموجب بقوله أنكحت أو زوجت قاصدا لإيقاع العلقه الخاصه المعروفه المرتكزه في الأذهان التي يطلق عليها النكاح و الزواج في لغة العرب و يغنى عنها في لغات أخر عبارات أخر و كان القابل قابلا لذلك المعنى كفى.

[مسألة: ٨ يعتبر في العقد قصد الإنشاء]

مسألة: ٨ يعتبر في العقد قصد الإنشاء، بأن يكون الموجب في قوله «أنكحت» أو «زوجت» قاصدا إيقاع النكاح و الزواج و احداث و إيجاد ما لم يكن لا الاخبار و الحكايه عن وقوع شىء في الخارج، و القابل بقوله «قبلت» منشئا لقبول ما أوقعه الموجب.

[مسألة: ٩ يعتبر الموالاه و عدم الفصل المعتد به بين الإيجاب و القبول]

مسألة: ٩ يعتبر الموالاه (٣) و عدم الفصل المعتد به بين الإيجاب و القبول.

[مسألة: ١٠ يشترط في صحه العقد التنجيز، فلو علقه على شرط أو مجىء زمان بطل]

مسألة: ١٠ يشترط في صحه العقد التنجيز، فلو علقه على شرط أو مجىء زمان بطل. نعم لو علقه على أمر محقق الحصول كما إذا قال في يوم الجمعة «أنكحت إذا كان اليوم يوم الجمعة» لم يبعد الصحه (٤) و كذا لو علقه على أمر كان صحه العقد متوقفه عليه، كما إذا قالت «إذا صح نكاحي معك و لم أكن أختك فقد أنكحتك نفسي».

١- الأقوى عدم الصحه لكونه مغيرا، و صيرورته كالمقول بعيد.

٢- لا يترك الاحتياط بعدم الاكتفاء بعقد من لا يكون عازفا بمعنى الجملة تفصيلا.

٣- و تكفى العرفيه منها.

٤- مع علمه بأنه يوم الجمعة، و أما مع جهله فباطل.

[مسألة: ١١ يشترط في العاقد المجرى للصيغة البلوغ و العقل]

مسألة: ١١ يشترط في العاقد المجرى للصيغة البلوغ و العقل، فلا اعتبار بعقد الصبي و المجنون و لو أدواريا حال جنونه، سواء عقدا لنفسهما أو لغيرهما، على اشكال في الصبي إذا كان مميزا (١) قاصدا للمعنى و عقد لغيره و كاله أو فضولا و أجاز، بل و فيما إذا عقد لنفسه مع اذن الولي أو إجازته أو أجاز هو بعد البلوغ. و كذا يعتبر فيه القصد، فلا- اعتبار بعقد الساهي و الغالط و السكران (٢) و أشباههم.

[مسألة: ١٢ يشترط في صحة العقد تعيين الزوجين على وجه يمتازان عن غيرهما بالاسم أو الإشارة]

مسألة: ١٢ يشترط في صحة العقد تعيين الزوجين على وجه يمتازان عن غيرهما بالاسم أو الإشارة أو الوصف الموجب لذلك، فلو قال زوجتك إحدى بناتي أو قال زوجت بنتي فلانه من أحد بنيك أو من أحد هذين بطل. نعم يشكل فيما لو كانا معينين بحسب قصد المتعاقدين و متميزين في ذهنهما لكن لم يعيناهما عند إجراء الصيغة و لم يكن ما يدل عليه من لفظ أو فعل أو قرينه خارجيه مفهمه، كما إذا تقاولا و تعاهدا على تزويج بنته الكبرى من ابنه الكبير و لكن في مقام إجراء الصيغة قال زوجت إحدى بناتي (٣) من أحد بنيك و قبل الآخر.

[مسألة: ١٣ لو اختلف الاسم مع الوصف أو اختلفا أو أحدهما مع الإشارة يتبع العقد]

مسألة: ١٣ لو اختلف الاسم مع الوصف أو اختلفا أو أحدهما مع الإشارة يتبع العقد لما هو المقصود و يلغى ما وقع غلطا و خطأ، فإذا كان المقصود تزويج البنت الكبرى و تخيل ان اسمها فاطمه و كانت المسماة بفاطمه هي الصغرى و كانت الكبرى مسماة بخديجة و قال زوجتك الكبرى من بناتي فاطمه وقع العقد على الكبرى

١- لا- يترك في المميز في الفروع المذكوره بترك إيقاعه، و مع إيقاعه فالأحوط عدم الاكتفاء به مع إرادته الإمساك، و مع اراده التفريق فالأحوط الطلاق.

٢- نعم في السكران ورد النص بالصحة إذا أجازت بعد الإفاقه، و لا- بأس بالعمل به إذا لم يكن السكر بحيث لا التفات لها الى ما يقول، و أما معه فلا يترك الاحتياط بتجديد العقد مع اراده البقاء و الطلاق مع اراده التفريق.

٣- فلا يترك الاحتياط، و أما إذا قال في الفرض «زوجت بنتي» مع اراده الكبرى و قرينه مفهمه فلا يبعد الصحة.

ص: ١٥٥

التى اسمها خديجه و يلغى تسميتها بفاطمه، و ان كان المقصود تزويج فاطمه و تخيل انها كبرى فتبين انها صغرى وقع العقد على المسماه بفاطمه و ألقى وصفها بأنها الكبرى، و كذا لو كان المقصود تزويج المرأه الحاضره و تخيل انها كبرى و اسمها فاطمه فقال زوجتك هذه و هى فاطمه و هى الكبرى من بناتى فتبين انها الصغرى و اسمها خديجه وقع العقد على المشار إليها، و يلغى الاسم و الوصف، و لو كان المقصود العقد على الكبرى فلما تخيل ان هذه المرأه الحاضره هى تلك الكبرى قال زوجتك هذه و هى الكبرى وقع العقد على تلك الكبرى (١) و تلغى الإشاره و هكذا.

مسأله: ١٤ لا إشكال فى صحه التوكيل فى النكاح من طرف واحد أو من طرفين بتوكيل الزوج

مسأله: ١٤ لا- إشكال فى صحه التوكيل فى النكاح من طرف واحد أو من طرفين بتوكيل الزوج أو الزوجه ان كانا كاملين أو بتوكيل وليهما إذا كانا قاصرين، و يجب على الوكيل ان لا يتعدى عما عينه الموكل من حيث الشخص و المهر و سائر الخصوصيات، فان تعدى كان فضوليا موقوفا على الإجازة، و كذا يجب عليه مراعاة مصلحة الموكل، فان تعدى و أتى بما هو خلاف المصلحه كان فضوليا. نعم لو عين خصوصيه تعين و نفذ عمل الوكيل و ان كان ذلك على خلاف مصلحة الموكل.

مسأله: ١٥ لو وكلت المرأه رجلا فى تزويجها ليس له أن يزوجه من نفسه إلا إذا صرحت بالتعميم

مسأله: ١٥ لو وكلت المرأه رجلا- فى تزويجها ليس له أن يزوجه من نفسه إلا- إذا صرحت بالتعميم أو كان كلامها بحسب متفاهم العرف ظاهرا فى العموم بحيث شمل نفسه أيضا.

مسأله: ١٦ الأقوى جواز تولى شخص واحد فى طرفى العقد

مسأله: ١٦ الأقوى جواز تولى شخص واحد فى طرفى العقد، بأن يكون موجبا و قابلا من الطرفين، أصاله من طرف و وكاله من آخر، أو ولايه من الطرفين أو وكاله عنهما أو بالاختلاف، و ان كان الأحوط مع الإمكان تولى الاثنين و عدم تولى شخص واحد للطرفين، خصوصا فى تولى الزوج طرفى العقد أصاله من طرفه و وكاله

١- ان قصد الكبرى و يزعم انها حاضره و قال هذه، و أما إذا قصد عقد هذه بخيال انها كبرى فالعقد وقع عليها دون الكبرى و صح مع إجازتها ان لم يكن مأذونا منها قبل ذلك.

ص: ١٥٦

عن الزوجه في عقد الانقطاع، فإنه لا يخلو من اشكال (١) فلا ينبغي فيه ترك الاحتياط.

[مسألة: ١٧ إذا وكلا وكيلًا في العقد في زمان معين لا يجوز لهما المقاربه بعد ذلك الزمان]

مسألة: ١٧ إذا وكلا وكيلًا في العقد في زمان معين لا يجوز لهما المقاربه بعد ذلك الزمان ما لم يحصل لهما العلم بإيقاعه و لا يكفى الظن. نعم لو أخبر الوكيل بالإيقاع كفى لان قوله حجه فيما و كل فيه.

[مسألة: ١٨ لا يجوز اشتراط الخيار في عقد النكاح دواما أو انقطاعا لا للزوج و لا للزوجه]

مسألة: ١٨ لا- يجوز اشتراط الخيار في عقد النكاح دواما أو انقطاعا لا للزوج و لا للزوجه، فلو شرطاه بطل الشرط، بل المشهور على بطلان العقد أيضا (٢)، و قيل ببطلان الشرط دون العقد، و لا يخلو من قوه (٣). و يجوز اشتراط الخيار في المهر (٤) مع تعيين المده، فلو فسخ ذو الخيار سقط المهر المسمى، فيكون كالعقد بلا ذكر المهر، فيرجع الى مهر المثل. هذا في العقد الدائم الذى لا يعتبر فيه ذكر المهر، و أما المتعه التى لا تصح بلا مهر فالظاهر أنه لا يصح فيها اشتراط الخيار في المهر.

[مسألة: ١٩ إذا ادعى رجل زوجته امرأه فصدقتها أو ادعت امرأه زوجته رجل فصدقها حكم لهما بذلك]

مسألة: ١٩ إذا ادعى رجل زوجته امرأه فصدقتها أو ادعت امرأه زوجته رجل فصدقها حكم لهما بذلك و ليس لأحد الاعتراض عليهما، من غير فرق بين كونهما بلدين معروفين أو غريبين. و أما إذا ادعى أحدهما الزوجيه و أنكر الآخر فالبينه على المدعى و اليمين على من أنكر (٥)، فإن كان للمدعى بينه حكم له و الا فيتوجه اليمين على المنكر، فان حلف سقط دعوى المدعى، و ان نكل عن اليمين ثبت دعواه، و ان رد اليمين على المدعى و حلف ثبت دعواه، و ان نكل سقطت. هذا بحسب موازين القضاء

١- لروايه محموله على الكراهه أو غيرها من المحامل.

٢- و هو الأقوى.

٣- لو لا الإجماع على خلافه كما ادعاه الشيخ قدس سره فى الخلاف.

٤- كما هو المشهور لكن لا يخلو من كلام.

٥- ان كان منكرا جزما، و ان كان يظهر الشك فالظاهر عدم السماع إلا بالبينه لعدم جواز الحلف مع الشك و لا الرد، من غير فرق بين كون المنكر زوجا أو زوجته.

ص: ١٥٧

□
وقواعد الدعوى، و أما بحسب الواقع فيجب على كل منهما العمل على ما هو تكليفه بينه و بين الله تعالى.

[مسألة: ٢٠ إذا رجع المنكر عن إنكاره إلى الإقرار يسمع منه و يحكم بالزوجه بينهما]

مسألة: ٢٠ إذا رجع المنكر عن إنكاره إلى الإقرار يسمع منه و يحكم بالزوجه بينهما و ان كان ذلك بعد الحلف على الأقوى (١).

[مسألة: ٢١ إذا ادعى رجل زوجته امرأه و أنكرت فهل لها ان تتزوج من غيره]

مسألة: ٢١ إذا ادعى رجل زوجته امرأه و أنكرت فهل لها ان تتزوج من غيره و للغير أن يتزوجها قبل فصل الدعوى و الحكم بطلان دعوى المدعى أم لا؟

وجهان أقواهما الأول، خصوصا فيما لو تراخى المدعى فى الدعوى أو سكت عنها حتى طال الأمر عليها، و حينئذ ان أقام المدعى بعد العقد عليها بينه حكم له بها و بفساد العقد عليها، و ان لم تكن بينه يتوجه اليمين (٢) على المعقود عليها، فان حلفت بقيت على زوجيتها و سقطت دعوى المدعى، و كذا لو ردت اليمين الى المدعى و نكل عن اليمين. و انما الإشكال فيما إذا نكلت عن اليمين أو ردت اليمين الى المدعى و حلف، فهل يحكم بسببهما على فساد العقد عليها فيفرق بينها و بين زوجها أم لا؟ وجهان أوجهما الثانى، لكن إذا طلقها الذى عقد عليها أو مات عنها زال المانع، فترد على المدعى بسبب نكولها عن اليمين أو اليمين المردوده.

[مسألة: ٢٢ يجوز تزويج امرأه تدعى أنها خليه من الزوج مع احتمال صدقها من غير فحص]

مسألة: ٢٢ يجوز تزويج امرأه تدعى أنها خليه من الزوج مع احتمال صدقها من غير فحص حتى فيما إذا كانت ذات بعل سابقا فادعت طلاقها أو موته (٣). نعم لو كانت متهمه فى دعواها فالأحوط الفحص عن حالها، فمن غاب غيبه منقطع لم يعلم موته و حياته إذا ادعت زوجته حصول العلم لها بموته من الإمارات و القرائن و اخبار المخبرين جاز تزويجها و ان لم يحصل العلم بقولها، و يجوز للوكيل ان يجرى العقد عليها إذا لم يعلم كذبها فى دعوى العلم، و لكن الأحوط الترك خصوصا إذا كانت متهمه.

١- بناء على عدم كون الحلف فسحا كما احتمله بعض.

٢- الظاهر عدم سماع الدعوى فيها و فى نظائرها بلا بينه.

٣- الأحوط عدم الاعتماد إلا فى دعواها انها خليه مع احتمال صدقها.

ص: ١٥٨

[مسألة: ٢٣ إذا تزوج بامرأه تدعى أنها خلية عن الزوج فادعى رجل آخر زويتها]

مسألة: ٢٣ إذا تزوج بامرأه تدعى أنها خلية عن الزوج فادعى رجل آخر زويتها، فهذه الدعوى متوجهة على كل من الزوج و الزوجه، فان اقام المدعى بينه شرعيه حكم له عليهما و فرق بينهما و سلمت اليه، و مع عدم اليته توجه اليمين عليهما، فان حلفا معا على عدم زويتها سقطت دعواه عليهما، و ان نكلا عن اليمين أو رداها عليه و حلف ثبت مدعاه، و ان حلف أحدهما دون الآخر- بأن نكل عن اليمين أو رد اليمين على المدعى فحلف- سقط دعواه بالنسبة إلى الحالف، و أما بالنسبة إلى الآخر و ان ثبت دعوى المدعى بالنسبة إليه لكن ليس لهذا الثبوت أثر بالنسبة الى من حلف، فان كان الحالف هو الزوج و الناكل هي الزوجه ليس لنكولها أثر بالنسبة إلى الزوج، الا- أنه لو طلقها أو مات عنها ردت الى المدعى، و ان كان الحالف هي الزوجه و الناكل هو الزوج سقطت دعوى المدعى بالنسبة إليها، و ليس له سبيل إليها على كل حال

[مسألة: ٢٤ إذا ادعت امرأه أنها خلية فتزوجها رجل ثم ادعت بعد ذلك انها كانت ذات بعل لم يسمع دعواها]

مسألة: ٢٤ إذا ادعت امرأه أنها خلية فتزوجها رجل ثم ادعت بعد ذلك انها كانت ذات بعل لم يسمع دعواها (١). نعم لو أقامت اليته على ذلك فرق بينهما، و يكفي في ذلك أن تشهد بأنها ذات بعل من غير تعيين زوج معين (٢).

[مسألة: ٢٥ يشترط في صحة العقد الاختيار، أعنى اختيار الزوجين]

مسألة: ٢٥ يشترط في صحة العقد الاختيار، أعنى اختيار الزوجين، فلو أكرها أو أكره أحدهما على الزواج لم يصح. نعم لو لحقه الرضا فيما بعد ذلك صح على الأقوى.

- ١- نعم لو ادعت ذلك قبل الدخول فالأحوط للزوج التفحص و ان كان الأقوى عدم لزومه.
- ٢- بل اللازم أن تشهد بأنها ذات بعل غير هذا الرجل أو كانت ذات بعل حين وقع عليه عقد ذات الرجل.

ص: ١٥٩

[فصل في أولياء العقد]

اشاره

(فصل) في أولياء العقد

[مسألة: ١ للأب و الجد من طرف الأب - بمعنى أب الأب فصاعدا - ولاية على الصغير و الصغيره]

مسألة: ١ للأب و الجد من طرف الأب - بمعنى أب الأب فصاعدا - ولاية على الصغير و الصغيره و المجنون المتصل جنونه بالبلوغ، و أما المنفصل عنه ففيه اشكال (١)، و لا ولاية للأب عليهم و للجد من طرف الام و لو من قبل أم الأب، بأن كان أباً لأم الأب مثلاً، و لا للأخ و العم و الخال و أولادهم.

[مسألة: ٢ ليس للأب و الجد للأب و ولاية على البالغ الرشيد]

مسألة: ٢ ليس للأب و الجد للأب و ولاية على البالغ الرشيد و لا على البالغ الرشيد إذا كانت ثيبه، و أما إذا كانت بكرًا ففيه أقوال: استقلالها و عدم الولاية لهما عليها مستقلا و لا منضمًا، و استقلالهما و عدم سلطنه و ولاية لها كذلك، و التشريك بمعنى اعتبار اذن الولي و اذنها معا، و التفصيل بين الدوام و الانقطاع اما باستقلالها في الأول دون الثاني أو العكس. و الأقوى هو القول الأول (٢)، و ان كان الأحوط شديدا الاستيذان منهما. نعم لا إشكال في سقوط اعتبار إذنهما ان منعها من التزويج بمن هو كفؤ لها شرعا و عرفا مع ميلها، و كذا إذا كانا غائبين بحيث لا يمكن الاستيذان منهما مع حاجتها الى التزويج.

[مسألة: ٣ ولاية الجد ليست منوطه بحياه الأب و لا موته]

مسألة: ٣ ولاية الجد ليست منوطه بحياه الأب و لا موته، فعند وجودهما استقل كل منهما بالولاية، و إذا مات أحدهما اختصت بالآخر، و أيهما سبق في تزويج المولى عليه عند وجودهما لم يبق محل للآخر. و لو زوج كل منهما من شخص، فان علم السابق منهما فهو المقدم و لغا الآخر، و ان علم التقارن قدم عقد الجد و لغا عقد

١- الأقوى فيه ولاية الحاكم، و الأحوط الاستيذان من أحدهما أيضا.

٢- و لكن لا يترك الاحتياط مع ذلك،

ص: ١٦٠

الأب. و كذا ان جهل تاريخ العقدين (١) فلا يعلم السبق و اللحق و التقارن. و ان علم تاريخ أحدهما دون الآخر، فإن كان المعلوم تاريخ عقد الجد قدم على عقد الأب، و ان كان عقد الأب ففى تقدم أى منهما على الآخر إشكال (٢) فلا يترك الاحتياط.

[مسألة: ٤ يشترط في صمحه تزويج الأب و الجد و نفوذه عدم المفسده]

مسألة: ٤ يشترط في صمحه تزويج الأب و الجد و نفوذه عدم المفسده و الا يكون العقد فضوليا كالأجنبي يتوقف صحته على اجازة الصغير بعد البلوغ، بل الأحوال مراعاة المصلحة.

[مسألة: ٥ إذا وقع العقد من الأب أو الجد عن الصغير أو الصغيره مع مراعاة ما يجب مراعاته]

مسألة: ٥ إذا وقع العقد من الأب أو الجد عن الصغير أو الصغيره مع مراعاة ما يجب مراعاته لا خيار لهما بعد بلوغهما، بل هو لازم عليهما.

[مسألة: ٦ لو زوج الولى الصغيره بدون مهر المثل أو زوج الصغير بأزيد منه]

مسألة: ٦ لو زوج الولى الصغيره بدون مهر المثل أو زوج الصغير بأزيد منه، فان كانت هناك مصلحة تقتضى ذلك صح العقد و المهر و لزم، و ان كانت المصلحة فى نفس التزويج دون المهر فالأقوى صحه العقد و لزومه و بطلان المهر، بمعنى عدم نفوذه و توقفه على الإجازة بعد البلوغ، فإن أجاز استقر و الا رجع الى مهر المثل.

[مسألة: ٧ السفیه المبذر لا يصح نكاحه إلا بإذن أبيه]

مسألة: ٧ السفیه المبذر (٣) لا يصح نكاحه إلا بإذن أبيه (٤) أو جده أو الحاكم مع فقدهما، و تعيين المهر و المرأة إلى الولى. و لو تزوج بدون الاذن و وقف على الإجازة، فان رأى المصلحة و أجاز جاز، و لا يحتاج إلى إعاده الصيغه.

١- بل فيه يجب الاحتياط عليها بترك التمكين لهما و ترك الازدواج مطلقا مع غيرهما قبل طلاقهما و مع أحدهما إلا بعد طلاق الآخر، و كذا يجب على الرجال الاحتياط قبل طلاقهما، و كذا على أحدهما بترك تزويجها الا بعد طلاق الآخر للعلم الإجمالى بكونها زوجه لأحدهما من دون معين لأحدهما و استصحاب عدم الزوجيه لكل منهما، و يأتى فى نظيره منه قدس سره الحكم بالقرعه مع عدم الطلاق.

٢- يقدم عقد الأب فى الفرض بلا اشكال موجه.

٣- و كذا غير المبذر على الأحوال إذا كان سفيها فى أمر التزويج.

٤- إذا بلغ سفيها، و اما إذا عرض عليه السفه بعد البلوغ فأمره بيد الحاكم الشرعى و ان كان الأحوال الاستيدان منهما.

[مسألة: ٨ إذا زوج الولي المولى عليه بمن له عيب لم يصح و لم ينفذ]

مسألة: ٨ إذا زوج الولي المولى عليه بمن له عيب لم يصح (١) و لم ينفذ، سواء كان من العيوب الموجبه للخيار أو غيرها، ككونه منهمكا في المعاصي أو كونه شارب الخمر أو بذىء اللسان سيئ الخلق و أمثال ذلك، إلا إذا كانت مصلحه ملزمه في تزويجه، و حينئذ لم يكن خيار الفسخ لاه و لا للمولى عليه إذا لم يكن العيب من العيوب المجوزه للفسخ، و ان كان منها فالظاهر ثبوت الخيار للمولى عليه بعد بلوغه.

[مسألة: ٩ ينبغي بل يستحب للمرأة المالكه أمرها ان تستأذن أباه أو جدها]

مسألة: ٩ ينبغي بل يستحب للمرأة المالكه أمرها ان تستأذن أباه أو جدها، و ان لم يكونا فأخاها، و ان تعدد الأخ قدمت الأكبر.

[مسألة: ١٠ لا ولاية للوصي، أى القيم من قبل الأب أو الجد على الصغير و الصغيره]

مسألة: ١٠ لا ولاية للوصي، أى القيم من قبل الأب أو الجد على الصغير و الصغيره، و ان نص له الموصى على النكاح على الأظهر (٢).

[مسألة: ١١ ليس للحاكم ولاية في النكاح على الصغير ذكرا كان أو أنثى مع فقد الأب و الجد]

مسألة: ١١ ليس للحاكم (٣) ولاية في النكاح على الصغير ذكرا كان أو أنثى مع فقد الأب و الجد. نعم لو قضت الحاجه و الضروره و المصلحه اللازمه المراعاة على النكاح بحيث ترتبت على تركه مفسده يلزم التحرز عنها كانت له الولاية من باب الحسبه، و كذا له الولاية حينئذ على من بلغ فاسد العقل أو تجدد فساد عقله و لم يكن له أب و لا جد (٤).

[مسألة: ١٢ للمولى أن يزوج مملوكه بغيره]

مسألة: ١٢ للمولى أن يزوج مملوكه بغيره ذكرا كان أو أنثى صغيرا كان

١- و يكون فضوليا، من غير فرق بين علم الولي بالعيب أو جهله بعد ما انكشفت المفسده في ذلك العقد، و احتمال كفايه مراعاته بحسب نظره في صحه العقد و لو انكشف خلافه بعيد لا يعاب به.

٢- بل الأحوط.

٣- الأحوط لغير الأب و الجد من الأولياء عدم تزويج الصغير أو الصغيره إلا مع الضروره اللازمه المراعاة.

٤- بل و ان كان له أب أو جد فيمن تجدد فساد عقله، لكن الأحوط حينئذ الاستيذان منهما و كذا من وصيهما لو كان.

ص: ١٦٢

أو كبيراً عاقلاً كان أو مجنوناً راغباً كان أو كارهاً، ولا خيار له معه.

[مسألة: ١٣ يشترط في ولاية الأولياء البلوغ والعقل والحريه والإسلام إذا كان المولى عليه مسلماً]

مسألة: ١٣ يشترط في ولاية الأولياء البلوغ والعقل والحريه والإسلام إذا كان المولى عليه مسلماً، فلا ولاية للصغير والصغيره على مملوكهما من عبد أو امه، بل الولاية حيثنذ لوليتهما، وكذا لا ولاية للأب والجد إذا جنا، وان جن أحدهما تختص الولاية بالآخر، وكذا لا ولاية للمملوك على ولده حراً كان أو عبداً، وكذا لا ولاية للأب الكافر على ولده المسلم، فتكون للجد إذا كان مسلماً، والظاهر ثبوت ولايته على ولده الكافر (١).

[مسألة: ١٤ العقد الصادر من غير الوكيل والولى المسمى بالفضولى يصح مع الإجازة]

مسألة: ١٤ العقد الصادر من غير الوكيل والولى المسمى بالفضولى يصح مع الإجازة، سواء كان فضولياً من الطرفين أو من أحدهما، وسواء كان المعقود عليه صغيراً أو كبيراً حراً أو عبداً، وسواء كان العاقد قريباً للمعقود عليه كالأخ والعم والخال أو أجنبياً. ومنه العقد الصادر من العبد أو الأمة لئنفسهما بدون اذن المولى، والصادر من الولى أو الوكيل على غير الوجه المأذون فيه، بأن أوقع الولى على خلاف المصلحه أو الوكيل على خلاف ما عينه الموكل.

[مسألة: ١٥ ان كان المعقود له ممن صح منه العقد لنفسه - بأن كان بالغاً عاقلاً حراً]

مسألة: ١٥ ان كان المعقود له ممن صح منه العقد لنفسه - بأن كان بالغاً عاقلاً حراً - فإنما يصح العقد الصادر من الفضولى بإجازته، وان كان ممن لا يصح منه العقد وكان مولى عليه بأن كان صغيراً أو مجنوناً أو مملوكاً فإنما يصح اما بإجازته وليه فى زمان قصوره أو إجازته بنفسه بعد كماله، فلو أوقع الأجنبى عقد على الصغير أو الصغير وقفت صحه عقده على إجازتهما له بعد بلوغهما ورشدهما ان لم يجز أبوهما أو جدتهما فى حال صغرهما، فأى من الإجازاتين حصلت كفت. نعم يعتبر فى صحه اجازة الولى ما اعتبر فى صحه عقده، فلو أجاز العقد الواقع على خلاف مصلحه

١- ان لم يكن له جد مسلم و الا فالولاية له، و ان كانت امه مسلمه فالولاية للحاكم الشرعى ان لم يكن له ولى مسلم.

ص: ١٦٣

الصغير لغت إجازته و انحصر الأمر في إجازته بنفسه بعد بلوغه و رشده.

[مسألة: ١٦ ليست الإجازة على الفور، فلو تأخرت عن العقد بزمن طويل صحت]

مسألة: ١٦ ليست الإجازة على الفور، فلو تأخرت عن العقد بزمن طويل صحت، سواء كان التأخير من جهه الجهل بوقوعه أو لأجل التروى أو للاستشاره أو غير ذلك.

[مسألة: ١٧ لا أثر للإجازة بعد الرد، وكذا لا أثر للرد بعد الإجازة فيها يلزم العقد و به يفسخ]

مسألة: ١٧ لا- أثر للإجازة بعد الرد، وكذا لا أثر للرد بعد الإجازة فيها يلزم العقد و به يفسخ، سواء كان السابق من الرد أو الإجازة واقعا من المعقود له أو وليه، فلو أجاز أو رد ولى الصغير من العقد الواقع عليهما فضولا ليس لهما بعد البلوغ رد في الأول و لا إجازة في الثانى.

[مسألة: ١٨ إذا كان أحد الزوجين كارها حال العقد لكن لم يصدر منه رد له]

مسألة: ١٨ إذا كان أحد الزوجين كارها حال العقد لكن لم يصدر منه رد له فالظاهر انه يصح لو أجاز بعد ذلك. نعم لو استؤذن فنهى و لم يأذن و مع ذلك أوقع الفضولى العقد يشكل صحته بالإجازة (١)، و لا- يقاس بما إذا كان مكرها على الزواج فعقد لنفسه بالمباشرة أو بتوكيل الغير، و قد مر أن الأقوى صحته إذا لحقه الرضا.

[مسألة: ١٩ يكفى فى الإجازة المصححة لعقد الفضولى كل ما دل على إنشاء الرضا بذلك العقد]

المسألة: ١٩ يكفى فى الإجازة المصححة لعقد الفضولى كل ما دل على إنشاء الرضا بذلك العقد، بل يكفى الفعل الدال عليه.

[مسألة: ٢٠ لا يكفى الرضا القلبي فى صحة العقد و خروجه عن الفضوليه و عدم الاحتياج إلى الإجازة]

المسألة: ٢٠ لا- يكفى الرضا القلبي فى صحة العقد و خروجه عن الفضوليه و عدم الاحتياج إلى الإجازة، فلو كان حاضرا حال العقد راضيا به الا أنه لم يصدر منه قول أو فعل يدل على رضاه فالظاهر أنه من الفضولى، فله أن لا يجيز و يرده. نعم فى خصوص البكر إذا ظهر من حالها الرضا و انما سكتت و لم تنطق بالاذن لحياثها كفى ذلك و كان سكوتها اذنها، كما نطقت بذلك بعض الاخبار و أفتى به علماؤنا الأخيار.

[مسألة: ٢١ لا يعتبر فى وقوع العقد فضوليا قصد الفضوليه و لا الالتفات إليها]

مسألة: ٢١ لا يعتبر فى وقوع العقد فضوليا قصد الفضوليه و لا الالتفات إليها، بل المدار فى الفضوليه و عدمها على كون العقد بحسب الواقع صادرا عن غير من هو

ص: ١٦٤

مالك للعقد أو عن مالكة و ان تخيل خلافه، فلو تخيل كونه وليا أو وكيلًا- و أوقع العقد فتبين خلافه كان من الفضولي و يصح بالإجازة، كما انه لو اعتقد أنه ليس بوكيل و لا ولي فأوقع العقد بعنوان الفضولي فتبين خلافه صح العقد (١) و لزم بلا- توقف على الإجازة.

[مسأله: ٢٢ إذا زوج صغيران فضولا فإن أجاز وليهما قبل بلوغهما أو أجازا بعد بلوغهما أو بالاختلاف]

مسأله: ٢٢ إذا زوج صغيران فضولا فإن أجاز وليهما قبل بلوغهما أو أجازا بعد بلوغهما أو بالاختلاف بأن أجاز ولي أحدهما قبل بلوغه فأجاز الآخر بعد بلوغه- ثبتت الزوجية و يترتب جميع أحكامها، و ان رد وليهما قبل بلوغهما أو رد ولي أحدهما قبل بلوغه أو ردا بعد بلوغهما أو رد أحدهما بعد بلوغه أو ماتا أو مات أحدهما قبل الإجازة بطل العقد من أصله، بحيث لم يترتب عليه أثر أصلا من توارث وغيره من سائر الآثار. نعم لو بلغ أحدهما و أجاز ثم مات قبل بلوغ الآخر و اجازته يعزل من تركته مقدار ما يرث الآخر على تقدير الزوجية، فان بلغ و أجاز يدفع اليه لكن بعد ما يحلف على انه لم تكن اجازته للطمع في الإرث (٢)، و ان لم يجز أو أجاز و لم يحلف على ذلك لم يدفع اليه بل يرد إلى الورثة. و الظاهر أن الحاجة الى الحلف انما هو فيما إذا كان متهما بأن اجازته لأجل الإرث، و اما مع عدمه- كما إذا أجاز مع الجهل بموت الآخر أو كان الباقي هو الزوج و كان المهر اللازم عليه على تقدير الزوجية أزيد مما يرث- يدفع اليه بدون الحلف.

[مسأله: ٢٣ و كما يترتب الإرث على تقدير الإجازة و الحلف تترتب الآثار المترتبة على الزوجية أيضا من المهر]

مسأله: ٢٣ و كما يترتب الإرث على تقدير الإجازة و الحلف تترتب الآثار المترتبة على الزوجية أيضا من المهر و حرمة الأم و البنت (٣) و حرمتها على أب

١- إذا كان موافقا لما شرط عليه الموكل و مراعى لمصلحه المولى عليه.

٢- هذا ما عبر به الفقهاء قدست أسرارهم، و فى الرواية «يحلف على أنه ما دعاه الى أخذ الميراث الا رضاه بالتزويج»، و الفرق بين التعبيرين واضح، و لعلهم استفادوا من الرواية ما عبروا به.

٣- كلمه «البنت» من سهو القلم أو غلط النساخ.

ص: ١٦٥

الزوج و ابنه ان كانت الزوجه هى الباقية و غير ذلك، بل يمكن ان يقال بترتب تلك الآثار بمجرد الإجازة من غير حاجة الى الحلف و ان كان متهما، فيفكك بين الإرث و سائر الآثار على اشكال، خصوصا بالنسبة إلى استحقاق المهر إذا كانت الباقية هى الزوجه.

[مسألة: ٢٤ الظاهر جريان هذا الحكم في كل مورد مات من لزم العقد من طرفه]

مسألة: ٢٤ الظاهر جريان هذا الحكم في كل مورد مات من لزم العقد من طرفه و بقى من يتوقف زوجيته على اجازته، كما إذا زوج أحد الصغيرين الولي و زوج الآخر الفضولي فمات الأول قبل بلوغ الثانى و اجازته. نعم يشكل جريان الحكم فيما لو كانا كبيرين فأجاز أحدهما و مات قبل موت الثانى و اجازته، بل المتجه فيه بطلان العقد (١).

[مسألة: ٢٥ إذا كان العقد فضوليا من أحد الطرفين كان لازما من طرف الأصيل]

مسألة: ٢٥ إذا كان العقد فضوليا من أحد الطرفين كان لازما من طرف الأصيل، فلو كان هى الزوجه ليس لها ان تتزوج بالغير قبل ان يرد الآخر العقد و يفسخه، و هل يثبت فى حقه تحريم المصاهرة قبل إجازة الآخر و رده فلو كان زوجا حرم عليه نكاح أم المرأة و بنتها و أختها و الخامسة ان كانت هى الرابعة؟ الأحوط ذلك (٢).

[مسألة: ٢٦ إذا رد المعقود أو المعقوده العقد الواقع فضولا صار العقد كأنه لم يقع]

مسألة: ٢٦ إذا رد المعقود أو المعقوده العقد الواقع فضولا صار العقد كأنه لم يقع، سواء كان العقد فضوليا من الطرفين و ردها معا أو رده أحدهما، بل و لو أجاز أحدهما و رد الآخر أو من طرف واحد و رد ذلك الطرف فتحل المعقوده على أب المعقود و ابنه و تحل بنتها و أمها على المعقود، على اشكال فى الأم (٣).

[مسألة: ٢٧ إذا زوج الفضولى امرأه لرجل من دون اطلاعها و تزوجت هى برجل آخر صح و لزم الثانى]

مسألة: ٢٧ إذا زوج الفضولى امرأه لرجل من دون اطلاعها و تزوجت هى برجل آخر صح و لزم الثانى و لم يبق محل لإجازة الأول، و كذا لو زوج الفضولى

١- بل المتجه صحه العقد و جريان حكمه فيه كما فى الصغيرتين.

٢- و الأقوى خلافه على مختاره من كون الإجازة ناقلة، كما هو المختار عندنا حقيقة و ان قلنا بكونها كاشفه حكما.

٣- لا إشكال فى عدم حرمة الأم بعد الرد.

ص: ١٦٦

رجلا بامرأه من دون اطلاعه و زوج هو بأمرها أو بنتها ثم علم.

[مسأله: ٢٨ لو زوج فضوليان امراه كل منهما برجل كانت بالخيار فى إجازة أيهما شاءت]

مسأله: ٢٨ لو زوج فضوليان امراه كل منهما برجل كانت بالخيار فى إجازة أيهما شاءت و ان شاءت ردتهمما، سواء تقارن العقدان أو تقدم أحدهما على الآخر، و كذلك الحال فيما إذا زوج أحد الفضولين رجلا بامرأه و الآخر بأمرها أو بنتها أو أختها فإن له إجازة أيهما شاء.

[مسأله: ٢٩ لو وكت رجلين فى تزويجها فزوجها كل منهما برجل]

مسأله: ٢٩ لو وكت رجلين فى تزويجها فزوجها كل منهما برجل، فان سبق أحدهما صحح و لغا الآخر، و ان تقارنا بطلا معا، و ان لم يعلم الحال فان علم تاريخ أحدهما حكم بصحته دون الآخر، و ان جهل تاريخهما فان احتمل تقارنهما حكم بطلانهما معا فى حق كل من الزوجه و الزوجين، و ان علم عدم التقارن فيعلم إجمالا بصحة أحد العقدين و تكون المرأه زوجة لأحد الرجلين أجنبيه عن أحدهما، فليس للزوجه أن تتزوج بغيرهما و لا- للغير أن يتزوج بها لكونها ذات بعل قطعاً. و اما حالها بالنسبه إلى الزوجين و حالهما بالنسبه إليها فالأولى أن يطلقها (١) و يجدد النكاح عليها أحدهما برضاها، و ان تعاسرا و كان فى التوقف الى أن يظهر الحال عسر و حرج على الزوجه أو لا يرجى ظهور الحال فالمتجه تعيين الزوج منهما بالقرعه (٢)، فيحكم بزوجه من وقعت عليه.

[مسأله: ٣٠ لو ادعى أحد الزوجين سبق عقده، فان صدقه الآخر و كذا الزوجه أو صدقه أحدهما]

مسأله: ٣٠ لو ادعى أحد الزوجين سبق عقده، فان صدقه الآخر و كذا الزوجه أو صدقه أحدهما و قال الآخر لا أدري أو قال كلاهما لا أدري فالزوجه لمدعى السبق (٣)،

- ١- و ان طلقها أحدهما و جدد الآخر نكاحها صح.
- ٢- لكن الأحوط على الزوجه إرضاءهما بالطلاق مع التمكن و لو بإعطاء شىء لهما و صرف النظر عن الصداق، كما ان الأحوط عليهما الطلاق.
- ٣- و ذلك لان وكيها يدعى إيقاع العقد الصحيح و لا معارض له و قوله حجه فيبقى استصحاب عدم حصول علاقته الزوجيه فى الطرف الآخر من المعلوم بالإجمال بلا معارض.

ص: ١٦٧

و ان صدقه الآخر و لكن كذبتة الزوجه كانت الدعوى بين الزوجه و كلا الزوجين، فالزوج الأول يدعى زوجيتها و صحه عقده و هى تنكر زوجيته و تدعى فساد عقده، و تنعكس الدعوى بينها و بين الزوج الثانى، حيث انه يدعى فساد عقده و هى تدعى صحته، ففى الدعوى الاولى تكون هى المدعيه (١) و الزوج هو المنكر، و فى الثانى بالعكس، فإن أقامت البيه على فساد الأول المستلزم لصحه الثانى (٢) حكم لها بزوجيتها للثانى دون الأول، و ان أقام الزوج الثانى بينه على فساد عقده يحكم بعدم زوجيتها له و ثبوتها للأول، و ان لم تكن بينه يتوجه الحلف الى الزوج الأول فى الدعوى الاولى و الى الزوجه فى الدعوه الثانى، فإن حلف الزوج الأول و نكلت الزوجه ثبتت زوجيتها للأول، و ان كان العكس - بأن حلفت هى دونه - حكم بزوجيتها للثانى، و ان حلفا معا فالمرجع هى القرعه.

و ان ادعى كل من الزوجين سبق عقده، فان قالت الزوجه لا أدري تكون الدعوى بين الزوجين، فإن أقام أحدهما بينه دون الآخر حكم له و كانت الزوجه له، و ان أقام كل منهما بينه تعارضت البيتان فيرجع الى القرعه فيحكم بزوجه من وقعت عليه، و ان لم تكن بينه يتوجه الحلف إليهما، فإن حلف أحدهما حكم له، و ان حلفا أو نكلا يرجع الى القرعه، و ان صدقت المرأه أحدهما كان أحد طرفى الدعوى من لم تصدقه الزوجه و الطرف الآخر الزوج الآخر مع الزوجه، فمع إقامه البيه من أحد الطرفين أو من كليهما الحكم كما مر. و أما مع عدمها و انتهاء الأمر إلى الحلف،

١- ان كان مصب الدعوى صحه العقد و عدمها دون السبق و عدمه الا بناء على القول بكفايه لازم الدعوى إذا كان ذا أثر شرعى.

٢- على تقدير العلم بعدم المقارنه.

ص: ١٦٨

فإن حلف من لم تصدقه الزوجه يحكم له على كل من الزوجه و الزوج الأخر، و أما مع حلف من صدقته فلا يترتب على حلفه رفع دعوى الزوج الأخر على الزوجه بل لا بد من حلفها أيضا.

[المسألة: ٣١ لو زوج أحد الوكيلين عن الرجل له بامرأه و الأخر بنتها صغ السابق و لغا اللامق]

المسألة: ٣١ لو زوج أحد الوكيلين عن الرجل له بامرأه و الأخر بنتها صغ السابق و لغا اللامق، و مع التقارن بطلا معا، و ان لم يعلم السابق فان علم تاريخ أحدهما حكم بصحته دون الأخر، و ان جهل تاريخهما فان احتمل تقارنهما يحكم بطلان كليهما، و ان علم بعدم التقارن فقد علم بصحة أحد العقدين و بطلان أحدهما، فلا يجوز للزوج مقاربه واحده منهما، كما انه لا يجوز لهما التمكين منه. نعم يجوز له النظر بالأُم و لا- يجب عليها التستر عنه للعلم بأنه إما زوجها أو زوج بنتها، و أما البنت فحيث انه لم يحرز زوجيتها و بنت الزوجه إنما يحل النظر إليها ان دخل بالأُم و المفروض عدمه فلم يحرز ما هو سبب لحليه النظر إليها و يجب عليها التستر عنه. نعم لو فرض الدخول بالأُم (١) و لو بالشبهه كان حالها حال الام.

[(فصل) فى أسباب التحريم]

اشاره

(فصل) فى أسباب التحريم أعنى ما بسببه يحرم و لا يصح تزويج الرجل بالمرأه و لا يقع الزواج بينهما، و هى أمور: النسب، و الرضاع، و المصاهره و ما يلحق بها، و الكفر، و عدم الكفاءة، و استيفاء العدد، و الاعتداد، و الإحرام:

[القول فى النسب]

اشاره

القول فى النسب:

يحرم بالنسب سبعة أصناف من النساء على سبعة أصناف من الرجال:

١- بعد العقد.

ص: ١٧٠

جدتك للأب خالتك حيث انها خاله أبيك، و أخت جدك للأم عمتك حيث انها عمه أمك.

[مسألة: ١ لا تحرم عمه العمه و لا خاله الخاله ما لم تدخلا فى عنوانى العمه و الخاله و لو بالواسطه]

مسألة: ١ لا تحرم عمه العمه و لا خاله الخاله ما لم تدخلا فى عنوانى العمه و الخاله و لو بالواسطه، و هما قد تدخلان فيهما فتحرمان، كما إذا كانت عمتك أختا لأبيك لأب و أم أو لأب و لأبى أبيك أخت لأب أو أم أو لهما، فهذه عمه لعمتك بلا واسطه و عمه لك معها، و كما إذا كانت خالتك أختا لأمك لامها أو لامها و أبيها و كانت لأم أمك أخت، فهي خاله لخالتك بلا واسطه و خاله لك معها. و قد لا- تدخلان فيهما فلا تحرمان، كما إذا كانت عمتك أختا لأبيك لأمه لا لأبيه و كانت لأبى الأخت أخت، فالأخت الثانية عمه لعمتك و ليس بينك و بينها نسب أصلا، و كما إذا كانت خالتك أختا لأمك لأبيها لا لامها و كانت لأم الأخت أخت، فهي خاله لخالتك و ليست خالتك و لو مع الواسطه، و كذلك أخت الأخ أو الأخت إنما تحرم إذا كانت أختا لا مطلقا، فلو كان لك أخ أو أخت لأبيك و كانت لامها بنت من زوج آخر فهي أخت لأخيكي أو أختك و ليست أختا لك لا من طرف أبيك و لا من طرف أمك فلا تحرم عليك.

[مسألة: ٢ النسب: إما شرعى]

مسألة: ٢ النسب: إما شرعى، و هو ما كان بسبب وطى حلال ذاتا بسبب شرعى من نكاح أو ملك يمين أو تحليل و ان حرم لعارض من حيض أو صيام أو اعتكاف أو إحرام و نحوها، و يلحق به وطى الشبهه. و اما غير شرعى، و هو ما حصل بالسفاح و الزنا. و الأحكام المترتبة على النسب الثابتة فى الشرع من التوارث و غيره و ان اختصت بالأول لكن الظاهر بل المقطوع أن موضوع حرمه النكاح أعم فيعم غير الشرعى، فلو زنى بامرأه فولدت منه ذكرا و أنثى حرمت المزواجه بينهما، و كذا بين كل منهما و بين أولاد الزانى و الزانية الحاصلين بالنكاح الصحيح (١)، و كذا حرمت

١- أو الوطى بالشبهه أو الزنا و لو بامرأه أخرى، فلو زنى رجل بامرأتين فولدت إحداهما الذكر و الأخرى أنثى فهما أخ و أخت من أب واحد و يحرم ازدواجهما.

ص: ١٧١

الزانية و أمها و أم الزانى و أختها على الذكر و حرمت الأنتى على الزانى و أبيه و أجداده و اخوته و أعمامه.

[مسألة: ٣ المراد بوطى الشبهه الوطى الذى ليس بمستحق مع عدم العلم بالتحريم]

مسألة: ٣ المراد بوطى الشبهه الوطى الذى ليس بمستحق مع عدم العلم بالتحريم (١)، كما إذا وطئ أجنبيه باعتقاد أنها زوجته. و يلحق به و طى المجنون و النائم و شبههما، دون السكران إذا كان سكره بشره المسكر عن عمد (٢).

[القول فى الرضاع]

إشاره

القول فى الرضاع:

انتشار الحرمة بالرضاع يتوقف على شروط:

«الأول»- ان يكون اللبن حاصلًا من و طى جائز (٣) شرعا بسبب نكاح أو ملك يمين أو تحليل، و يلحق به و طى الشبهه (٤) على الأقوى، فلو در اللبن من الامراه من دون نكاح لم ينشر الحرمة، و كذا لو كان اللبن من زنا.

[مسألة: ١ لا يعتبر فى النشر بقاء المرأة فى حبال الرجل]

مسألة: ١ لا- يعتبر فى النشر بقاء المرأة فى حبال الرجل، فلو طلقها الزوج أو مات عنها و هى حامل منه أو مرضع فأرضعت ولدا نشر الحرمة، و ان تزوجت و دخل بها الزوج الثانى و لم تحمل منه أو حملت منه و كان اللبن بحاله لم ينقطع و لم تحدث فيه زياده (٥).

«الثانى»- ان يكون شرب اللبن بالامتصاص من الثدي، فلو وجر فى حلقه اللبن أو شرب اللبن المحلوب من المرأة لم ينشر الحرمة.

١- بل مع اعتقاد الصحه جهلا بالموضوع أو الحكم.

٢- يعنى مع معصيه.

٣- بالذات و ان كان حراما بالعرض كوطى الحائض أو الصائم أو المحرم.

٤- فيه اشكال فلا يترك الاحتياط.

٥- علم استنادها الى الحمل و بدونه ينشر الحرمة و ان كان ذلك محتملا.

«الثالث»- ان تكون المرضعه حيه، فلو ماتت فى أثناء الرضاع و أكمل النصاب حال موتها و لو رضعه لم ينشر الحرمة.

«الرابع»- ان يكون المرتضع فى أثناء الحولين و قبل استكمالهما، فلا عبره برضاعه بعدهما. و لا يعتبر الحولان فى ولد المرضعه على الأقوى، فلو وقع الرضاع بعد كمال حوليه نشر الحرمة (١) إذا كان قبل حولى المرتضع.

[مسأله: ٢ المراد بالحولين أربع و عشرون شهرا هلاليا من حين الولادة]

مسأله: ٢ المراد بالحولين أربع و عشرون شهرا هلاليا من حين الولادة، و لو وقعت فى أثناء الشهر يكمل من الشهر الخامس و العشرين ما مضى من الشهر الأول على الأظهر، فلو تولد فى العاشر من شهر تكمل حوله فى العاشر من الخامس و العشرين.

«الشرط الخامس»- الكمية، و هى بلوغه حدا معيناً، فلا يكفى مسمى الرضاع و لا رضعه كامله. و له فى الاخبار و عند فقهاءنا الأختيار تحديدات و تقديرات ثلاثة: الأثر، و الزمان، و العدد. و أى واحد منها حصل كفى فى نشر الحرمة: فأما الأثر فهو أن يرضع بمقدار نبت اللحم و شد العظم، و اما الزمان فهو أن يرضع من المرأه يوما و ليله مع اتصالهما بأن يكون غذاؤه فى هذه المده منحصرأ بلبن المرأه، و اما العدد فهو ان يرضع منها خمس عشره رضعه كامله.

[مسأله: ٣ المعتبر فى انبات اللحم و شد العظم استقلال الرضاع فى حصولهما على وجه ينسبان اليه]

مسأله: ٣ المعتبر فى انبات اللحم و شد العظم استقلال الرضاع فى حصولهما على وجه ينسبان اليه، فلو فرض ضم السكر و نحوه اليه على نحو ينسبان إليهما أشكال ثبوت التحريم، كما أن المدار على الإنبات و الشد المعتد به منهما على مبان يصدقان عرفا و لا يكفى حصولهما بالدقه العقلية، و إذا شك فى حصولهما بهذه المرتبه أو فى استقلال الرضاع فى حصولهما يرجع الى التقديرين الآخرين.

ص: ١٧٣

[مسأله: ٤ يعتبر فى التقدير بالزمان ان يكون غذاؤه فى اليوم و الليله منحصرا باللبن]

مسأله: ٤ يعتبر فى التقدير بالزمان ان يكون غذاؤه فى اليوم و الليله منحصرا باللبن (١)، و لا يقدح شرب الماء للعتش و لا ما يأكل أو يشرب دواء، و الظاهر كفايه التليفق فى التقدير بالزمان لو ابتداء بالرضاع فى أثناء الليل أو النهار.

[مسأله: ٥ يعتبر فى التقدير بالعدد أمور]

مسأله: ٥ يعتبر فى التقدير بالعدد أمور:

منها: كمال الرضعه، بأن يروى الصبى و يصدر من قبل نفسه، و لا تحسب الرضعه الناقصه، و لا تضم الناقصات بعضها ببعض، بأن تحسب رضعتان ناقصتان أو ثلاث رضعات ناقصات مثلا واحده. نعم لو التقم الصبى الثدى ثم رفضه لا بقصد الاعراض بأن كان للتفس أو الالتفات الى ملاعب أو الانتقال من ثدى إلى آخر أو غير ذلك كان الكل رضعه واحده.

و منها: توالى الرضعات، بأن لا يفصل بينها رضاع امرأه أخرى (٢). و لا يقدح فى التوالى تخلل غير الرضاع من المأكول و المشروب و ان تغذى به.

و منها: ان يكون كمال العدد من امرأه واحده، فلو ارتضع بعض الرضعات من امرأه و أكملها من امرأه أخرى لم ينشر الحرمة، و ان اتحد الفحل فلا تكون واحده من المرضعتين اما للمرتضع و لا الفحل أباه.

و منها: اتحاد الفحل، بأن يكون تمام العدد من لبن فحل واحد، و لا يكفى اتحاد المرضعه، فلو أرضعت امرأه من لبن فحل ثمان رضعات ثم طلقها الفحل و تزوجت بآخر و حملت منه ثم أرضعت ذلك الطفل من لبن الفحل الثانى تكمله العدد من دون تخلل رضاع امرأه أخرى (٣) فى اللبن- بأن يتغذى الولد فى هذه المده المتخلله بالمأكول و المشروب- لم ينشر الحرمة.

١- حسب ما يتعارف فى الرضيع، فلا يضر تناول شىء قليل بنحو يتعارف فيه كثيرا.

٢- و لو ناقصا على الأحوط.

٣- و لو ناقصا على الأحوط.

ص: ١٧٤

[مسألة: ٤ ما ذكرنا من الشروط لشروط لناشرية الرضاع للحرمه]

مسألة: ٤ ما ذكرنا من الشروط لشروط لناشرية الرضاع للحرمه، فلو انتفى بعضها لا أثر له و ليس بناشر لها أصلا حتى بين الفحل و المرتضعه، و كذا بين المرتضع و المرضعه فضلا عن الأصول و الفروع و الحواشى. و فى الرضاع شرط آخر زائد على ما مر مختص بناشر الحرمه بين المرتضعين، و هو اتحاد الفحل الذى ارتضع المرتضعان من لبنه، فلو ارتضع صبيى من امرأه من لبن شخص رضاعا كاملا- و ارتضعت صبيه من تلك المرأه من لبن شخص آخر كذلك- بأن طلقها الأول و زوجها الثانى و صارت ذات لبن منه فأرضعتها رضاعا كاملا- لم تحرم الصبيه على ذلك الصبي و لا فروع أحدهما على الأخر، بخلاف ما إذا كان الفحل و صاحب اللبن واحدا و تعددت المرضعه، كما إذا كانت لشخص نسوه متعدده و أرضعت كل واحده منهن من لبنه طفلا رضاعا كاملا، فإنه يحرم بعضهم على بعض و على فروع حصول الاخوه الرضاعيه بينهم.

[مسألة: ٧ إذا تحقق الرضاع الجامع للشرائط صار الفحل و المرضعه أبا]

مسألة: ٧ إذا تحقق الرضاع الجامع للشرائط صار الفحل و المرضعه أبا و اما للمرتضع و أصولهما أجدادا و جدات و فروعهما اخوه و أولاد اخوه له و من فى حاشيتهما و فى حاشيه أصولهما أعماما أو عمات و أخوالا أو خالات له، و صار هو أعنى المرتضع ابنا أو بنتا لهما و فروعهم احفادا لهما، و إذا تبين ذلك فكل عنوان نسبى محرم من العناوين السبعه المتقدمه إذا تحقق مثله فى الرضاع يكون محرما: فالام الرضاعيه كالأم النسييه، و البنت الرضاعيه كالبنت النسييه و هكذا. فلو أرضعت امرأه من لبن فحل طفلا حرمت المرضعه و أمها و أم الفحل على المرتضع للأمومه و المرتضعه و بناتها و بنات المرتضع على الفحل و على أبيه و أبى المرضعه للبنتيه، و حرمت أخت الفحل و أخت المرضعه على المرتضع لكونهما عمه و خاله له، و المرتضعه على أختى الفحل و أختى المرضعه لكونها بنت أخ أو بنت أخت لهما، و حرمت بنات الفحل

ص: ١٧٥

على المرتضع و المرتضعه على أبنائه نسيين كانوا أم رضاعيين و كذا بنات المرضعه على المرتضع و المرتضعه على ابنائها إذا كانوا نسيين للاخوه. و أما أولاد المرضعه الرضاعيون ممن أرضعتهم بلبن فحل آخر غير الفحل الذى ارتضع المرتضع بلبنه لم يحرموا على المرتضع، لما مر من اشتراط اتحاد الفحل فى نشر الحرمة بين المرتضعين.

[مسأله: ٨ تكفى فى حصول العلاقه الرضاعيه المحرمه دخاله الرضاع فيه فى الجملة]

مسأله: ٨ تكفى فى حصول العلاقه الرضاعيه المحرمه دخاله الرضاع فيه فى الجملة، فقد تحصل من دون دخاله غيره فيها كعلاقه الأبوه و الأمومه و الابنيه و البنتيه الحاصله بين الفحل و المرضعه و بين المرتضع، و كذا الحاصله بينه و بين أصولهما الرضاعيين، كما إذا كان لهما أب أو أم من الرضاعه حيث انهما جد و جده للمرتضع من جهه الرضاع محضا، و قد تحصل به مع دخاله النسب فى حصولها كعلاقه الاخوه الحاصله بين المرتضع و أولاد الفحل و المرضعه النسيين، فإنهم و ان كانوا منسوبين إليهما بالولاده الا أن إخوتهم للمرتضع حصلت بسبب الرضاع، فهم اخوه أو أخوات له من الرضاعه.

توضيح ذلك: ان النسبه بين شخصين قد تحصل بعلاقه واحده كالنسبه بين الولد و والده و والدته، و قد تحصل بعلاقتين كالنسبه بين الأخوين فإنها تحصل بعلاقه كل منهما مع الأب أو الأم أو كليهما، و كالنسبه بين الشخص و جده الأدنى فإنها تحصل بعلاقه بينه و بين أبيه مثلا و علاقته بين أبيه و بين جده، و قد تحصل بعلاقات ثلاث كالنسبه بين الشخص و بين جده الثانى، و كالنسبه بينه و بين عمه الأدنى فإنه تحصل بعلاقه بينك و بين أبيك و بعلاقه كل من أبيك و أخيه مع أبيهما مثلا، و هكذا تتصاعد و تتنازل النسب و تنشعب بقله العلاقات و كثرتها، حتى انه قد تتوقف نسبه بين شخصين على عشر علائق أو أقل أو أكثر. و إذا تبين ذلك، فان كانت تلك العلائق كلها حاصله بالولاده كانت العلاقه نسييه، و ان حصلت كلها أو بعضها و لو واحده من العشر بالرضاع

ص: ١٧٦

كانت العلاقة رضاعية.

[مسأله: ٩ لما كانت المصاهرة التي هي أحد أسباب تحريم النكاح كما يأتي علاقه بين أحد الزوجين و بعض الأقرباء الأخر]

مسأله: ٩ لما كانت المصاهرة التي هي أحد أسباب تحريم النكاح كما يأتي علاقه بين أحد الزوجين و بعض الأقرباء الأخر، فهي تتوقف على أمرين مزواجه و قرابه، و الرضاع انما يقوم مقام الثاني دون الأول، فمرضعه ولدك لا تكون بمنزله زوجتك حتى تحرم أمها عليك، لكن الام و البنت الرضاعيتين لزوجتك تكونان كالأم و البنت النسبين لها فتحرمان عليك، و كذلك حليله الابن الرضاعي كحليله الابن النسبي و حليله الأب الرضاعي كحليله الأب النسبي تحرم الاولى على أبيه الرضاعي و الثانيه على ابنه الرضاعي.

[مسأله: ١٠ قد تبين مما سبق أن علاقه الرضاعية المحضه قد تحصل برضاع واحد كالحاصله بين المرتضع و بين المرضعه]

مسأله: ١٠ قد تبين مما سبق أن علاقه الرضاعية المحضه قد تحصل برضاع واحد كالحاصله بين المرتضع و بين المرضعه و صاحب اللبن، و قد تحصل برضاعين كالحاصله بين المرتضع و بين أبوى الفحل و المرضعه الرضاعيين، و قد تحصل برضاعات متعدده. فإذا كان لصاحب اللبن مثلاً أب من جهه الرضاع و كان لذلك الأب الرضاعي أيضاً أب من الرضاع و كان للأخير أيضاً أب من الرضاع و هكذا الى عشره آباء كان الجميع أجدادا رضاعيين للمرتضع الأخير و جميع المرضعات جدات له، فان كانت أنثى حرمت على جميع الأجداد و ان كان ذكراً حرمت عليه جميع الجدات، بل لو كانت للجد الرضاعي الا على أخت رضاعيه حرمت على المرتضع الأخير لكونها عمته العليا من الرضاع و لو كانت للمرضعه إلا بعد التي هي الجده العليا للمرتضع أخت حرمت عليه لكونها خالته العليا من الرضاع.

[مسأله: ١١ قد عرفت فيما سبق انه يشترط في حصول الاخوه الرضاعيه بين المرتضعين اتحاد الفحل]

مسأله: ١١ قد عرفت فيما سبق انه يشترط في حصول الاخوه الرضاعيه بين المرتضعين اتحاد الفحل، و يتفرع على ذلك مراعاة هذا الشرط في العمومه و الخؤوله الحاصلتين بالرضاع أيضاً، لأن العم و العمه أخ و أخت للأب و الخال و الخاله أخ و أخت للأم، فلو تراضع أبوك أو أمك مع صبيه من امرأه فإن اتحد الفحل

ص: ١٧٧

كانت الصبيه عمته أو خالتك من الرضاعة بخلاف ما إذا لم يتحد، فحيث لم تحصل الاخوه الرضاعيه بين أبيك أو أمك مع الصبيه لم تكن هي عمته أو خالتك فلم تحرم عليك.

[مسألة: ١٢ لا يجوز أن ينكح أبو المرتضع في أولاد صاحب اللبن ولادة و رضاعا]

مسألة: ١٢ لا يجوز أن ينكح أبو المرتضع في أولاد صاحب اللبن ولادة و رضاعا (١)، و كذا في أولاد المرضعه نسبا لا رضاعا، و أما أولاده الذين لم يرتضعوا من هذا اللبن فيجوز نكاحهم في أولاد صاحب اللبن و في أولاد المرضعه (٢) التي أرضعت أخاهم، و ان كان الاحتياط لا ينبغي تركه.

[مسألة: ١٣ إذا أرضعت امرأة ابن شخص بلبن فحلها ثم أرضعت بنت شخص آخر من لبن ذلك الفحل]

مسألة: ١٣ إذا أرضعت امرأة ابن شخص بلبن فحلها ثم أرضعت بنت شخص آخر من لبن ذلك الفحل، فتلك البنت و ان حرمت على ذلك الابن لكن تحل أخوات كل منهما لإخوه الآخر.

[مسألة: ١٤ الرضاع المحرم كما يمنع من النكاح لو كان سابقا يبطله لو حصل لاحقا]

مسألة: ١٤ الرضاع المحرم كما يمنع من النكاح لو كان سابقا يبطله لو حصل لاحقا، فلو كانت له زوجه صغيره فأرضعته بنته أو أمه أو أخته أو بنت أخيه أو بنت أخته أو زوجه أخيه بلبنه رضاعا كاملا- بطل نكاحها و حرمت عليه، لصيرورتها بالرضاع بنتا أو أختا أو بنت أخ أو بنت أخت له فحرمت عليه لاحقا كما كانت تحرم عليه سابقا. و كذا لو كانت له زوجتان صغيره و كبيره فأرضعت الكبيره الصغيره حرمت عليه الكبيره لأنها صارت أم زوجته، و كذلك الصغيره ان كان رضاعها من لبنه أو دخل بالكبيره (٣) لكونها بنتا له في الأول و بنت زوجته المدخول بها في الثاني.

١- على الأحوط.

٢- بل و نفس المرضعه أيضا و ان كانت أم أخيهم.

٣- و ان كانت الكبيره غير مدخول بها و كان اللبن من غير الزوج ففي بطلان نكاح الكبيره لكونها أم الزوجه دون الصغيره لأنها ربيبه من التي لم يدخل بها أو بطلان نكاحها لحرمة الجمع احتمالان لا يترك الاحتياط بتجديد نكاح الصغيره ان أراد البقاء و بالطلاق ان أراد التفريق.

ص: ١٧٨

[تنبيه]

اشاره

(تنبيه) إذا كان أخوان في بيت واحد مثلاً- و كانت زوجته كل منهما أجنبيه عن الآخر و أرادا أن تصير زوجته كل منهما من محارم الآخر حتى يحل له النظر إليها، يمكن لهما الاحتيال بأن يتزوج كل منهما بصيبه و ترضع زوجته الآخر رضاعاً كاملاً فصارت زوجته كل منهما أما لزوجه الآخر فصارت من محارمه و حل نظره إليها و بطل نكاح كلتا الصبيتين لصيروره كل منهما بالرضاع بنت أخى زوجها.

[مسألة: ١ إذا أرضعت امرأة ولد بنتها- و بعبارة أخرى أرضعت الولد جدته من طرف الام- حرمت بنتها أم الولد على زوجها]

مسألة: ١ إذا أرضعت امرأة ولد بنتها- و بعبارة أخرى أرضعت الولد جدته من طرف الام- حرمت بنتها أم الولد على زوجها و بطل نكاحها، سواء أرضعته بلبن أبى البنت أو بلبن غيره، و ذلك لان زوج البنت أب للمرضع و زوجته بنت للمرضع جده الولد، و قد مر أنه يحرم على أبى المرضع نكاح أولاد المرضع، فإذا منع منه سابقاً أبطله لاحقاً، و كذا إذا أرضعت زوجته أبى البنت من لبنه ولد البنت بطل نكاح البنت، لما مر من انه يحرم نكاح أبى المرضع فى أولاد صاحب اللبن. و أما الجده من طرف الأب إذا أرضعت ولد أبيها فلا- يترتب عليه شىء، كما أنه لو كان رضاع الجده من طرف الام و ولد بنتها بعد وفاه بنتها أو طلاقها أو وفاه زوجها لم يترتب عليه شىء (١) فلا مانع منه.

[مسألة: ٢ لو زوج ابنه الصغير بابنه أخيه الصغيره ثم أرضعت جدتهما من طرف الأب أو الأم أحدهما انفسخ نكاحهما]

مسألة: ٢ لو زوج ابنه الصغير بابنه أخيه الصغيره ثم أرضعت جدتهما من طرف الأب أو الأم أحدهما انفسخ نكاحهما، لان المرضع ان كان هو الذكر فإن أرضعته جدته من طرف الأب صار عما لزوجته، و ان أرضعته جدته من طرف الام صار خالاً لزوجته، و ان كان هو الأنثى صارت هى عمه لزوجها على الأول و خاله له على الثانى، فبطل النكاح على أى حال.

١- من بطلان النكاح، لكن يترتب عليه حرمة المطلقه و أختها و أخت المتوفاه.

[مسألة: ٣ إذا حصل الرضاع الطارئ المبطل للنكاح، فاما ان يبطل نكاح المرضعة بإرضاعها]

مسألة: ٣ إذا حصل الرضاع الطارئ المبطل للنكاح، فاما ان يبطل نكاح المرضعة بإرضاعها كما في إرضاع الزوجه الكبيره لشخص زوجته الصغيره بالنسبه إلى نكاحها، و اما ان يبطل نكاح المرتضعه كالمثال بالنسبه إلى نكاح الصغيره، و اما ان يبطل نكاح غيرهما كما في إرضاع الجده من طرف الام ولد بنتها. و الظاهر بقاء استحقاق الزوجه للمهر في الجميع إلا في الصورة الأولى (١) فيما إذا كان الإرضاع و انفساخ العقد قبل الدخول، و هل تضمن المرضعه ما يغرمه الزوج من المهر قبل الدخول فيما إذا كان إرضاعها مبطلا لنكاح غيرها؟ قولان أقواهما العدم، و الأحوط التصالح (٢).

[مسألة: ٤ قد سبق ان العناوين المحرمة من جهه الولاده و النسب سبعة]

مسألة: ٤ قد سبق ان العناوين المحرمة من جهه الولاده و النسب سبعة:

الأمهات، و البنات، و الأخوات، و العمات، و الخالات، و بنات الأخ، و بنات الأخت.

فإن حصل بسبب الرضاع أحد هذه العناوين كان محرما كالحاصل بالولاده، و قد عرفت فيما سبق كيفية حصولها بالرضاع مفصلا، و أما لو لم يحصل بسببه أحد تلك العناوين السبعة لكن حصل عنوان خاص لو كان حاصلًا بالولاده لكان ملازما و متحدا مع أحد تلك العناوين السبعة، كما لو أرضعت امرأة ولد بنته فصارت أم ولد بنته و أم ولد البنت ليست من تلك السبع، لكن لو كانت أمومه ولد البنت بالولاده كانت بنتا له و البنت من المحرمات السبعة، فهل مثل هذا الرضاع أيضا محرم فتكون مرضعه ولد البنت كالبنت أم لا؟ الحق هو الثاني، و قيل بالأول. و هذا هو الذى اشتهر فى الألسنه بعموم المنزله الذى ذهب اليه بعض الأجله، و لنذكر لذلك أمثله:

أحدها- زوجتك أرضعت بلبنك أخاها فصار ولدك و زوجتك أخت له، فهل تحرم عليك من جهه ان أخت ولدك اما بنتك أو ربيبتك و هما محرمتان عليك و زوجتك

١- الحكم بسقوط المهر فى تلك الصورة مشكل فلا يترك الاحتياط بالمصالحه.

٢- لا يترك.

ص: ١٨٠

بمنزلتهما أم لا، فمن قال بعموم المنزله يقول نعم و من قال بالعدم يقول لا.

ثانيها- زوجتك أرضعت بلبنك ابن أخيها فصار ولدك و هي عمته و عمه ولدك حرام عليك لأنها أختك، فهل تحرم من الرضاع أم لا، فمن قال بعموم المنزله يقول نعم و من قال بالعدم يقول لا.

ثالثها- زوجتك أرضعت عمها أو عمتها أو خالها أو خالتها فصارت أمهم و أم عم و عمه زوجتك حرام عليك حيث انها جدتها من الأب و كذا أم خال و خاله زوجتك حرام عليك حيث انها جدتها من الام، فهل تحرم عليك من جهة الرضاع أم لا، فمن قال بعموم المنزله يقول نعم و من قال بالعدم يقول لا.

رابعها- زوجتك أرضعت بلبنك ولد عمها أو ولد خالها فصرت أبا ابن عمها أو أبا ابن خالها و هي تحرم على أبي ابن عمها و أبي ابن خالها لكونهما عمها و خالها، فهل تحرم عليك من جهة الرضاع أم لا، فمن قال بعموم المنزله يقول نعم و من قال بالعدم يقول لا.

خامسها- امرأه أرضعت أخاك أو أختك لأبويك فصارت اما لهما و هي محرمة في النسب لأنها أم لك، فهل تحرم عليك من جهة الرضاع و يبطل نكاح المرضعة ان كانت زوجتك أم لا، فمن قال بعموم المنزله يقول نعم و من قال بالعدم يقول لا.

سادسها- امرأه أرضعت ولد بنتك فصارت اما له، فهل تحرم عليك لكونها بمنزله بنتك و ان كانت المرضعة زوجتك بطل نكاحها أم لا، فمن قال بعموم المنزله يقول نعم و من قال بالعدم يقول لا.

سابعها- امرأه أرضعت ولد أختك فصارت اما له فهل تحرم عليك من جهة ان أم ولد الأخت حرام عليك لأنها أختك و ان كانت المرضعة زوجتك بطل نكاحها أم لا، فمن قال بعموم المنزله يقول نعم و من قال بالعدم يقول لا.

ثامنها- امرأه أرضعت عمك أو عمتك أو خالك أو خالتك فصارت أمهم و أم

ص: ١٨١

عمك و عمتك نسبا تحرم عليك لأنها جدتك من طرف أبيك و كذا أم خالك و خالتك لأنها جدتك من طرف الام، فهل تحرم عليك بسبب الرضاع و ان كانت المرضعه زوجتك بطل نكاحها أم لا، فمن قال بعموم المتزله يقول نعم و من قال بالعدم يقول لا.

[مسأله: ٥ لو شك فى وقوع الرضاع أو فى حصول بعض شروطه من الكمية أو الكيفية بنى على العدم]

مسأله: ٥ لو شك فى وقوع الرضاع أو فى حصول بعض شروطه من الكمية أو الكيفية بنى على العدم. نعم يشكل فيما لو علم بوقوع الرضاع بشروطه و لم يعلم بوقوعه فى الحولين أو بعدهما و علم تاريخ الرضاع و جهل تاريخ ولاده المرتضع، فحينئذ لا- يترك الاحتياط.

[مسأله: ٦ لا تقبل الشهاده على الرضاع إلا مفصله]

مسأله: ٦ لا تقبل الشهاده على الرضاع إلا مفصله، بأن يشهد الشهود على الارتضاع فى الحولين بالامتصاص من الثدي خمس عشره رضعه متواليات مثلا، الى آخر ما مر من الشروط. و لا- يكفى الشهاده المطلقه و المجمله، بأن يشهد على وقوع الرضاع المحرم أو يشهد مثلا على ان فلان ولد فلانه أو فلانه بنت فلان من الرضاع، بل يسأل منه التفصيل.

[مسأله: ٧ الأقوى أنه تقبل شهادة النساء العادلات فى الرضاع مستقلات]

مسأله: ٧ الأقوى أنه تقبل شهادة النساء العادلات فى الرضاع مستقلات، بأن تشهد أربع نسوه عليه، و منضمات بأن تشهد به امرأتان مع رجل واحد.

[مسأله: ٨ يستحب أن يختار لرضاع الأولاد المسلمه العاقله العفيفه الوضيئه ذات الأوصاف الحسنه]

مسأله: ٨ يستحب أن يختار لرضاع الأولاد المسلمه العاقله العفيفه الوضيئه ذات الأوصاف الحسنه، فإن اللبن تأثيرا تاما فى المرتضع، كما يشهد به الاختبار و نطقت به الاخبار و الآثار:

فَعَنِ الْبَاقِرِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: لَا تَسْتَرْضِعُوا الْحَمَقَاءَ وَ الْعَمَشَاءَ، فَإِنَّ اللَّبْنَ يَعْدَى.

و عن أمير المؤمنين عليه السلام: لا تسترضعوا الحمقاء، فان اللبن يغلب الطباع.

و عنه عليه السلام: أنظروا من ترضع أولادكم، فإن الولد يشب عليه.

ص: ١٨٢

الى غير ذلك من الاخبار المستفاد منها رجحان اختيار ذوات الصفات الحميدة خلقا و خلقا، و مرجوحه اختيار اضدادهن و كراهته، و لا سيما الكافره، و ان اضطر الى استرضاعها فليختر اليهوديه و النصرانيه على المشتركه و المجوسيه، و مع ذلك لا يسلم الطفل اليهن و لا- يذهبن بالولد الى بيوتهن و يمنعها من شرب الخمر و أكل لحم الخنزير، و مثل الكافره أو أشد كراهه استرضاع الزانيه باللبن الحاصل من الزنا و المرأه المتولده من زنا.

فعن الباقر عليه السلام: لبن اليهوديه و النصرانيه و المجوسيه أحب الى من ولد الزنا.

و عن الكاظم عليه السلام سئل عن امرأه زنت هل يصلح ان تسترضع؟ قال:

لا يصلح و لا لبن ابنتها التي ولدت من الزنا.

[القول في المصاهرة و ما يلحق بها]

اشاره

القول في المصاهرة و ما يلحق بها:

المصاهرة هي علاقته بين أحد الزوجين (١) مع أقرباء الآخر موجب لحرمة النكاح اما عينا أو جمعا على تفصيل يأتي:

[مسألة: ١ تحرم معقوده الأب على ابنه و بالعكس فصاعدا في الأول و نازلا في الثاني حرمة دائميته]

مسألة: ١ تحرم معقوده الأب على ابنه و بالعكس فصاعدا في الأول و نازلا في الثاني حرمة دائميته، سواء كان العقد دائما أو انقطاعا، و سواء دخل العاقد بالمعقوده أو لم يدخل بها، و سواء كان الأب و الابن نسيين أو رضاعيين.

[مسألة: ٢ إذا عقد على امرأه حرمت عليه أمها و ان علت نسبا أو رضاعا]

مسألة: ٢ إذا عقد على امرأه حرمت عليه أمها و ان علت نسبا أو رضاعا، سواء دخلت بها أو لا، و سواء كان العقد دواما أو انقطاعا، و سواء كانت المعقوده صغيره

١- بل و غيرهما مثل المالك و المملوكه و الزاني و الزانيه و الواطى بالشبهه و موطأتها و غيرها على ما يأتي تفصيله في طى المسائل.

ص: ١٨٣

أو كبيره. نعم الأحوط (١) لو لم يكن الأقوى في العقد على الصغيره انقطاعا أن تكون بالغه الى حد تقبل للاستمتاع و التلذذ بها و لو بغير الوطى، بأن كانت بالغه ست سنوات فما فوق مثلا أو يدخل في المده بلوغها الى هذا الحد، فما تعارف من إيقاع عقد الانقطاع ساعه أو ساعتين على الصغيره الرضيعه أو من يقاربها مريدن بذلك محرمه أمها على المعقود له في غايه الإشكال، من جهه الإشكال في صحه مثل هذا العقد حتى يترتب عليه حرمه أم المعقود عليها.

[مسألة: ٣ إذا عقد على امرأة حرمت عليه بنتها و ان نزلت إذا دخل بالأم و لو دبرا]

مسألة: ٣ إذا عقد على امرأة حرمت عليه بنتها و ان نزلت إذا دخل بالأم و لو دبرا، و أما إذا لم يدخل بها لم تحرم عليه بنتها عينا و انما تحرم عليه جمعا، بمعنى انها تحرم عليه ما دامت الأم في حباله، فإذا خرجت بموت أو طلاق أو غير ذلك جاز له نكاحها.

[مسألة: ٤ لا فرق في حرمه بنت الزوجه بين أن تكون البنت موجوده في زمان زوجه الأم أو تولدت بعد خروجها عن الزوجيه]

مسألة: ٤ لا فرق في حرمه بنت الزوجه بين أن تكون البنت موجوده في زمان زوجه الأم أو تولدت بعد خروجها عن الزوجيه، فلو عقد على امرأة و دخل بها ثم طلقها ثم تزوجت و ولدت من الزوج الثاني بنتا تحرم هذه البنت على الزوج الأول.

[مسألة: ٥ لا إشكال في ترتب الحرمات الأربع على النكاح و الوطى الصحيحين]

مسألة: ٥ لا- إشكال في ترتب الحرمات الأربع على النكاح و الوطى الصحيحين، و هل تترتب على الزنا و وطى الشبهه أم لا؟ قولان أقواهما و أشهرهما أولهما، فلو زنى بامرأة حرمت على أبي الزانى و حرمت على الزانى أم المزنى بها و بنتها، و كذلك الموطوءه بالشبهه. نعم الزنا الطارئ على التزويج لا يوجب الحرمه، سواء كان بعد الوطى أو قبله (٢)، فلو تزوج بامرأة ثم زنى بأمها أو بنتها لم تحرم عليه امرأته، و كذا لو زنى الأب بامرأة الابن لم تحرم على الابن، و لو زنى الابن بامرأة الأب لم تحرم على أبيه.

١- بل الأقوى عدم اعتبار الشرط المذكور و صحه عقدها و لو لم تبلغ حد الاستمتاع ساعه أو ساعتين. نعم الاحتياط حسن.

٢- لا يترك الاحتياط فيما إذا كان قبل الوطى و كذا في الوطى بالشبهه.

ص: ١٨٤

[مسأله: ٦ لا فرق فى الحكم بين الزنا فى القبل و الدبر]

مسأله: ٦ لا فرق فى الحكم بين الزنا فى القبل و الدبر (١).

[مسأله: ٧ إذا علم بالزنا و شك فى كونه سابقا على العقد أو طارئا بنى على الثانى]

مسأله: ٧ إذا علم بالزنا و شك فى كونه سابقا على العقد أو طارئا بنى على الثانى.

[مسأله: ٨ إذا لمس امرأه أجنبيه أو نظر إليها بشهوه حرمت الملموسه و المنظوره على أبى اللامس و الناظر]

مسأله: ٨ إذا لمس امرأه أجنبيه أو نظر إليها بشهوه حرمت الملموسه و المنظوره على أبى اللامس و الناظر و ابنهما على قول، بل قيل بحرمة أم المنظوره و الملموسه على الناظر و اللامس أيضا، و هذا و ان كان أحوط لكن الأقوى خلافه.

نعم لو كانت للأب جاريه منظوره أو ملموسه له بشهوه (٢) حرمت على ابنه، و كذا العكس على الأقوى.

[مسأله: ٩ لا يجوز نكاح بنت الأخ على العمه و بنت الأخت على الخاله إلا بإذنها]

مسأله: ٩ لا يجوز نكاح بنت الأخ على العمه و بنت الأخت على الخاله إلا بإذنها، من غير فرق بين كون النكاحين دائمين أو منقطعين أو مختلفين، و لا- بين علم العمه و الخاله حال العقد و جهلها، و لا- بين اطلاعها على ذلك و عدم اطلاعها ابدا، فلو تزوجها عليهما بدون إذنها كان العقد الطارئ كالفصولى على الأقوى يتوقف صحته على إجازة العمه و الخاله، فإن أجازتا جاز و الا بطل. و يجوز نكاح العمه و الخاله على بنتى الأخ و الأخت و ان كانت العمه و الخاله جاهلتين، و ليس لهما الخيار لا فى فسخ عقد أنفسهما و لا فى فسخ عقد بنتى الأخ و الأخت على الأقوى.

[مسأله: ١٠ الظاهر أنه لا فرق فى العمه و الخاله بين الدنيا منهما و العليا]

مسأله: ١٠ الظاهر أنه لا فرق فى العمه و الخاله بين الدنيا منهما و العليا، كما انه لا فرق بين نسبيتين منهما و الرضاعيتين.

[مسأله: ١١ إذا اذنتا ثم رجعتا عن الإذن، فإن كان رجوعهما بعد العقد لم يؤثر فى البطلان]

مسأله: ١١ إذا اذنتا ثم رجعتا عن الإذن، فإن كان رجوعهما بعد العقد لم يؤثر فى البطلان، و ان كان قبله بطل الاذن السابق، فلو لم يبلغه الرجوع و تزوج اعتمادا عليه توقفت صحته على الإجازة اللاحقه.

١- و كذا فى الوطى بالشبهه.

٢- بل و ان لم يكونا بشهوه على الأحوط، الا إذا كان النظر الى ما لا يحرم لغير المالك النظر إليه.

ص: ١٨٥

[مسأله: ١٢ الظاهر أن اعتبار إذنهما ليس حقا لهما كالخيار حتى يسقط بالإسقاط]

مسأله: ١٢ الظاهر أن اعتبار إذنهما ليس حقا لهما كالخيار حتى يسقط بالإسقاط، فلو اشترط في ضمن عقدهما أن لا يكون لهما ذلك لم يؤثر شيئا، و لو اشترط عليهما أن يكون للزوج العقد على بنت الأخ أو الأخت ففي سقوط اعتبار إذنهما بذلك اشكال، فلا يترك الاحتياط (١).

[مسأله: ١٣ إذا تزوج بالعمه و ابنه الأخ و شك في السابق منهما حكم بصحة العقد]

مسأله: ١٣ إذا تزوج بالعمه و ابنه الأخ و شك في السابق منهما حكم بصحة العقد، و كذلك فيما إذا تزوج ببنت الأخ أو الأخت و شك في أنه هل كان عن اذن من العمه أو الخاله أم لا حكم بالصحة و حصول الاذن منهما.

[مسأله: ١٤ إذا طلق العمه أو الخاله]

مسأله: ١٤ إذا طلق العمه أو الخاله، فإن كان بائنا صح العقد على بنتي الأخ و الأخت بمجرد الطلاق، و ان كان رجعا لم يجز الا بعد انقضاء العده.

[مسأله: ١٥ لا يجوز الجمع في النكاح بين الأختين نسبيتين أو رضاعيتين دواما أو انقطاعا أو باختلاف]

مسأله: ١٥ لا- يجوز الجمع في النكاح بين الأختين نسبيتين أو رضاعيتين دواما أو انقطاعا أو باختلاف، فلو تزوج بإحدى الأختين ثم تزوج بأخرى بطل العقد الثاني دون الأول، سواء دخل بالأولى أو لا. و لو اقترن عقدهما- بأن تزوجهما بعقد واحد أو عقد هو على إحداهما و وكيله على الأخرى في زمان واحد مثلا- بطلا معا.

[مسأله: ١٦ لو تزوج بالأختين و لم يعلم السابق و اللاحق من العقد]

مسأله: ١٦ لو تزوج بالأختين و لم يعلم السابق و اللاحق من العقد، فان علم تاريخ أحدهما حكم بصحته دون الأخر، و ان جهل تاريخهما فان احتمل تقارنهما حكم ببطلانهما معا و ان علم عدم الاقتران فقد علم إجمالا بصحة أحد العقد و بطلان أحدهما، فلا يجوز له وطئهما و لا- وطئ إحداهما ما دام الاشتباه، فيحتمل تعيين السابق بالقرعه، لكن الأحوط (٢) ان يطلقهما أو يطلق الزوجه الواقعيه منهما ثم يتزوج من شاء منهما على اشكال في الثاني، و له أن يطلق إحداهما و يجدد العقد على الأخرى بعد

١- الظاهر ان الشرط المذكور يكون بمنزله الإذن، فيصح العقد عليهما ان لم تظهر الكراهه قبل العقد.

٢- لا يترك.

ص: ١٨٦

انقضاء عده الأولى إذا كانت مدخولا بها.

[مسأله: ١٧ لو طلقهما و الحال هذه، فان كان قبل الدخول فعليه للزوجه الواقعيه نصف مهرها]

مسأله: ١٧ لو طلقهما و الحال هذه، فان كان قبل الدخول فعليه للزوجه الواقعيه نصف مهرها، و ان كان بعد الدخول فلها عليه تمام مهرها، فان كان المهران مثليين و اتفقا جنسا و قدرا فقد علم من عليه الحق و مقدار الحق، و انما الاشتباه فيمن له الحق، و في غير ذلك يكون الاشتباه في الحق أيضا، فإن اصطالحوا بما تسالموا عليه فهو و الا فلا محيص الا عن القرعه، فمن خرجت عليها من الأختين كان لها نصف مهرها المسمى أو تمامه و لم تستحق الأخرى شيئا. نعم مع الدخول بها تفصيل لا يسعه هذا المختصر.

[مسأله: ١٨ الظاهر جريان حكم تحريم الجمع فيما إذا كانت الأختان كلتاها أو إحداهما من زنا]

مسأله: ١٨ الظاهر جريان حكم تحريم الجمع فيما إذا كانت الأختان كلتاها أو إحداهما من زنا.

[مسأله: ١٩ إذا طلق زوجته، فان كان الطلاق رجعيا لا يجوز و لا يصح نكاح أختها ما لم تنقض عدتها]

مسأله: ١٩ إذا طلق زوجته، فان كان الطلاق رجعيا لا يجوز و لا يصح نكاح أختها ما لم تنقض عدتها، و ان كان بائنا كالطلاق الثالث أو كانت المطلقة ممن لا عده لها كالصغيره و غير المدخوله و اليائسه جاز له نكاح أختها في الحال. نعم لو كانت متمتعه و انقضت مدتها أو وهب المده لا يجوز له على الأحوط لو لم يكن أقوى نكاح أختها قبل انقضاء العده و ان كانت بائنه.

[مسأله: ٢٠ ذهب بعض الأخباريين إلى حرمة الجمع بين الفاطميتين في النكاح]

مسأله: ٢٠ ذهب بعض الأخباريين إلى حرمة الجمع بين الفاطميتين في النكاح، و الحق جوازه و ان كان الترك أحوط و أولى، و لو قلنا بالحرمة فهي تكليفية لا يترتب عليها غير الإثم و المعصيه من دون ان تؤثر في بطلان عقديهما، و القول به كما عن بعضهم و جعله كالجمع بين الأختين إفراط من القول ضعيف في الغايه.

[مسأله: ٢١ الأحوط ترك تزويج الحر للأمه دواما]

مسأله: ٢١ الأحوط ترك تزويج الحر للأمه دواما (١) إلا- إذا لم يتمكن من مهر الحره و شق عليه الصبر على الشبق بحيث خيف من الوقوع في الزنا فيجوز بلا اشكال.

١- بل و كذا متعه و مستند التفصيل غير معلوم.

ص: ١٨٧

[مسألة: ٢٢ لا يجوز تزويج الأمه على الحره إلا بإذنها]

مسألة: ٢٢ لا يجوز تزويج الأمه على الحره إلا بإذنها، فلو نكحها عليها تتوقف صحه عقد الأمه على إجازة الحره، فإن أجازت جاز و الا- بطل. و يجوز العكس، و هو نكاح الحره على الأمه، فإن كانت الحره عالمه بالحال لزم العقدان، و ان كانت جاهله فلها الخيار فى فسخ عقدها لا فى فسخ عقد الأمه.

[مسألة: ٢٣ لو زنت مرأه ذات بعل لم تحرم على زوجها]

مسألة: ٢٣ لو زنت مرأه ذات بعل لم تحرم على زوجها، و لا يجب على زوجها ان يطلقها و ان كانت مصره على ذلك.

[مسألة: ٢٤ من زنى بذات بعل دواما أو متعه حرمت عليه ابدا]

مسألة: ٢٤ من زنى بذات بعل دواما أو متعه حرمت عليه ابدا، سواء كانت حره أو امه مسلمه كانت أو كافر مدخولا بها من زوجها أو غيرها، فلا- يجوز له نكاحها بعد موت زوجها أو زوال عقدها بطلاق أو فسخ أو انقضاء مده و غيرها. و لا فرق على الظاهر بين أن يكون الزانى عالما بأنها ذات بعل أو لا، و لو كان مكرها على الزنا ففى لحوق الحكم إشكال (١).

[مسألة: ٢٥ إذا زنى بامرأه فى العده الرجعيه حرمت عليه ابدا كذات البعل دون البائنه و عده الوفاه]

مسألة: ٢٥ إذا زنى بامرأه فى العده الرجعيه حرمت عليه ابدا كذات البعل دون البائنه و عده الوفاه، و لو علم بأنها كانت فى العده و لم يعلم بأنها كانت رجعيه أو بائنه فلا حرمة (٢). نعم لو علم بكونها فى عده رجعيه و شك فى انقضائها فالظاهر الحرمة.

[مسألة: ٢٦ من لاط بغلام فأوقبه و لو ببعض الحشفه حرمت عليه أبدا أم الغلام]

مسألة: ٢٦ من لاط بغلام فأوقبه و لو ببعض الحشفه حرمت عليه أبدا أم الغلام و ان علت و بنته و ان نزلت و أخته، من غير فرق بين كونهما صغيرين أو كبيرين أو مختلفين، و لا- تحرم على المفعول أم الفاعل و بنته و أخته على الأقوى، و الام و البنت و الأخت الرضايعات للمفعول كالنسيات.

[مسألة: ٢٧ إنما يوجب اللواط حرمة المذكورات إذا كان سابقا]

مسألة: ٢٧ إنما يوجب اللواط حرمة المذكورات إذا كان سابقا، و اما إذا

١- فلا يترك الاحتياط.

٢- ظاهرا ما دام شاكا.

ص: ١٨٨

كان طارئا على التزويج (١) فلا- يوجب الحرمة و بطلان النكاح، فلو تزوج امرأه ثم لاط بابنها أو أبيها أو أخيها لم تحرم عليه امرأته، و ان كان الاحتياط لا ينبغى تركه.

[مسأله: ٢٨ لو شك فى تحقق الإيقاب حينما عبث بالغلام أو بعده بنى على عدم]

مسأله: ٢٨ لو شك فى تحقق الإيقاب حينما عبث بالغلام أو بعده بنى على عدم.

[القول فى النكاح فى العده و تكميل العدد]

اشاره

القول فى النكاح فى العده و تكميل العدد:

[مسأله: ١ لا يجوز نكاح المرأة لا دائما و لا منقطعا إذا كانت فى عده الغير رجعيه كانت أو بائه]

مسأله: ١ لا يجوز (٢) نكاح المرأة لا دائما و لا منقطعا إذا كانت فى عده الغير رجعيه كانت أو بائه عده وفاه أو غيرها من نكاح دائم أو منقطع أو من وطى شبهه، و لو تزوجها فان كانا عالمين بالموضوع و الحكم- بأن علما بكونها فى العده و علما بأنه لا يجوز النكاح فى العده أو كان أحدهما عالما بهما- بطل النكاح و حرمت عليه ابدا سواء دخل بها أو لا، و كذا ان جهلا بهما أو بأحدهما و دخل بها و لو دبرا، و أما لو لم يدخل بها بطل العقد و لكن لم تحرم عليه أبدا، فله استيناف العقد عليها بعد انقضاء العده التى كانت فيها.

[مسأله: ٢ لو وكل أحدا فى تزويج امرأه له و لم يعين الزوجه فزوجه امرأه ذات عده لم تحرم عليه]

مسأله: ٢ لو وكل أحدا فى تزويج امرأه له و لم يعين الزوجه فزوجه امرأه ذات عده لم تحرم عليه و ان علم الوكيل بكونها فى العده، و انما تحرم عليه مع الدخول (٣)، و اما لو عين الزوجه فان كان الموكل عالما بالحكم و الموضوع حرمت

١- و كان بعد الدخول على الأحوط كما مر فى زنا الطارئ.

٢- و كذا لا يجوز التصريح بالخطبه فى عده الغير مطلقا، و أما التعريض فيجوز فى غير الرجعيه.

٣- بل لا تحرم عليه مع الدخول فى الفرض، لان وكالته كانت مختصه بالعقد الصحيح، فعقد ذات العده غير مستند اليه و دخوله مع الجهل بالعده حين الدخول و طى بالشبهه و لا يوجب الحرمة، و لو علم بكونها فى العده و مع ذلك دخل بها بدون إمضاء العقد فهو زناء لا يوجب الحرمة إلا فى الرجعيه، و ان امضى العقد فدخل ففى ترتب احكام العقد فى العده على إمضائه اشكال جدا، و لكن لا يترك الاحتياط فيه.

عليه، و ان كان الوكيل جاهلا بهما بخلاف العكس فالمدار على علم الموكل و جهله لا الوكيل.

[مسأله: ٣ لا يلحق بالتزويج فى العده وطى الشبهه أو الزنا بالمعتده]

مسأله: ٣ لا يلحق بالتزويج فى العده وطى الشبهه أو الزنا بالمعتده، فلو وطى شبهه أو زنى بالمرأه فى حال عدتها لم يؤثر فى الحرمة الأبدية أيه عده كانت إلا العده الرجعية إذا زنى بها فيها فإنه يوجب الحرمة كما مر.

[مسأله: ٤ إذا كانت المرأه فى عده الرجل جاز له العقد عليها فى الحال]

مسأله: ٤ إذا كانت المرأه فى عده الرجل جاز له العقد (١) عليها فى الحال و لا ينتظر انقضاء العده. نعم فيما إذا كانت معتده له بالعده الرجعية يبطل منه العقد عليها لكونها بمنزله زوجته و لا يصح عقد الزوج على زوجته، فلو كانت عنده متعه و أراد ان يجعل عقدها دواما جاز أن يهب مدتها و يعقد عليها العقد الدوام فى الحال، بخلاف ما إذا كانت عنده زوجه دائمه و أراد أن يجعلها منقطعه فطلقها لذلك طلاقا غير بائن، فإنه لا يجوز له إيقاع عقد الانقطاع عليها الا بعد خروجها عن العده.

[مسأله: ٥ هل يعتبر فى الدخول الذى هو شرط للحرمة الأبدية فى صوره الجهل ان يكون فى العده]

مسأله: ٥ هل يعتبر فى الدخول الذى هو شرط للحرمة الأبدية فى صوره الجهل ان يكون فى العده أو يكفى وقوع العقد فى العده و ان كان الدخول واقعا بعد انقضائها؟ قولان أحوطهما الثانى و أقواهما الأول (٢).

[مسأله: ٦ لو شك فى أنها معتده أم لا حكم بالعدم و جاز له تزويجها و لا يجب عليه التفحص عن حالها]

مسأله: ٦ لو شك فى أنها معتده أم لا حكم بالعدم و جاز له تزويجها و لا يجب عليه التفحص عن حالها، و كذا لو شك فى انقضاء عدتها و أخبرت هى بالانقضاء فتصدق و جاز تزويجها.

[مسأله: ٧ لو علم ان التزويج كان فى العده مع الجهل موضوعا أو حكما]

مسأله: ٧ لو علم ان التزويج كان فى العده مع الجهل موضوعا أو حكما و لكن شك فى انه قد دخل بها حتى تحرم عليه أبدا أو لا، بنى على عدم الدخول فلم تحرم عليه. و كذا لو علم بعدم الدخول لكن شك فى ان أحدهما قد كان عالما أم لا، بنى على عدم العلم فلا يحكم بالحرمة الأبدية.

١- ان لم يكن له مانع من تزويجها.

٢- لا قوه فيه و لكن لا يترك الاحتياط بترك التزويج و بالطلاق على فرض التزويج.

ص: ١٩٠

[مسألة: ٨ يلحق بالتزويج في العده في إيجاب الحرمة الأبديه التزويج بذات البعل]

مسألة: ٨ يلحق بالتزويج في العده في إيجاب الحرمة الأبديه التزويج بذات البعل، فلو تزوجها مع العلم بأنها ذات بعل حرمت عليه ابداء، سواء دخل بها أم لا، و لو تزوجها مع الجهل لم تحرم عليه الا مع الدخول بها.

[مسألة: ٩ إذا تزوج بامرأه عليها عده و لم تشرع فيها لعدم تحقق مبدأها]

مسألة: ٩ إذا تزوج بامرأه عليها عده و لم تشرع فيها لعدم تحقق مبدأها- كما إذا تزوج بمن مات زوجها و لم يبلغها الخبر فإن مبدأ عدتها من حين بلوغ الخبر- فهل يوجب الحرمة الأبديه أم لا، قولان أحوطهما الأول و أرجحهما الثاني (١).

[مسألة: ١٠ من كان عنده أربع زوجات دائميته تحرم عليه الخامسة ما دامت الأربع في حباله]

مسألة: ١٠ من كان عنده أربع زوجات دائميته تحرم عليه الخامسة ما دامت الأربع في حباله، سواء كان حراً أو عبداً، و سواء كن حرائر أو إماء أو مختلفات، و كذا يحرم على الحر أزيد من أمتين و على العبد أزيد من حرتين و ان لم تزد من عنده من الزوجات على الأربع، فلا- يجوز للأول الجمع بين ثلاث إماء و حره و لا للثاني الجمع بين ثلاث حرائر و امه، و يجوز للأول الجمع بين أربع حرائر فضلاً عن ثلاث حرائر و امه أو حرتين و أمتين، و اما الثاني فلا يجوز له الا الجمع بين أربع إماء أو حرتين أو حره و أمتين و لا يجوز له الجمع بين ثلاث إماء و حره و كذا بين أمتين و حرتين (٢) فضلاً عن أربع حرائر أو ثلاث.

[مسألة: ١١ ما ذكر انما هو في العقد الدائم، و أما في المنقطع فيجوز الجمع بما شاء]

مسألة: ١١ ما ذكر انما هو في العقد الدائم، و أما في المنقطع فيجوز الجمع بما شاء و ان كانت عند الحر أربع دائميات حرائر و عند العبد أربع إماء دائميات، فيجوز لكل منهما ان يزيد عليهن انقطاعاً بما شاء و لو الى ألف (٣).

[مسألة: ١٢ إذا كانت عنده أربع فماتت إحداهن يجوز له تزويج أخرى في الحال]

مسألة: ١٢ إذا كانت عنده أربع فماتت إحداهن يجوز له تزويج أخرى في الحال، و كذا لو فارق إحداهن بالفسخ أو الانفساخ أو بالطلاق البائن (٤)، و أولى

١- و لكن لا يترك الاحتياط.

٢- بل و لا بين امه و حرتين، فان العبد إذا جمع بين حرتين فلا يجوز له الزيادة لا من الحرائر و لا من الإماء.

٣- كملك اليمين.

٤- الأحوط في جميع الفروض الصبر الى انقضاء العده.

ص: ١٩١

بذلك ما إذا لم تكن لها عده كغير المدخول بها والياثسه، و أما إذا طلقها بالطلاق الرجعي فلا يجوز له تزويج أخرى إلا بعد انقضاء عده الأولى.

[مسأله: ١٣ إذا طلق الرجل حرا كان أو عبدا زوجته الحرة ثلاث طلاقات لم يتخلل بينها نكاح رجل آخر حرمت عليه]

مسأله: ١٣ إذا طلق الرجل حرا كان أو عبدا زوجته الحرة ثلاث طلاقات لم يتخلل بينها نكاح رجل آخر حرمت عليه، ولا يجوز له نكاحها حتى تنكح زوجا غيره بالشروط الآتية في كتاب الطلاق، وكذا إذا طلق زوجته غير الحرة طلقتين لم يتخلل بينهما نكاح رجل آخر، وإذا طلقها تسعا للعدة بتخلل محللين في البين - بأن نكحت غير المطلق بعد الثلاثه الاولى والثانيه - حرمت عليه ابدا. و كيفية وقوع تسع طلاقات للعدة أن يطلقها بالشرائط ثم يراجعها في العده و يطأها، ثم يطلقها في طهر آخر ثم يراجع ثم يطأ، ثم يطلقها الثالثه ثم ينكحها بعد عدتها زوج آخر، ثم يفارقها بعد أن يطأها ثم يتزوجها الأول بعد عدتها، ثم يوقع عليها ثلاث طلاقات مثل ما أوقع أولا، ثم ينكحها زوج آخر و يطأها ثم يفارقها و يتزوجها الأول و يوقع عليها ثلاث طلاقات أخرى، اله ان يكمل لها تسعا تخلل بينها نكاح رجلين، فتحرم عليه في التاسعه أبدا. و سيجى ء تفاصيل هذه المسائل في كتاب الطلاق إن شاء الله تعالى.

[القول في الكفر]

اشاره

القول في الكفر:

لا يجوز للمسلمه أن تنكح الكافر دوما و انقطاعا، سواء كان أصليا حربيا كان أو كتابيا أو كان مرتدا عن فطره كان أو عن مله، وكذا لا يجوز للمسلم تزويج غير الكتابيه من أصناف الكفار و لا المرتده عن فطره كانت أو مله. و اما الكتابيه من اليهوديه و النصرانيه ففيه أقوال، أشهرها المنع في النكاح الدائم و الجواز في المنقطع، و قيل بالمنع مطلقا، و قيل بالجواز كذلك، و هو لا يخلو من قوه على كراهيه خصوصا في الدائم، بل الاحتياط فيه لا يترك ان استطاع نكاح المسلمه.

[مسألة: ١ الأقوى ان المجوسيه بحكم اليهوديه و النصرانيه]

مسألة: ١ الأقوى (١) ان المجوسيه بحكم اليهوديه و النصرانيه، و اما الصابئه ففيها اشكال حيث انه لم يتحقق عندنا إلى الان حقيقه دينهم، فان تحقق أنهم طائفه من النصرى كما قيل كانوا بحكمهم.

[مسألة: ٢ العقد الواقع بين الكفار لو وقع صحيحا عندهم و على طبق مذهبهم يرتب عليه آثار الصحيح عندنا]

مسألة: ٢ العقد الواقع بين الكفار لو وقع صحيحا عندهم و على طبق مذهبهم يرتب عليه آثار الصحيح عندنا، سواء كان الزوجان كتابيين أو وثنيين أو مختلفين، حتى انه لو أسلما معا دفعه أقرأ على نكاحهما الأول و لم يحتج الى عقد جديد على طبق مذهبنا، بل و كذا لو أسلم أحدهما أيضا فى بعض الصور الآتية. نعم لو كان نكاحهم مشتملا على ما يقتضى الفساد ابتداء و استدامه كنكاح احدى المحرمات عينا أو جمعا جرى عليه بعد الإسلام حكم الإسلام.

[مسألة: ٣ إذا أسلم زوج الكتابيه بقيا على نكاحهما الأول]

مسألة: ٣ إذا أسلم زوج الكتابيه بقيا على نكاحهما الأول، سواء كان كتابيا أو وثنيا، و سواء كان إسلامه قبل الدخول أو بعده. و إذا أسلم زوج الوثنيه وثنيا كان أو كتابيا، فان كان قبل الدخول انفسخ النكاح فى الحال و ان كان بعده ينتظر انقضاء العده (٢)، فإن أسلمت الزوجه قبل انقضائها بقيا على نكاحهما و الا انفسخ النكاح، بمعنى انه يتبين انفساخه من حين إسلام الزوج.

[مسألة: ٤ إذا أسلمت زوجه الوثنى أو الكتابى وثنيه كانت أو كتابيه]

مسألة: ٤ إذا أسلمت زوجه الوثنى أو الكتابى وثنيه كانت أو كتابيه، فان كان قبل الدخول انفسخ النكاح فى الحال، و ان كان بعده وقف على انقضاء العده، فإن أسلم قبل انقضائها فهى امرأته و الا بان أنها بانت منه حين إسلامها.

[مسألة: ٥ لو ارتد أحد الزوجين أو ارتدا معا دفعه قبل الدخول وقع الانفساخ فى الحال]

مسألة: ٥ لو ارتد أحد الزوجين أو ارتدا معا دفعه قبل الدخول وقع الانفساخ فى الحال، سواء كان الارتداد عن فطره أو مله، و كذا بعد الدخول إذا كان الارتداد

١- بل الأحوط فيهم ترك النكاح الا بملك اليمين.

٢- لكن يفرق بينهما حتى يعلم الحال، و كذا فى نظائره من الفروع الآتية فى نكاح المنفسخ.

ص: ١٩٣

من الزوج و كان عن فطره، و اما ان كان ارتداده عن مله أو كان الارتداد من الزوجه مطلقا وقف الفسخ على انقضاء العدة، فإن رجع أو رجعت قبل انقضائها كانت زوجته و الا انكشف انها بانت منه عند الارتداد.

[مسألة: ٦ العدة في ارتداد الزوج عن فطره كالوفاء و في غيره كالطلاق]

مسألة: ٦ العدة في ارتداد الزوج عن فطره كالوفاء و في غيره كالطلاق.

[مسألة: ٧ لا يجوز للمؤمنه أن تنكح الناصب المعلن بعداوه أهل البيت عليهم السلام]

مسألة: ٧ لا يجوز للمؤمنه أن تنكح الناصب المعلن بعداوه أهل البيت عليهم السلام، و لا الغالي المعتقد بألوهيتهم أو نبوتهم، و كذا لا يجوز للمؤمن أن ينكح الناصب و الغاليه لأنهما بحكم الكفار و ان انتحلا دين الإسلام.

[مسألة: ٨ لا إشكال في جواز نكاح المؤمن المخالفه غير الناصب]

مسألة: ٨ لا- إشكال في جواز نكاح المؤمن المخالفه غير الناصب، و اما نكاح المؤمنه المخالف غير الناصب ففيه خلاف: الجوار مع الكراهه لا يخلو من قوه، و حيث أنه نسب الى المشهور عدم الجواز فلا ينبغي ترك الاحتياط مهما أمكن.

[مسألة: ٩ لا يشترط في صحة النكاح تمكن الزوج من النفقه]

مسألة: ٩ لا يشترط في صحة النكاح تمكن الزوج من النفقه. نعم لو زوج الصغيره وليها بغير القادر عليها لم يلزم العقد عليها فلها الرد بعد كمالها، لما مر من أنه يعتبر في نفوذ عقد الولي على المولى عليه عدم المفسده، و لا ريب أن هذا مفسده و أى مفسده إلا إذا زوحت بمصلحه غالبه عليها.

[مسألة: ١٠ بعد ما لم يكن التمكّن من النفقه شرطا لصحة العقد و لا لزومه]

مسألة: ١٠ بعد ما لم يكن التمكّن من النفقه شرطا لصحة العقد و لا لزومه، فلو كان متمكنا منها حين العقد ثم تجدد العجز عنها بعد ذلك لم يكن لها التسلط على الفسخ لا بنفسها و لا بالحاكم على الأقوى. نعم لو كان ممتنعا عن الإنفاق مع اليسار و رفعت أمرها إلى الحاكم ألزمه بأحد الأمرين اما الإنفاق أو الطلاق، فإذا امتنع عن الأمرين و لم يمكن الإنفاق من ماله و لا إجباره بالطلاق فالظاهر أن للحاكم ان يطلقها إن أرادت الطلاق.

[مسألة: ١١ لا إشكال في جواز تزويج الحره بالعبد و العريه بالعجمي]

مسألة: ١١ لا إشكال في جواز تزويج الحره بالعبد و العريه بالعجمي

ص: ١٩٤

و الهاشميه بغير الهاشمى و بالعكس، و كذا ذوات البيوتات الشريفه بأرباب الصنائع الدينيه كالكناس و الحجام و نحوهما، لان المسلم كفو المسلمه و المؤمن كفو المؤمنه و المؤمنون بعضهم أكفاء بعض كما فى الخبر. نعم يكره التزويج بالفاسق خصوصا شارب الخمر و الزانى كما مر.

[مسألة: ١٢ و مما يوجب الحرمة الأبديّة التزويج حال الإجماع دواما أو انقطاعا]

مسألة: ١٢ و مما يوجب الحرمة الأبديّة التزويج حال الإجماع دواما أو انقطاعا، سواء كانت المرأة محرمة أو محله، و سواء كان إيقاع التزويج له بمباشرته أو بتوكيل الغير محرما كان الوكيل أو محلا، كان التوكيل قبل الإجماع أو حاله. هذا مع العلم بالحرمة، و أما مع جهله بها و ان بطل النكاح فى جميع الصور المذكوره لكن لا يوجب الحرمة الأبديّة.

[مسألة: ١٣ لا فرق فيما ذكر من التحريم مع العلم و البطلان مع الجهل بين أن يكون الإجماع لحج واجب أو مندوب]

مسألة: ١٣ لا فرق فيما ذكر من التحريم مع العلم و البطلان مع الجهل بين أن يكون الإجماع لحج واجب أو مندوب أو لعمره واجبه أو مندوبه، و لا بين أن يكون حجّه و عمرته لنفسه أو نيابه عن غيره.

[مسألة: ١٤ لو كانت الزوجه محرمة عالمه بالحرمة و كان الزوج محلا فهل يوجب الحرمة الأبديّة بينهما؟]

مسألة: ١٤ لو كانت الزوجه محرمة عالمه بالحرمة و كان الزوج محلا فهل يوجب الحرمة الأبديّة بينهما؟ قولان أحوطهما ذلك، بل لا يخلو من قوه.

[مسألة: ١٥ يجوز للمحرم الرجوع فى الطلاق فى العده الرجعيه]

مسألة: ١٥ يجوز للمحرم الرجوع فى الطلاق فى العده الرجعيه، و كذا يجوز له أن يوكل محلا فى أن يزوج له بعد إحلاله، بل و كذا ان يوكل محرما فى ان يزوج له بعد احلالهما.

[مسألة: ١٦ و من أسباب التحريم اللعان بشروطه المذكوره فى بابه]

مسألة: ١٦ و من أسباب التحريم اللعان بشروطه المذكوره فى بابه، بأن يرميها بالزنا و يدعى المشاهده بلا بينه أو ينفى ولدها الجامع لشرائط الإلحاق به، و تنكر ذلك و رفعاً أمرهما إلى الحاكم فيأمرهما بالملاعنه بالكيفيه الخاصه، فإذا تلاعنا سقط عنه حد القذف و عنها حد الزنا و انتفى الولد عنه و حرمت عليه مؤبدا.

ص: ١٩٥

[مسألة: ١٧ نكاح الشغار باطل]

مسألة: ١٧ نكاح الشغار باطل، و هو أن تتزوج امرأتان برجلين على أن يكون مهر كل واحد منهما نكاح الأخرى و لا يكون بينهما مهر غير النكاحين و التزويجين، مثل ان يقول أحد الرجلين للآخر زوجتك بنتى أو أختى على أن تزوجنى بنتك أو أختك و يكون صداق كل منهما نكاح الأخرى، و يقول الآخر قبلت و زوجتك بنتى أو أختى هكذا. و اما لو زوج إحداهما الآخر بمهر معلوم و شرط عليه أن يزوجه الأخرى بمهر معلوم فصح العقدان، مثل أن يقول زوجتك بنتى أو أختى على صداق مائة دينار على أن تزوجنى أختك أو بنتك هكذا، و يقول الآخر قبلت و زوجتك بنتى أو أختى على مائة دينار. بل و كذا لو شرط ان يزوجه الأخرى و لم يذكر مهرا أصلا، مثل ان يقول زوجتك بنتى على ان تزوجنى بنتك، فقال قبلت و زوجتك بنتى، فإنه يصح العقدان، لكن حيث انه لم يذكر المهر تستحق كل منهما مهر المثل، كما يأتى فى محله من أن ذكر المهر ليس شرطا فى صحة النكاح الدائم و انهما تستحق المرأة مهر المثل لو لم يذكر المهر.

[القول فى النكاح المنقطع]**إشاره**

القول فى النكاح المنقطع:

و يقال له المتعه و النكاح المؤجل.

[مسألة: ١ النكاح المنقطع كالدائم فى انه يحتاج الى عقد مشتمل على إيجاب و قبول لفظيين]

مسألة: ١ النكاح المنقطع كالدائم فى انه يحتاج الى عقد مشتمل على إيجاب و قبول لفظيين و انه لا يكفى مجرد الرضا القلبي من الطرفين و لا- المعاطاه و لا- الكتابه و لا- الإشاره، و فى اعتبار العربيه و فى كون الإيجاب من طرف الزوجه كما فصل ذلك كله فيما سبق.

[مسألة: ٢ ألفاظ الإيجاب فى هذا العقد ثلاثه «متعت» و «زوجت» و «أنكحت»]

مسألة: ٢ ألفاظ الإيجاب فى هذا العقد ثلاثه «متعت» و «زوجت» و «أنكحت»، أيها حصل وقع الإيجاب به، و لا ينعقد غيرها كلفظ التمليك و الهبه و الإجاره. و القبول كل لفظ دال على إنشاء الرضا بذلك الإيجاب كقوله «قبلت المتعه»

ص: ١٩٦

أو «التزويج» أو «النكاح»، و لو قال «قلت» أو «رضيت» و اقتصر كفى. و لو بدأ بالقبول فقال تزوجتك فقال زوجتك نفسى صح.

[مسألة: ٣ لا يجوز تمتع المسلمه بالكافر بجميع أصنافه]

مسألة: ٣ لا يجوز تمتع المسلمه بالكافر بجميع أصنافه، و كذا لا يجوز تمتع المسلم بغير الكتابيه من أصناف الكفار و لا بالمرتده و لا بالناصبيه المعلنه بالعداوه كالخارجيه.

[مسألة: ٤ لا يتمتع بأمه و عنده حره إلا بإذنها]

مسألة: ٤ لا يتمتع بأمه و عنده حره إلا بإذنها، و لو فعل وقف على إجازتها، و كذا لا يدخل على العمه بنت أخيها و لا على الخاله بنت أختها إلا بإذنها أو إجازتها، و كذا لا يجمع بين الأختين.

[مسألة: ٥ يشترط فى النكاح المنقطع ذكر المهر]

مسألة: ٥ يشترط فى النكاح المنقطع ذكر المهر، فلو أخل به بطل. و يعتبر فيه أن يكون مما يتمول، سواء كان عينا خارجيا أو كليا فى الذمه أو منفعه و عملا محللا صالحا للعرضيه، بل و حقا من الحقوق المالىه كحق التحجير و نحوه، و أن يكون معلوما بالكيل أو الوزن فى المكيل و الموزون و العد فى المعدود أو المشاهده أو الوصف الرافعين للجهاله، و يتقدر بالمراضاه قل أو كثر، و لو كان كفا من طعام.

[مسألة: ٦ تملك المتمتع المهر بالعقد، فيلزم عليه دفعه إليها بعده لو طالبتة]

مسألة: ٦ تملك المتمتع المهر بالعقد، فيلزم عليه دفعه إليها بعده لو طالبتة، و ان كان استقراره بالتمام مراعى بالدخول و وفائها بالتمكين فى تمام المده، فلو وهبها المده فإن كان قبل الدخول لزمه نصف المهر، و ان كان بعده لزمه الجميع، و ان مضت من المده ساعه و بقيت منها شهور أو أعوام فلا يسقط المهر على ما مضى منها و ما بقى.

نعم لو لم يهب المده و لكنها لم تف بها و لم تمكنه من نفسها فى تمامها كان له أن يضع من المهر بنسبتها، ان نصفها فنصف و ان ثلثا فثلث و هكذا ما عدا أيام حيضها، فلا ينقص لها شىء من المهر. و فى إلحاق سائر الأعذار كالمرض المدنف و نحوه بها أو عدمه و جهان بل قولان، لا يخلو أولهما من رجحان، و الأحوط التصالح (١).

ص: ١٩٧

[مسأله: ٧ لو أوقع العقد و لم يدخل بها حتى انقضت المده استقر عليه تمام المهر]

مسأله: ٧ لو أوقع العقد و لم يدخل بها (١) حتى انقضت المده استقر عليه تمام المهر.

[مسأله: ٨ لو تبين فساد العقد - بأن ظهر لها زوج أو كانت أخت زوجته أو أمها مثلا]

مسأله: ٨ لو تبين فساد العقد - بأن ظهر لها زوج أو كانت أخت زوجته أو أمها مثلا و لم يدخل بها - فلا مهر لها، و لو قبضته كان له استعادته، بل لو تلف كان عليها بدله.

و كذا ان دخل بها و كانت عالمه بالفساد، و أما ان كانت جاهله فلها مهر المثل، فان كان ما أخذت أزيد منه استعاد الزائد و ان كان أقل أكمله.

[مسأله: ٩ يشترط في النكاح المنقطع ذكر الأجل]

مسأله: ٩ يشترط في النكاح المنقطع ذكر الأجل، فلو لم يذكره متعمدا أو نسيانا بطل متعه و انعقد دائما على اشكال (٢). و تقدير الأجل إلهما طال أو قصر، و لا بد أن يكون معينا بالزمان محروسا من الزيادة و النقصان، و لو قدره بالمره أو مرتين من دون أن يقدره بزمان بطل متعه و انعقد دائما، و فيه الاشكال المتقدم، بل هنا أشكال (٣).

[مسأله: ١٠ إذا قالت زوجتك نفسى إلى شهر أو شهرا مثلا و أطلقت اقتضى الاتصال بالعقد]

مسأله: ١٠ إذا قالت زوجتك نفسى إلى شهر أو شهرا مثلا و أطلقت اقتضى الاتصال بالعقد، و هل يجوز أن تجعل المده منفصلا عن العقد، بأن تعين المده شهرا مثلا و يجعل مبدأه بعد شهر من حين وقوع العقد أم لا؟ قولان أحوطهما الثانى، بل لا يخلو من قوه.

[مسأله: ١١ لا يصح تجديد العقد عليها دائما و منقطعا قبل انقضاء الأجل أو بذل المده]

مسأله: ١١ لا يصح تجديد العقد عليها دائما و منقطعا قبل انقضاء الأجل أو بذل المده، فلو كانت المده شهرا و أراد أن تكون شهرين لا بد أن يهبها المده ثم يعقد عليها و يجعل المده شهرين، و لا يجوز أن يعقد عليها عقدا آخر و يجعل المده شهرا بعد الشهر الأول حتى يصير المجموع شهرين.

١- و كان القصور من قبله.

٢- غير وجيه.

٣- لا يترك الاحتياط بالجمع بين هبه المده و الطلاق ثم تجديد العقد على ما تراضيا عليه من المتعه أو الدائم، و فى حكم هبه المده انقضاؤها.

ص: ١٩٨

[مسألة: ١٢ يجوز أن يشترط عليها و عليه الإتيان ليلا أو نهارا]

مسألة: ١٢ يجوز أن يشترط عليها و عليه الإتيان ليلا أو نهارا، و ان يشترط المره أو المرات مع تعيين المده بالزمان.

[مسألة: ١٣ يجوز العزل للمتمتع من دون اذنها و ان قلنا بعدم جوازه فى الدائم]

مسألة: ١٣ يجوز العزل للمتمتع من دون اذنها و ان قلنا بعدم جوازه فى الدائم، و لكن يلحق به الولد لو حملت و ان عزل لاحتمال سبق المنى من غير تنبه، و لو نفاه عن نفسه انتفى ظاهرا (١) و لم يفتقر الى اللعان، و لكن لا- يجوز له النفى بينه و بين الله الا- مع العلم بالانتفاء.

[مسألة: ١٤ لا يقع بها طلاق و انما تبين بانقضاء المده أو هبتها، و لا رجوع له بعد ذلك]

مسألة: ١٤ لا يقع بها طلاق و انما تبين بانقضاء المده أو هبتها، و لا رجوع له بعد ذلك.

[مسألة: ١٥ لا يثبت بهذا العقد توارث بين الزوجين]

مسألة: ١٥ لا يثبت بهذا العقد توارث بين الزوجين، و لو شرطا التوارث أو توريث أحدهما فالظاهر التوريث على حسب شرطهما، و ان كان الأحوط التصالح مع باقى الورثة.

[مسألة: ١٦ إذا انقضى أجلها أو وهب مدتها قبل الدخول فلا عده عليها]

مسألة: ١٦ إذا انقضى أجلها أو وهب مدتها قبل الدخول فلا عده عليها، و ان كان بعده لم تكن غير بالغه و لا يائسه فعليها العده، و عدتها على الأشهر الأظهر حيضتان ان كانت فى سن من تحيض و لا تحيض فعدتها خمس و أربعون يوما. و الظاهر اعتبار حيضتين تامتين، فلو انقضى الأجل أو وهب المده فى أثناء الحيض لم يحسب تلك الحيضه منها، بل لا بد من حيضتين تامتين بعد ذلك. هذا فيما إذا كانت حائلا، و اما لو كانت حاملا فعدتها الى ان تضع حملها كالمطلقة على اشكال، فالأحوط مراعاة أبعد الأجلين من وضع الحمل و من انقضاء خمس و أربعين يوما أو حيضتين. و اما عدتها من الوفاة فهى أربعة أشهر و عشره أيام ان كانت حائلا، و أبعد الأجلين منها و من وضع حملها ان كانت حاملا كالدائمه.

[مسألة: ١٧ يستحب ان تكون المتمتع بها مؤمنه عفيفه]

مسألة: ١٧ يستحب ان تكون المتمتع بها مؤمنه عفيفه، و السؤال عن حالها

ص: ١٩٩

وانها ذات بعل أو ذات عده أم لا، و ليس السؤال و الفحص عن حالها شرطا في الصحة.

[مسألة: ١٨ يجوز التمتع بالزانية على كراهية، خصوصا لو كانت من العواهر]

مسألة: ١٨ يجوز التمتع بالزانية على كراهية، خصوصا لو كانت من العواهر و المشهورات بالزنا (١) و ان فعل فليمنعها من الفجور.

[القول في نكاح العبد و الإماء]

اشاره

القول في نكاح العبد و الإماء:

[مسألة: ١ لا يجوز للعبد و لا للأمة أن يتزوجا بدون اذن المولى]

مسألة: ١ لا- يجوز للعبد و لا للأمة أن يتزوجا بدون اذن المولى، فلو تزوجا من غير اذنه وقف على إجازته، فإذا أجاز جاز و لو رد ثم أجاز أو العكس لا- أثر للتالي، و لو كان العبد و الأمة لمالكين أو أكثر وقف على اذن الجميع أو إجازتهم، فلو أذن أو أجاز بعضهم دون بعض بطل النكاح.

[مسألة: ٢ للسيد تزويج عبده بجره أو امه]

مسألة: ٢ للسيد تزويج عبده بجره أو امه، و كذا تزويج أمته بجره أو عبد قهرا عليهما، و لو كانا مبغضين توقف صحته على رضاهما و اذن السيد معا، و ليس له إجبارهما.

[مسألة: ٣ لو اذن المولى عبده في التزويج كان عليه المهر و نفقه زوجته]

مسألة: ٣ لو اذن المولى عبده في التزويج كان عليه المهر و نفقه زوجته.

نعم ان عين كون المهر في ذمه العبد تعين و يتبع به بعد العتق (٢).

[مسألة: ٤ مهر الأمة المزوجه للمولى]

مسألة: ٤ مهر الأمة المزوجه للمولى، سواء كان هو المباشر لتزويجها أو هي بإذنه أو إجازته و نفقتها على الزوج و للمولى استخدامها بما لا ينافي حق الزوج.

[مسألة: ٥ يجوز للمولى تزويج أمته من عبده قهرا عليهما و له بعد ذلك التفريق بينهما]

مسألة: ٥ يجوز للمولى تزويج أمته من عبده قهرا عليهما و له بعد ذلك التفريق بينهما، و لا يحتاج الى الطلاق بل يكفي أن يأمرهما بالمفارقة و الاعتزال.

١- الأحوط في المشهورات الترك الا بعد التوبه.

٢- سلطنه المولى على اشغال ذمه العبد مستقلا بحيث يتبع به بعد العتق محل اشكال بل منع و لو مع رضاه، لان رضاه غير مؤثر فى شىء و سلطنه المولى محدوده بحدود ملكه، ولا معنى لعهده العبد إلا عهدہ المولى.

ص: ٢٠٠

[مسألة: ٦ لا يجوز للمولى وطى أمته المزوجه و لو من عبده حتى يفارقها و تخرج من العده]

مسألة: ٦ لا يجوز للمولى وطى أمته المزوجه و لو من عبده حتى يفارقها و تخرج من العده، بل لا يجوز له النظر منها الى ما لا يجوز لغير الزوج و المالك فضلا عن سائر الاستمتاع بها كاللمس و القبلة على الأحوط لو لم يكن الأقوى.

[مسألة: ٧ المتولد بين الرقين رق]

مسألة: ٧ المتولد بين الرقين رق، سواء كان عن نكاح صحيح أو شبهه أو عن زنا من طرف واحد أو طرفين، فان كان العبد و الأمه لمالك واحد فالولد له، و ان كان كل منهما لمالك فالولد بينهما بالسويه إلا إذا كان الولد عن زنا من طرف العبد، فان الولد لمالك الأمه، سواء كان من طرفها زنا أو شبهه.

[مسألة: ٨ إذا وقع المالكان العقد بين العبد و الأمه و شرطا أن يكون الولد لأحدهما دون الآخر]

مسألة: ٨ إذا وقع المالكان العقد بين العبد و الأمه و شرطا أن يكون الولد لأحدهما دون الآخر أو كان نصيب أحدهما منه أزيد من الآخر - بأن يكون له ثلثه و للآخر ثلث مثلا - صح الشرط و لزم.

[مسألة: ٩ إذا كان أحد أبوي الولد حرا فالولد حر]

مسألة: ٩ إذا كان أحد أبوي الولد حرا فالولد حر، و إذا شرط مالك العبد أو الأمه في ضمن العقد كونه رقاً له فالمشهور صحه الشرط (١) و لزومه، و هو لا يخلو من قوه و ان لم يخل من اشكال.

[مسألة: ١٠ إذا زنى العبد بحره فالولد حر و ان كانت هي أيضا زانية]

مسألة: ١٠ إذا زنى العبد بحره فالولد حر و ان كانت هي أيضا زانية، بخلاف ما لو زنى حر بأمه الغير فان الولد رق لمولاه و ان كانت هي أيضا زانية، و كذا لو زنى عبد شخص بأمه الغير فان الولد لمولاه.

[مسألة: ١١ إذا أعتقت الأمه المزوجه كان لها فسخ نكاحها و ان كانت تحت حر على الأقوى]

مسألة: ١١ إذا أعتقت الأمه المزوجه كان لها فسخ نكاحها و ان كانت تحت حر على الأقوى، سواء كان نكاحها دائما أو منقطعا، و سواء كان قبل الدخول أو بعده، و هذا الخيار على الفور على الأحوط (٢) فورا عرفيا. نعم لو كانت جاهله بالعتق أو

١- و الأقوى بطلان الشرط و صحه العقد و ان كان الشرط في ضمنه.

٢- فلا يترك الاحتياط بترك الفسخ مع التراخي و ترك الازدواج بعد الفسخ مع التراخي إلا بعد الطلاق.

ص: ٢٠١

الخيار أو الفوريه جاز لها الفسخ بعد العلم و لا يضره التأخير الواقع من جهه الجهل بأحدها.

[مسأله: ١٢ يجوز للمولى تحليل أمته للغير في وطئها و سائر الاستمتاعات منها]

مسأله: ١٢ يجوز للمولى تحليل أمته للغير في وطئها و سائر الاستمتاعات منها، و لو اقتصر على بعضها كالنظر أو التقبيل أو اللمس مثلا لا يستبيح غيره. نعم لو أحل له الوطى حل له ما دونه (١) من ضروب الاستمتاع لكن لا يحل بذلك استخدامها.

[مسأله: ١٣ لا يكفى في التحليل مجرد التراضى و التعاطى]

مسأله: ١٣ لا- يكفى في التحليل مجرد التراضى و التعاطى، بل يحتاج إلى الصيغه، بأن يقول «أحللت لك وطئها» أو «جعلتك في حل من وطئها» مثلا- و الأقوى جواز إيقاعه بلفظ الإباحه، بأن يقول «أبحت لك وطئها» مثلا، بل عدم اعتبار لفظ مخصوص و كفايه كل لفظ أفاد المقصود بحسب متفاهم العرف لا يخلو من قوه، بل الظاهر عدم اعتبار العرييه أيضا.

[مسأله: ١٤ المحلله للوطى كالمزوجه على الأحوط لو لم يكن أقوى]

مسأله: ١٤ المحلله للوطى كالمزوجه (٢) على الأحوط لو لم يكن أقوى، فلا- يجوز للمولى وطئها و لا- سائر الاستمتاعات بها، و أما المحلله لغير الوطى فالظاهر جواز وطئها للمالك فضلا عن النظر و سائر الاستمتاعات، الا أن الأحوط خلافه، خصوصا في الوطى، بل الاحتياط فيه لا يترك.

[القول في العيوب الموجه لخيار الفسخ و التدليس]

إشاره

القول في العيوب الموجه لخيار الفسخ و التدليس:

و هى قسمان مشترك و مختص:

اما المشترك فهو الجنون، و هو اختلال العقل، و ليس منه الإغماء و مرض

١- الكليه ممنوعه، فإذا أحل له الوطى في القبل لا يجوز له الوطى في الدبر و كذا العكس. نعم يحل بتحليل أحدهما ما هو الملازم له عاده مثل النظر و اللمس و القبلة و الملاعبه.

٢- يحرم للمولى وطى المحلله بعد الدخول لأنها معتده، و اما قبله فله وطئها و الرجوع من الاذن.

ص: ٢٠٢

الصرع الموجب لعروض الحاله المعهوده فى بعض الأوقات، و لكل من الزوجين فسخ النكاح بجنون صاحبه فى الرجل مطلقا، سواء كان جنونه قبل العقد مع جهل المرأه به أو حدث بعده (١) قبل الوطى أو بعده، و أما فى المرأه ففيما إذا كان جنونها قبل العقد و لم يعلم الرجل دون ما إذا طرأ بعده. و لا فرق فى الجنون الموجب للخيار بين المطبق و الأدوار و ان وقع العقد حال إفاقته، كما أن الظاهر عدم الفرق فى الحكم بين النكاح الدائم و المنقطع.

و اما المختص: فأما المختص بالرجل فتلاته: الخضاء و هو سل الأثيين أو رضهما، و تفسخ به المرأه مع سبقه على العقد و عدم علمها به. و الجب و هو قطع الذكر، بشرط أن لا يبقى منه ما يمكن معه الوطى و لو قدر الحشفه و تفسخ به المرأه، سواء سبق العقد أو لحقه بشرط كونه قبل الوطى لا بعده. و العنن و هو مرض تضعف معه الإله عن الانتشار بحيث يعجز عن الإيلاج، و هو سبب لتسلط المرأه على الفسخ بشرط عجزه عن الوطى بها و غيرها، فلو لم يقدر على وطئها و قدر على وطئ غيرها لا خيار لها، و يثبت به الخيار سواء سبق العقد أو تجدد بعده، لكن بشرط أن لم يقع منه وطئها و لو مره، فلو وطأها ثم حدثت به العنه بحيث لم يقدر على الوطى بالمره فلا خيار لها.

و أما المختص بالمرأه فسته: البرص، و الجذام، و الإفضاء و قد مر تفسيره فيما سبق. و القرن و يقال له العفل، و هو لحم (٢) ينبت فى فم الرحم يمنع من الوطى (٣).

و العرج البين و ان لم يبلغ حد الإقعاد و الزمانه على الأظهر. و العمى و هو ذهاب البصر عن العينين و ان كانتا مفتوحتين. و لا اعتبار بالعمور و لا بالعشاء، و هى عله فى

١- هذا إذا كان لا يعرف أوقات الصلاه و الا فلا يترك الاحتياط بضم الطلاق إذا فسخ.

٢- أو عظم كالسن.

٣- بل و ان لم يمنع إذا أوجب الانقباض و الانزجار لعدم تكميل التذاذ الوطى بسببه على الظاهر و ان كان الأحوط عدم الفسخ لذلك.

ص: ٢٠٣

العين لا يبصر في الليل و يبصر بالنهار، و لا بالعمش و هو ضعف الرؤية مع سيلان الدمع في غالب الأوقات.

[مسألة: ١ إنما يفسخ العقد بعيوب المرأة إذا تبين وجودها قبل العقد]

مسألة: ١ إنما يفسخ العقد بعيوب المرأة إذا تبين وجودها قبل العقد، و أما ما يتجدد بعده فلا اعتبار به، سواء كان قبل الوطى أو بعده.

[مسألة: ٢ ليس العقم من العيوب الموجبه للخيار لا من طرف الرجل و لا من طرف المرأة]

مسألة: ٢ ليس العقم من العيوب الموجبه للخيار لا من طرف الرجل و لا من طرف المرأة.

[مسألة: ٣ ليس الجذام و البرص من عيوب الرجل الموجبه لخيار المرأة عند المشهور]

مسألة: ٣ ليس الجذام و البرص من عيوب الرجل الموجبه لخيار المرأة عند المشهور (١)، و قيل بكونهما منها، فهما من العيوب المشتركة بين الرجل و المرأة.

و هو ليس ببعيد، لكن لا- يترك الاحتياط من طرف الزوجه بإرضاء الزوج بالطلاق و من طرف الزوج بتطليقها إذا أرادت الفسخ و فسخت النكاح.

[مسألة: ٤ خيار الفسخ في كل من الرجل و المرأة على الفور]

مسألة: ٤ خيار الفسخ في كل من الرجل و المرأة على الفور، فلو علم الرجل أو المرأة بالعيوب فلم يبادرا بالفسخ لزم العقد. نعم الظاهر أن الجهل بالخيار بل و الفوريه عذر، فلو كان عدم المبادره بالفسخ من جهه الجهل بأحدهما لم يسقط بالخيار.

[مسألة: ٥ إذا اختلفا في العيب فالقول قول منكره مع اليمين إذا لم يكن لمدعيه بينه]

مسألة: ٥ إذا اختلفا في العيب فالقول قول منكره مع اليمين إذا لم يكن لمدعيه بينه، و يثبت بها العيب حتى العنن (٢) على الأقوى، كما أنه يثبت كل عيب بإقرار صاحبه أو البيهه على إقراره، و كذا يثبت باليمين المردوده على المدعي و نكول المنكر عن اليمين (٣) كسائر الدعاوى، و تثبت العيوب الباطنه للنساء بشهاده أربع نسوه عادلات كما في نظائرها.

[مسألة: ٦ إذا ثبت عن الرجل بأحد الوجوه المذكوره]

مسألة: ٦ إذا ثبت عن الرجل بأحد الوجوه المذكوره، فإن صبرت فلا كلام و ان لم تصبر و رفعت أمرها إلى حاكم الشرع لاستخلاص نفسها منه أجلها سنه كامله من حين المرافعه، فإن واقعها أو واقع غيرها في أثناء هذه المده فلا خيار لها، و الا

١- و هو الأقوى.

٢- إذا فرض علم البيهه به و ان كان الفرض نادرا.

٣- بناء على ثبوت الدعوى به.

كان لها الفسخ فوراً عرفياً، وان لم تبادر بالفسخ فان كان بسبب جهلها بالخيار أو فوريته لم يضر كما مر و الا سقط خيارها، و كذا ان رضيت أن تقيم معه ثم طلبت الفسخ بعد ذلك فإنه ليس لها ذلك.

[مسألة: ٧ الفسخ بالعيب ليس بطلاق، سواء وقع من الزوج أو الزوجه]

مسألة: ٧ الفسخ بالعيب ليس بطلاق، سواء وقع من الزوج أو الزوجه، فليس له احكامه و لا يترتب عليه لوازمه و لا يعتبر فيه شروطه، فلا يحسب من الثلاثه المحرمه المحتاجه إلى المحلل، و لا يعتبر فيه الخلو من الحيض و النفاس و لا حضور العدلين.

[مسألة: ٨ يجوز للرجل الفسخ بعيب المرأة من دون اذن الحاكم]

مسألة: ٨ يجوز للرجل الفسخ بعيب المرأة من دون اذن الحاكم، و كذا المرأة بعيب الرجل. نعم مع ثبوت العنن يفتقر الى الحاكم، لكن من جهه ضرب الأجل حيث أنه من وظائفه لا من جهه نفوذ فسخها، فبعد ما ضرب الأجل لها كان لها التفرد بالفسخ عند انقضائه و تعذر الوطى فى المده من دون مراجعته.

[مسألة: ٩ إذا فسخ الرجل بأحد عيوب المرأة، فإن كان قبل الدخول فلا مهر لها]

مسألة: ٩ إذا فسخ الرجل بأحد عيوب المرأة، فإن كان قبل الدخول فلا مهر لها، و ان كان بعده استقر عليه المهر المسمى. و كذا الحال فيما إذا فسخت المرأة بعيب الرجل، فتستحق تمام المهر ان كان بعد الدخول، و ان كان قبله لم تستحق شيئاً إلا فى العنن فإنها تستحق عليه فيه نصف المهر المسمى.

[مسألة: ١٠ إذا دلست المرأة نفسها على الرجل فى أحد عيوبها الموجه للخيار و تبين له بعد الدخول]

مسألة: ١٠ إذا دلست المرأة نفسها على الرجل فى أحد عيوبها الموجه للخيار و تبين له بعد الدخول، فان اختار البقاء فعليه تمام المهر كما مر، و ان اختار الفسخ لم تستحق المهر، و ان دفعه إليها استعاده، و ان كان المدلس غير الزوجه فالمهر المسمى - و ان استقر على الزوج بالدخول و استحققت عليه الزوجه - الا أنه بعد ما دفعه إليها يرجع به على المدلس و يأخذه منه.

[مسألة: ١١ يتحقق التدليس بتوصيف المرأة بالصحة عند الزوج للتزويج]

مسألة: ١١ يتحقق التدليس بتوصيف المرأة بالصحة عند الزوج للتزويج بحيث صار ذلك سبباً لغروره و انخداعه، فلا يتحقق بالاخبار لا للتزويج أو لغير الزوج و الظاهر تحققه أيضاً بالسكوت عن العيب مع العلم به و خفائه على الزوج و اعتقاده بالعدم.

ص: ٢٠٥

[مسأله: ١٢ من يكون تدليسه موجبا للرجوع عليه بالمهر هو الذى يسند اليه التزويج من وليها الشرعى أو العرفى]

مسأله: ١٢ من يكون تدليسه موجبا للرجوع عليه بالمهر هو الذى يسند اليه التزويج من وليها الشرعى أو العرفى (١) كأبيها وجدها و أمها و أخيها الكبير و عمها و خالها ممن لا تصدر الا عن رأيهم و يتصدون تزويجها و ترجع إليهم فيه فى العرف و العاده، و مثلهم على الظاهر بعض الأجانب ممن له شدة علاقه و ارتباط بها بحيث لا تصدر الا عن رأيه و يكون هو المرجع فى أمورها المهمه و يركن اليه فيما يتعلق بها، بل لا يبعد أن يلحق بمن ذكر الغير (٢) الذى يراود عند الطرفين و يعالج فى إيجاد وسائل الايتلاف فى البين.

[مسأله: ١٣ كما يتحقق التدليس فى العيوب الموجبه للخيار كالجنون و العمى و غيرهما، كذلك يتحقق فى مطلق النقص]

مسأله: ١٣ كما يتحقق التدليس فى العيوب الموجبه للخيار كالجنون و العمى و غيرهما، كذلك يتحقق فى مطلق النقص كالعور و نحوه باخفائه، و كذا فى صفات الكمال كالشرف و الحسب و النسب و الجمال و البكاره و غيرها بتوصيفها بها مع فقدانها، و لا أثر للأول- أى التدليس فى العيوب الموجبه للخيار- الا- رجوع الزوج على المدلس بالمهر كما مر، و أما الخيار فإنما هو بسبب نفس وجود العيب. و أما الثانى- و هو التدليس فى سائر أنواع النقص و فى صفه الكمال- فهو موجب للخيار إذا كان عدم النقص أو وجود صفه الكمال المذكورين فى العقد بنحو الاشتراط. و يلحق به توصيفها به فى العقد و ان لم يكن بعبارة الاشتراط، كما إذا قال «زوجتك هذه البنت الباكه أو غير الثيبه»، بل الظاهر أنه إذا وصفها بصفته الكمال أو عدم النقص قبل العقد عند الخطبه و المقاوله ثم أوقع العقد مبني على ما ذكر (٣) كان بمنزله الاشتراط فيوجب الخيار. و إذا تبين ذلك بعد العقد و الدخول و اختار الفسخ و دفع المهر رجع به على المدلس.

[مسأله: ١٤ ليس من التدليس الموجب للخيار سكوت الزوجه أو وليها عن النقص مع وجوده]

مسأله: ١٤ ليس من التدليس الموجب للخيار سكوت الزوجه أو وليها عن النقص مع وجوده و اعتقاد الزوج عدمه فى غير العيوب الموجبه للخيار، و أولى بذلك

١- بحيث عد كالمذكور فى العقد.

٢- بحيث عد كالمذكور فى العقد.

٣- إذا أسند التقرير اليه.

ص: ٢٠٦

سكوتها عن فقد صفة الكمال مع اعتقاد الزوج وجودها.

[مسأله: ١٥ لو تزوج امرأه على أنها حره بأحد الوجوه الثلاثه المتقدمه من اشتراط الحريه فى العقد]

مسأله: ١٥ لو تزوج امرأه على أنها حره بأحد الوجوه الثلاثه المتقدمه من اشتراط الحريه فى العقد أو توصيفها بها أو إيقاع العقد بانها عليها فبانت امه مع اذن السيد أو إجازته كان له الفسخ، و لا مهر لها مع الفسخ قبل الدخول، و لها المهر تماما لو كان الفسخ بعده، و كان المهر لمولى الأمه، و يرجع الزوج به على المدلس. و كذا لو تزوجت المرأه برجل على أنه حر فبان مملوكا كان لها الفسخ قبل الدخول و بعده، و لا مهر لها مع الفسخ قبل الدخول، و لها المهر المسمى لو فسخت بعده.

[مسأله: ١٦ لو تزوج امرأه على أنها بكر بأحد الوجوه الثلاثه المتقدمه فوجدها ثيبا لم يكن له الفسخ]

مسأله: ١٦ لو تزوج امرأه على أنها بكر بأحد الوجوه الثلاثه المتقدمه فوجدها ثيبا لم يكن له الفسخ إلا إذا ثبت بالإقرار أو البيه سبق ذلك على العقد فحينئذ كان له الفسخ. نعم لو تزوجها باعتقاد البكاره و لم يكن اشتراط و لا توصيف و اخبار، و بناء على ثبوتها فبان خلافها ليس له الفسخ و ان ثبت زوالها قبل العقد.

[مسأله: ١٧ إذا فسخ حيث يكون له الفسخ، فان كان قبل الدخول فلا مهر]

مسأله: ١٧ إذا فسخ حيث يكون له الفسخ، فان كان قبل الدخول فلا مهر، و ان كان بعده استقر المهر و رجع به على المدلس، و ان كانت هى المدلس لم تستحق شيئا، و ان لم يكن تدليس استقر عليه المهر و لا رجوع له على أحد. و إذا اختار البقاء أو لم يكن له الفسخ - كما فى صورته (١) اعتقاد البكاره من دون اشتراط و توصيف و بناء - كان له أن ينقص من مهرها شيئا، و هو نسبه التفاوت بين مهر مثلها بكرا و ثيبا، فإذا كان المهر المسمى مائه و كان مهر مثلها بكرا ثمانين و ثيبا ستين ينقص من المائه ربعها و هى خمس و عشرون و تبقى خمس و سبعون.

[فصل فى المهر و يقال له الصداق]**اشاره**

فصل فى المهر و يقال له الصداق:

[مسأله: ١ كل ما يملكه المسلم يصح جعله مهر عينا كان أو دينا أو منفعه لعين مملوكه من دار أو عقار أو حيوان]

مسأله: ١ كل ما يملكه المسلم يصح جعله مهر عينا كان أو دينا أو منفعه لعين مملوكه من دار أو عقار أو حيوان، و يصح جعله منفعه الحر كتعليم صنعه و نحوه من

١- أو فى صورته احتمال تجدد الثيبويه.

ص: ٢٠٧

كل عمل محلل، بل الظاهر صحه جعله حقا ماليا قابلا للنقل و الانتقال كحق التحجير و نحوه، و لا يتقدر بقدر بل ما تراضى عليه الزوجان كثيرا كان أو قليلا- ما لم يخرج بسبب القله عن الماليه كحبه من حنطه. نعم يستحب في جانب الكثره أن لا يزيد على مهر السنه و هو خمسمائه درهم.

[مسألة: ٢ لو جعل المهر ما لا يملكه المسلم كالخمر و الخنزير صح العقد و بطل المهر]

مسألة: ٢ لو جعل المهر (١) ما لا يملكه المسلم كالخمر و الخنزير صح العقد و بطل المهر، فلم تملك شيئا بالعقد و انما تستحق مهر المثل بالدخول.

[مسألة: ٣ لا بد من تعيين المهر بما يخرج عن الإبهام]

مسألة: ٣ لا بد من تعيين المهر بما يخرج عن الإبهام، فلو أمهرها أحد هذين أو خياطه أحد ثوبين مثلا بطل المهر دون العقد و كان لها مع الدخول مهر المثل.

نعم لا- يعتبر فيه التعيين الذى يعتبر فى البيع و نحوه من المعاوضات، فيكفى مشاهدته عين حاضره و ان جهل كيله أو وزنه أو عدده أو ذرعه كصبره من الطعام و قطعه من الذهب و طاقه مشاهدته من الثوب و صبره حاضره من الجوز و أمثال ذلك.

[مسألة: ٤ ذكر المهر ليس شرطاً فى صحه العقد الدائم]

مسألة: ٤ ذكر المهر ليس شرطاً فى صحه العقد الدائم، فلو عقد عليها و لم يذكر مهراً أصلاً- بأن قالت الزوجه للزوج مثلاً زوجتك نفسى أو قال و كيلها زوجت موكلتى فلانه فقال الزوج قبلت- صح العقد، بل لو صرحت بعدم المهر- بأن قالت زوجتك نفسى بلا مهر فقال قبلت- صح، و يقال لهذا أى لإيقاع العقد بلا مهر «تفويض البضع» و للمرأة التى لم يذكر فى عقدها مهر «مفوضه البضع».

[مسألة: ٥ إذا وقع العقد بلا مهر لم تستحق المرأة قبل الدخول شيئاً، إلا إذا طلقها حينئذ]

مسألة: ٥ إذا وقع العقد بلا مهر لم تستحق المرأة قبل الدخول شيئاً، إلا إذا طلقها حينئذ فتستحق عليه أن يعطيها شيئاً بحسب حاله من الغنى و الفقر و اليسار و الإعسار من دينار أو درهم أو ثوب أو دابه أو غيرها، و يقال لذلك الشىء «المتع».

و لو انفسخ العقد قبل الدخول بأمر غير الطلاق لم تستحق شيئاً لا- مهر و لا- متعه، و كذا لو مات أحدهما قبله، و أما لو دخل بها استحققت عليه بسبب الدخول مهر أمثالها.

١- يعنى لو جعل المسلم المهر ما لا يملكه المسلم.

ص: ٢٠٨

[مسألة: ٦ المعتبر في مهر المثل هنا و في كل مورد نحكم به ملاحظه حال المرأه و صفاتها]

مسألة: ٦ المعتبر في مهر المثل هنا و في كل مورد نحكم به ملاحظه حال المرأه و صفاتها من السن و البكاره و النجابه و العفه و العقل و الأدب و الشرف و الجمال و الكمال و أصدادها، بل يلاحظ كل ماله دخل في العرف و العاده في ارتفاع المهر و نقصانه (١)، فتلاحظ أقاربها و عشيرتها و بلدها و غير ذلك أيضا.

[مسألة: ٧ لو أمهر ما لا يملكه أحد كالحر أو ما لا يملكه المسلم كالخمر و الخنزير صح العقد و بطل المهر]

مسألة: ٧ لو أمهر ما لا يملكه أحد كالحر أو ما لا يملكه المسلم كالخمر و الخنزير صح العقد و بطل المهر و استحقت عليه مهر المثل بالدخول، و كذلك الحال فيما إذا جعل المهر شيئا باعتقاد كونه خلا فبان خمرا أو شخصا باعتقاد كونه عبدا فبان حرا، بل و كذا الحال فيما إذا جعل المهر مال الغير أو شيئا باعتقاد كونه ماله فبان خلافه.

[مسألة: ٨ لو شرك أباه في المهر - بأن سمي لها مهرا و لأبيها شيئا معيناً - تعين ما سمي لها مهرا لها]

مسألة: ٨ لو شرك أباه في المهر - بأن سمي لها مهرا و لأبيها شيئا معيناً - تعين ما سمي لها مهرا لها و سقط ما سمي لأبيها، فلا يستحق الأب شيئا (٢).

[مسألة: ٩ ما تعارف في بعض البلاد من انه يأخذ بعض أقارب البنت كأبيها أو أمها أو أختها من الزوج شيئا]

مسألة: ٩ ما تعارف في بعض البلاد من انه يأخذ بعض أقارب البنت كأبيها أو أمها أو أختها من الزوج شيئا و هو المسمى في لسان بعض بالشير بها و في لسان بعض آخر بشىء آخر ليس بعنوان المهر و جزء منه بل هو شىء آخر يؤخذ زائدا على المهر، و حكمه أنه ان كان إعطاؤه و أخذه بعنوان الجعالة لعمل مباح - كما إذا أعطى شيئا للأخ لان يتوسط في البين و يرضى أخته و يسعى في رفع بعض الموانع - فلا إشكال في جوازه و حليته، بل في استحقاق القريب له و عدم سلطنه الزوج على استرجاعه بعد إعطائه، و ان لم يكن بعنوان الجعالة فإن كان إعطاء الزوج للقريب بطيب نفس منه و ان كان لأجل جلب خاطره و تحبيبه و إرضائه حيث ان رضاه في نفسه مقصود أو من جهة ان رضى البنت منوط برضاه فبملاحظه هذه الجهات يطيب خاطر الزوج ببذل المال، فالظاهر جواز أخذه للقريب لكن يجوز للزوج استرجاعه ما دام موجودا، و اما مع عدم الرضى من الزوج و انما أعطاه من جهة استخلاص البنت حيث ان القريب

١- و لو تردد بين الأقل و الأكثر فالمتيقن أقل ما يصدق عليه و ان كان الأحوط التصالح.

٢- و ان وقع عليه العقد جزءا للمهر أو استقلالا، لإطلاق النص.

ص: ٢٠٩

مانع عن تمشيه الأمر مع رضائها بالتزويج بما بذل لها من المهر فيحرم أخذه و أكله، و يجوز للزوج الرجوع فيه باقيا كان أو تالفا.

[مسأله: ١٠ إذا وقع العقد بلا مهر جاز أن يتراضيا بعد العقد على شيء]

مسأله: ١٠ إذا وقع العقد بلا مهر جاز أن يتراضيا بعد العقد على شيء، سواء كان بقدر مهر المثل أو أقل منه أو أكثر، و يتعين ذلك مهرا و كان كالمذكور في العقد.

[مسأله: ١١ يجوز أن يجعل المهر كله حالا أي بلا أجل و مؤجلا]

مسأله: ١١ يجوز أن يجعل المهر كله حالا- أي بلا- أجل و مؤجلا، و ان يجعل بعضه حالا و بعضه مؤجلا، و للزوجه مطالبه الحال في كل حال بشرط مقدره الزوج و اليسار، بل لها أن تمتنع من التمكين و تسليم نفسها حتى تقبض مهرها الحال، سواء كان الزوج موسرا أو معسرا. نعم ليس لها الامتناع فيما لو كان المهر مؤجلا كله أو بعضه و قد أخذت بعضه الحال.

[مسأله: ١٢ يجوز أن يذكر المهر في العقد في الجملة و يفوض تقديره و تعيينه الى أحد الزوجين]

مسأله: ١٢ يجوز أن يذكر المهر في العقد في الجملة و يفوض تقديره و تعيينه الى أحد الزوجين، بأن تقول الزوجه مثلا- زوجتك نفسى على ما تحكم أو احكم من المهر فقال قبلت، فان كان الحاكم الذى فوض اليه تقدير المهر في العقد هو الزوج جاز أن يحكم بما شاء و لم يتقدر بقدر لا في طرف الكثره و لا في طرف القله ما دام متمولا، و ان كان الحكم إليها كان لها الحكم في طرف القله بما شاءت، و اما في طرف الكثره فلا يمضى حكمها فيما زاد على مهر السنه و هو خمسمائه درهم.

[مسأله: ١٣ إذا طلق قبل الدخول سقط نصف المهر المسمى و بقى نصفه]

مسأله: ١٣ إذا طلق قبل الدخول سقط نصف المهر المسمى و بقى نصفه، فان كان دينا عليه و لم يكن قد دفعه برئت ذمته من نصفه، و ان كان عينا صارت مشتركه بينه و بينها، و لو كان دفعه إليها استعاد نصفه ان كان باقيا، و ان كان تالفا استعاد نصف مثله ان كان مثليا و نصف قيمته ان كان قيميا. و فى حكم التلف نقله الى الغير بناقل لازم، و أما لو كان انتقاله منها الى الغير بناقل جائز كالبيع بخيار تخيرت فى الرجوع و دفع نصف العين و فى دفع بدل النصف.

[مسأله: ١٤ إذا مات أحد الزوجين قبل الدخول]

مسأله: ١٤ إذا مات أحد الزوجين قبل الدخول فالمشهور استحقاق المرأه

ص: ٢١٠

تمام المهر (١)، و قيل بأن الموت كالطلاق يكون سببا لتتصيف المهر، و هو الأقوى، خصوصا في موت المرأة، و ان كان الأحوط التصالح خصوصا في موت الرجل.

[مسألة: ١٥ الصداق تملكه المرأة بنفس العقد و تستقر ملكيه تمامه بالدخول]

مسألة: ١٥ الصداق تملكه المرأة بنفس العقد و تستقر ملكيه تمامه بالدخول، فإذا طلقها الزوج قبل الدخول عاد اليه النصف و بقي للمرأة النصف، فلها التصرف فيه بعد العقد بأنواع التصرفات. و لو حصل له نماء كان لها خاصه، و بعد ما طلقها قبل الدخول كان له نصف ما وقع عليه العقد، و لا يستحق من النماء السابق شيئا.

[مسألة: ١٦ لو أبرأته من الصداق الذي كان عليه ثم طلقها قبل الدخول رجع بنصفه إليها]

مسألة: ١٦ لو أبرأته من الصداق الذي كان عليه ثم طلقها قبل الدخول رجع بنصفه إليها، و كذا لو كان الصداق عينا فوهبته إياها رجع بنصف مثلها إليها أو قيمه نصفها.

[مسألة: ١٧ الدخول الذي يستقر به تمام المهر هو مطلق الوطى و لو دبرا]

مسألة: ١٧ الدخول الذي يستقر به تمام المهر هو مطلق الوطى و لو دبرا، و إذا اختلف الزوجان بعد ما طلقها فادعت وقوع المواقعه و أنكرها فالقول قوله بيمينه، و له ان يدفع اليمين عن نفسه بإقامه البيه على العدم ان أمكن، كما إذا ادعت المواقعه قبلا و كانت بكرا و كانت عنده بيه على بقاء بكارتها (٢).

[مسألة: ١٨ إذا اختلف الزوجان في أصل المهر فادعته الزوجه و أنكر الزوج]

مسألة: ١٨ إذا اختلف الزوجان في أصل المهر فادعته الزوجه و أنكر الزوج، فان كان قبل الدخول فالقول قوله بيمينه، و ان كان بعد الدخول كلفت بالتعيين، بل لا يبعد عدم سماع الدعوى منها ما لم تفسر و انه لا يسمع منها مجرد قولها لى عليه المهر ما لم تبين المقدار، فإذا فسرت و قالت انى اطلب منك مهرى و هو المبلغ الفلانى و لم يكن أزيد من مهر المثل حكم لها عليه بما تدعيه و لا يسمع منه إنكار أصل المهر.

نعم لو قال فى جوابها نعم قد كان على كذا الا انه قد سقط عنى اما بالأداء أو الإبراء يسمع منه ذلك الا انه يحتاج إلى الإثبات، فإن أقام البيه على ذلك ثبت مدعاه و الا فله عليها اليمين، فان حلفت على نفى الأداء أو الإبراء ثبتت دعواها، و ان نكلت

١- و هو الأقوى فى موت كل منهما.

٢- أو تشهد البيه بعدم ملاقاتها بعد العقد لكونه مسافرا أو مجبوبا أو غيره من الموانع.

ص: ٢١١

سقطت (١) و لها رد اليمين على الزوج، فان حلف على الإبراء أو الأداء سقطت دعواها، و ان نكل عن اليمين ثبتت. هذا لو كان ما تدعيه بمقدار مهر المثل أو أقل، و ان كان أكثر كان عليها الإثبات و الا فلها على الزوج اليمين.

[مسألة: ١٩ إذا توافقت على أصل المهر و اختلفا في مقداره كان القول قول الزوج بيمينه]

مسألة: ١٩ إذا توافقت على أصل المهر و اختلفا في مقداره كان القول قول الزوج بيمينه إلا إذا أثبتت الزوجه بالموازين الشرعيه، و كذا إذا ادعت كون عين من الأعيان كدار أو بستان مهرا لها و أنكر الزوج فان القول قوله بيمينه و عليها البينه.

[مسألة: ٢٠ إذا اختلفا في التعجيل و التأجيل]

مسألة: ٢٠ إذا اختلفا في التعجيل و التأجيل فقالت المرأة انه حال معجل و قال الزوج أنه مؤجل و لم يكن بينه كان القول قولها بيمينها، و كذا لو اختلفا في زياده الأجل، كما إذا ادعت أنه سنه و ادعى أنه سنتان.

[مسألة: ٢١ لو توافقت على المهر و ادعى تسليمه و لا بينه فالقول قولها بيمينها]

مسألة: ٢١ لو توافقت على المهر و ادعى تسليمه و لا بينه فالقول قولها بيمينها.

[مسألة: ٢٢ لو دفع إليها قدر مهرها ثم اختلفا بعد ذلك فقالت دفعته هبه و قال بل دفعته صداقا]

مسألة: ٢٢ لو دفع إليها قدر مهرها ثم اختلفا بعد ذلك فقالت دفعته هبه و قال بل دفعته صداقا فالقول قوله بيمينه.

[مسألة: ٢٣ إذا زوج ولده الصغير فان كان للولد مال فالمهر على الولد]

مسألة: ٢٣ إذا زوج ولده الصغير فان كان للولد مال فالمهر على الولد (٢)، و ان لم يكن له مال فالمهر في عهده (٣) الوالد، فلو مات الوالد أخرج المهر من أصل تركته سواء بلغ الولد و أيسر أم لا.

[مسألة: ٢٤ لو دفع الوالد المهر الذي كان عليه من جهة إعسار الولد ثم بلغ الصبي فطلق قبل الدخول]

مسألة: ٢٤ لو دفع الوالد المهر الذي كان عليه من جهة إعسار الولد ثم بلغ الصبي فطلق قبل الدخول استعاد الولد نصف المهر و كان له دون والده.

١- بناء على سقوط الدعوى بالنكول.

٢- لو لم يضمن الوالد.

٣- ضمن أو لم يضمن.

[خاتمه] فى الشروط المذكوره فى عقد النكاح

اشاره

(خاتمه) فى الشروط المذكوره فى عقد النكاح

[مسأله: ١ يجوز أن يشترط فى ضمن عقد النكاح كل شرط سائغ]

مسأله: ١ يجوز أن يشترط فى ضمن عقد النكاح كل شرط سائغ، و يجب على المشروط عليه الوفاء به كما فى سائر العقود، لكن تخلفه أو تعذره لا يوجب الخيار فى عقد النكاح بخلاف سائر العقود. نعم لو كان الشرط الالتزام بوجود صفة فى أحد الزوجين - مثل كون الزوجه باكره أو كون الزوج حرا أو مؤمنا غير مخالف - فتبين خلافه أو جب الخيار كما مرت الإشارة إليه فى ضمن بعض المسائل السابقه.

[مسأله: ٢ إذا شرط فى عقد النكاح ما يخالف المشروع مثل ان لا يتزوج عليها]

مسأله: ٢ إذا شرط فى عقد النكاح ما يخالف المشروع مثل ان لا يتزوج عليها أو لا يتسرى أو لا يمنعها من الخروج من المنزل متى شاءت و الى أين شاءت أو لا يعطى حق ضررتها من المضاجعه أو المواقعه أو النفقه و نحو ذلك بطل الشرط (١) لكن صح العقد و المهر و ان قلنا بأن الشرط الفاسد يفسد العقد، فهذا أيضا امتاز عقد النكاح عن سائر العقود.

[مسأله: ٣ لو شرط أن لا يفتضاها لزم الشرط، و لو أذنت بعد ذلك جاز]

مسأله: ٣ لو شرط أن لا يفتضاها لزم الشرط، و لو أذنت بعد ذلك جاز من غير فرق فى ذلك بين النكاح الدائم و المنقطع.

[مسأله: ٤ إذا شرط أن لا يخرجها من بلدها أو ان يسكنها فى بلد معلوم أو منزل مخصوص]

مسأله: ٤ إذا شرط أن لا يخرجها من بلدها أو ان يسكنها فى بلد معلوم أو منزل مخصوص يلزم العمل بالشرط.

[فصل] فى القسم و النشوز و الشقاق

اشاره

(فصل) فى القسم و النشوز و الشقاق لكل واحد من الزوجين حق على صاحبه يجب عليه القيام به و ان كان حق الزوج أعظم، حتى انه قد ورد عن سيد البشر «لا يصلح لبشر أن يسجد لبشر و لو صلح

١- فى بطلان شرط أن لا يتزوج أو لا يتسرى كلام، فلا يترك مراعاة الاحتياط.

ص: ٢١٣

لأمرت المرأة ان تسجد لزوجها» الخبر.

و من حقه عليها ان تطيعه (١) و لا تعصيه و لا تخرج من بيتها إلا باذنه و لو الى أهلها و لو لعياده والدها أو فى عزائه، بل ليس لها أمر مع زوجها فى عتق و لا صدقه و لا تدبير و لا هبه و لا نذر فى مالها إلا بإذن زوجها إلا فى حج أو زكاه أو بر والديها أو صلة قرابتها، بل أيما امرأة قالت لزوجها ما رأيت منك خيرا قط أو من وجهك خيرا فقد حبط عملها، و أيما امرأة باتت و زوجها ساخط عليها فى حق لم تقبل منها صلاة حتى يرضى عنها، و ان خرجت من غير اذنه لعنتها ملائكة السماء و ملائكة الأرض و ملائكة الغضب و ملائكة الرحمه حتى ترجع الى بيتها.

و اما حقها عليه فهو أن يشبعها و يكسوها، و ان يغفر لها إذا جهلت و لا يقبح لها وجهها، و فى الخبر عن سيد البشر صلى الله عليه و آله: أوصانى جبرئيل بالمرأة حتى ظننت انه لا- ينبغى طلاقها الا من فاحشه ميينه، و عيال الرجل أسراؤه و أحب العباد الى الله تعالى أحسنهم صنعا إلى أسرائه.

[مسأله: ١ من كانت له زوجه واحده ليس لها على زوجها حق المبيت عندها و المضاجعه معها فى كل ليله]

مسأله: ١ من كانت له زوجه واحده ليس لها على زوجها حق المبيت عندها و المضاجعه معها فى كل ليله، بل و لا فى كل أربع ليال ليله على الأقوى، بل القدر اللازم أن لا- يهجرها و لا يذرهما كالمعلقه لا هى ذات بعل و لا مطلقه. نعم لها عليه حق المواقعه فى كل أربعة أشهر مره كما مر. نعم ان كانت عنده أكثر من واحده إذا بات عند إحداهن يجب عليه أن يبيت عند غيرها أيضا، فإذا كن أربع و بات عند إحداهن طاف عليهن فى أربع ليالى لكل منهن ليله و لا يفضل بعضهن على بعض، و إذا كانت عنده ثلاث فإذا بات عند إحداهن يجب عليه ان يبيت عند الأخرين فى ليلتين (٢)، و إذا كانت عنده زوجتان و بات عند إحداهما بات فى ليله أخرى عند الأخرى (٣) و بعد ذلك

١- ان تطيعه فى غير معصيه الله، و الواجب منه ما يأتى فى النشوز.

٢- و له ان يفضل إحداهن بليتين.

٣- و له ان يجعل لإحداهما ثلاث ليال و لأخرى واحده.

ان شاء ترك المبيت عند الجميع و ان شاء شرع فيه على النحو المتقدم. و المشهور انه إذا كانت عنده زوجه واحده كانت لها في كل اربع ليال ليله و له ثلاث ليال، و إذا كانت عنده زوجات متعدده يجب عليه القسم بينهن في كل أربع ليال، فإذا كانت عنده أربع كانت لكل منهن ليله، فإذا تم الدور يجب عليه الابتداء بإحدهن و إتمام الدور و هكذا، فليس له ليله بل يكون جميع لياليه لزوجاته. و إذا كانت له زوجتان فلهما ليلتان من كل أربع ليال و ليلتان له، و إذا كانت له ثلاث كانت لهن ثلاث و الفاضل له. و العمل بهذا القول أحوط، خصوصا في أكثر من واحده، و لكن الأقوى ما قدمناه خصوصا في الواحد.

مسألة: ٢ يختص وجوب المبيت و المضاجعة فيما قلنا به بالدائم

مسألة: ٢ يختص وجوب المبيت و المضاجعة فيما قلنا به بالدائم، فليس للمتمتع بها هذا الحق، سواء كانت واحده أو متعدده.

مسألة: ٣ في كل ليله كان للمرأة حق المبيت يجوز لها ان ترفع اليد عنه و تهبه للزوج ليصرف ليله فيما يشاء

مسألة: ٣ في كل ليله كان للمرأة حق المبيت يجوز لها ان ترفع اليد عنه و تهبه للزوج (١) ليصرف ليله فيما يشاء و ان تهبه لضررتها فصار الحق لها.

مسألة: ٤ تختص البكر أول عرسها بسبع ليال و الثيب بثلاث تنفصلان بذلك على غيرهما

مسألة: ٤ تختص البكر أول عرسها بسبع ليال (٢) و الثيب بثلاث تنفصلان بذلك على غيرهما، و لا يجب عليه أن يقضى تلك الليالي لنسائه القديمه.

مسألة: ٥ لا قسمه للصغيره و لا للمجنونه المطبقة و لا للناشزه

مسألة: ٥ لا قسمه للصغيره و لا للمجنونه المطبقة (٣) و لا للناشزه، و تسقط القسمه و حق المضاجعة بالسفر و ليس عليه القضاء.

مسألة: ٦ إذا شرع في القسمه بين نسائه كان له الابتداء بأى منهن شاء

مسألة: ٦ إذا شرع في القسمه بين نسائه كان له الابتداء بأى منهن شاء (٤)،

١- بلا عوض أو مع العوض و كذا لضررتها.

٢- له ذلك و له ان يخصصها بثلاث مثل الثيب كما ورد في الروايه أيضا، و له ان لا يخصصها بشيء أصلا و ان كان الاختصاص أحسن.

٣- الأحوط عدم ترك القسمه لها إذا كانت ملتفتة تنتفع بها، الا ان لا يكون مأمونا من البيوتته عندها.

٤- و كذا يعد تمام قسمه الاولى و ان كان الاحتياط فيه أكد.

ص: ٢١٥

و ان كان الاولى و الأحوط التعين بالقرعه.

[مسأله: ٧ تستحب التسويه بين الزوجات فى الإنفاق و الالتفات و إطلاق الوجه و المواقفه]

مسأله: ٧ تستحب التسويه بين الزوجات فى الإنفاق و الالتفات و إطلاق الوجه و المواقفه، و أن يكون فى صيحه كل ليله عند صاحبته، و ان يأذن لها فى حضور موت أبيها و أمها، و ان كان له منعها عن ذلك و عن عياده أبيها و أمها فضلا عن غيرهما و عن الخروج من منزله إلا لحق واجب.

[القول فى النشوز]

اشاره

القول فى النشوز:

و هو فى الزوجه خروجها عن طاعه الزوج الواجبه عليها، من عدم تمكين نفسها و عدم ازاله المنفقات المضاده للتمتع و الالتذاذ بها، بل و ترك التنظيف و التزيين مع اقتضاء الزوج لها، و كذا خروجها من بيته من دون اذنه و غير ذلك. و لا يتحقق النشوز بترك طاعته فيما ليست بواجبه عليها، فلو امتنعت من خدمات البيت و حوائجه التى لا- تتعلق بالاستمتاع من الكنس أو الخياطه أو الطبخ أو غير ذلك حتى سقى الماء و تمهيد الفراش لم يتحقق النشوز.

[مسأله: ١ إذا ظهرت منها أمارات النشوز و الطغيان بسبب تغيير عاداتها معه فى القول أو الفعل]

مسأله: ١ إذا ظهرت منها أمارات النشوز و الطغيان بسبب تغيير عاداتها معه فى القول أو الفعل- بأن تجيبه بكلام خشن بعد ما كان بكلام لين أو ان تظهر عبوسا و تقطبا فى وجهه و ثقاقلا- و دمدمه بعد أن كانت على خلاف ذلك و غير ذلك- جاز له هجرها فى المضجع (١)، أما بأن يحول إليها ظهره فى الفراش أو يعتزل فراشها بعد أن يعظها، فإذا لم يؤثر ذلك فيها حتى وقع منها النشوز جاز له ضربها، و يقتصر على ما يؤمل معه رجوعها، فلا يجوز الزيادة عليه مع حصول الغرض به، و الا تدرج إلى الأقوى فالأقوى ما لم يكن مدميا و لا شديدا مؤثرا فى اسوداد بدنها أو احمراره، و اللازم

١- الأقوى عدم جواز الهجر قبل وقوع النشوز، فإذا وقع يعظها فان لم يؤثر يهجرها، فان لم يؤثر جاز له ان يضربها. نعم لا- بأس بالموعظه قبله إذا ظهرت أمارات النشوز خصوصا إذا كان بلسان لين و تल्पف، و لكن ذلك لا يجزى عن الموعظه بعد النشوز.

ص: ٢١٦

ان يكون ذلك بقصد الإصلاح لا التشفى و الانتقام، و لو حصل بالضرب جنايه و جب الغرم.

[مسأله: ٢ و كما يكون النشوز من طرف الزوجه يكون من طرف الزوج أيضا بتعديه عليها]

مسأله: ٢ و كما يكون النشوز من طرف الزوجه يكون من طرف الزوج أيضا بتعديه عليها و عدم القيام على حقوقها الواجبه، فإذا ظهر منه النشوز بمنع حقوقها من قسم و نفقه و نحوهما فلها المطالبه بها و وعظها إياه، فان لم يؤثر رفعت أمرها إلى الحاكم فيلزمه بها، و ليس لها هجره و لا ضربه، و إذا اطلع الحاكم على نشوزه و تعديه نهاه عن فعل ما يحرم عليه و امره بفعل ما يجب، فان نفع و الا عزره بما يراه، و له أيضا الإنفاق من ماله مع امتناعه من ذلك و لو بيع عقاره إذا توقف عليه.

[مسأله: ٣ إذا ترك الزوج بعض حقوقها غير الواجبه أو هم بطلاقها لكراهته لها لكبر سنها أو غيره]

مسأله: ٣ إذا ترك الزوج بعض حقوقها غير الواجبه أو هم بطلاقها لكراهته لها لكبر سنها أو غيره أو هم بالتزويج عليها فبذلت له مالا أو بعض حقوقها الواجبه من قسم أو نفقه استماله له صحح و حل له ذلك، و أما لو ترك بعض حقوقها الواجبه أو آذاها بالضرب أو الشتم و غير ذلك فبذلت مالا- أو تركت بعض حقوقها ليقوم بما ترك من حقها أو ليمسك عن أذيتها أو ليخلعها فتخلص من يده حرم عليه ما بذلت و ان لم يكن من قصده الجاؤها بالبذل على الأقوى.

[مسأله: ٤ إذا وقع نشوز من الزوجين و منافره و شقاق بين الطرفين و انجر أمرهما إلى الحاكم]

مسأله: ٤ إذا وقع نشوز من الزوجين و منافره و شقاق بين الطرفين و انجر أمرهما إلى الحاكم بعث حكيمين (١) حكما من جانبه و حكما من جانبها للإصلاح و رفع الشقاق بما رأياه من الصلاح من الجمع أو الفراق (٢)، و يجب عليهما البحث و الاجتهاد في حالهما و فيما هو السبب و العله لحصول الشقاق بينهما ثم يسعيان في أمرهما فكلما استقر عليه رأيهما و حكما به نفذ على الزوجين و يلزم عليهما الرضا به بشرط كونه سائغا، كما لو شرط على الزوج ان يسكن الزوجه في البلد الفلاني أو في مسكن مخصوص أو عند أبويها أو لا يسكن معها في الدار أمه أو أخته و لو في بيت منفرد أو لا تسكن معها ضررتها في دار واحده و نحو ذلك، أو شرطاً عليها ان تؤجله بالمهر

١- بل يبعث بمجرد تحقق النشوز و خوف استمراره.

٢- بإذنهما كما يأتي منه.

ص: ٢١٧

الحال إلى أجل أو ترد عليه ما قبضته فرضا و نحو ذلك، بخلاف ما إذا كان غير سائغ كما إذا شرطا عليه ترك بعض حقوق الضره من قسم أو نفقه أو رخصه المرأه في خروجها من بيته حيث شاءت و أين شاءت و نحو ذلك.

[مسأله: ٥ إذا اجتمع الحكمان على التفريق ليس لهما ذلك إلا إذا شرطا عليهما حين بعثهما بأنهما إن شاء جمعا]

مسأله: ٥ إذا اجتمع الحكمان على التفريق ليس لهما ذلك إلا- إذا شرطا عليهما حين بعثهما بأنهما إن شاء جمعا و ان شاء فرقا، و حيث أن التفريق لا يكون الا بالطلاق فلا بد من وقوعه عند اجتماع شرائطه، بأن وقع في طهر لم يواقعها فيه و عند حضور العدلين و غير ذلك.

[مسأله: ٦ الاولى بل الأحوط أن يكون الحكمان من أهل الطرفين]

مسأله: ٦ الاولى بل الأحوط أن يكون الحكمان من أهل الطرفين، بأن يكون حكم من أهله و حكم من أهلها، فان لم يكن لهما أهل أو لم يكن أهلها أهلا لهذا الأمر تعين من غيرهم. و لا يعتبر ان يكون من جانب كل منهما حكم واحد، بل لو اقتضت المصلحه بعث أزيد تعين.

[مسأله: ٧ ينبغي للحكمين إخلاص النيه و قصد الإصلاح]

مسأله: ٧ ينبغي للحكمين إخلاص النيه و قصد الإصلاح، فمن حسنت نيته فيما تحراه أصلح الله مسعاه، كما يرشد الى ذلك قوله جل شأنه في هذا المقام «إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا».

[(فصل) في أحكام الأولاد و الولاده]

اشاره

(فصل) في أحكام الأولاد و الولاده

[مسأله: ١ إنما يلحق ما ولدته المرأه بزوجه بشرط ثلاثه]

مسأله: ١ إنما يلحق ما ولدته المرأه بزوجه (١) بشروط ثلاثه: الدخول (٢)، و مضى سته أشهر أو أكثر من حين الوطى إلى زمن الولاده، و ان لا يتجاوز عن أقصى

١- مع الشك.

٢- و لو في الدبر و به يتحقق الفراش و يلحق الولد بالزوج مع احتمال كونه له و إمكانه من حيث المده و من حيث السبب، فباحتمال جذب المنى أو التزريق بالإبره لا يلحق قبل الدخول و ان كان الولد ملحقا به مع القطع بذلك.

ص: ٢١٨

مدته الحمل و هو تسعة أشهر على الأقوى. فلو لم يدخل بها أصلا (١) لم يلحق به قطعاً، بل يجب نفيه عنه (٢)، و كذا لو دخل بها و جاءت بولد حتى كامل لأقل من ستة أشهر من حين الدخول، أو جاءت به و قد مضى من حين وطيه إياها أزيد من تسعة أشهر (٣)، كما إذا اعتزلها أو غاب عنها عشرة أشهر (٤) أو أكثر و ولدت بعدها.

[مسألة: ٢ إذا تحققت الشروط الثلاثة لحق الولد به]

مسألة: ٢ إذا تحققت الشروط الثلاثة لحق الولد به، و لا يجوز له نفيه و ان وطئها واط فجورا فضلا عما لو اتهمها بالفجور، و لا ينتفى عنه لو نفاه ان كان العقد دائما إلا باللعان، بخلاف ما إذا كان العقد منقطعاً و جاءت بولد أمكن إلحاقه به، فإنه و ان لم يجز له نفيه لكن لو نفاه ينتفى منه ظاهراً من غير لعان، لكن عليه اليمين مع دعواها أو دعوى الولد النسب.

[مسألة: ٣ لا يجوز نفي الولد لمكان العزل، فلو نفاه لم ينتف الا باللعان]

مسألة: ٣ لا يجوز نفي الولد لمكان العزل، فلو نفاه لم ينتف الا باللعان.

[مسألة: ٤ الموطوءه بشبهه - كما إذا وطئ أجنبيه بظن انها زوجته - يلحق ولدها بالواطئ]

مسألة: ٤ الموطوءه بشبهه - كما إذا وطئ أجنبيه بظن انها زوجته - يلحق ولدها بالواطئ، بشرط ان تكون ولادته (٥) لسته أشهر من حين الوطئ أو أكثر و ان لا يتجاوز عن أقصى الحمل.

[مسألة: ٥ إذا اختلفا في الدخول الموجب لإلحاق الولد و عدمه فادعته المرأة ليلحق الولد به و أنكره]

مسألة: ٥ إذا اختلفا في الدخول الموجب لإلحاق الولد و عدمه فادعته المرأة ليلحق الولد به و أنكره، أو اختلفا في ولادته فنفاها الزوج و ادعى انها أتت به من خارج، فالقول قوله يمينه. و اما لو اتفقا في الدخول و الولاده و اختلفا في المده فادعى

١- و لو في الدبر.

٢- مع القطع بنفيه، و أما مع احتمال كونه له - كما إذا أنزل في فرجها من غير دخول أو حواليه أو أدخل الماء بوسيله الإبره و احتمال ان يكون الولد منه - فلا يجوز له نفيه و ان كان في إلحاقهما بالدخول في تحقق الفراش بهما اشكال.

٣- بل أزيد من سنه حيث ان المختار كون أكثر مدته الحمل سنه.

٤- بل غاب عنها أكثر من سنه أو جاءت بولد بعد موت الزوج في أكثر من سنه.

٥- بشرط أن لا تكون موطوءه بغير شبهه أو لم تكن بحيث أمكن لحوقه بكل منهم و الا أقرع بين المحتملات.

ولادتها لدون سته أشهر أو لأزيد من أقصى الحمل و ادعت هي خلافه فالقول قولها يمينها، و يلحق الولد به و لا ينتفى عنه الا باللعان.

[مسأله: ٦ لو طلق زوجته المدخول بها فاعتدت و تزوجت ثم أنت بولد]

مسأله: ٦ لو طلق زوجته المدخول بها فاعتدت و تزوجت ثم أنت بولد، فان لم يمكن لحوقه بالثاني و أمكن لحوقه بالأول- كما إذا ولدته لدون سته أشهر من وطى الثاني و لتمامها من غير تجاوز عن أقصى الحمل من وطى الأول- فهو للأول و تبين بطلان نكاح الثاني لتبين وقوعه فى العده و حرمت عليه مؤبدا لو طيه إياها، و ان انعكس الأمر- بأن أمكن لحوقه بالثاني دون الأول- لحق بالثاني، بأن ولدته لأزيد من أكثر الحمل من وطى الأول و لأقل الحمل إلى الأقصى من وطى الثاني، و ان لم يمكن لحوقه بأحدهما- بأن ولدته لأزيد من أقصى الحمل من وطى الأول و لدون سته أشهر من وطى الثاني- انتفى منهما، و ان أمكن إلحاقه بهما- بأن كان ولادته لسته أشهر من وطى الثاني و لدون أقصى الحمل من وطى الأول- فهو للثاني.

[مسأله: ٧ لو طلقها ثم بعد ذلك وطئت بشبهه ثم أنت بولد فهو كالتزويج بعد العده]

مسأله: ٧ لو طلقها ثم بعد ذلك وطئت بشبهه ثم أنت بولد فهو كالتزويج بعد العده، فتجى ء فيه الصور الأربع المتقدمه حتى الصورة الأخيره، و هي ما إذا أمكن اللحوق بكل منهما فإنه يلحق بالأخير هنا أيضا.

[مسأله: ٨ إذا كانت تحت زوج و وطئها شخص آخر بشبهه ثم أنت بولد]

مسأله: ٨ إذا كانت تحت زوج و وطئها شخص آخر بشبهه ثم أنت بولد فإن أمكن لحوقه بأحدهما دون الآخر يلحق به، و ان لم يمكن اللحوق بهما انتفى عنهما، و ان أمكن لحوقه بكل منهما أقرع بينهما.

[القول فى أحكام الولاده و ما يلحق بها]

إشاره

القول فى أحكام الولاده و ما يلحق بها:

للولاده و المولود سنن و آداب بعضها واجبه و بعضها مندوبه نذكر مهماتها فى ضمن مسائل

[مسألة: ١ يجب استبدال النساء في شؤون المرأة حين ولادتها دون الرجال]

مسألة: ١ يجب استبدال النساء في شؤون المرأة حين ولادتها دون الرجال (١) الا مع عدم النساء. نعم لا بأس بالزوج وان وجدت النساء.

[مسألة: ٢ يستحب غسل المولود عند وضعه مع الأمن من الضرر]

مسألة: ٢ يستحب غسل المولود عند وضعه مع الأمن من الضرر، والأذان في اذنه اليمنى و الإقامة فاليسرى فإنه عصمه من الشيطان الرجيم، و تحنيكه بماء الفرات و تربه الحسين عليه السلام، و تسميته بالأسماء المستحسنه، فإن ذلك من حق الولد على الوالد، و أفضلها ما يتضمن العبوديه لله جل شأنه كعبد الله و عبد الرحيم و عبد الرحمن و نحو ذلك، و يليها أسماء الأنبياء و الأئمه عليهم السلام، و أفضلها اسم محمد صلى الله عليه و آله، بل يكره ترك التسميه به إذا ولد له أربعة أولاد، فعن النبي صلى الله عليه و آله قال: من ولد له أربعة أولاد و لم يسم أحدهم باسمى فقد جفانى. و يكره ان يكنيه أبا القاسم إذا كان اسمه محمد، و يستحب ان يحلق رأس الولد يوم السابع و ان يتصدق بوزن شعره ذهباً أو فضه، و يكره أن يحلق من رأسه موضع و يترك موضع.

[مسألة: ٣ و تستحب الوليمه عند الولاده، و هى إحدى الخمس التى سن فيها الوليمه]

مسألة: ٣ و تستحب الوليمه عند الولاده، و هى إحدى الخمس التى سن فيها الوليمه، كما أن إحداها عند الختان، و لا يعتبر فى السنه الأولى إيقاعها فى يوم الولاده، فلا- بأس بتأخيرها عنه بأيام قلائل، و الظاهر انه ان ختن فى اليوم السابع أو قبله فأولم فى يوم الختان بقصدهما تتأدى السنان.

[مسألة: ٤ يجب ختان الذكور، بل ربما يعد من الضروريات]

مسألة: ٤ يجب ختان الذكور، بل ربما يعد من الضروريات، و يستحب إيقاعه فى اليوم السابع، و يجوز التأخير عنه، و ان تأخر الى ما بعد البلوغ يجب عليه أن يختن نفسه، حتى ان الكافر إذا أسلم غير مختون يجب عليه الختان و ان طعن فى السن. و هل يجب على الولي أن يختن الصبي فلا يجوز له تأخيره الى ما بعد بلوغه الا لعذر، فإن أخره إليه بدون عذر عصي الولي و ان وجب حينئذ على الصبي أم لا؟

١- إذا استلزم امدادهم للنظر أو اللمس المحرم عليهم. هذا عند الاختيار اما مع الاضطرار فلا بأس بل قد يجب.

ص: ٢٢١

قولان المشهور على الثاني (١)، وقيل بالأول، وهو الأحوط.

[مسألة: ٥ الختان واجب لنفسه و شرط لصحة طوافه في حج أو عمره واجبين أو مندوبين]

مسألة: ٥ الختان واجب لنفسه و شرط لصحة طوافه في حج أو عمره واجبين أو مندوبين، و ليس شرطا في صحة الصلاة على الأقوى فضلا عن سائر العبادات.

[مسألة: ٦ الظاهر أن الحد الواجب في الختان أن تقطع الجلد الساتر للحشفة المسماه بالغلفه]

مسألة: ٦ الظاهر أن الحد الواجب في الختان أن تقطع الجلد الساتر للحشفة المسماه بالغلفه بحيث تظهر ثقبه الحشفة و مقدار من بشرتها و ان لم تستأصل تلك الجلد و لم يظهر تمام الحشفة، و بعبارة أخرى قطعها بحيث لم يصدق عليه الأغلف الذي ورد أن الأرض تضج من بوله أربعين صباحا.

[مسألة: ٧ لا بأس بكون الختان كافرا حربيا أو ذميا، فلا يعتبر فيه الإسلام]

مسألة: ٧ لا بأس بكون الختان كافرا حربيا أو ذميا، فلا يعتبر فيه الإسلام.

[مسألة: ٨ لو ولد الصبي مختونا سقط الختان و ان استحب إمرار الموس على المحل لإصابه السنه]

مسألة: ٨ لو ولد الصبي مختونا سقط الختان و ان استحب إمرار الموس على المحل لإصابه السنه.

[مسألة: ٩ و من المستحبات الأكيدة العقيقه للذكر و الأنثى]

مسألة: ٩ و من المستحبات الأكيدة العقيقه للذكر و الأنثى، و يستحب ان يعق عن الذكر ذكرا و عن الأنثى أنثى، و ان يكون يوم السابع، و ان تأخر عنه لعذر أو لغير عذر لم يسقط، بل لو لم يعق عن الصبي حتى بلغ و كبر عق عن نفسه، بل لو لم يعق عن نفسه في حياته يستحب أن يعق عنه بعد موته. و لا بد ان تكون من أحد الأنعام الثلاثة: الغنم ضأنا كان أو معزا، و البقر، و الإبل. و لا يجزى عنها التصديق بثمنها. و يستحب ان تجتمع فيها شروط الأضحيه (٢) من كونها سليمة من العيوب لا يكون سننها أقل من خمس سنين كاملة في الإبل و أقل من سنتين في البقر و أقل من سنه كامله في المعز و أقل من سبعة شهور في الضأن، و يستحب ان تخص القابله منها بالرجل و الورك (٣) و لو لم تكن قابله أعطى الأم تتصدق به.

١- و هو الأقوى.

٢- و في الموثق «يذبح عنه كبش»، و إذا لم يوجد كبش أجزأه ما يجزى في الأضحيه، بل يجزى و ان لم يكن واجدا لشرائط الأضحيه.

٣- بل الاولى اختصاصها بالثلث و دونه الربع، و ان كان مشتملا على الرجل و الورك فهو أفضل.

ص: ٢٢٢

[مسألة: ١٠ يتخير في العقيقة بين أن يفرقها لحما أو مطبوخا أو تطبخ و يدعى عليها جماعه من المؤمنين]

مسألة: ١٠ يتخير في العقيقة بين أن يفرقها لحما أو مطبوخا أو تطبخ و يدعى عليها جماعه من المؤمنين، و لا أقل من عشرة، و ان زاد فهو أفضل يأكلون منها و يدعون للولد، و أفضل أحوال طبخها أن يكون بماء و ملح، و لا- بأس بإضافه شىء إليها من الحبوب كالحمص و غيره.

[مسألة: ١١ لا يجب على الأم إرضاع ولدها لا مجانا و لا بالأجره مع عدم الانحصار بها]

مسألة: ١١ لا يجب على الأم إرضاع ولدها لا مجانا و لا بالأجره مع عدم الانحصار بها (١)، كما أنه لا يجب عليها إرضاعه مجانا و ان انحصر بها، بل لها المطالبة بأجره رضاعها من مال الولد إذا كان له مال و من أبيه إذا لم يكن له مال و كان الأب موسرا. نعم لو لم يكن للولد مال و لم يكن الأب موسرا (٢) تعين على الأم إرضاعه مجانا اما بنفسها أو باستئجار مرضعه أخرى و تكون أجرتها عليها من حيث وجوب إنفاقه عليها.

[مسألة: ١٢ الأم أحق بإرضاع ولدها من غيرها إذا كانت متبرعه أو تطلب ما تطلب غيرها أو أنقص]

مسألة: ١٢ الأم أحق بإرضاع ولدها من غيرها إذا كانت متبرعه أو تطلب ما تطلب غيرها أو أنقص، و اما لو طلبت زياده أو تطلب الأجره و وجدت متبرعه كان للأب نزعها منها و تسليمه الى غيرها، و هل يسقط حيثنذ حق الحضانه الثابت للأم أيضا؟ أقواهما العدم لعدم التنافى بين سقوط حق الإرضاع و ثبوت الحق الأخر، لإمكان كون الولد فى حضانه الأم مع كون رضاعه من امرأه اخرى، اما بحمل الام الولد إلى المرضعه عند الاحتياج الى اللبن أو بإحضار المرضعه عنده مثلا.

[مسألة: ١٣ لو ادعى الأب وجود متبرعه و أنكرت الأم و لم يكن له بينه على وجودها فالقول قولها بيمينها]

مسألة: ١٣ لو ادعى الأب وجود متبرعه و أنكرت الأم و لم يكن له بينه على وجودها فالقول قولها بيمينها.

[مسألة: ١٤ يستحب أن يكون رضاع الصبى بلبن امه]

مسألة: ١٤ يستحب أن يكون رضاع الصبى بلبن امه، فإنه ابرك من غيره الا إذا اقتضت بعض الجهات أولويه غيرها من حيث شرافتها و طيب لبنها و خبائه الأم.

١- يعنى مع عدم انحصار حفظ الولد و تغذيته بمقدار الحاجه بلبن امه.

٢- أو الجد و ان علا كما يأتى فى النفقات.

ص: ٢٢٣

[مسألة: ١٥ كمال الرضاع حولان كاملان أربع و عشرون شهرا]

مسألة: ١٥ كمال الرضاع حولان كاملان أربع و عشرون شهرا، و يجوز أن ينقص عن ذلك الى ثلاثة شهور، بأن يظم على أحد و عشرين شهرا، و لا- يجوز أن ينقص عن ذلك، و لو نقص عن ذلك مع الإمكان و من غير ضروره كان جورا على الصبي كما فى الخبر.

[مسألة: ١٦ الأم أحق بحضانه الولد و تربيته و ما يتعلق بها من مصلحة حفظه مده الرضاع]

مسألة: ١٦ الأم أحق بحضانه الولد (١) و تربيته و ما يتعلق بها من مصلحة حفظه مده الرضاع أعنى حولين كاملين- ذكرا كان أو أنثى، سواء أرضعته هى بنفسها أو غيرها، فلا يجوز للأب ان يأخذه فى هذه المده منها، فإذا فصل و انقضت مده الرضاع فالأب أحق بالذكر (٢) و الام أحق بالأنثى حتى تبلغ سبع سنين من عمرها، ثم يكون الأب أحق بها. و ان فارق الام بفسخ أو طلاق قبل أن تبلغ سبع سنين لم يسقط حق حضانتها ما لم تتزوج بالغير، فلو تزوجت سقط حقها (٣) و كانت الحضانه للأب، و لو فارقها الثانى فهل تعود حضانتها أم لا؟ وجهان بل قولان، لا يخلو أولهما من رجحان (٤)، و الأحوط لهما التصالح و التسالم.

[مسألة: ١٧ لو مات الأب بعد انتقال الحضانه اليه أو قبله كانت الأم أحق بحضانه الولد]

مسألة: ١٧ لو مات الأب بعد انتقال الحضانه اليه أو قبله كانت الأم أحق بحضانه الولد- و ان كانت مزوجه ذكرا كان أو أنثى- من وصى أبيه و كذا من باقى أقاربه حتى أبى أبيه و امه فضلا عن غيرهما، كما أنه لو ماتت الأم فى زمان حضانتها كان الأب أحق بها من وصيها و من أبيها و أمها فضلا عن باقى أقاربها، و إذا فقد الأبوان فالحضانه لأبى الأب، و إذا عدم و لم يكن وصى له و لا للأب كانت الحضانه لأقارب الولد على ترتيب مراتب الإرث الأقرب منهم يمنع الا بعد، و مع التعدد و التساوى فى المرتبه و التشاح أقرع بينهم، و إذا وجد وصى لأحدهما ففى كون الأمر كذلك أو

١- بشرط ان تكون حره مسلمه إذا كان الولد مسلما و ان تكون عاقله.

٢- بشرط ان يكون حرا عاقلا و ان يكون مسلما إذا كان الولد مسلما.

٣- منهما حتى فى مده الرضاع.

٤- بل ثانيهما.

ص: ٢٢٤

كون الحضانه للوصى ثم إلى الأقارب وجهان بل قولان، لا يخلو أولهما من رجحان و الأحوط التصالح (١) و التسالم.

[مسألة: ١٨ تنتهي الحضانه ببلوغ الولد رشيدا، فإذا بلغ الرشد ليس لأحد حق الحضانه عليه حتى الأبوين]

مسألة: ١٨ تنتهي الحضانه ببلوغ الولد رشيدا، فإذا بلغ الرشد ليس لأحد حق الحضانه عليه حتى الأبوين فضلا عن غيرهما، بل هو مالک لنفسه و كان اليه الخيار في الانضمام الى من شاء منهما، أو من غيرهما ذكرا كان أم أنثى.

[(فصل) في النفقات]

اشاره

(فصل) في النفقات انما تجب نفقه بأحد أسباب ثلاثه: الزوجيه، و القرابه، و الملك.

[مسألة: ١ انما تجب نفقه الزوجه على الزوج بشرط أن تكون دائمه]

مسألة: ١ انما تجب نفقه الزوجه على الزوج بشرط أن تكون دائمه، فلا نفقه للمنقطعه، و ان تكون مطيعه للزوج (٢) فيما يجب اطاعتها له فلا نفقه للناشزه، و قد مر بيان ما يتحقق به النشوز سابقا، و لا فرق بين أن تكون مسلمه أو ذميه و ان تكون حره أو امه.

[مسألة: ٢ لو نشزت ثم عادت الى الطاعه لم تستحق النفقه حتى تظهرها و علم بها و انقضى زمان]

مسألة: ٢ لو نشزت ثم عادت الى الطاعه لم تستحق النفقه حتى تظهرها و علم بها و انقضى زمان أمكن الوصول إليها.

[مسألة: ٣ لو ارتدت سقطت النفقه و ان عادت عادت]

مسألة: ٣ لو ارتدت سقطت النفقه و ان عادت عادت (٣).

[مسألة: ٤ الظاهر أنه لا نفقه للزوجه الصغيره غير القابله للاستمتاع منها على زوجها]

مسألة: ٤ الظاهر أنه لا نفقه للزوجه الصغيره غير القابله للاستمتاع منها على زوجها، خصوصا إذا كان صغيرا غير قابل للتمتع و التلذذ، و كذا للزوجه الكبيره إذا كان زوجها صغيرا غير قابل لان يستمتع منها. نعم لو كانت الزوجه مراهقه و كان الزوج مراهقا أو كبيراً أو كان الزوج مراهقا و كانت الزوجه كبيره لم يبعد استحقاق الزوجه

١- لا يترك، و أحوط منه الاستيذان من الحاكم أيضا.

٢- إذا طلب منها.

٣- في العده و الا تبين منه كما مر.

ص: ٢٢٥

للفقه (١) مع تمكينها له من نفسها على ما يمكنه من التلذذ والاستمتاع منها.

[مسأله: ٥ لا تسقط نفقتها بعدم تمكينها له من نفسها لعذر شرعى أو عقلى من حيض أو إحرام أو اعتكاف واجب أو مرض]

مسأله: ٥ لا- تسقط نفقتها بعدم تمكينها له من نفسها لعذر شرعى أو عقلى من حيض أو إحرام أو اعتكاف واجب أو مرض أو غير ذلك، وكذا لا تسقط إذا سافرت بإذن الزوج، سواء كان فى واجب أو مندوب أو مباح، وكذا لو سافرت فى واجب مضيق كالحج الواجب بغير اذنه، بل و لو مع منعه ونهيه، بخلاف ما لو سافرت بغير اذنه فى مندوب أو مباح فإنه تسقط نفقتها، بل الأمر كذلك لو خرجت من بيته بغير اذنه و لو لغير سفر فضلا عما كان له لتحقق النشوز المسقط للفقه.

[مسأله: ٦ تثبت النفقه و السكنى لذات العده الرجعية ما دامت فى العده]

مسأله: ٦ تثبت النفقه و السكنى لذات العده الرجعية ما دامت فى العده كما تثبت للزوجه، من غير فرق بين كونها حائلا أو حاملا، و لو كانت ناشزه و طلقت فى حال نشوزها لم تثبت لها النفقه (٢) كالزوجه الناشزه. و اما ذات العده البائنه فتسقط نفقتها و سكنائها، سواء كانت عن طلاق أو فسخ، إلا- إذا كانت عن طلاق و كانت حاملا فإنها تستحق النفقه و السكنى حتى تضع حملها. و لا تلحق بها المنقطعه الحامل الموهوبه أو المنقضيه مدتها، و كذا الحامل المتوفى عنها زوجها، فإنه لا نفقه لها مده حملها لا من تركه زوجها و لا من نصيب ولدها على الأقوى.

[مسأله: ٧ لو ادعت المطلقه بائنا انها حامل مستنده الى وجود الأمارات التى يستدل بها على الحمل عند النسوان صدقت]

مسأله: ٧ لو ادعت المطلقه بائنا انها حامل مستنده الى وجود الأمارات التى يستدل بها على الحمل عند النسوان صدقت و أنفق عليها يوما فيوما الى أن يتبين الحال، فان تبين الحمل و الا استعداد منها ما صرف إليها، و فى جواز مطالبتها بكفيل قبل تبين الحال و جهان بل قولان، لا يخلو أولهما من رجحان (٣).

- ١- المتيقن ممن تجب نفقتها هى الزوجه الكبيره المتمكنه للزوج الكبير. نعم ما ذكره أحوط فى خصوص ما إذا كان الزوج كبيرا.
- ٢- ما دامت باقيه على النشوز، فان رجعت و أظهرت التمكين فالظاهر وجوب نفقتها عليه.
- ٣- بل ثانيهما بعد ما كانت مصدقه.

[مسألة: ٨ لا تقدير للنفقة شرعا]

مسألة: ٨ لا تقدير للنفقة شرعا، بل الضابط القيام بما تحتاج اليه المرأه من طعام و أدام و كسوه و فراش و غطاء و إسكان و إخدام و آلات تحتاج إليها لشربها و طبخها و تنظيفها و غير ذلك، فأما الطعام فكميته بمقدار ما يكفيها لشبعها، و في جنسه يرجع الى ما هو المتعارف لأمثالها في بلدها و الموالم لمزاجها و ما تعودت به بحيث تتضرر بتركه. و اما الإدام فقذرا و جنسا كالطعام يراعى ما هو المتعارف لأمثالها في بلدها و ما يوالم مزاجها و ما هو معتاد لها، حتى انه لو كانت عاده أمثالها أو الموالم لمزاجها دوام اللحم مثلا لوجب، و كذا لو اعتادت بشيء خاص من الإدام (١) بحيث تتضرر بتركه، بل الظاهر مراعاة ما تعارف اعتياده لأمثالها من غير الطعام و الإدام كالشاي و التبناك و القهوة و نحوها، و أولى بذلك المقدار اللازم من الفواكه الصيفيه التي تناولها كاللازم في الأهويه الحاره، و كذلك الحاصل في الكسوه فيلاحظ في قدرها و جنسها عاده أمثالها و بلد سكاها و الفصول التي تحتاج إليها شتاء و صيفا ضروره شده الاختلاف في الكم و الكيف و الجنس بالنسبه الى ذلك، بل لو كانت من ذوات التجمل و جب لها زياده على ثياب البدن ثياب له على حسب أمثالها، و هكذا الفراش و الغطاء فان لها ما تفرشها على الأرض و ما تحتاج إليها للنوم من لحاف و مخده و ما تنام عليها، و يرجع في قدرها و جنسها و وصفها الى ما ذكر في غيرها. و تستحق في الإسكان أن يسكنها دارا يليق بها بحسب عاده أمثالها و كانت لها من المرافق ما تحتاج إليها، و لها ان تطالبه بالتفرد بالمسكن عن مشاركه غير الزوج ضره أو غيرها من دار أو حجره منفرده المرافق إما بعاريه أو إجاره أو ملك، و لو كانت من أهل الباديه كفاها كوخ أو بيت شعر منفرد يناسب حالها. و اما الإخدام فإنما يجب ان كانت ذات حشمه و شأن و من ذوى الإخدام و الا خدمت نفسها، و إذا و جبت الخدمه فالزوج بالخيار بين ان يتناح خادمه لها أو يستأجرها أو يستعيرها لها أو يأمر مملوكته بأن تخدمها أو يخدمها بنفسه على اشكال في الأخير. و اما الآلات و الأدوات المحتاج إليها فهي أيضا تلاحظ ما هو

١- في لزوم بذل ما اعتادت شخصا بما هو غير متعارف اشكال بل منع.

ص: ٢٢٧

المتعارف لأمثالها بحسب حاجات بلدها التي تسكن و تعيش بها ضروره اختلافها بحسبها اختلافًا فاحشًا (١).

[مسألة: ٩ الظاهر أنه من الإنفاق الذي تستحقه الزوجة أجره الحمام عند الحاجة]

مسألة: ٩ الظاهر أنه من الإنفاق الذي تستحقه الزوجة أجره الحمام عند الحاجة، سواء كان للاغتسال أو للتنظيف إذا كانت في بلدها لم يتعارف الغسل و الاغتسال في البيت أو يتعذر أو يتعسر ذلك لها لبرد أو غيره، و منه أيضا الفحم و الحطب في زمان الاحتياج إليهما، و كذا الأدوية المتعارفه التي يكثر الاحتياج إليها بسبب الأمراض و الآلام التي قلما يخلو الشخص منها في الشهور و الأعوام. نعم الظاهر أنه ليس من الدواء ما يصرف في المعالجات الصعبة التي يكون الاحتياج إليها من باب الاتفاق، خصوصا فيما إذا احتاج الى بذل مال خطير، و هل يكون منه أجره القصد و الحجامة عند الاحتياج إليهما؟ فيه تأمل و إشكال (٢).

[مسألة: ١٠ تملك الزوجة على الزوج نفقه كل يوم من الطعام و الإدام و غيرها]

مسألة: ١٠ تملك الزوجة على الزوج نفقه كل يوم من الطعام (٣) و الإدام و غيرها مما يصرف و لا يبقى عينه في صبيحته، فلها أن تطالبه بها عندها، فلو منعها و انقضى اليوم استقرت في ذمته و كانت ديناً عليه و ليست لها مطالبه نفقه الأيام الآتية.

و لو مضت أيام و لم ينفق عليها فيها اشتغلت ذمته بنفقه تلك المده، سواء طالبت بها أو سكتت عنها، و سواء قدرها الحاكم و حكم بها أم لا، و سواء كان موسراً أو معسراً، غايه الأمر انه مع الإعسار ينظر في المطالبه إلى اليسار.

[مسألة: ١١ لو دفعت إليها نفقه أيام كأسبوع أو شهر مثلا و انقضت المده و لم تصرفها على نفسها]

مسألة: ١١ لو دفعت إليها نفقه أيام كأسبوع أو شهر مثلا و انقضت المده و لم تصرفها على نفسها اما بأن أنفقت من غيرها أو أنفق عليها أحد كانت ملكا لها و ليس

١- و في اختلاف مصاديق المتعارف يلاحظ المتوسط بحسب حالهما شأنا و زمانا و مكانا.

٢- لا اشكال فيه مع التعارف لكنه فعلا غير متعارف.

٣- بل تملك عليه بشرط التمكين الإنفاق، أما بإباحه النفقه لها و اما بتمليكها إياها، فإن ملكها تملكها مراعى بحصول التمكين، فان نشرت تسترد البقيه و نرد المثل و قيمه مع الصرف، و كذا لو أباح لها و أتلفت أو كانت باقيه.

ص: ٢٢٨

للزوج استردادها، و كذا لو استفضلت منها شيئاً بالتقتير على نفسها كانت الزيادة ملكاً لها فليس له استردادها. نعم لو خرجت عن الاستحقاق قبل انقضاء المدة بموت أحدهما أو نشوزها أو طلاقها بائناً يوزع المدفوع على الأيام الماضية و الآتية و يسترد منها بالنسبة الى ما بقى من المدة، بل الظاهر ذلك أيضاً فيما إذا دفع لها نفقه يوم و عرضت أحد تلك العوارض فى أثناء اليوم، فيسترد الباقي من نفقه ذلك اليوم.

[مسأله: ١٢ كيفية الإنفاق بالطعام و الإدام: اما بمؤاكلتها مع الزوج فى بيته على العاده كسائر عياله]

مسأله: ١٢ كيفية الإنفاق بالطعام و الإدام: اما بمؤاكلتها مع الزوج فى بيته على العاده كسائر عياله، و اما بتسليم النفقه لها. و ليس له إلزامها بالنحو الأول، فلها أن تمتنع من المؤاكله معه و تطالبه بكون نفقتها بيدها تفعل بها ما تشاء، الا انه إذا أكلت و شربت معه على العاده سقط ما على الزوج من النفقه، فليس لها ان تطالبه بها بعد ذلك.

[مسأله: ١٣ ما يدفع لها للطعام و الإدام إما عين المأكل]

مسأله: ١٣ ما يدفع لها للطعام و الإدام إما عين المأكل كالحبز و التمر و الطبخ و اللحم المطبوخ مما لا يحتاج فى إعداده للأكل إلى علاج و مزاوله و مؤونه و كلفه، و اما عين يحتاج فى ذلك الى ذلك كالحب و الأرز و الدقيق و نحو ذلك، و الظاهر أن الزوج بالخيار بين النحوين (١) و ليس للزوجه الامتناع و إلزامه بالنحو الأول. نعم لو اختار النحو الثانى و احتاج اعداد المدفوع للأكل إلى أجره أو الى مؤونه كالحطب و غيره كان عليه.

[مسأله: ١٤ إذا تراضيا على بذل الثمن و قيمه الطعام و الإدام و تسلمت ملكته]

مسأله: ١٤ إذا تراضيا على بذل الثمن و قيمه الطعام و الإدام و تسلمت ملكته و سقط ما هو الواجب على الزوج و ليس لكل منهما إلزام الأخر به.

[مسأله: ١٥ إنما تستحق بالكسوه على الزوج أن يكسوها بما هو ملكه أو بما استأجره أو استعاره]

مسأله: ١٥ إنما تستحق بالكسوه على الزوج أن يكسوها بما هو ملكه أو بما استأجره أو استعاره، و لا تستحق عليه ان يدفع إليها بعنوان التملك، و لو دفع إليها كسوه لمدته جرت العاده ببقائها إليها فكستها فخلقت قبل تلك المدة أو سرقت و جب عليه دفع كسوه أخرى إليها، و لو انقضت المدة و الكسوه باقيه ليس لها مطالبه كسوه

١- بشرط ان لا يخرج عن إمساك بمعروف أو كان باختيارها.

ص: ٢٢٩

أخرى، و لو خرجت في أثناء المده عن الاستحقاق لموت أو نشوز أو طلاق تسترد إذا كانت باقيه، و كذلك الكلام في الفراش و الغطاء و اللحاف و الآلات التي دفعها إليها من جهة الإنفاق مما ينتفع بها مع بقاء عينها، فإنها كلها باقيه (١) على ملك الزوج تنتفع بها الزوج، فله استردادها (٢) إذا زال استحقاقها الا مع التصريح بإنشاء التمليك لها.

[مسألة: ١٦ إذا اختلف الزوجان في الإنفاق و عدمه مع اتفاقهما على الاستحقاق]

مسألة: ١٦ إذا اختلف الزوجان في الإنفاق و عدمه مع اتفاقهما على الاستحقاق، فان كان الزوج غائبا أو كانت الزوجه منغزله عنه فالقول قولها بيمينها إذا لم يكن له بينه، و ان كانت في بيته داخله في عيالاته فالظاهر أن القول قول الزوج بيمينه إذا لم يكن لها بينه.

[مسألة: ١٧ إذا كانت الزوجه حاملا و وضعت و قد طلقت رجعيا و اختلفا في وقوع زمان الطلاق]

مسألة: ١٧ إذا كانت الزوجه حاملا- و وضعت و قد طلقت رجعيا و اختلفا في وقوع زمان الطلاق، فادعى الزوج انه قبل الوضع و قد انقضت عدتها بالوضع فلا نفقه لها الان، و ادعت هي أنه بعده لثبت لها النفقه و لم تكن بينه، فالقول قولها مع اليمين، فان حلفت ثبت لها استحقاق النفقه، لكن يحكم عليه بالبينونه و عدم جواز الرجوع من جهة اعترافه بأنها قد خرجت من العده بالوضع.

[مسألة: ١٨ إذا طالبتة بالإنفاق و ادعى الإعسار و عدم الاقتدار و لم تصدقه بل ادعت عليه اليسار]

مسألة: ١٨ إذا طالبتة بالإنفاق و ادعى الإعسار و عدم الاقتدار و لم تصدقه بل ادعت عليه اليسار فالقول قولها بيمينه إذا لم يكن لها بينه، إلا إذا كان مسبقا باليسار و ادعى تلف أمواله و صيرورته معسرا و أنكرته فإن القول قولها بيمين إذا لم يكن بينه.

[مسألة: ١٩ لا يشترط في استحقاق الزوجه النفقه فقرها و احتياجها]

مسألة: ١٩ لا- يشترط في استحقاق الزوجه النفقه فقرها و احتياجها، فلها على زوجها الإنفاق و بذل مقدار النفقه و ان كانت من أغنى الناس.

[مسألة: ٢٠ إذا لم يكن له مال يفى بنفسه و زوجته و أقاربه الواجبى النفقه فهو مقدم على زوجته]

مسألة: ٢٠ إذا لم يكن له مال يفى بنفسه و زوجته و أقاربه الواجبى النفقه فهو مقدم على زوجته و هي على أقاربه، فما فضل من قوته صرفه إليها و لا يدفع الى الأقارب إلا ما يفضل من نفقتها.

١- و له تملكها لها كما مر في النفقه.

٢- كما ان لها المطالبة بالتبديل لو خرجت عن شأنها بطول الزمان مع بقاء استحقاقها.

ص: ٢٣٠

[القول فى نفقه الأقارب]

إشاره

القول فى نفقه الأقارب:

[مسأله: ١ يجب الإنفاق على الأبوين و آباءهما و أمهاتهما و ان علوا]

مسأله: ١ يجب الإنفاق على الأبوين و آباءهما و أمهاتهما و ان علوا، و على الأولاد و أولادهم و ان نزلوا ذكورا و إناثا صغيرا كانوا أو كبيرا مسلما كانوا أو كافرا، و لا تجب على غير العمودين من الأقارب كالإخوه و الأخوات و الأعمام و العمات و الأخوال و الخالات و غيرهم، و ان استحب خصوصا الوارث منهم.

[مسأله: ٢ يشترط فى وجوب الإنفاق على القريب فقره و احتياجه]

مسأله: ٢ يشترط فى وجوب الإنفاق على القريب فقره و احتياجه، بمعنى عدم وجدانه لما يتقوت به فعلا، فلا يجب إنفاق من قدر على نفقته فعلا و ان كان فقيرا لا يملك قوت سنه و جاز له أخذ الزكاه و نحوها. و اما غير الواجد لها فعلا القادر على تحصيلها، فان كان ذلك بغير الاكتساب كالاقتراض و الاستعطاء و السؤال لم يمنع ذلك عن وجوب الإنفاق عليه بلا إشكال، فإذا لم يكن للأب مثلا ما ينفق على نفسه لكن يمكن له الاقتراض أو السؤال و كان بحيث لو اقترض يقرضونه و لو سأل يعطونه و قد تركهما فالواجب على ولده الموسر نفقته (١) و ان كان ذلك بالاكتساب، فان كان ذلك بالاقتدار على تعلم صنعه بها إمرار معاشه كالبنيت تقدر على تعلم الخياطه المكفيه عن معيشتها و الابن يقدر على تعلم الكتابه أو الصياغه أو النجاره المكفيه عن نفقته و قد تركا التعلم فبقيا بلا نفقه فلا إشكال فى وجوب الإنفاق عليه (٢)، و كذا الحال لو أمكن له التكسب بما يشق عليه تحمله كحمل الأثقال أو لا يناسب شأنه كبعض الأشغال لبعض الأشخاص و لم يتكسب لذلك فإنه يجب على قريبه الإنفاق عليه، و ان كان قادرا على التكسب بما يناسب حاله و شأنه كالقوى القادر على حمل الأثقال و الوضيع اللائق بشأنه بعض الأشغال و من كان كسوبا و له بعض الأشغال و الصنائع و قد ترك ذلك طلبا للراحه فالظاهر عدم وجوب الإنفاق عليه. نعم لو فات عنه زمان اكتسابه بحيث صار محتاجا

١- وجوب نفقه القادر على الاقتراض المتمكن من أدائه محل منع.

٢- فى حال عجزه.

ص: ٢٣١

فعلا- بالنسبة إلى يوم و أيام غير قادر على تحصيل نفقتها وجب الإنفاق عليه و ان كان ذلك العجز قد حصل باختياره، كما انه قد ترك التضاغل بالاكْتساب لا- لطلب الراحة بل لاشتغاله بأمر دنيوى أو دينى مهم كطلب العلم الواجب لم يسقط بذلك التكليف بوجوب الإنفاق عليه.

[مسأله: ٣ إذا أمكن للمرأة التزويج بمن يليق بها و يقوم بنفقتها دائما أو منقطعا فهل تكون بحكم القادر]

مسأله: ٣ إذا أمكن للمرأة التزويج بمن يليق بها و يقوم بنفقتها دائما أو منقطعا فهل تكون بحكم القادر فلا يجب على أبيها أو ابنها الإنفاق عليها أم لا؟ وجهان أو جههما الثانى.

[مسأله: ٤ يشترط فى وجوب الإنفاق على القريب قدره المنفق على نفقته بعد نفقه نفسه و نفقه زوجته]

مسأله: ٤ يشترط فى وجوب الإنفاق على القريب قدره المنفق على نفقته بعد نفقه نفسه و نفقه زوجته لو كانت له زوجة دائمه، فلو حصل له قدر كفايه نفسه خاصة اقتصر على نفسه، و لو فرض انه فضل منه شىء و كانت له زوجة فلزوجته، فلو فضل منه شىء فللابوين و الأولاد.

[مسأله: ٥ المراد بنفقه نفسه المقدمه على نفقه زوجته مقدار قوت يومه]

مسأله: ٥ المراد بنفقه نفسه المقدمه على نفقه زوجته مقدار قوت يومه و ليلته و كسوته اللائقه بحاله و كل ما اضطر اليه من الآلات للطعام و الشراب و الفراش و الغطاء و غيرها، فان زاد على ذلك شىء صرفه الى زوجته ثم الى قرابته.

[مسأله: ٦ لو زاد عن نفقته شىء و لم تكن عنده زوجته]

مسأله: ٦ لو زاد عن نفقته شىء و لم تكن عنده زوجته، فإن اضطر الى التزويج بحيث يكون فى تركه عسر و حرج شديد أو مظنه فساد دينى فله أن يصرفه فى التزويج و ان لم يبق لقريبه شىء، و ان لم يكن كذلك ففى جواز صرفه فى الزواج و ترك إنفاق القريب تأمل و إشكال (١).

[مسأله: ٧ لو لم يكن عنده ما ينفقه على نفسه وجب عليه التوسل الى تحصيله بأى وسيله حتى بالاستعطاء و السؤال]

مسأله: ٧ لو لم يكن عنده ما ينفقه على نفسه وجب عليه التوسل الى تحصيله بأى وسيله حتى بالاستعطاء و السؤال فضلا عن الاكْتساب اللائق بالحال، و اما لو لم يكن عنده ما ينفقه على زوجته أو قريبه فلا ينبغى الإشكال فى أنه يجب عليه تحصيله

١- الظاهر التفصيل بين الحاجه و لو لم تكن بحد الاضطرار و عدمها، فعلى الأول يصرفه فى التزويج لانه يحسب من مئوته و على الثانى بصرفه فى القريب.

ص: ٢٣٢

بالاكتساب اللاتق بشأنه وحاله، ولا يجب عليه التوسل الى تحصيله بمثل الاستيهاب والسؤال. نعم لا يبعد وجوب الاقتراض إذا أمكن من دون مشقه و كان له محل الإيفاء فيما بعد، وكذا الشراء نسيئه بالشرطين المذكورين.

[مسألة: ٨ لا تقدير في نفقه الأقارب]

مسألة: ٨ لا- تقدير في نفقه الأقارب، بل الواجب قدر الكفاية من الطعام والإدام والكسوه والمسكن مع ملاحظه الحال والشأن و الزمان والمكان حسب ما مر في نفقه الزوجه.

[مسألة: ٩ لا يجب إعفاف من وجبت نفقته ولدا كان أو والدا بتزويج أو إعطاء مهر له أو تملك امه أو تحليلها عليه]

مسألة: ٩ لا يجب إعفاف من وجبت نفقته ولدا كان أو والدا بتزويج أو إعطاء مهر له أو تملك امه أو تحليلها عليه، وان كان أحوط مع حاجته الى النكاح وعدم قدرته على التزويج وبذل الصداق خصوصا في الأب.

[مسألة: ١٠ يجب على الولد نفقه والده دون أولاده لأنهم اخوته و دون زوجته]

مسألة: ١٠ يجب على الولد نفقه والده دون أولاده لأنهم اخوته و دون زوجته، و يجب على الوالد نفقه ولده دون زوجته. نعم يجب عليه نفقه أولاده أيضا لأنهم أولاده.

[مسألة: ١١ لا تقضى نفقه الأقارب و لا يتداركه لو فات في وقته و زمانه و لو بتقصير من المنفق]

مسألة: ١١ لا تقضى نفقه الأقارب و لا يتداركه لو فات في وقته و زمانه و لو بتقصير من المنفق، و لا يستقر في ذمته بخلاف الزوجه كما مر. نعم لو لم ينفق عليه لغيبته أو امتنع عن إنفاقه مع يساره و رفع المنفق عليه أمره الى الحاكم فأمره بالاستدانه عليه فاستدان عليه اشتغلت ذمته بما استدانه و وجب عليه قضاؤه، و ان تعذر الحاكم فالظاهر أنه يجتري بنيته (١)، بمعنى أنه لو استدانه بقصد كونه على المنفق وجب عليه قضاؤه.

[مسألة: ١٢ قد ظهر مما مر أن وجوب الإنفاق ثابت بشروطه في عمودى النسب]

مسألة: ١٢ قد ظهر مما مر أن وجوب الإنفاق ثابت بشروطه في عمودى النسب- أعنى بين الأصول و الفروع دون الحواشى كالإخوه و الأعمام و الأحوال- فليعلم أن لوجوب الإنفاق ترتيب من جهتين: من جهه المنفق، و من جهه المنفق عليه.

اما من جهه الاولى فتجب نفقه الولد ذكرا كان أو أنثى على أبيه، و مع عدمه أو فقره فعلى جده للأب، و مع عدمه أو إعساره فعلى جد الأب، و هكذا متعاليا الأقرب

١- و الأحوط أن يكون ذلك بعد رفع الأمر إلى العدول و تكون الاستدانه بأمرهم.

ص: ٢٣٣

فالأقرب. و لو عدت الإباء أو كانوا معسرين فعلى أم الولد، و مع عدمها أو إعسارها فعلى أبيها و أمها و أم أبيها و أم أبيها و أبي أمها و أم أبيها و هكذا الأقرب فالأقرب، و مع التساوى فى الدرجه يشتركون فى الإنفاق بالسويه، و ان اختلفوا فى الذكوره و الأنوثة. و فى حكم آباء الام و أمهاتها أم الأب و كل من تقرب الى الأب بالأم كأبى أم الأب و أم أم الأب و أم أبى الأب و هكذا، فإنه تجب عليهم نفقه الولد مع فقد آباءه و أمه مع مراعاة الأقرب فالأقرب إلى الولد، فإذا كان له أب وجد موسران كانت نفقته على الأب، و إذا كان له أب مع أم كانت نفقته على الأب، و إذا كان له جد لأب مع أم كانت نفقته على الجد، و إذا كان له جد لام مع أم كانت نفقته على الام، و إذا كان له جد و جده لأم تشاركوا فى الإنفاق عليه بالسويه، و إذا كانت له جده لأب مع جد و جده لأم تشاركوا فيه ثلاثا.

هذا كله فى الأصول أعنى الإباء و الأمهات، و اما الفروع أعنى الأولاد فتجب نفقه الأب و الام عند الإعسار على الولد مع اليسار ذكرا كان أم أنثى، و مع فقده أو إعساره فعلى ولد الولد- أعنى ابن ابن أو بنت و بنت ابن أو بنت- و هكذا الأقرب فالأقرب، و مع التعدد و التساوى فى الدرجه يشتركون بالسويه، فلو كان له ابن أو بنت مع ابن ابن مثلا كانت نفقته على الابن أو البنت، و لو كان له ابنان أو بنتان أو ابن و بنت اشتركا فى الإنفاق بالسويه، و إذا اجتمع الأصول مع الفروع يراعى الأقرب فالأقرب، و مع التساوى يتشاركون، فإذا كان له أب مع ابن أو بنت تشاركوا بالسويه، و إذا كان له أب مع ابن ابن أو ابن بنت كانت نفقته على الأب، و إذا كان له ابن و جد لأب كانت على الابن، و إذا كان له ابن مع جد لأب تشاركوا بالسويه. و إذا كانت له أم مع ابن ابن أو ابن بنت مثلا كانت نفقته على الام. و يشكل الأمر فيما إذا اجتمعت الام مع الابن أو البنت، و الأحوط التراضى (١) و التصالح على الاشتراك بالتسويه.

١- بل الأحوط التراضى و التصالح فى أكثر الفروع المذكوره مما لم يكن فيه وجه صحيح لتقدم بعض على بعض.

ص: ٢٣٤

و أما من الجهه الثانيه فإذا كان عنده زائدا على نفقته و نفقه زوجته ما يكفى لإنفاق جميع أقاربه المحتاجين و جب عليه نفقه الجميع، و إذا لم يكف الا لإنفاق بعضهم ينفق على الأقرب فالأقرب منهم، فإذا كان عنده ابن أو بنت مع ابن ابن و كان عنده ما يكفى أحدهما ينفق على الابن أو البنت دون ابن ابن، و إذا كان عنده أبواه مع ابن ابن و ابن بنت أو مع جد و جده لأب أو لام أو بالاختلاف و كان عنده ما يكفى اثنين أنفق على الأبوين و هكذا. و اما إذا كان عنده قريبان أو أزيد فى مرتبه واحده و كان عنده ما لا يكفى الجميع فالأقرب انه يقسم بينهم بالسويه (١).

[مسأله: ١٣ لو كان له ولدان و لم يقدر الا على نفقه أحدهما و كان له أب موسر]

مسأله: ١٣ لو كان له ولدان و لم يقدر الا- على نفقه أحدهما و كان له أب موسر، فان اختلفا فى قدر النفقه و كان ما عنده يكفى لأحدهما بعينه كالأقل نفقه اختص به و كان نفقه الأخر على أبيه جد الولدين، و ان اتفقا فى مقدار النفقه فإن توافق مع الجد فى ان يشتركا فى إنفاقهما أو تراضيا على أن يكون أحدهما المعين فى نفقه أحدهما و الأخر فى نفقه آخر فهو، و الا رجعا إلى القرعه.

[مسأله: ١٤ لو دافع و امتنع من وجبت عليه النفقه عن الإنفاق أجبره الحاكم]

مسأله: ١٤ لو دافع و امتنع من وجبت عليه النفقه عن الإنفاق أجبره الحاكم، و مع عدمه فعدول المؤمنين، و ان لم يمكن إجباره فإن كان له مال أمكن للمنفق عليه أن يقتص منه (٢) مقدار نفقته جاز له، و الا أمره الحاكم بالاستدانه عليه، و مع تعذر الحاكم (٣) جاز له ذلك كما مر.

[مسأله: ١٥ تجب نفقه المملوك رقيقا كان أو غيره حتى النحل ودود القر على مالكة]

مسأله: ١٥ تجب نفقه المملوك رقيقا كان أو غيره حتى النحل ودود القر على مالكة، و مولى الرقيق بالخيار بين الإنفاق عليه من خالص ماله أو من كسبه، بأن يرضه فى ان يكتسب و يصرف ما حصله فى نفقته و ما زاد لسيدته، فلو قصر كسبه عن نفقته كان على المولى إتمامه، و لا- تقدير لنفقته بل الواجب قدر الكفايه من طعام و إدام و كسوه، و يرجع فى جنس ذلك الى عادة ممالك أمثال السيد مع أهل بلده، كما

١- ان أمكن و الا يرجع الى القرعه.

٢- بإذن الحاكم على الأحوط.

٣- و تعذر العدول.

ص: ٢٣٥

انه لا تقدير لنفقه البهيمه، بل الواجب القيام بما تحتاج اليه من أكل و سقى و مكان رحل و نحو ذلك، و أما مالکها بالخيار بين علفها و إطعامها و بين تخليتها ترعى فى خصب الأرض، فإن اجتزأت بالرعى و الا علفها بمقدار كفايتها.

[مسأله: ١٦ لو امتنع المولى من الإنفاق على رقيقه أجبر على بيعه أو غيره ما يزيل ملكه عنه]

مسأله: ١٦ لو امتنع المولى من الإنفاق على رقيقه أجبر على بيعه أو غيره ما يزيل ملكه عنه أو الإنفاق عليه، كما أنه لو امتنع المالك من الإنفاق على البهيمه و لو بتخليتها للرعى الكافى لها أجبر على بيعها أو الإنفاق عليها أو ذبحها ان كانت مما يقصد بذبحها اللحم.

ص: ٢٣٦

[كتاب الطلاق]

إشارة

كتاب الطلاق و له شروط و لواحق و أحكام

[القول فى شروطه]

إشارة

القول فى شروطه:

[مسألة: ١ يشترط فى الزوج المطلق البلوغ و العقل]

مسألة: ١ يشترط فى الزوج المطلق البلوغ و العقل، فلا- يصح طلاق الصبى لا- بالمباشرة و لا بتوكيل الغير و ان كان مميزا و له عشر سنين، و ان كان الاحتياط فى الطلاق الواقع ممن بلغ العشر لا ينبغى تركه (١) لمكان بعض الاخبار و فتوى جماعه من الفقهاء بصحته، و لا طلاق المجنون مطبقا أو أدوارا حال جنونه، و يلحق به السكران و نحوه ممن زال عقله.

[مسألة: ٢ و كما لا يصح طلاق الصبى بالمباشرة و التوكيل لا يصح طلاق وليه عنه كأييه]

مسألة: ٢ و كما لا يصح طلاق الصبى بالمباشرة و التوكيل لا يصح طلاق وليه عنه كأييه و جده فضلا عن الوصى و الحاكم. نعم لو بلغ فاسد العقل أو طرأ عليه الجنون بعد البلوغ طلق عنه وليه مع مراعاة الغبطه و الصلاح، فان لم يكن له أب و جد فالأمر إلى الحاكم، و ان كان أحدهما معه فالأحوط ان يكون الطلاق منه مع الحاكم (٢).

[مسألة: ٣ و يشترط فى الزوج المطلق القصد و الاختيار]

مسألة: ٣ و يشترط فى الزوج المطلق القصد و الاختيار، بمعنى عدم الإكراه

١- بل لا يترك.

٢- الأقوى فيمن بلغ فاسد العقل كون الولايه للأب و الجد، و فيمن طرأ عليه الجنون كون الولايه للحاكم، و ان كان الاحتياط فى استيذانهما فى الفرض الأول من الحاكم و استيذانه فى الفرض الثانى منهما حسنا.

ص: ٢٣٧

و الإيجاب، فلا يصح طلاق غير القاصد كالتائم و الساهى و الغالط، بل الهازل الذى لا يريد وقوع الطلاق جدا بل يتكلم بلفظه هزلا. و كذا لا يصح طلاق المكره الذى قد الزم على إيقاعه مع التوعيد و التهديد على تركه.

[مسألة: ٤ الإكراه هو حمل الغير على إيجاب ما يكره إيجابه مع التوعيد على تركه بإيقاع ما يضر بحاله عليه]

مسألة: ٤ الإكراه هو حمل الغير على إيجاب ما يكره إيجابه مع التوعيد على تركه بإيقاع ما يضر بحاله عليه (١) نفسا أو عرضا أو مالا، بشرط كون الحامل قادرا على إيقاع ما توعده به مع العلم أو الظن بإيقاعه (٢) على تقدير عدم امتثاله. و يلحق به (٣) موضوعا أو حكما ما إذا أمره بإيجاب ما يكرهه مع خوف الأمور به من عقوبته و الإضرار عليه لو خالفه و ان لم يقع منه توعيد أو تهديد. و لا يلحق به موضوعا و لا- حكما ما لو أوقع الفعل مخافه إضرار الغير عليه بتركه من دون إلزام منه عليه، فلو تزوج على امرأه ثم رأى انه لو بقيت فى حباله لوقعت عليه و قيعه من بعض متعلقها كأبيها أو أخيها فالتجأ إلى طلاقها فطلقها فإنه يصح طلاقها.

[مسألة: ٥ لو قدر المأمور على دفع ضرر الأمر ببعض التفاصيل مما ليس فيه ضرر عليه]

مسألة: ٥ لو قدر المأمور على دفع ضرر الأمر ببعض التفاصيل مما ليس فيه ضرر عليه (٤) كالفرار و الاستعانه بالغير لم يتحقق الإكراه، فلو أوقع الطلاق مثلا- حينئذ وقع صحيحا. نعم لو قدر على التوريه و أوقع الطلاق من دون توريه (٥) فالظاهر وقوعه مكرها عليه و باطلا.

[مسألة: ٦ لو أكرهه على طلاق احدى زوجتيه فطلق إحداهما المعينه وقع مكرها عليه]

مسألة: ٦ لو أكرهه على طلاق احدى زوجتيه فطلق إحداهما المعينه وقع مكرها عليه، و لو طلقهما معا ففى وقوع طلاق إحداهما مكرها عليه فيعين بالقرع أو صحه كليهما وجهان لا- يخلو أولهما من رجحان، و أما لو أكرهه على طلاق كليهما فطلق إحداهما فالظاهر أنه وقع مكرها عليه.

- ١- أو بحال منسوبه ممن يجرى مجرى نفسه كالولد و الوالد و الزوجه مثلا أو عبده و خادمه و كل من يتعلق به.
- ٢- بل يكفى خوف إيقاعه فيما كان احتمالاه عقلائيا.
- ٣- فيه تأمل و اشكال فلا يترك فيه مراعاة الاحتياط.
- ٤- و لم يكن شاقا عليه.
- ٥- مع عدم الالتفات اليه لدشهه و نحوها.

ص: ٢٣٨

[مسأله: ٧ لو أكرهه على أن يطلق زوجته ثلاث طلاقات بينهما رجعتان فطلقها واحده أو اثنين]

مسأله: ٧ لو أكرهه على أن يطلق زوجته ثلاث طلاقات بينهما رجعتان فطلقها واحده أو اثنين ففي وقوع ما أوقعه مكرها عليه إشكال، إلا إذا كان ذلك بقصد احتمال التخلص عن المكره و انه لعل المكره اقتنع بما أوقعه (١) و أغمض عما لم يوقعه.

[مسأله: ٨ لو أوقع الطلاق عن إكراه ثم تعقبه الرضا لم يفد ذلك في صحته]

مسأله: ٨ لو أوقع الطلاق عن إكراه ثم تعقبه الرضا لم يفد ذلك في صحته، و ليس كالعقد المكره عليه الذي تعقبه الرضا.

[مسأله: ٩ لا يعتبر في الطلاق اطلاع الزوجه عليه فضلا عن رضاها به]

مسأله: ٩ لا يعتبر في الطلاق اطلاع الزوجه عليه فضلا عن رضاها به.

[مسأله: ١٠ يشترط في المطلقة أن تكون زوجه دائمه فلا يقع الطلاق على المتمتع بها]

مسأله: ١٠ يشترط في المطلقة أن تكون زوجه دائمه فلا يقع الطلاق على المتمتع بها، و ان تكون طاهرا من الحيض و النفاس فلا يصح طلاقى الحائض و النفساء و المراد بهما ذات الدمين فعلا أو حكما كالنقاء المتخلل في البين (٢)، فلو نقتا من الدمين و لما تغتسلا من الحدث صح طلاقهما، و ان لا تكون في طهر واقعها فيه زوجها.

[مسأله: ١١ انما يشترط خلو المطلقة من الحيض في المدخول بها الحائل دون غير المدخول بها]

مسأله: ١١ انما يشترط خلو المطلقة من الحيض في المدخول بها الحائل دون غير المدخول بها و دون الحامل بناء على مجامعه الحيض للحمل كما هو الأقوى، فإنه يصح طلاقهما في حال الحيض. و كذا يشترط ذلك فيما إذا كان الزوج حاضرا، بمعنى كونهما في بلد واحد حين الطلاق، و أما إذا كان غائبا فيصح طلاقها و ان وقع في حال الحيض، لكن إذا لم يعلم حالها من حيث الطهر و الحيض و تعذر أو تعسر عليه استعلامها، فإذا علم أنها في حال الحيض و لو من جهه علمه بعادتها الوقتيه على الأظهر أو تمكن من استعلام حالها و طلقها فتبين وقوعه في حال الحيض بطل الطلاق.

[مسأله: ١٢ إذا غاب الزوج، فان خرج في حال حيضها لم يجز طلاقها الا بعد مضي مده قطع بانقطاع ذلك الحيض]

مسأله: ١٢ إذا غاب الزوج، فان خرج في حال حيضها لم يجز طلاقها الا بعد مضي مده قطع بانقطاع ذلك الحيض، فان طلقها بعد ذلك في زمان لم يعلم بكونها

١- أو كان ما أوعده على ترك الثالث أهون و كان تحمله عليه أسهل.

٢- هذا على مختاره من إلحاق المتخلل بالدم، و اما على ما مر منا من لزوم الاحتياط في أيام النقاء فلا يترك الاحتياط بعدم الاكتفاء بالطلاق فيها للتسريح و عدم الإمساك بعده الا بعقد جديد.

ص: ٢٣٩

حائضا في ذلك الزمان صح طلاقها و ان تبين وقوعه في حال الحيض، و ان خرج في حال الطهر الذي لم يواقعها فيه طلقها في أى زمان لم يعلم بكونها حائضا و صح طلاقها و ان صادف زمان الحيض، و أما ان خرج في الطهر الذي واقعها فيه ينتظر مضي زمان انتقلت بمقتضى العاده (١) من ذلك الطهر الى طهر آخر و يكفى تربص شهر (٢)، و الأحوط أن لا ينقص عن ذلك (٣)، و الاولى تربص ثلاثة أشهر (٤)، فإذا أوقع الطلاق بعد التربص لم يضر مصادفه الحيض في الواقع، بل الظاهر أنه لا يضر مصادفته للطهر الذي واقعها فيه، بأن طلقها بعد شهر مثلا ثم تبين انها لم تخرج من الطهر الأول الى ذلك الزمان.

[مسألة: ١٣ الحاضر الذي يتعذر أو يتعسر عليه معرفه حال المرأة من حيث الطهر و الحيض كالمغائب]

مسألة: ١٣ الحاضر الذي يتعذر أو يتعسر عليه معرفه حال المرأة من حيث الطهر و الحيض كالمغائب، كما أن الغائب لو فرض إمكان علمه بحالها (٥) كان كالحاضر.

[مسألة: ١٤ يجوز الطلاق في الطهر الذي واقعها فيه في اليائسه و الصغيره]

مسألة: ١٤ يجوز الطلاق في الطهر الذي واقعها فيه في اليائسه و الصغيره و في الحامل و المسترابة و هي المرأة التي كانت في سن من تحيض و هي لا- ترى الحيض لخلقها أو عارض، لكن يشترط في الأخيره- يعنى المسترابة- مضي ثلاثة أشهر من زمان المواقعه، فإذا أراد تطليق هذه المرأة اعتزلها ثلاثة أشهر ثم طلقها، فلو طلقها قبل مضي ثلاثة أشهر من حين المواقعه لم يقع الطلاق.

[مسألة: ١٥ لا يشترط في تربص ثلاثة أشهر في المسترابة أن يكون اعتزاله عنها لأجل ذلك]

مسألة: ١٥ لا- يشترط في تربص ثلاثة أشهر في المسترابة أن يكون اعتزاله عنها لأجل ذلك و بقصد أن يطلقها بعد ذلك، فلو واقعها ثم لم يتفق له المواقعه بسبب من الأسباب الى أن مضي ثلاثة أشهر ثم بدا له ان يطلقها صح طلاقها في الحال و لم

- ١- إذا علم بمقتضاها، و الا فكون العاده طريقا للانتقال محل منع حيث انها طريق للحكم بكون الدم المشتبه حيضا، و اما كونها طريقا لرؤيه الدم عند الشك فيها فلم يدل عليه دليل.
- ٢- ان لم يعلم بعدم انتقاله بتربص الشهر.
- ٣- لا يترك.
- ٤- ان لم يعلم قبل ذلك بانتقالها.
- ٥- بلا تعسر.

ص: ٢٤٠

يحتج الى تجديد الاعتزال.

[مسألة: ١٦ لو واقعها في حال الحيض لم يصح طلاقها في الطهر الذي بعد تلك الحيضه]

مسألة: ١٦ لو واقعها في حال الحيض لم يصح طلاقها في الطهر الذي بعد تلك الحيضه، بل لا بد من إيقاعه في طهر آخر بعد حيض آخر، لان ما هو شرط في الحقيقه هو كونها مستبرأه بحيضه بعد المواعه لا مجرد وقوع الطلاق في طهر غير طهر المواعه.

[مسألة: ١٧ يشترط في صحه الطلاق تعين المطلقه]

مسألة: ١٧ يشترط في صحه الطلاق تعين المطلقه، بأن يقول «فلانه طالق» أو يشير إليها بما يرفع الإبهام و الإجمال، فلو كانت له زوجه واحده فقال «زوجتي طالق» صح، بخلاف ما إذا كانت له زوجتان أو أكثر و قال «زوجتي طالق»، فإنه لا يصح الا إذا نوى في نفسه معينه، و يقبل تفسيره بمعينه من غير يمين.

[القول في الصيغه]**اشاره**

القول في الصيغه:

[مسألة: ١ لا يقع الطلاق إلا بصيغه خاصه، و هي قوله «أنت طالق»]

مسألة: ١ لا يقع الطلاق إلا بصيغه خاصه، و هي قوله «أنت طالق» أو «فلانه أو هذه» أو ما شاكلها من الألفاظ الداله على تعيين المطلقه، فلا يقع بقوله «أنت أو هي مطلقه» (١) أو «طلقت فلانه» فضلا عن بعض الكنايات كقوله «أنت خليه أو يريه أو حبلك على غاربك أو الحقى بأهلك» و غير ذلك، فإنه لا يقع له الطلاق و ان نواه، حتى قوله «اعتدى» المنوى به الطلاق على الأقوى.

[مسألة: ٢ يجوز إيقاع طلاق أكثر من زوجه واحده بصيغه واحده]

مسألة: ٢ يجوز إيقاع طلاق أكثر من زوجه واحده بصيغه واحده، فلو كانت عنده زوجتان أو ثلاث فقال «زوجتاي طالقان أو زوجاتي طوالق» صح طلاق الجميع.

[مسألة: ٣ لا يقع الطلاق بما يرادف الصيغه المزبوره من لغة غير عربيه مع قدره على إيقاعه بتلك الصيغه]

مسألة: ٣ لا يقع الطلاق بما يرادف الصيغه المزبوره من لغة غير عربيه مع قدره على إيقاعه بتلك الصيغه، و اما مع العجز عنها فيجزي إيقاعه بما يرادفها بأى لغة كان، و كذا لا يقع بالإشاره و لا بالكتابه مع قدره على النطق، و أما مع العجز

١- و لا بقوله «من المطلقات» أو «أنت الطلاق» أو «طلاق».

ص: ٢٤١

عنه كما في الأخرس يصح منه إيقاعه بهما، و الأحوط تقديم الكتابه لمن يعرفها على الإشاره.

[مسألة: ٤ يجوز للزوج أن يوكل غيره في تطليق زوجته بنفسه بالمباشرة أو بتوكيل غيره]

مسألة: ٤ يجوز للزوج أن يوكل غيره في تطليق زوجته بنفسه بالمباشرة أو بتوكيل غيره، سواء كان الزوج غائبا أو حاضرا، بل و كذا له أن يوكل نفس الزوجه في تطليق نفسها بنفسها أو بتوكيل غيرها.

[مسألة: ٥ يجوز أن يوكلها على انه لو طال سفره أزيد من ثلاثة شهور مثلا أو سامح في إنفاقها أزيد من شهر]

مسألة: ٥ يجوز أن يوكلها على انه لو طال سفره أزيد من ثلاثة شهور مثلا أو سامح في إنفاقها أزيد من شهر مثلا طلقت نفسها، لكن يشترط ان يكون الشرط قيذا للموكل فيه لا تعليقا في الوكاله فتبطل كما مر في كتاب الوكاله.

[مسألة: ٦ يشترط في صيغه الطلاق التنجيز، فلو علقه بشرط بطل]

مسألة: ٦ يشترط في صيغه الطلاق التنجيز، فلو علقه بشرط بطل، سواء كان مما يحتمل وقوعه كما إذا قال «أنت طالق ان جاء زيد» أو مما يتيقن حصوله كما إذا قال «إذا طلعت الشمس». نعم لا- يبعد جواز تعليقه بما يكون معلقا عليه في الواقع كما إذا قال «ان كانت فلانه زوجتي فهي طالق»، سواء كان عالما بأنها زوجته أو جاهلا به.

[مسألة: ٧ لو كرر صيغتي الطلاق ثلاثا فقال «هي طالق، هي طالق، هي طالق» من دون تخلل رجعه في البين]

مسألة: ٧ لو كرر صيغتي الطلاق ثلاثا فقال «هي طالق، هي طالق، هي طالق» من دون تخلل رجعه في البين قاصدا تعدد الطلاق تقع واحده و لغت الأخيران، و لو قال «هي طالق ثلاثا» لم تقع الثلاث قطعا، و هل تقع واحده كالصوره السابقه أو يبطل الطلاق و لغت الصيغه بالمره قولان، أقواهما الثاني (١) و ان كان الأشهر هو الأول، و عند العامه وقوع الثلاث في الصورتين فتيين منه و حرمت عليه حتى تنكح زوجا غيره.

[مسألة: ٨ لو كان الزوج من العامه ممن يعتقد وقوع الثلاث بثلاث مرسله أو مكرره و أوقع الطلاق ثلاثا]

مسألة: ٨ لو كان الزوج من العامه ممن يعتقد وقوع الثلاث بثلاث مرسله أو مكرره و أوقع الطلاق ثلاثا بأحد النحوين الزم بذلك، سواء كانت المرأه شيعيه أو مخالفه و نرتب نحن عليها آثار المطلقه ثلاثا، فلو رجع إليها نحكم ببطلانه (٢) فنتزوج

١- ان أراد بهذه اللفظه إيقاع ثلاث طلاقات.

٢- يعد ما كانت باطله عندهم.

ص: ٢٤٢

بها بعد انقضاء العده، و كذلك الزوجه إذا كانت شيعيه جاز لها التزويج بالغير. و لا فرق في ذلك بين الطلاق ثلاثا و غيره مما هو صحيح عندهم فاسد عندنا كالطلاق المعلق و الحلف بالطلاق و الطلاق في طهر المواقعه و الحيض و بغير شاهدين، فان المذكورات و ان كانت فاسده عندنا فإذا وقعت من رجل منا لا ترتب على زوجته آثار المطلقه، و لكن إذا وقعت من أحد المخالفين القائلين بصحتها ترتب على طلاقه بالنسبه إلى زوجته آثار الطلاق الصحيح فتزوج بها بعد انقضاء العده. و هذا الحكم جار في غير الطلاق أيضا، فنأخذ بالعول و التعصيب منهم الميراث مثلا مع أنهما باطلاق عندنا، و التفصيل لا يسع هذا المختصر.

مسألة: ٩ يشترط في صحة الطلاق زائداً على ما مر الأشهاد]

مسألة: ٩ يشترط في صحة الطلاق زائداً على ما مر الأشهاد، بمعنى إيقاعه بحضور عدلين ذكرين يسمعان الإنشاء، سواء قال لهما اشهدا أو لم يقل، و يعتبر اجتماعهما حين سماع الإنشاء، فلو شهد أحدهما و سمع في مجلس ثم كرر اللفظ و سمع الآخر في مجلس آخر بانفراده لم يقع الطلاق. نعم لو شهدا بإقراره بالطلاق لم يعتبر اجتماعهما لا في تحمل الشهاده و لا في أدائها. و لا اعتبار بشهاده النساء و سماعهن لا منفردات و لا منضمات بالرجال.

مسألة: ١٠ لو طلق الوكيل عن الزوج لا يكتفى به مع عدل آخر في الشاهدين]

مسألة: ١٠ لو طلق الوكيل عن الزوج لا يكتفى به مع عدل آخر في الشاهدين، كما أنه لا يكتفى بالموكل مع عدل آخر.

مسألة: ١١ المراد بالعدل في هذا المقام ما هو المراد به في غير المقام ما رتب عليه بعض الاحكام]

مسألة: ١١ المراد بالعدل في هذا المقام ما هو المراد به في غير المقام ما رتب عليه بعض الاحكام، و هو من كانت له حاله رادعه عن ارتكاب الكبائر و الإصرار على الصغائر، و هي التي تسمى بالملكه، و الكاشف عنها حسن الظاهر، بمعنى كونه عند الناس حسن الافعال، بحيث لو سألوا عن حاله قالوا في حقه هو رجل خير لم نر منه الا خيرا، و مثل هذا الشخص ليس عزيز المنال.

مسألة: ١٢ لو كان الشاهدان عادلين في اعتقاد المطلق]

مسألة: ١٢ لو كان الشاهدان عادلين في اعتقاد المطلق أصيلا كان أو وكيلا

ص: ٢٤٣

فاسقين في الواقع يشكل ترتيب آثار الطلاق الصحيح لمن يطلع على فسقهما (١)، وكذلك إذا كانا عادلين في اعتقاد الوكيل دون الموكل فإنه يشكل جواز ترتيب آثار الطلاق على طلاقه، بل الأمر فيه أشكل من سابقه.

[القول في أقسام الطلاق]

إشاره

القول في أقسام الطلاق:

الطلاق نوعان: بدعي، و سني. فالأول هو غير الجامع للشرائط المتقدمه، و هو على أقسام: فاسده عندنا صحيحه عند غيرنا، فالبحث عنها لا- يهمننا. و الثاني ما جمع الشرائط في مذهبننا، و هو قسمان بائن و رجعي، فالبائن ما ليس للزوج الرجوع إليها بعده، سواء كانت لها عده أم لا، و هو سته:

الأول الطلاق قبل الدخول، الثاني طلاق الصغيره أعنى من لم تبلغ التسع و ان دخل بها، الثالث طلاق اليائسه و هذه الثلاث ليس لها عده كما يأتي، الرابع و الخامس طلاق الخلع و المباره مع عدم رجوع الزوجه فيما بذلت و الا كانت له الرجعه، السادس الطلاق الثالث إذا وقع منه رجوعان في البين (٢) بين الأول و الثاني و بين الثاني و الثالث و اما إذا وقع الثالث متواليه بلا رجعه صحت و وقعت واحده كما مر.

[مسأله: ١ إذا طلقها ثلاثا مع تخلل رجعتين حرمت عليه و لو بعقد جديد]

مسأله: ١ إذا طلقها ثلاثا مع تخلل رجعتين حرمت عليه و لو بعقد جديد، و لا تحل له الا بعد أن تنكح زوجها غيره، فإذا نكحها غيره ثم فارقتها بموت أو طلاق و انقضت عدتها جاز للأول نكاحها.

[مسأله: ٢ كل امرأه حره و ان كانت تحت عبد إذا استكملت الطلاق ثلاثا مع تخلل رجعتين في البين حرمت على المطلق]

مسأله: ٢ كل امرأه حره و ان كانت تحت عبد إذا استكملت الطلاق ثلاثا مع تخلل رجعتين في البين حرمت على المطلق حتى تنكح زوجها غيره، سواء واقعها بعد كل رجعه و طلقها في طهر آخر غير طهر المواقعه و هذا يقال له «طلاق العده» أو لم يواقعها، سواء وقع كل طلاق في طهر أو وقع الجميع في طهر واحد، فلو طلقها

١- بل لا يجوز بلا اشكال فيه و في الفرض الثاني.

٢- أو عقدان أو عقد و رجوع كما يأتي منه تفصيله.

ص: ٢٤٤

مع الشرائط ثم راجعها ثم طلقها ثم راجعها فى مجلس واحد حرمت عليه، فضلا عما إذا طلقها ثم راجعها ثم تركها حتى حاضت و طهرت ثم طلقها و راجعها ثم تركها حتى حاضت و طهرت ثم طلقها. هذا فى الحره و أما الأمه فإذا طلقت طلاقين بينهما رجعه حرمت على زوجها حتى تنكح زوجها غيره و ان كانت تحت حر.

[مسألة: ٣ العقد الجديد بحكم الرجوع فى الطلاق]

مسألة: ٣ العقد الجديد بحكم الرجوع فى الطلاق، فلو طلقها ثلاثا بينها عقدان مستأنفان حرمت عليه حتى تنكح زوجها غيره، سواء لم تكن لها عده، كما إذا طلقها قبل الدخول ثم عقد عليها ثم طلقها ثم عقد عليها أو كانت ذات عده و عقد عليها بعد انقضاء العده.

[مسألة: ٤ المطلقة ثلاثا إذا نكحت زوجها آخر و فارقتها بموت أو طلاق حلت للزوج الأول]

مسألة: ٤ المطلقة ثلاثا إذا نكحت زوجها آخر و فارقتها بموت أو طلاق حلت للزوج الأول و جاز له العقد عليها بعد انقضاء العده من الزوج الثانى، فإذا طلقها ثلاثا حرمت عليه أيضا حتى تنكح زوجها آخر و ان كان ذاك الزوج الثانى فى الثلاثه الأولى، فإذا فارقتها حلت للأول، فإذا عقد عليها و طلقها ثلاثا حرمت عليه حتى تنكح زوجها غيره، و هكذا تحرم عليه بعد كل طلاق ثالث و تحل له بنكاح الغير بعده و ان طلقت مائه مره. نعم لو طلقت تسعا طلاق العده بالتفسير الذى أشرنا إليه حرمت عليه ابدًا، و ذلك بأن طلقها ثم راجعها ثم واقعها ثم طلقها فى طهر آخر ثم راجعها ثم واقعها ثم طلقها فى طهر آخر، و هذا هو طلاق العده، فإذا حلت للمطلق بنكاح زوج آخر و عقد عليها ثم طلقها ثلاثا كالثلاثه الاولى ثم حلت له بمحلل آخر ثم عقد عليها ثم طلقها ثلاثا كالأوليين حرمت عليه ابدًا.

و بالجمله انما توجب تسع طلقات الحرمة المؤبده إذا وقع طلاق العده ثلاث مرات، و يعتبر فيه أمران:

أحدهما- تخلل رجعتين، فلا يكفى وقوع عقدين مستأنفين و لا وقوع رجعه و عقد مستأنف فى البين.

ص: ٢٤٥

الثاني- وقوع المواقعه بعد كل رجعه، فطلاق العده مركب من ثلاث طلقات اثنتان منها رجعيه و واحده منها بائنه، فإذا وقعت ثلاثه منه حتى كملت تسع طلقات حرمت عليه ابدا. هذا و الأحوط الاجتناب عن المطلقه تسعا مطلقا و ان لم يكن الجميع طلاق العده.

[مسألة: ٥ إنما يوجب التحريم الطلقات الثلاث إذا لم تنكح في البين زوجها آخر]

مسألة: ٥ إنما يوجب التحريم الطلقات الثلاث إذا لم تنكح في البين زوجها آخر، و اما ان تزوجت للغير انهدم حكم ما سبق و تكون كأنها غير مطلقه، و يتوقف التحريم على إيقاع ثلاث طلقات مستأنفه.

[مسألة: ٦ قد مر أن المطلقه ثلاثا تحرم على المطلق حتى تنكح زوجها غيره]

مسألة: ٦ قد مر أن المطلقه ثلاثا تحرم على المطلق حتى تنكح زوجها غيره و يعتبر في زوال التحريم به أمور ثلاثه:

الأول: ان يكون الزوج المحلل بالغا، فلا اعتبار بنكاح غير البالغ و ان كان مراهقا.

الثاني: ان يطأها قبلا و طيا موجبا للغسل بغيوبه الحشفه أو مقدارها من مقطوعها، و هل يعتبر الانزال؟ فيه إشكال، الأحوط اعتباره.

الثالث: ان يكون العقد دائما لا متعه.

[مسألة: ٧ لو طلقها ثلاثا و انقضت مده فادعت انها تزوجت و فارقها الزوج الثاني و مضت العده و احتمل صدقها]

مسألة: ٧ لو طلقها ثلاثا و انقضت مده فادعت انها تزوجت و فارقها الزوج الثاني و مضت العده و احتمل صدقها صدقت و يقبل قولها بلا يمين، فللزوج الأول أن ينكحها بعقد جديد و ليس عليه الفحص و التفتيش، و الأحوط الاقتصار على ما إذا كانت ثقه أمينه (١).

[مسألة: ٨ إذا دخل المحلل فادعت الدخول و لم يكذبها صدقت و حلت للزوج الأول]

مسألة: ٨ إذا دخل المحلل فادعت الدخول و لم يكذبها صدقت و حلت للزوج الأول، و ان كذبها لا يبعد قبول قولها أيضا، لكن الأحوط (٢) الاقتصار على صوره حصول الاطمئنان بصدقها. و لو ادعت الإصابه ثم رجعت عن قولها، فان كان

١- بل يكفي ان لا تكون متهمه.

٢- بل يكفي ان لا تكون متهمه.

ص: ٢٤٦

قبل أن يعقد الأول عليها لم تحل له، و ان كان بعد العقد عليها لم يقبل رجوعها.

[مسألة: ٩ لا فرق في الوطى المعتبر في المحلل بين المحرم و المحل]

مسألة: ٩ لا فرق في الوطى المعتبر في المحلل بين المحرم و المحل، فلو وطأها محرما كالوطى في الإحرام أو في الصوم الواجب أو في الحيض و نحو ذلك كفى في حصول التحليل للزوج الأول.

[مسألة: ١٠ لو شك الزوج في إيقاع أصل الطلاق على زوجته لم يلزمه الطلاق بل يحكم ظاهرا ببقاء علقه النكاح]

مسألة: ١٠ لو شك الزوج في إيقاع أصل الطلاق على زوجته لم يلزمه الطلاق بل يحكم ظاهرا ببقاء علقه النكاح، و لو علم بأصل الطلاق و شك في عدده بنى على الأقل، سواء كان الطرف الأكثر الثلاث أو التسع، فلا يحكم مع الشك بالحرمة الغير مؤبده في الأول و بالحرمة الأبدية في الثانى. نعم لو شك بين الثلاث و التسع يشكل البناء على الأول بحيث تحل له بالمحلل.

[القول في العدد]

القول في العدد:

انما يجب الاعتداد بأمور ثلاثة: الفراق بين الزوج و الزوجه بطلاق أو فسخ أو انفساخ في العقد الدائم و انقضاء مده أو بذلها في المتعه، و موت الزوج، و وطى الشبهه.

[(فصل) في عدده الفراق طلاقا كان أو غيره]

اشاره

(فصل) في عدده الفراق طلاقا كان أو غيره

[مسألة: ١ لا عدده على من لم يدخل بها و لا على الصغيره]

مسألة: ١ لا عدده (١) على من لم يدخل بها (٢) و لا- على الصغيره، و هى من لم تكمل التسع و ان دخل بها، و لا على اليائسه، سواء بانث في ذلك كله بطلاق أو فسخ أو هبه مده أو انقضائها.

١- فى غير المتوفى عنها زوجها و يأتى حكمها مفصلا.

٢- نعم إذا سبق ماؤه فى فرجها من غير وطى بالمساحقه أو بالإنزال أو بوسيله الإبره فالظاهر وجوب العده سواء حملت أم لا، فالموجب لها أحد الأمرين من الدخول و لو بغير إنزال و دخول مائه و لو بغير وطى.

[مسألة: ٢ يتمقق الدخول بإيلاج تمام الحشفه قبلأ أو دبرا و ان لم ينزل]

مسألة: ٢ يتمقق الدخول بإيلاج تمام الحشفه قبلأ أو دبرا و ان لم ينزل، بل و ان كان مقطوع الأنثيين.

[مسألة: ٣ يتمقق اليأس ببلوغ ستين في القرشيه و خمسين في غيرها]

مسألة: ٣ يتمقق اليأس ببلوغ ستين في القرشيه و خمسين في غيرها، و الأحوط مراعاة الستين مطلقا بالنسبه إلى التزويج بالغير و خمسين كذلك بالنسبه إلى الرجوع إليها.

[مسألة: ٤ لو طلقت ذات الأقرء قبل بلوغ سن اليأس و رأت الدم مره أو مرتين]

مسألة: ٤ لو طلقت ذات الأقرء قبل بلوغ سن اليأس و رأت الدم مره أو مرتين ثم يئست أكملت العده بشهر أو شهرين، و كذلك ذات الشهور إذا اعتدت شهرا أو شهرين ثم يئست أتمت ثلاثه.

[مسألة: ٥ المطلقه و من ألحقت بها ان كانت حاملا فعدتها مده حملها]

مسألة: ٥ المطلقه و من ألحقت بها ان كانت حاملا فعدتها مده حملها، و تنقضى بأن تضع حملها و لو بعد الطلاق بلا فصل، سواء كان تاما أو غير تام، و لو كان مضغه أو علقه ان تحقق انه حمل.

[مسألة: ٦ انما تنقضى العده بالوضع إذا كان الحمل ملحقا بمن له العده]

مسألة: ٦ انما تنقضى العده بالوضع إذا كان الحمل ملحقا بمن له العده، فلا عبره بوضع من لم يلحق به في انقضاء عدته، فلو كانت حاملا من زنا قبل الطلاق أو بعده لم تخرج من العده بالوضع، بل يكون انقضاؤها بالأقرء و الشهور كغير الحامل، فوضع هذا الحمل لا أثر له أصلا لا بالنسبه إلى الزانى لأنه لا عده له و لا بالنسبه إلى المطلق لان الولد ليس له. نعم إذا حملت من وطى الشبهه قبل الطلاق أو بعده بحيث يلحق الولد بالواطى لا بالزوج فوضعه سبب لانقضاء العده، لكن بالنسبه إلى الواطى لا بالنسبه إلى الزوج المطلق.

[مسألة: ٧ لو كانت حاملا باثنين مثلا بانث بوضع الأول، فلا رجعه للزوج بعده]

مسألة: ٧ لو كانت حاملا باثنين مثلا بانث بوضع الأول (١)، فلا رجعه للزوج بعده، و لا تنكح زوجها الا بعد وضع الأخير على الأحوط فيهما.

[مسألة: ٨ لو وطئت شبهه فحملت و ألحق الولد بالواطى لبعده الزوج عنها أو لغير ذلك ثم طلقها الزوج]

مسألة: ٨ لو وطئت شبهه فحملت و ألحق الولد بالواطى لبعده الزوج عنها أو لغير ذلك ثم طلقها الزوج أو طلقها ثم وطئت شبهه على نحو ألحق الولد بالواطى كانت عليها عدتان عده لوطى الشبهه تنقضى بالوضع و عده للطلاق تستأنفها فيما بعده

ص: ٢٤٨

و كان مدتها بعد انقضاء نفاسها (١).

[مسألة: ٩ إذا ادعت المطلقة الحامل أنها وضعت فانقضت عدتها و أنكر الزوج]

مسألة: ٩ إذا ادعت المطلقة الحامل أنها وضعت فانقضت عدتها و أنكر الزوج، أو انعكس فادعى الوضع و أنكرت هي، أو ادعت الحمل و أنكر، أو ادعت الحمل و الوضع معا و أنكرهما، يقدم قولها في الجميع بينهما.

[مسألة: ١٠ لو اتفق الزوجان على إيقاع الطلاق و وضع الحمل و اختلفا في المتقدم و المتأخر]

مسألة: ١٠ لو اتفق الزوجان على إيقاع الطلاق و وضع الحمل و اختلفا في المتقدم و المتأخر فقال الزوج مثلا وضعت بعد الطلاق فانقضت عدتك و قالت الزوجه وضعت قبل الطلاق و وقع و أنا حامل فبعد أنا في العده أو انعكس فقال الزوج وضعت قبل الطلاق فأنت في العده و يريد الرجوع إليها و ادعت الزوجه خلافه، فالظاهر أنه يقدم قول من يدعى بقاء العده، سواء كان هو الزوج أو الزوجه، من غير فرق بين ما لم يتفقا على زمان أحدهما كما إذا ادعى أحدهما ان الطلاق كان في شعبان و الوضع في رمضان و ادعى الآخر العكس أو اتفقا على زمان أحدهما كما إذا اتفقا على أن الطلاق وقع في رمضان و اختلفا في زمان الوضع فقال أحدهما انه كان في شوال و ادعى الآخر انه كان في شعبان أو اتفقا في ان الوضع كان في رمضان و اختلفا في ان الطلاق كان في شوال أو شعبان.

[مسألة: ١١ إذا طلقت الحائل أو انفسخ نكاحها، فان كانت مستقيمه الحيض - بأن تحيض في كل شهر مره]

مسألة: ١١ إذا طلقت الحائل أو انفسخ نكاحها، فان كانت مستقيمه الحيض - بأن تحيض في كل شهر مره كما هو المتعارف في الأغلب - كانت عدتها ثلاثه قروء، و كذا إذا تحيض في كل شهر أزيد من مره أو ترى الدم في كل شهرين مره. و بالجمله كان الطهر الفاصل بين حيضتين منها أقل من ثلاثه أشهر، و ان كانت لا تحيض و هي في سن من تحيض اما لكونها صغيره السن لم تبلغ الحد الذى ترى الحيض غالب النساء و اما لانقطاع حيضها لمرض أو حمل أو رضاع كانت عدتها ثلاثه أشهر. و تلحق بها من تحيض لكن الطهر الفاصل بين حيض و حيض منها ثلاثه أشهر أو أزيد. هذا

١- فى النفاس المتصل بالولاده، و فى المنفصل تحسب النقاء بعد الولاده طهرا للعهده الثانيه.

ص: ٢٤٩

في الحره و ان كانت تحت عبد، و اما الأمه و ان كانت تحت حر فعدتها قرءان في الأول و خمسه و أربعون يوما في الثاني.

[مسألة: ١٢ المراد بالقروء و القرائن الأطهار و الطهرين]

مسألة: ١٢ المراد بالقروء و القرائن الأطهار و الطهرين، و يكفي في الطهر الأول مسماه و لو قليلا فلو طلقها و قد بقيت من طهرها لحظه يحسب ذلك طهرا، فإذا رأت طهرين آخرين تامين بتخلل حيضه بينهما في الحره و طهر آخر تام بين حيضتين في الأمه انقضت العده، فانقضاؤها برؤيه الدم الثالث أو الثاني. نعم لو اتصل آخر صيغه الطلاق بأول زمان الحيض صح الطلاق، لكن لا بد في انقضاء العده من أطهار تامه، فتتقضى برؤيه الدم الرابع في الحره و رؤيه الدم الثالث في الأمه.

[مسألة: ١٣ بناء على كفايه مسمى الطهر في الطهر الأول و لو لحظه و إمكان أن تحيض المرأة في شهر واحد]

مسألة: ١٣ بناء على كفايه مسمى الطهر في الطهر الأول و لو لحظه و إمكان أن تحيض المرأة في شهر واحد أزيد من مره فأقل زمان يمكن أن تنقضى عده الحره ستة و عشرون يوما و لحظتان- بأن كان طهرها الأول لحظه ثم تحيض ثلاثه أيام ثم ترى أقل الطهر عشره أيام ثم تحيض ثلاثه أيام ثم ترى أقل الطهر عشره أيام ثم تحيض- فبمجرد رؤيه الدم الأخير لحظه من أوله انقضت العده، و هذه اللحظه الأخيره خارجه عن العده، و انما يتوقف عليها تماميه الطهر الثالث. هذا في الحره و اما في الأمه فأقل ما يمكن انقضاء عدتها لحظتان و ثلاثه عشر يوما.

[مسألة: ١٤ عده المتعه في الحامل وضع حملها، و في الحائل إذا كانت تحيض قرءان]

مسألة: ١٤ عده المتعه في الحامل وضع حملها، و في الحائل إذا كانت تحيض قرءان، و المراد بهما هنا حيضتان على الأقوى، و ان كانت لا- تحيض و هي في سن من تحيض فخمسه و أربعون يوما. و لا- فرق بين كون المتمتع بها حره أو امه، و المراد من الحيضتين الكاملتان، فلو وهبت مدتها أو انقضت في أثناء الحيض لم تحسب بقيه تلك الحيضه من الحيضتين.

[مسألة: ١٥ المدار في الشهور على الهاللي، فإن وقع الطلاق في أول رؤيه الهلال فلا اشكال]

مسألة: ١٥ المدار في الشهور على الهاللي، فإن وقع الطلاق في أول رؤيه الهلال فلا اشكال، و أما ان وقع في أثناء الشهر ففيه خلاف و اشكال. و لعل الأقوى

ص: ٢٥٠

في النظر جعل الشهرين الوسطين هلالين و إكمال الأول من الرابع بمقدار ما فات منه.

[مسألة: ١٦ لو اختلفا في انقضاء العده و عدمه قدم قولها بيمينها]

مسألة: ١٦ لو اختلفا في انقضاء العده و عدمه قدم قولها بيمينها، سواء ادعت الانقضاء أو عدمه، و سواء كانت عدتها بالأقراء أو الأشهر.

[القول في عده الوفاة]

إشاره

القول في عده الوفاة:

[مسألة: ١ عده الحره المتوفى عنها زوجها و ان كانت تحت عبد أربعة أشهر و عشره أيام]

مسألة: ١ عده الحره المتوفى عنها زوجها و ان كانت تحت عبد أربعة أشهر و عشره أيام إذا كانت حائلا صغيره كانت أو كبيره يائسه كانت أو غيرها، و سواء كانت مدخولا بها أو غيرها و دائمه كانت أو منقطعه و كانت من ذوات الأقراء أو غيرها. و اما ان كانت حاملا فعدتها أبعد الأجلين من وضع الحمل و المده المزبوره، فلو وضعت قبل تلك المده لم تنقض العده، و كذا لو تمت المده و لما وضعت بعد. هذا في الحره، و اما الأمه و ان كانت تحت حر ففيها خلاف، و الأحوط مساواتها للحره (١)، فتعتد بأربعة أشهر و عشرة ان كانت حائلا و بأبعد الأجلين منها و من وضع الحمل ان كانت حاملا كالحره.

[مسألة: ٢ المراد بالأشهر هي الهالايه]

مسألة: ٢ المراد بالأشهر هي الهالايه، فان مات عند رؤيه الهلال اعتدت بأربعة أشهر هلاليات و ضمت إليها من الشهر الخامس عشره أيام. و ان مات في أثناء الشهر فالأظهر أنها تجعل ثلاثه أشهر هلاليات في الوسط و أكملت الأول بمقدار ما مضى منه من الشهر الخامس حتى صارت ثلاثه أشهر هلاليات و شهرا ملفقا و تضيف إليها من الشهر الخامس عشره.

[مسألة: ٣ لو طلقها ثم مات قبل انقضاء العده، فإن كان رجعيًا بطلت عده الطلاق]

مسألة: ٣ لو طلقها ثم مات قبل انقضاء العده، فإن كان رجعيًا بطلت عده الطلاق و اعتدت به من حين موته عده الوفاة، فإن كانت حائلا اعتدت بأربعة أشهر و عشرة، و ان كانت حاملا (٢) اعتدت بأبعد الأجلين منها و من وضع الحمل كغير المطلقه،

١- في غير أم الولد و اما فيها فالأقوى مساواتها للحره.

٢- و ان كانت مسترابه فالأحوط أن تعتد بأبعد الأجلين من عده المتوفى عنها زوجها و المطلقه المسترابه.

ص: ٢٥١

و ان كانت بائنا اقتصرت على إتمام عده الطلاق و لا عده عليها بسبب الوفاه.

[مسألة: ٤ يجب على المرأة في وفاه زوجها الحداد ما دامت في العده]

مسألة: ٤ يجب على المرأة في وفاه زوجها الحداد ما دامت في العده، و المراد به ترك الزينه في البدن بمثل التكحيل و التطيب و الخضاب و تحمير الوجه و الخطاط و نحوها، و في اللباس بلبس الأحمر و الأصفر و الحلى و نحوها. و بالجمله ترك كل ما يعد زينه يتزين به للزوج في الأوقات المناسبه له في العاده كالأعياد و الأعراس و نحوها، و يختلف ذلك بحسب الأشخاص و الأزمان و البلاد، فيلاحظ في كل بلد ما هو المعتاد و المتعارف فيه للتزين. نعم لا بأس بتنظيف البدن و اللباس و تسريح الشعر و تقليم الأظفار و دخول الحمام و الافتراش بالفراش الفاخر و السكنى في المساكن المزينه و تزيين أولادها و خدمها.

[مسألة: ٥ الأقوى أن الحداد ليس شرطاً في صحة العده]

مسألة: ٥ الأقوى أن الحداد ليس شرطاً في صحة العده، بل هو تكليف على حده في زمانها، فلو تركته عصياناً أو جهلاً أو نسياناً في تمام المده أو بعضها لم يجب عليها استينافها أو تدارك مقدار ما اعتدت بدونه.

[مسألة: ٦ لا فرق في وجوب الحداد بين المسلمه و الذميه]

مسألة: ٦ لا فرق في وجوب الحداد بين المسلمه و الذميه، كما انه لا فرق على الظاهر بين الدائمه و المنقطعه. نعم لا يبعد عدم وجوبه على من قصرت مده تمتعها كيوم أو يومين أو ساعه أو ساعتين، و هل يجب على الصغيره و المجنونه أم لا؟ قولان أشهرهما الوجوب، بمعنى وجوبه على وليهما، فيجنبهما عن التزيين ما دامت في العده، و فيه تأمل و ان كان أحوط.

[مسألة: ٧ لا حداد على الأمه لا من موت سيدها و لا من موت زوجها إذا كانت مزوجه]

مسألة: ٧ لا حداد على الأمه لا من موت سيدها و لا من موت زوجها إذا كانت مزوجه.

[مسألة: ٨ يجوز للمعتده بعده الوفاه أن تخرج من بيتها في زمان عدتها و التردد في حوائجها]

مسألة: ٨ يجوز للمعتده بعده الوفاه أن تخرج من بيتها في زمان عدتها و التردد في حوائجها، خصوصاً إذا كانت ضروريه (١) أو كان خروجها لأمر راجحه كالحج

ص: ٢٥٢

و الزياره و عياده المرضى و زياره أرحامها و لا سيما والديها. نعم ينبغى بل الأحوط أن لا تبيت إلا فى بيتها الذى كانت تسكنه فى حياه زوجها (١)، بأن تخرج بعد الزوال و ترجع عند العشى أو تخرج بعد نصف الليل و ترجع صباحا.

[مسأله: ٩ لا إشكال فى ان مبدأ عدہ الطلاق من حين وقوعه حاضرا كان الزوج أو غائبا بلغ الزوجه الخبر أم لا]

مسأله: ٩ لا- إشكال فى ان مبدأ عدہ الطلاق من حين وقوعه حاضرا كان الزوج أو غائبا بلغ الزوجه الخبر أم لا، فلو طلقها غائبا و لم يبلغها الا بعد مده و لو كانت سنه أو أكثر فقد انقضت عدتها و ليس عليها عدہ بعد بلوغ الخبر إليها. و مثل عدہ الطلاق عدہ الفسخ و الانفساخ على الظاهر، و كذا عدہ وطى الشبهه، و ان كان الأحوط الاعتداد من حين ارتفاع الشبهه، بل هذا الاحتياط لا يترك (٢). و اما عدہ الوفاه فإذا مات الزوج غائبا فعدتها من حين بلوغ الخبر إليها، و لا يبعد (٣) عدم اختصاص الحكم بصوره غيبه الزوج، بل يعم صوره حضوره أيضا إذا خفى عليها موته لمرض أو حبس أو غير ذلك، فتعتد من حين اخبارها بموته.

[مسأله: ١٠ لا يعتبر فى الاخبار الموجب للاعتداد من حينه كونه حجه شرعيه]

مسأله: ١٠ لا يعتبر فى الاخبار الموجب للاعتداد من حينه كونه حجه شرعيه، فلا يعتبر أن يكون من عدلين بل و لا عدل واحد (٤) نعم لا يجوز لها التزويج بالغير ما لم تقم حجه شرعيه على موته، و لا تكتفى بمجرد بلوغ الخبر. و فائدته إذا لم يكن حجه انه بعد ما ثبت موته شرعا يكتفى بالاعتداد من حين البلوغ و لا يحتاج الى الاعتداد من حين الثبوت.

[مسأله: ١١ لو علمت بالطلاق و لم تعلم وقت وقوعه حتى تحسب العده من ذلك الوقت]

مسأله: ١١ لو علمت بالطلاق و لم تعلم وقت وقوعه حتى تحسب العده من ذلك الوقت اعتدت من الوقت الذى تعلم بعدم تأخره عنه، و الأحوط أن تعتد من حين

١- أو انتقلت اليه بعد موته للاعتداد فيها.

٢- فيما إذا كان الوطى بعد العقد شبهه.

٣- لا يخلو من اشكال. نعم هو أحوط.

٤- بشرط كون الخبر بحيث يعتمد عليه العقلاء من حيث كونه مفيدا للظن أو الاطمئنان على الأحوط.

ص: ٢٥٣

بلوغ الخبر إليها، بل هذا الاحتياط لا يترك (١).

[مسألة: ١٢ إذا فقد الرجل و غاب غيبه منقطعه و لم يبلغ منه خبر و لا ظهر منه أثر و لم يعلم موته و لا حياته]

مسألة: ١٢ إذا فقد الرجل و غاب غيبه منقطعه و لم يبلغ منه خبر و لا ظهر منه أثر و لم يعلم موته (٢) و لا حياته، فإن بقي له مال تنفق به زوجته أو كان له ولى يتولى أموره و يتصدى لإنفاقها أو متبرع للإنفاق عليها و جب عليها الصبر و الانتظار، و لا يجوز لها ان تتزوج ابدا حتى تعلم بوفاه الزوج أو طلاقه، و ان لم يكن له مال و لا- من ينفق عليها فان صبرت فلها ذلك و ان لم تصبر و أرادت الزواج رفعت أمرها إلى الحاكم الشرعى فيؤجلها أربع سنين من حين رفع الأمر إليه ثم يتفحص عنه فى تلك المدة، فان لم يتبين لا موته و لا حياته فان كان للغائب ولى- أعنى من كان يتولى أموره بتفويضه أو توكيله- يأمر الحاكم بطلاق المرأة، و ان لم يقدم على الطلاق و لم يمكن إجباره عليه طلقها الحاكم ثم تعتد أربعة أشهر و عشرا عده الوفاة، فإذا تمت هذه الأمور جاز لها التزويج بلا اشكال، و ان كان اعتبار بعضها محل التأمل و النظر الا ان الجميع هو الأحوط.

[مسألة: ١٣ ليست للفحص و الطلب كيفية خاصة]

مسألة: ١٣ ليست للفحص و الطلب كيفية خاصة، بل المدار على ما يعد طلبا و فحصا و تفتيشا، و يتحقق ذلك ببعث من يعرف المفقود رعايه باسمه و شخصه أو بحليته الى مظان وجوده للظفر به و بالكتابة و نحوها كالتلغراف المتداول فى هذه الأعصار الى من يعرفه ليتفقد عنه فى بلده، و بالالتماس من المسافرين كالزوار و الحجاج و التجار و غيرهم بأن يتفقدوا عنه فى مسيرهم و منازلهم و مقامهم، و بالاستخبار منهم إذا رجعوا من أسفارهم.

[مسألة: ١٤ لا يشترط فى المبعوث و المكتوب اليه و المستخبرين منهم من المسافرين العدالة بل تكفى الوثاقه]

مسألة: ١٤ لا يشترط فى المبعوث و المكتوب اليه و المستخبرين منهم من المسافرين العدالة بل تكفى الوثاقه.

[مسألة: ١٥ لا يعتبر أن يكون الفحص بالبعث أو الكتابه و نحوها من الحاكم]

مسألة: ١٥ لا يعتبر أن يكون الفحص بالبعث أو الكتابه و نحوها من الحاكم،

١- لا بأس بتركه فى مقدار ثبت سبقه.

٢- و ان علم حياته و جب على زوجته الصبر الى ان يعلم طلاقه أو موته و ان طالت المده.

ص: ٢٥٤

بل يكفي كونه من كل أحد حتى نفس الزوجه إذا كان بأمره بعد رفع الأمر اليه، فإذا رفعت أمرها إليه فقال تفحصوا عنه الى أن تمضى أربع سنين ثم تصدت الزوجه أو تصدى بعض أقاربها للفحص و الطلب حتى مضت المده كفى.

[مسألة: ١٦ مقدار الفحص بحسب الزمان أربعة أعوام، و لا يعتبر فيه الاتصال التام]

مسألة: ١٦ مقدار الفحص بحسب الزمان أربعة أعوام، و لا- يعتبر فيه الاتصال التام، بل هو على الظاهر نظير تعريف اللقطه سته كامله يكفي فيه تصدى الطلب عنه بحيث يصدق عرفا انه قد تفحص عنه في تلك المده.

[مسألة: ١٧ المقدار اللازم من الفحص هو المتعارف لأمثال ذلك و ما هو المعتاد]

مسألة: ١٧ المقدار اللازم من الفحص هو المتعارف لأمثال ذلك و ما هو المعتاد، فلا يعتبر استقصاء الممالك و البلاد، و لا يعتنى بمجرد إمكان وصوله الى مكان و لا- بالاحتمالات البعيده، بل انما يتفحص عنه في مظان وجوده فيه و وصوله اليه و ما احتمل فيه ذلك احتمالا قريبا.

[مسألة: ١٨ إذا علم أنه قد كان في بلد معين في زمان ثم انقطع أثره يتفحص عنه أولا]

مسألة: ١٨ إذا علم أنه قد كان في بلد معين في زمان ثم انقطع أثره يتفحص عنه أولا في ذلك البلد على المعتاد، فيكتفى بالتفقد عنه في جوامعه و مجامعه و أسواقه و منزهاته و مستشفياته و خاناته المعده لنزول الغرباء و نحوها، و لا- يلزم استقصاء تلك المحال بالتفتيش أو السؤال، بل يكتفى الاكتفاء بالبعض المعتد به من مشتهراتها، و ينبغى ملاحظه زى المفقود و صنعته و حرفته، فيتفقد عنه في المحال المناسبه له و يسأل عنه من أبناء صنفه و حرفته. مثلا إذا كان من طلبه العلم فالمحل المناسب له المدارس و مجامع العلم و ينبغى ان يسأل عنه من العلماء و الطلبة، بخلاف ما إذا كان من غيرهم، كما إذا كان جنديا مثلا. فإذا تم الفحص في ذلك البلد و لم يظهر منه أثر و لم يعلم موته و لا- حياته، فان لم يحتمل انتقاله منه الى محل آخر بقرائن الأحوال سقط الفحص و السؤال و اكتفى بانقضاء مده التربص أربع سنين، و ان احتمل الانتقال فان تساوت الجهات في احتمال انتقاله منه إليها تفحص عنه في تلك الجهات و لا يلزم الاستقصاء بالتفتيش في كل قريه قريه و لا في كل بلده بلده، بل يكفي الاكتفاء ببعض المحال المهمه و المشتهره في كل جهه مراعيًا للأقرب ثم الا بعد الى البلد الأول، و ان كان الاحتمال

ص: ٢٥٥

في بعضها أقوى جاز جعل محل الفحص ذلك البعض و الاكتفاء به، خصوصا إذا بعد احتمال انتقاله الى غيره، و إذا علم انه قد كان في مملكه كالهند أو إيران أو العراق أو سافر إليها ثم انقطع أثره كفى ان يتفحص عنه مدة التربص في بلادها المشهوره التي تشد إليها الرحال، و ان سافر الى بلد معين من مملكه كالعراقى سافر الى خراسان يكفى الفحص عنه في البلاد و المنازل الواقعة في طريقه الى ذلك البلد و في نفس ذلك البلد و لا ينظر إلى الأماكن البعيده عن الطريق فضلا عن البلاد الواقعة في أطراف المملكه، و إذا خرج من منزله مريدا للسفر أو هرب و لا- يدرى إلى أين توجه و انقطع أثره تفحص عنه مدة التربص في الأطراف و الجوانب مما يحتمل قريبا وصوله اليه و لا ينظر الى ما بعد احتمال توجهه إليه.

[مسأله: ١٩ أن الأحوط أن يكون الفحص و الطلاق بعد رفع أمرها إلى الحاكم]

مسأله: ١٩ قد عرفت أن الأحوط أن يكون الفحص و الطلاق بعد رفع أمرها إلى الحاكم، فإذا لم يمكن الوصول إليه فإن كان للحاكم وكيل و مأذون في التصدي للأمر الحسينيه (١) فلا يبعد قيامه مقامه في هذا الأمر، و مع عدمه فالظاهر قيام عدول المؤمنين مقامه (٢).

[مسأله: ٢٠ إذا علم أن الفحص لا ينفع و لا يترتب عليه أثر فالظاهر سقوط وجوبه]

مسأله: ٢٠ إذا علم أن الفحص لا- ينفع و لا- يترتب عليه أثر فالظاهر سقوط وجوبه، و كذا لو حصل اليأس من الاطلاع على حاله في أثناء المده، فيكفى مضي المده في جواز طلاقها و زواجها.

[مسأله: ٢١ يجوز لها اختيار البقاء على الزوجيه بعد رفع الأمر إلى الحاكم قبل أن تطلق]

مسأله: ٢١ يجوز لها اختيار البقاء على الزوجيه بعد رفع الأمر إلى الحاكم قبل أن تطلق و لو بعد تحقق الفحص و انقضاء الأجل، فليست هي ملزومه باختيار الطلاق، و لها ان تعدل عن اختيار البقاء الى اختيار الطلاق، و حينئذ لا يلزم تجديد ضرب الأجل و الفحص بل يكتفى بالأول.

[مسأله: ٢٢ الظاهر أن العده الواقعة بعد الطلاق عده طلاق]

مسأله: ٢٢ الظاهر أن العده الواقعة بعد الطلاق عده طلاق و ان كانت بقدر

١- الشامله لمثل ذلك.

٢- فيه اشكال.

ص: ٢٥٦

عده الوفاه أربعة أشهر و عشر، و يكون الطلاق رجعيًا فتستحق النفقه في أيامها (١)، و إذا ماتت يرثها لو كان في الواقع حيا، و إذا تبين موته فيها ترثه و ليس عليها حداد بعد الطلاق.

[مسأله: ٢٣ إذا تبين موته قبل انقضاء المده أو بعده قبل الطلاق وجب عليها عده الوفاه]

مسأله: ٢٣ إذا تبين موته قبل انقضاء المده أو بعده قبل الطلاق وجب عليها عده الوفاه، و إذا تبين بعد انقضاء العده اكتفى بها، سواء كان التبين قبل الترويج أو بعده، و سواء كان موته المتيين وقع قبل العده أو بعدها أو في أثنائها أو بعد الترويج، و أما لو تبين موته في أثناء العده فهل يكتفى بإتمامها أو تستأنف عده الوفاه من حين التبين؟ وجهان بل قولان، أحوطهما الثاني لو لم يكن الأقوى.

[مسأله: ٢٤ إذا جاء الزوج بعد الفحص و انقضاء الأجل]

مسأله: ٢٤ إذا جاء الزوج بعد الفحص و انقضاء الأجل، فإن كان قبل الطلاق فهي زوجته، و ان كان بعد ما تزوجت بالغير فلا سبيل له عليها، و ان كان في أثناء العده فله الرجوع إليها، كما ان له إبقاءها على حالها حتى تنقضى عدتها و تبين عنه. و اما ان كان بعد انقضاء العده و قبل الترويج ففي جواز رجوعها إليها و عدمه قولان أفواهما الثاني.

[مسأله: ٢٥ إذا حصل لزوجه الغائب بسبب القرائن و تراكم الأمارات العلم بموته]

مسأله: ٢٥ إذا حصل لزوجه الغائب بسبب القرائن و تراكم الأمارات العلم بموته جاز لها بينها و بين الله أن تتزوج بعد العده من دون حاجه الى مراجعه الحاكم، و ليس لأحد عليها اعتراض ما لم يعلم كذبها في دعوى العلم. نعم في جواز الاكتفاء بقولها و اعتقادها لمن أراد تزويجها و كذا لمن يصير و كيلا عنها في إيقاع العقد عليها اشكال، و الأحوط أن تتزوج ممن لم يطلع بالحال و لم يدر أن زوجها قد فقد و لم يكن في البين الا دعواها بأنها عالمه بموته، بل يقدم على تزويجها مستندا الى دعواها (٢) انها خليه و بلا مانع، و كذلك توكل من كان كذلك.

١- الأحوط في النفقه و التوارث المصالحه.

٢- بشرط ان لا تكون متهمه.

ص: ٢٥٧

[القول في عده وطى الشبهه]**اشاره**

القول في عده وطى الشبهه:

و المراد به وطى الأجنبيه بشبهه انها حليلته، اما لشبهه فى الموضوع كما إذا وطئ امرأه باعتقاد انها زوجته فتبين أنها أجنبيه، و اما لشبهه فى الحكم كما إذا عقد على أخت الموطوء معتقدا صحته و دخل بها.

[مسألة: ١ لا عده على المزنى بها سواء حملت من الزنا أم لا على الأقوى]

مسألة: ١ - لا عده على المزنى بها سواء حملت من الزنا أم لا على الأقوى، و اما الموطوءه شبهه فعليها العده سواء كانت ذات بعل أو خليه و سواء كانت الشبهه من الطرفين أو من طرف الواطى خاصه، و اما ان كانت من طرف الموطوءه خاصه ففيه قولان، أحوطهما لزوم العده بل لا يخلو من قوه (١).

[مسألة: ٢ عده وطى الشبهه كعده الطلاق بالاقراء و الشهور و بوضع الحمل لو حملت من هذا الوطى]

مسألة: ٢ عده وطى الشبهه كعده الطلاق بالاقراء و الشهور و بوضع الحمل لو حملت من هذا الوطى على التفصيل المتقدم، و من لم يكن عليها عده الطلاق كالصغيره و اليائسه ليس عليها هذه العده أيضا.

[مسألة: ٣ إذا كانت الموطوءه شبهه ذات بعل لا يجوز لزوجها وطئها فى مده عدتها]

مسألة: ٣ إذا كانت الموطوءه شبهه ذات بعل لا يجوز لزوجها وطئها فى مده عدتها، و هل يجوز له سائر الاستمتاع منها أم لا؟ قولان أحوطهما الثانى و أقواما الأول، و الظاهر أنه لا تسقط نفقتها فى أيام العده و ان قلنا بحرمة جميع الاستمتاع عليه.

[مسألة: ٤ إذا كانت خليه يجوز لواطئها أن يتزوج بها فى زمن عدتها]

مسألة: ٤ إذا كانت خليه يجوز لواطئها أن يتزوج بها فى زمن عدتها، بخلاف غيره فإنه لا يجوز له ذلك على الأقوى.

[مسألة: ٥ لا فرق فى حكم وطى الشبهه من حيث العده و غيرها بين أن يكون مجردا أو يكون بعد العقد]

مسألة: ٥ لا فرق فى حكم وطى الشبهه من حيث العده و غيرها بين أن يكون مجردا أو يكون بعد العقد، بأن وطئ المعقود عليها بشبهه صحه العقد مع فساد واقعا.

[مسألة: ٦ إذا كانت معتده بعدة الطلاق أو الوفاه فوطئت شبهه أو وطئت ثم طلقها]

مسألة: ٦ إذا كانت معتده بعدة الطلاق أو الوفاه فوطئت شبهه أو وطئت ثم طلقها أو مات عنها زوجها فعليها عدتان عند المشهور، و هو الأحوط لو لم يكن الأقوى، فإن كانت حاملا من أحدهما تقدم عده الحمل، فبعد وضعه تستأنف العده

١- بل لا قوه فيه و لكنه أحوط.

ص: ٢٥٨

الأخرى أو تستكمل الاولى، و ان كانت حائلا يقدم الأسبق منهما، و بعد تمامها استقبلت عدة أخرى من الآخر.

[مسألة: ٧ إذا طلق زوجته بائنا ثم وطأها شبهه اعتدت عدة أخرى]

مسألة: ٧ إذا طلق زوجته بائنا ثم وطأها شبهه اعتدت عدة أخرى على التفصيل المتقدم في المسألة السابقة.

[مسألة: ٨ الموجب للعدة أمور: الوفاء، و الطلاق بأقسامه، و الفسخ بالعيوب]

مسألة: ٨ الموجب للعدة أمور: الوفاء، و الطلاق بأقسامه، و الفسخ بالعيوب، و الانفساخ بمثل الارتداد أو الإسلام أو الرضاع، و الوطى بالشبهه مجردا عن العقد أو معه و انقضاء المده أو هبتها. و يشترط في الجميع كونها مدخولا بها، عدا الأول و الوطى بالشبهه (١).

[مسألة: ٩ قد مر سابقا انه لا عدة على من لم يدخل بها]

مسألة: ٩ قد مر سابقا انه لا عدة على من لم يدخل بها، فليعلم انه إذا طلقها رجعا بعد الدخول ثم رجع ثم طلقها قبل الدخول لا يجرى عليه حكم الطلاق قبل الدخول حتى لا- يحتاج إلى العده، من غير فرق بين كون الطلاق الثاني رجعا أو بائنا. و اما إذا طلقها بائنا ثم جدد نكاحها في أثناء العده ثم طلقها قبل الدخول ففي جريان حكم الطلاق قبل الدخول عليه و عدمه وجهان بل قولان، أحوطهما الثاني (٢).

و بحكمه ما إذا عقد عليها بالعقد المنقطع ثم وهب مدتها بعد الدخول ثم تزوجها ثم طلقها قبل الدخول، فيشكل ما ربما يحتال في نكاح جماعه في يوم واحد بل في مجلس واحد امرأه شابه ذات عدة مع دخول الجميع بها، و ذلك بأن يتمتع بها أحدهم ثم يهب مدتها بعد الدخول ثم يعقد عليها ثم يطلقها قبل الدخول ثم يفعل بها الثاني ما فعل بها الأول و هكذا، بزعمهم أنه لا عدة عليها اما من العقد الأول فبسبب وقوع العقد الثاني و أما من العقد الثاني فلأنه طلقها قبل الدخول.

١- المقصود ان الجميع غير الأول و الوطى بالشبهه بنفسها ليست سببا للعدة بل محتاجه إلى سبق دخول الزوج، بخلافهما فان المعتده بالوفاء لا- يشترط فيها الدخول و المعتده بالشبهه هي المرأه مزوجه كانت أم غير مزوجه مدخوله كانت بغير الواطى بالشبهه أم غير مدخوله.

٢- بل أقواهما.

ص: ٢٥٩

[مسألة: ١٠ المطلقة بالطلاق الرجعي زوجه أو بحكم الزوجه ما دامت في العده]

مسألة: ١٠ المطلقة بالطلاق الرجعي زوجه أو بحكم الزوجه ما دامت في العده، فيترتب عليها آثار الزوجيه من استحقاق النفقه و السكنى و الكسوه إذا لم تكن (١) و لم تصر ناشزه، و من التوارث بينهما لو مات أحدهما في العده، و عدم جواز نكاح أختها و الخامسة، و كون كفنها و فطرتها عليه (٢). و اما البائنه كالمختلعه (٣) و المباره و المطلقه ثلاثا، فلا يترتب عليها آثار الزوجيه أصلا لا في زمن العده و لا بعده لانقطاع العصمه بينهما بالمره. نعم إذا كانت حاملا من زوجها استحقت النفقه و الكسوه و السكنى عليه حتى تضع حملها كما مر في باب النفقات من كتاب النكاح.

[مسألة: ١١ قد عرفت أنه لا توارث بين الزوجين في الطلاق البائن مطلقا و في الرجعي بعد انقضاء العده]

مسألة: ١١ قد عرفت أنه لا- توارث بين الزوجين في الطلاق البائن مطلقا و في الرجعي بعد انقضاء العده، لكنه إذا طلقها مريضا ترثه الزوجه ما بين الطلاق و بين سنه، بمعنى أنه ان مات الزوج بعد ما طلقها في حال المرض (٤) فان كان موته بعد سنه من حين الطلاق و لو يوما أو أقل لا ترثه، و ان كان بمقدار سنه و ما دونها ترثه، سواء كان الطلاق رجعيا أو بائنا، و ذلك بشروط ثلاثه:

الأول: ان لا تتزوج المرأه، فلو طلقها في حال المرض و تزوجت بعد انقضاء العده ثم مات الزوج قبل انقضاء سنه لم ترثه.

الثاني: ان لا- يبرأ الزوج من المرض الذي طلقها فيه، فلو برىء من ذلك المرض ثم تمرض ثم مات في أثناء السنه لم ترثه، إلا إذا كان موته في أثناء العده الرجعيه.

الثالث: أن لا يكون الطلاق بالتماس منها، فلا ترث المختلعه و المباره، لأن الطلاق انما هو بالتماس منهما.

[مسألة: ١٢ لا يجوز لمن طلق رجعيا أن يخرج المطلقة من بيته حتى تنقضى]

مسألة: ١٢ لا يجوز لمن طلق رجعيا أن يخرج المطلقة من بيته حتى تنقضى

١- أو رجعت من النشوز بعد ما كانت.

٢- مع العيلوله.

٣- قبل ان ترجع الى ما بذلت.

٤- الذي طلق فيه.

ص: ٢٦٠

عدتها، الا ان تأتى بفاحشه أعلاها ما أوجب الحد و أدناها أن تؤذى أهل البيت بالشتيم و بذاءه اللسان (١)، و كذا لا يجوز لها الخروج بدون اذن الزوج (٢) إلا لضروره أو لأداء واجب مضيق.

[القول فى الرجعه]

اشاره

القول فى الرجعه:

و هى رد المطلقه فى زمان عدتها الى نكاحها السابق، فلا رجعه فى البائنه و لا فى الرجعيه بعد انقضاء العده.

[مسأله: ١ الرجعه إما بالقول و هو كل لفظ دل على إنشاء الرجوع كقوله راجعتك أو ارتجعتك]

مسأله: ١ الرجعه إما بالقول و هو كل لفظ دل على إنشاء الرجوع كقوله راجعتك أو ارتجعتك الى نكاحى، أو دل على الإمساك بزوجيتها كقوله رددتك إلى نكاحى أو أمسكتك فى نكاحى، و يجوز فى الجميع إسقاط قوله إلى نكاحى و فى نكاحى. و لا- يعتبر فيه العرييه، بل يقع بكل لغه إذا كان بلفظ أفاد المعنى المقصود فى تلك اللغه، و اما بالفعل، بأن يفعل بها ما يحل فعله للزوج بحليلته كالوطى و التقبيل و اللمس بشهوه أو بدونها.

[مسأله: ٢ لا يتوقف عليه الوطى و ما دونه من التقبيل و اللمس على سبق الرجوع لفظا]

مسأله: ٢ لا- يتوقف عليه الوطى و ما دونه من التقبيل و اللمس على سبق الرجوع لفظا و لا على قصد الرجوع به، لما عرفت سابقا من أن المطلقه الرجعيه زوجه أو بحكم الزوجه، فيستباح منها للزوج ما يستباح منها. و هل يعتبر فى كونه رجوعا أن يقصد به الرجوع؟ قولان أقواهما العدم، بل يحتمل قويا كونه رجوعا و ان قصد العدم. نعم لا عبره بفعل الغافل و الساهى و النائم و نحوها مما لا قصد فيه للفعل، كما لا عبره بالفعل المقصود به غير المطلقه، كما لو واقعها باعتقاد انها غيرها.

[مسأله: ٣ لو أنكر أصل الطلاق و هى فى العده كان ذلك رجوعا و ان علم كذبه]

مسأله: ٣ لو أنكر أصل الطلاق و هى فى العده كان ذلك رجوعا و ان علم كذبه.

[مسأله: ٤ لا يعتبر الاشهاد فى الرجعه و ان استحب دفعا لوقوع التخاصم]

مسأله: ٤ لا يعتبر الاشهاد فى الرجعه و ان استحب دفعا لوقوع التخاصم

١- بحيث ينجر الى النشوز.

٢- بل و معه على الأحوط.

ص: ٢٤١

و النزاع، و كذا لا يعتبر فيها اطلاع الزوجه عليها، فان راجعها عند نفسه من دون اطلاع أحد صحت الرجعه و عادت الى النكاح السابق واقعا، لكن لو ادعاها بعد انقضاء المده و لم تصدقه الزوجه لم تسمع دعواه، غايه الأمر له عليها يمين، ففي العلم لو ادعى عليها العلم بذلك- كما أنه لو ادعى الرجوع الفعلى كالوطى و أنكرته- كان القول قولها بيمينها لكنه على البت لا على نفى العلم.

[مسألة: ٥ إذا اتفقا على الرجوع و انقضاء العده و اختلفا في المتقدم منهما]

مسألة: ٥ إذا اتفقا على الرجوع و انقضاء العده و اختلفا في المتقدم منهما فادعى الزوج ان المتقدم هو الرجوع و ادعت هي أن المتقدم انقضاء العده، فإن تعين زمان الانقضاء و ادعى الزوج أن رجوعه كان قبله فوقع في محله و ادعت هي وقوعه بعده فوقع في غير محله، فالأقرب أن القول قوله بيمينه (١)، و ان كان بالعكس- بأن تعين زمان الرجوع و انه يوم الجمعة مثلا و ادعى ان انقضاء العده كان في يوم السبت و ادعت هي انه كان في يوم الخميس- فالقول قولها بيمينها (٢).

[مسألة: ٦ لو طلق و راجع فأنكرت هي الدخول بها قبل الطلاق لثلاث تكون عليها عده]

مسألة: ٦ لو طلق و راجع فأنكرت هي الدخول بها قبل الطلاق لثلاث تكون عليها عده و لا تكون له الرجعه و ادعى هو الدخول كان القول قولها مع يمينها.

[مسألة: ٧ الظاهر أن جواز الرجوع في الطلاق الرجعى حكم شرعى غير قابل للإسقاط]

مسألة: ٧ الظاهر أن جواز الرجوع في الطلاق الرجعى حكم شرعى غير قابل للإسقاط و ليس حقا قابلا للإسقاط كالخيار في البيع الخيارى، فلو قال الزوج أسقطت ما كان لى من حق الرجوع لم يسقط و كان له الرجوع بعد ذلك، و كذلك إذا صالح عنه بعوض أو غير عوض.

١- و ذلك لان قوله مطابق لأصالة الصحه فى الرجوع المتفق عليه وقوعه.

٢- و ذلك لان الاختلاف فى انقضاء يوم الجمعة و عدمه و أمر العده بيدها و قولها فيها مسموع.

ص: ٢٦٢

[كتاب الخلع و المبرأه]

اشاره

كتاب الخلع و المبرأه

[مسأله: ١ الخلع هو الطلاق بفديه من الزوجه الكارهه لزوجها]

مسأله: ١ الخلع هو الطلاق بفديه من الزوجه الكارهه لزوجها، فهو قسم من الطلاق. و يعتبر فيه جميع شروط الطلاق المتقدمه، و يزيد عليها بأنه يعتبر فيه كراهه الزوجه لزوجها خاصه، فإن كانت الكراهه من الطرفين كان مبراه و ان كان من طرف الزوج خاصه لم يكن خلعاً و لا مبراه.

[مسأله: ٢ الظاهر وقوع الخلع بكل من لفظى الخلع و الطلاق مجردا كل منهما عن الآخر أو منضمًا]

مسأله: ٢ الظاهر وقوع الخلع بكل من لفظى الخلع و الطلاق مجردا كل منهما عن الآخر أو منضمًا (١)، فبعد ما أنشأت الزوجه بذل الفديه ليخلعها مثلاً- يجوز أن يقول خلعتك على كذا أو أنت مختلعه على كذا، و يكتفى به أو يتبعه بقوله فأنت طالق على كذا أو يقول أنت طالق على كذا، و يكتفى به أو يتبعه بقوله فأنت مختلعه على كذا.

[مسأله: ٣ الخلع و ان كان قسما من الطلاق و هو من الإيقاعات الا انه يشبه العقود فى الاحتياج الى طرفين و انشائين]

مسأله: ٣ الخلع و ان كان قسما من الطلاق و هو من الإيقاعات الا انه يشبه العقود فى الاحتياج الى طرفين و انشائين بدل شىء من طرف الزوجه ليطلقها الزوج و إنشاء الطلاق من طرف الزوج بما بذلت، و يقع ذلك على نحوين: الأول ان يقدم البذل من طرفها على ان يطلقها، فيطلقها على ما بذلت. الثانى أن يتدئ الزوج بالطلاق مصرحا بذكر العوض فتقبل الزوجه بعده، و الأحوط ان يكون الترتيب على النحو الأول، بل هذا الاحتياط لا يترك.

ص: ٢٤٣

[مسألة: ٤ يعتبر في صحة الخلع عدم الفصل بين إنشاء البذل و الطلاق بما لا يخل بالفوريه العرفيه]

مسألة: ٤ يعتبر في صحة الخلع عدم الفصل بين إنشاء البذل و الطلاق بما لا يخل بالفوريه العرفيه، فلو أخل بها بطل الخلع و لم يستحق الزوج العوض، و لكن لم يبطل الطلاق (١) و وقع رجعيًا مع فرض اجتماع شرائطه و الا كان بائنا.

[مسألة: ٥ يجوز أن يكون البذل و الطلاق بمباشره الزوجين أو بتوكيلهما الغير أو بالاختلاف]

مسألة: ٥ يجوز أن يكون البذل و الطلاق بمباشره الزوجين أو بتوكيلهما الغير أو بالاختلاف، و يجوز أن يوكل شخصًا واحدًا لبذل عنها و يطلق عنه، بل الظاهر أنه يجوز لكل منهما أن يوكل الآخر فيما هو من طرفه، فيكون أصيلاً فيما يرجع اليه و وكيلاً فيما يرجع الى الآخر.

[مسألة: ٦ يصح التوكيل في الخلع في جميع ما يتعلق به من شرط العوض و تعيينه]

مسألة: ٦ يصح التوكيل في الخلع في جميع ما يتعلق به من شرط العوض و تعيينه و قبضه و إيقاع الطلاق، و من المرأه في جميع ما يتعلق بها من استدعاء الطلاق و تقدير العوض و تسليمه.

[مسألة: ٧ إذا وقع الخلع بمباشره الزوجين فاما ان تبدأ الزوجه و تقول بذلت لك أو أعطيتك ما عليك من المهر]

مسألة: ٧ إذا وقع الخلع بمباشره الزوجين فاما ان تبدأ الزوجه و تقول بذلت لك أو أعطيتك ما عليك من المهر أو الشىء الفلانى لتطلقنى، فيقول فوراً أنت طالق أو مختلعه - بكسر اللام - على ما بذلت أو على ما أعطيت، و اما ان يبتدئ الزوج بعد ما توطئا على الطلاق بعوض فيقول أنت طالق أو مختلعه بكذا أو على كذا، فتقول فوراً قبلت أو رضيت. و ان وقع من وكيلى يقول و كيل الزوجه مخاطبا لو كيل الزوج عن قبل موكلتى فلانه بذلت لموكلتك ما عليه من المهر أو المبلغ الفلانى ليخلعها و ليطلقها، فيقول و كيل الزوج فوراً زوجه موكلتى طالق على ما بذلت، أو يقول عن قبل موكلتى خلعت موكلتك على ما بذلت. و ان وقع من وكيلى أحدهما مع الآخر كو كيل الزوجه مع الزوج يقول و كيلها مخاطبا للزوج عن قبل موكلتى فلانه أو زوجتك بذلت لك ما عليك من المهر أو الشىء الفلانى على أن تطلقها فيقول الزوج فوراً هى أو زوجتى طالق على ما بذلت، أو يبتدئ الزوج مخاطبا لو كيلها موكلتك أو زوجتى فلانه طالق على كذا، فيقول عن قبل موكلتى قبلت ذلك. و ان وقع ممن كان وكيلا عن

١- إذا كان إيقاعه بلفظ الطلاق مجرداً أو منضمماً بالخلع.

ص: ٢٦٤

الطرفين يقول عن قبل موكلتي فلانه بذلت لموكلتي فلان الشىء الفلانى ليطلقها، ثم يقول فوراً زوجه موكلتي طالق على ما بذلت، أو يبتدئ من طرف الزوج و يقول زوجه موكلتي طالق على الشىء الفلانى، ثم يقول من طرف الزوجه عن قبل موكلتي قبلت. و لو فرض أن الزوجه و كلت الزوج فى البذل يقول عن قبل موكلتي زوجتى بذلت لنفسى كذا لأطلقها، ثم يقول فوراً هى طالق على ما بذلت.

[مسأله: ٨ يجوز أن يكون البذل من طرف الزوجه باستدعائها الطلاق من الزوج بعض معلوم]

مسأله: ٨ يجوز أن يكون البذل من طرف الزوجه باستدعائها الطلاق من الزوج بعض معلوم، بأن تقول له طلقنى أو اخلعنى بكذا، فيقول فوراً أنت طالق أو مختلعه بكذا فيتم الخلع، و الأحوط اتباعه بالقبول منها (١) بأن تقول بعد ذلك قبلت.

[مسأله: ٩ يشترط فى تحقق الخلع بذل الفداء عوضاً عن الطلاق]

مسأله: ٩ يشترط فى تحقق الخلع بذل الفداء عوضاً عن الطلاق، و يجوز الفداء بكل متمول من عين أو دين أو منفعه قل أو كثر و ان زاد عن المهر المسمى، فان كان عيناً حاضراً يكفى فيه المشاهده، و ان كان كلياً فى الذمه أو غائباً ذكر جنسه و وصفه و قدره، فلو جعل الفداء ألف و لم يذكر المراد فسد الخلع. و يصح جعل الفداء إرضاع ولده لكن مشروطاً بتعيين المده، و إذا جعل كلياً فى ذمتها يجوز جعله حالاً و مؤجلاً مع تعيين الأجل بما لا إجمال فيه.

[مسأله: ١٠ يصح بذل الفداء منها و من وكيلها]

مسأله: ١٠ يصح بذل الفداء منها و من وكيلها، بأن يبذل وكاله عنها من مالها الموجود أو بمال فى ذمتها، و هل يصح ممن يضمه فى ذمته بإذنها فيرجع إليها بعد البذل، بأن تقول لشخص أطلب من زوجى أن يطلقنى بألف درهم مثلاً عليك و بعد ما دفعتهأ إليه ارجع الى، ففعل ذلك و طلقها الزوج على ذلك، و جهان بل قولان لا يخلو أولهما من رجحان (٢). نعم الظاهر انه لا يصح من المتبرع الذى يبذل من ماله من دون رجوع إليها، فلو قالت الزوجه لزوجهأ طلقنى على دار زيد أو ألف فى ذمته فطلقها على ذلك و قد أذن زيد فى ذلك أو أجاز بعد ذلك لم يصح الخلع، و كذا لو

١- لا يترك، و كذا فى جميع الفروع الآتية التى يحكم بصحة الطلاق و بطلان الخلع.

٢- بل ثانيهما.

ص: ٢٦٥

وكلت زيدا على أن يطلب من زوجها أن يطلقها على ذلك فطلقها على ذلك.

[مسأله: ١١ إذا قال أبوها طلقها و أنت برى ء من صداقها و كانت بالغه رشيدة فطلقها صح الطلاق]

مسأله: ١١ إذا قال أبوها طلقها و أنت برى ء من صداقها و كانت بالغه رشيدة فطلقها صح الطلاق و كان رجعيًا و لم تبرأ ذمته بذلك ما لم تبرئ، و لم يلزم عليها الإبراء و لا يضمنه الأب.

[مسأله: ١٢ لو جعلت الفداء مال الغير أو ما لا يملكه المسلم كالخمر مع العلم بذلك بطل البذل]

مسأله: ١٢ لو جعلت الفداء مال الغير أو ما لا يملكه المسلم كالخمر مع العلم بذلك بطل البذل فبطل الخلع و كان الطلاق رجعيًا، و أما لو جعلته مال الغير مع الجهل بأنه مال الغير فالمشهور صحه الخلع و ضمانها للمثل أو القيمة، و فيه تأمل.

[مسأله: ١٣ يشترط في الخلع أن تكون الزوجه كارهه للزوج من دون عكس]

مسأله: ١٣ يشترط في الخلع أن تكون الزوجه كارهه للزوج من دون عكس كما مر، و الأحوط أن تكون الكراهه شديده بحيث يخاف من قولها أو فعلها أو غيرهما الخروج عن الطاعة و الوقوع في المعصيه.

[مسأله: ١٤ الظاهر أنه لا فرق بين أن تكون الكراهه المشترطه في الخلع ذاتيه ناشئه من خصوصيات الزوج]

مسأله: ١٤ الظاهر أنه لا فرق بين أن تكون الكراهه المشترطه في الخلع ذاتيه ناشئه من خصوصيات الزوج كقبح منظره و سوء خلقه و فقره و غير ذلك، و بين أن تكون ناشئه من بعض العوارض مثل وجود الضره و عدم إيفاء الزوج بعض الحقوق المستحبه أو الواجبه كالقسم و النفقه. نعم ان كانت الكراهه و طلب المفارقه من جهه إيداء الزوج لها بالسب و الشتم و الضرب و نحوها فتريد تخليص نفسها منه فبذلت شيئًا ليطلقها فطلقها لم يتحقق الخلع و حرم عليه ما يأخذه منها، و لكن الطلاق صح رجعيًا.

[مسأله: ١٥ لو طلقها بعوض مع عدم الكراهه و كون الأخلاق ملتئممه لم يصح الخلع]

مسأله: ١٥ لو طلقها بعوض مع عدم الكراهه و كون الأخلاق ملتئممه لم يصح الخلع و لم يملك العوض و لكن صح الطلاق، فان كان مورد الطلاق الرجعي كان رجعيًا و الا كان بائنًا.

[مسأله: ١٦ طلاق الخلع بائن لا يقع فيه الرجوع ما لم ترجع المرأة فيما بذلت]

مسأله: ١٦ طلاق الخلع بائن لا يقع فيه الرجوع ما لم ترجع المرأة فيما بذلت، و لها الرجوع فيه ما دامت في العده، فإذا رجعت كان له الرجوع إليها.

[مسأله: ١٧ الظاهر اشتراط جواز رجوعها في المبذول بإمكان رجوعه بعد رجوعها]

مسأله: ١٧ الظاهر اشتراط جواز رجوعها في المبذول بإمكان رجوعه بعد

ص: ٢٦٦

رجوعها، فلو لم يجر له الرجوع كالمطلقة ثلاثا و كما إذا كانت المختلعه ممن ليست لها عده كاليائسه و غير المدخول بها لم يكن لها الرجوع في البذل، بل لا يبعد عدم صحه رجوعها فيما بذلت مع فرض عدم علمه بذلك الى انقضاء محل رجوعه، فلو رجعت عند نفسها و لم يطلع عليه الزوج حتى انقضت العده لا أثر لرجوعها.

[مسأله: ١٨ المبرأه قسم من الطلاق، فيعتبر فيه جميع شروطه المتقدمه]

مسأله: ١٨ المبرأه قسم من الطلاق، فيعتبر فيه جميع شروطه المتقدمه، و يعتبر فيه ما يشترط في الخلع من الفديه و الكراهه، فهى كالخلع طلاق بعوض ما تبدله المرأه، و تقع بلفظ الطلاق مجردا، بأن يقول الزوج بعد ما بذلت المرأه له شيئا ليطلقها «أنت طالق على ما بذلت» و بلفظ «بارأتك» متبعا بلفظ الطلاق، بأن يقول الزوج «بارأتك على كذا فأنت طالق»، و لا يقع بلفظ بارأتك مجردا.

[مسأله: ١٩ المبرأه و ان كانت كالخلع لكنها تفارقه بأمر ثلاثه]

مسأله: ١٩ المبرأه و ان كانت كالخلع لكنها تفارقه بأمر ثلاثه:

أحدها: انها تترتب على كراهه كل من الزوجين لصاحبه، بخلاف الخلع فإنه يترتب على كراهه الزوجه خاصه كما مر.

ثانيها: انه يشترط فيها ان لا تكون الفداء أكثر من مهرها، بل الأحوط أن يكون أقل منه، بخلاف الخلع فإنه فيه على ما تراضيا به ساوى المهر أو زاد عليه أو نقص عنه.

ثالثها: انه إذا أوقعت بلفظ «بارأت» يجب فيه اتباعه بالطلاق بقوله «فأنت أو هى طالق»، بخلاف الخلع، إذ يجوز أن يوقعه بلفظ «الخلع» مجردا كما مر، و ان قيل فيه أيضا بوجوب اتباعه بالطلاق لكن الأقوى خلافه كما مر.

[مسأله: ٢٠ طلاق المبرأه بئن كالخلع ليس للزوج فيه رجوع الا أن ترجع الزوجه فى الفديه قبل انقضاء العده]

مسأله: ٢٠ طلاق المبرأه بئن كالخلع ليس للزوج فيه رجوع الا أن ترجع الزوجه فى الفديه قبل انقضاء العده، فله الرجوع حينئذ إليها كما تقدم فى الخلع.

ص: ٢٤٧

[كتاب الظهار و الإيلاء و اللعان]

إشارة

كتاب الظهار و الإيلاء و اللعان

[القول فى الظهار]

إشارة

القول فى الظهار:

الذى كان طلاقا فى الجاهلية و موجبا للحرمة الأبدية، و قد غير شرع الإسلام حكمه و جعله موجبا لتحريم الزوجه المظاهرة و لزوم الكفاره بالعود (١) كما ستعرف تفصيله.

[مسألة: ١ صيغه الظهار أن يقول الزوج مخاطبا للزوجه «أنت على كظهر أمى»]

مسألة: ١ صيغه الظهار أن يقول الزوج (٢) مخاطبا للزوجه «أنت على كظهر أمى» أو يقول بدل أنت «هذه» مشيرا إليها أو زوجتى فلانه، و يجوز تبديل على بقوله منى أو عندى أو لى، بل الظاهر عدم اعتبار ذكر لفظه على و أشباهها أصلا، بأن يقول «أنت كظهر أمى»، و لو شبهها بجزء آخر من أجزاء الأم غير الظهر كرأسها أو يدها أو بطنها ففى وقوع الظهار قولان: أحوطهما ذلك بل لا يخلو من قوه، و لو قال «أنت كأمى أو أمى» قاصدا به التحريم لا علو المنزل و التعظيم أو كبر السن و غير ذلك لم يقع، و ان كان الأحوط خلافه، بل لا يترك الاحتياط.

[مسألة: ٢ لو شبهها بإحدى المحارم النسبية غير الام كالنبت و الأخت]

مسألة: ٢ لو شبهها بإحدى المحارم النسبية غير الام كالنبت و الأخت فمع

- ١- و حرمة بقوله تعالى «وَإِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنْكَرًا مِنَ الْقَوْلِ وَ زُورًا» مع ما ورد فى الرواية فى شأن نزول الآية من التصريح بكونه معصية.
- ٢- و يصح أن يقول «أنت كظهر أمى إن فعلت كذا»، فإذا فعلت ذلك وجبت الكفاره و يحرم عليه الوطى بعده، و اما قبل ذلك الفعل تجب الكفاره و لو كان الوطى هو الشرط.

ص: ٢٤٨

ذكر الظاهر بأن قال مثلاً «أنت على كظهر أختي» يقع الظهار على الأقوى، وبدونه كما إذا قال «كأختي» أو «كرأس أختي» لم يقع على اشكال (١).

[مسألة: ٣ الظهار الموجب للتحريم ما كان من طرف الرجل]

مسألة: ٣ الظهار الموجب للتحريم ما كان من طرف الرجل، فلو قالت المرأة لزوجها «أنت على كظهر أبي أو أختي» لم يؤثر شيئاً.

[مسألة: ٤ يشترط في الظهار وقوعه بحضور عدلين يسمعان قول المظاهر كالطلاق]

مسألة: ٤ يشترط في الظهار وقوعه بحضور عدلين يسمعان قول المظاهر كالطلاق، وفي المظاهر البلوغ والعقل والاختيار (٢)، فلا يقع من الصبي والمجنون ولا المكروه والساهي، بل ولا مع الغضب السالب للقصد، وفي المظاهره خلوها عن الحيض والنفاس وكونها في طهر لم يواقعها فيه على التفصيل المذكور في الطلاق، وفي اشتراط كونها مدخولاً بها قولان أصحهما ذلك.

[مسألة: ٥ الأقوى عدم اعتبار دوام الزوجيه في المظاهره]

مسألة: ٥ الأقوى عدم اعتبار دوام الزوجيه في المظاهره، بل يقع على المتمتع بها بل وعلى المملوكه.

[مسألة: ٦ إذا تحقق الظهار بشرائطه حرم على المظاهر وطى المظاهره]

مسألة: ٦ إذا تحقق الظهار بشرائطه حرم على المظاهر وطى المظاهره، ولا يحل له حتى يكفر فإذا كفر حل له وطئها، ولا تلزم كفاره أخرى بعد وطئها، ولو وطئها قبل أن يكفر كانت عليه كفارتان (٣)، وهل يحرم عليه قبل التكفير غير الوطى من سائر الاستمتاع كالقبلة والملاسه؟ فيه إشكال.

[مسألة: ٧ إذا طلقها رجعيًا ثم راجعها لم يحل له وطئها حتى يكفر]

مسألة: ٧ إذا طلقها رجعيًا ثم راجعها لم يحل له وطئها حتى يكفر، بخلاف ما إذا تزوجها جديداً بعد انقضاء العده أو في العده إذا كان الطلاق بائناً، فإنه يسقط حكم الظهار ويجوز له وطئها بلا تكفير.

[مسألة: ٨ كفاره الظهار كما مر في كتاب الكفارات أحد أمور ثلاثه مرتبه]

مسألة: ٨ كفاره الظهار كما مر في كتاب الكفارات أحد أمور ثلاثه مرتبه:

عتق رقبه، و إذا عجز عنه فصيام شهرين متتابعين، و إذا عجز عنه فإطعام ستين مسكيناً.

١- فلا يترك الاحتياط.

٢- والقصد فلا يقع من الهازل والسكران والنائم.

٣- و إذا تكرر الوطى تكررت الكفاره.

ص: ٢٦٩

[مسألة: ٩ إذا صبرت المظاهرة على ترك وطئها فلا اعتراض]

مسألة: ٩ إذا صبرت المظاهرة على ترك وطئها فلا اعتراض، و ان لم تصبر رفعت أمرها إلى الحاكم، فيحضره و يخيره بين الرجعه بعد التكفير و بين طلاقها، فان اختار أحدهما و الا أنظره ثلاثه أشهر من حين المرافعه، فإن انقضت المده و لم يختار أحد الأمرين حبسه و ضيق عليه في المطعم و المشرب حتى يختار أحدهما، و لا يجبره على خصوص أحدهما و لا يطلق عنه.

[القول في الإيلاء]**إشاره**

القول في الإيلاء:

و هو الحلف على ترك وطئ الزوجه الدائمه المدخول بها أبداً أو مده تزيد عن أربعة أشهر للإضرار بها، فلا يتحقق الإيلاء بالحلف على ترك وطئ المملوكه و لا المتمتع بها و لا لغير المدخول بها و لا بالحلف على ترك وطئها مده لا تزيد عن أربعة أشهر و لا فيما إذا كان لملا-حظه مصلحه كإصلاح لبنها أو كونها مريضه أو غير ذلك، و ان انعقد اليمين في جميع ذلك و يترتب عليه آثاره إذا اجتمع شروطه.

[مسألة: ١ لا ينعد الإيلاء كمطلق اليمين الا باسم الله تعالى المختص به أو الغالب إطلاقه عليه]

مسألة: ١ لا ينعد الإيلاء كمطلق اليمين الا باسم الله تعالى المختص به أو الغالب إطلاقه عليه، و لا يعتبر فيه العرييه و لا اللفظ الصريح في كون المحلوف عليه ترك الجماع في القبل كإدخال الفرج في الفرج، بل المعتبر صدق كونه حالفاً على ترك ذلك العمل بلفظ له ظهور في ذلك، فيكفي قوله «لا- أطؤك أو لا- أجامعك أو لا أمسك»، بل وقوله «لا جمع رأسى و رأسك و ساده أو مخده» إذا قصد بذلك ترك الجماع.

[مسألة: ٢ إذا تم الإيلاء بشرائطه فإن صبرت المرأة مع امتناعه عن مواقعه فلا كلام]

مسألة: ٢ إذا تم الإيلاء بشرائطه فإن صبرت المرأة مع امتناعه عن مواقعه فلا كلام، و الا فلها المرافعه إلى الحاكم، فيحضره و ينظره أربعة أشهر، فإن رجع و واقعها في هذه المده فهو و الا أجبره على أحد الأمرين اما الرجوع أو الطلاق، فان فعل أحدهما و الا ضيق عليه و حبسه حتى يختار أحدهما، و لا يجبره على أحدهما معينا.

ص: ٢٧٠

[مسألة: ٣ المشهور ان الأربعة التي ينظر فيها ثم يجبر على أحد الأمرين بعدها هي من حين الترافع]

مسألة: ٣ المشهور (١) ان الأربعة التي ينظر فيها ثم يجبر على أحد الأمرين بعدها هي من حين الترافع، وقيل من حين الإيلاء، فعلى هذا لو لم ترافع حتى انقضت المدة ألزمه بأحد الأمرين من دون إمهال و انتظار مده، و فيه تأمل.

[مسألة: ٤ يزول حكم الإيلاء بالطلاق البائن]

مسألة: ٤ يزول حكم الإيلاء بالطلاق البائن، فلو عقد عليها جديدا في العده أو بعدها كانت كأن لم يول عليها، بخلاف ما إذا طلقها رجعيًا فإنه و ان خرج بذلك من حقها فليست لها المطالبة و الترافع الى الحاكم لكن لا- يزول حكم الإيلاء إلا بانقضاء العده، فلو راجعها في العده عاد الى الحكم الأول، فلها المطالبة بحقها و المرافعه.

[مسألة: ٥ متى وطئها الزوج بعد الإيلاء لزمته الكفاره]

مسألة: ٥ متى وطئها الزوج بعد الإيلاء لزمته الكفاره، سواء كان في مده التربص أو بعدها أو قبلها لو جعلناها من حين المرافعه لأنه قد حث اليمين على كل حال و ان جاز له هذا الحث بل و جب بعد انقضاء المده و مطالبتها و أمر الحاكم به تخييرا (٢)، و بهذا يمتاز هذا اليمين عن سائر الايمان، كما أنه يمتاز عن غيره بأنه لا- يعتبر فيه ما يعتبر في غيره من كون متعلقه مباحا تساوى طرفاه أو كان راجحا دينا أو دنيا.

[القول في اللعان]**اشاره**

القول في اللعان:

و هي مباحله خاصه بين الزوجين، أثرها دفع حد أو نفى ولد كما تعرف تفصيله.

[مسألة: ١ إنما يشرع اللعان في مقامين: أحدهما فيما إذا رمى الزوج زوجته بالزنا]

مسألة: ١ إنما يشرع اللعان في مقامين: أحدهما فيما إذا رمى الزوج زوجته بالزنا، الثاني فيما إذا نفى ولديه من ولد في فراشه مع إمكان لحوقه به.

[مسألة: ٢ لا يجوز للرجل قذف زوجته بالزنا مع الريه و لا مع غلبه الظن ببعض الأسباب المريبه]

مسألة: ٢ لا- يجوز للرجل قذف زوجته بالزنا مع الريه و لا مع غلبه الظن ببعض الأسباب المريبه، بل و لا بالشياح و لا باخبار شخص ثقه. نعم يجوز مع اليقين لكن لا يصدق إذا لم تعترف به الزوجه و لم يكن بينه، بل يحد حد القذف مع مطالبتها، إلا إذا أوقع اللعان الجامع للشروط الآتية فيدرأ عنه الحد.

١- و هو الأقوى.

٢- بينه و بين الطلاق.

ص: ٢٧١

[مسألة: ٣ يشترط في ثبوت اللعان بالقذف أن يدعى المشاهده]

مسألة: ٣ يشترط في ثبوت اللعان بالقذف أن يدعى المشاهده، فلا لعان فيمن لم يدعها و من لم يتمكن منها كالأعمى فيحدان مع عدم البينه، و ان لا يكون له بينه فان كانت له بينه تتعين إقامتها لنفى الحد و لا لعان.

[مسألة: ٤ يشترط في ثبوت اللعان أن تكون المقذوفه زوجه دائمه]

مسألة: ٤ يشترط في ثبوت اللعان أن تكون المقذوفه زوجه دائمه (١)، فلا لعان في قذف الأجنبية بل يحد القاذف مع عدم البينه، و كذا في المنقطعه على الأقوى، و ان تكون مدخولا بها فلا لعان فيمن لم يدخل بها، و ان تكون غير مشهوره بالزنا و الا فلا لعان، بل و لا حد حتى يدفع باللعان، بل عليه التعزير (٢) لو لم يدفعه عن نفسه بالبينه.

[مسألة: ٥ لا يجوز للرجل أن ينكر ولديه من تولد في فراشه مع إمكان لحوقه به]

مسألة: ٥ لا يجوز للرجل أن ينكر ولديه من تولد في فراشه مع إمكان لحوقه به، بأن دخل بأمه (٣) و قد مضى منه الى زمان وضعه سته أشهر فصاعداً و لم يتجاوز عن أقصى مده الحمل حتى فيما إذا فجر أحدّها فضلاً عما إذا اتهمها، بل يجب عليه الإقرار بولديته، فعن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ «أَيُّمَا رَجُلٍ جَحَدَ وَلَدَهُ وَهُوَ يَنْظُرُ إِلَيْهِ احْتَجَبَ اللَّهُ مِنْهُ وَفُضِحَهُ عَلَى رِءُوسِ الْخَلَائِقِ». نعم يجب عليه (٤) ان ينفيه و لو باللعان مع علمه بعدم تكونه منه من جهه علمه باختلال شروط الالتحاق به إذا كان بحسب ظاهر الشرع لحوقه به لو لا نفيه، لثلا يلحق بنسبه من ليس منه فيترتب عليه حكم الولد في الميراث و النكاح و نظر محارمه و غير ذلك.

[مسألة: ٦ إذا نفى ولديه من ولد في فراشه فان علم انه دخل بأمه دخولا يمكن معه لحوق الولد به]

مسألة: ٦ إذا نفى ولديه من ولد في فراشه فان علم انه دخل بأمه دخولا يمكن معه لحوق الولد به أو أقر هو بذلك و مع ذلك نفاه لا يسمع منه هذا النفي و لا ينتفى منه لا باللعان و لا بغيره، و أما لو لم يعلم ذلك و لم يقر به و قد نفاه- اما مجردا عن ذكر السبب بأن قال هذا ليس ولدى أو مع ذكر السبب بأن قال لأنى لم ادخل

١- بالغه عاقله سالمه عن الصمم و الخرس.

٢- وجوبه في المشهوره المتجاهره بالزنا غير معلوم.

٣- إذا دخل ماؤه في فرجها بأى وسيله.

٤- على الأحوال.

ص: ٢٧٢

بأمه أصلاً (١) - أو أنكر دخولا يمكن تكونه منه فحينئذ و ان لم ينتف عنه بمجرد نفيه لكن باللعان ينتفى عنه.

[مسألة: ٧ إنما يشرع اللعان لنفى الولد إذا كانت المرأة منكوبة بالعقد الدائم]

مسألة: ٧ إنما يشرع اللعان لنفى الولد إذا كانت المرأة منكوبة بالعقد الدائم، و اما ولد المتمتع بها فينتفى بنفيه من دون لعان، و ان لم يجر له نفيه و لم يعلم بالانتفاء. نعم لو علم أنه قد دخل بها دخولا يمكن تكون الولد منه أو أقر بذلك و مع ذلك قد نفاه لم ينتف عنه بنفيه و لم يسمع منه ذلك، كما هو كذلك في الدائمة، فالفرق بين الدائمة و المتمتع بها انما هو فيما إذا كانت المرأة تحتها و ولدت ولدا و لم يعلم دخول الرجل بها دخولا يمكن تكون الولد منه و لم يقر الزوج بذلك و قد نفاه الزوج و احتمل صدقه و كذبه، ففي ولد الدائمة لم ينتف عنه الا- باللعان و يشرع اللعان لنفيه، و في ولد المتمتع بها ينتفى عنه بمجرد نفيه بحسب ظاهر الشرع و لا يشرع فيه اللعان.

[مسألة: ٨ لا فرق في مشروعيه اللعان لنفى الولد بين كونه حملاً أو منفصلاً]

مسألة: ٨ لا فرق في مشروعيه اللعان لنفى الولد بين كونه حملاً أو منفصلاً.

[مسألة: ٩ من المعلوم ان انتفاء الولد عن الزوج لا يلزم كونه ولد زنا]

مسألة: ٩ من المعلوم ان انتفاء الولد عن الزوج لا- يلزم كونه ولد زنا لاحتمال تكونه عن وطى شبهه أو غيره، فلو علم الرجل بعدم التحاق الولد به و ان جاز له بل وجب عليه نفيه (٢) عن نفسه لكن لا يجوز له أن يرميها بالزنا (٣) و ينسب ولدها بكونه ولد زنا.

[مسألة: ١٠ لو أقر بالولد لم يسمع إنكاره له بعد ذلك]

مسألة: ١٠ لو أقر بالولد لم يسمع إنكاره له بعد ذلك، سواء كان إقراره بالصريح أو بالكناية مثل أن يبشر به و يقال له بارك الله لك في مولودك فيقول آمين أو إن شاء الله تعالى، بل قيل انه إذا كان الزوج حاضراً وقت الولادة و لم ينكر الولد مع ارتفاع

١- على قول من لم يشترط في اللعان الدخول، و اما بناء على اعتباره كما اختاره فلا لعان ما لم يثبت الدخول.

٢- على الأحوط كما مر.

٣- إلا إذا علم بكونه من زنا.

ص: ٢٧٣

العذر لم يكن له إنكاره بعد ذلك، بل نسب ذلك الى المشهور (١).

[مسألة: ١١ لا يقع اللعان الا عند الحاكم الشرعى أو من نصبه لذلك]

مسألة: ١١ لا يقع اللعان الا عند الحاكم الشرعى أو من نصبه لذلك، و صورته أن يبدأ الرجل و يقول بعد ما قذفها أو نفى ولدها «أشهد بالله انى لمن الصادقين فيما قلت من قذفها أو من نفى ولدها» يقول ذلك اربع مرات، ثم يقول مره واحده «لعنه الله على ان كنت من الكاذبين»، ثم تقول المرأه بعد ذلك اربع مرات «أشهد بالله انه لمن الكاذبين فى مقالته من الرمى بالزنا أو نفى الولد»، ثم تقول مره واحده «ان غضب الله على ان كان من الصادقين».

[مسألة: ١٢ يجب أن تكون الشهاده و اللعن على الوجه المذكور]

مسألة: ١٢ يجب أن تكون الشهاده و اللعن على الوجه المذكور، فلو قال أو قالت أحلف أو أقسم أو شهدت أو انا شاهد أو بدلا لفظ الجلاله بالرحمن أو بخالق البشر أو بصانع الموجودات أو قال الرجل انى صادق أو لصادق أو من الصادقين من غير ذكر اللام أو قالت المرأه انه لكاذب أو كاذب أو من الكاذبين لم يقع، و كذا لو أبدل الرجل اللعنه بالغضب و المرأه بالعكس.

[مسألة: ١٣ يجب أن يكون إتيان كل منهما باللعان بعد إلقاء الحاكم إياه عليه]

مسألة: ١٣ يجب أن يكون إتيان كل منهما باللعان بعد إلقاء الحاكم إياه عليه، فلو بادر به قبل أن يأمر الحاكم به لم يقع.

[مسألة: ١٤ يجب أن يكون النطق بالعريه مع القدره]

مسألة: ١٤ يجب أن يكون النطق بالعريه مع القدره، و يجوز بغيرها مع التعذر.

[مسألة: ١٥ يجب أن يكونا قائمين عند التللفظ بألفاظهما الخمسه]

مسألة: ١٥ يجب أن يكونا قائمين (٢) عند التللفظ بألفاظهما الخمسه، و هل يعتبر ان يكون قائمين معا عند تلفظ كل منهما أو يكفى قيام كل منهما عند تلفظه بما يخصه؟ أحوطهما الأول.

[مسألة: ١٦ إذا وقع اللعان الجامع للشرائط منهما يترتب عليه أحكام أربعه]

مسألة: ١٦ إذا وقع اللعان الجامع للشرائط منهما يترتب عليه أحكام أربعه:

الأول انفساخ عقد النكاح و الفرقه بينهما. الثانى الحرمة الأبديه، فلا تحل له ابدا و لو

١- لكنه مشكل إلا إذا ظهر منه أمارات التصديق بكونه ولده.

٢- على الأحوط.

ص: ٢٧٤

بعقد جديد، و هذان الحكمان ثابتان في مطلق اللعان سواء كان للقذف أو لنفى الولد.

الثالث سقوط حد القذف عن الزوج بلعانه و سقوط حد الزنا عن الزوجه بلعانها، فلو قذفها ثم لاعن و نكلت هي اللعان تخلص الرجل عن حد القذف و تحد المرأة حد الزانية، لان لعان الرجل بمنزله البيه في إثبات زنا الزوجه. الرابع انتفاء الولد عن الرجل دون المرأة ان تلاعنا لنفيه، بمعنى أنه لو نفاه و ادعت الزوجه كون الولد له فتلاعنا لم يكن توارث بين الرجل و الولد فلا يرث كل منهما عن الآخر، و كذا بين الولد و كل من انتسب إليه بالأبوة كالجد و الجده و الأخ و الأخت للأب، و كذا الأعمام و العمات، بخلاف الام و من انتسب اليه بها، حتى ان الاخوه للأب و الام بحكم الاخوه للأم.

[مسألة: ١٧ إذا كذب نفسه بعد ما لعن لنفى الولد لحق به الولد فيما عليه لا فيما له]

مسألة: ١٧ إذا كذب نفسه بعد ما لعن لنفى الولد لحق به الولد فيما عليه لا فيما له، فيرثه الولد (١) و لا يرثه الأب و لا من يتقرب به. و سيجىء تفصيله في كتاب الميراث إن شاء الله تعالى.

١- لكن لا يرث أقارب أبيه بإقراره إلا إذا أقروا به أيضا، كما انهم لا يرثونه إلا بإقراره.

ص: ٢٧٥

[كتاب الميراث]**اشاره**

كتاب الميراث و هو مشتمل على مقدمه و مقاصد و لواحق

[أما المقدمه]**اشاره**

أما المقدمه فتشتمل على أمور:

[الأمر الأول: فى موجبات الإرث و أسبابه على الإجمال]**اشاره**

الأمر الأول: فى موجبات الإرث و أسبابه على الإجمال، و هى ثلاثه:

[الأول النسب]

الأول النسب (١)، و هو ثلاث طبقات مرتبه لا يرث واحد من المرتبه اللاحقه مع وجود وارث من المرتبه السابقه:

الطبقه الاولى: و هى صنفان الأبوان من غير ارتفاع و الأولاد ذكرا أو أنثى بلا واسطه أو معها.

الطبقه الثانيه: و هى أيضا صنفان الأجداد و الجدات لأب أو أم و ان علو أو الاخوه و الأخوات و أولادهم و ان نزلوا لأب كانوا أو لام أو لهما.

الطبقه الثالثه: الأعمام و العمات و الأخوال و الخالات و ان علوا و أولادهم و ان نزلوا، و يعد من فى هذه الطبقه كلهم صنفا واحدا.

[الثانى الزوجيه]

الثانى الزوجيه، و بها يرث الزوجان كل من الآخر.

[الثالث الولاء]

الثالث الولاء، و هو ثلاثه مرتبه: ولاء العتق، ثم ولاء ضامن الجريره، ثم ولاء الإمامه.

ص: ٢٧٦

[الأمر الثاني الوارث]

إشارة

□
الأمر الثاني الوارث: اما يرث بالفرض، و اما يرث بالقرايه. و المراد بالفرض هو السهم المقدر و الكسر المعين الذي سماه الله تعالى في كتابه الكريم، و الفروض ستة و أربابها ثلاثة عشر: النصف لبنت واحده (١) إذا لم يكن معها ابن، و أخت واحده لأبوين أو لأب إذا لم يكن معها أخ كذلك، و الزوج إذا لم يكن للزوجه ولد (٢).

و الربع للزوج إذا كان للزوجه ولد، و للزوجه إذا لم يكن للزوج ولد. و الثمن للزوجه إذا كان للزوج ولد. و الثلث للأم مع عدم الولد للميت (٣) و لا- الإخوه بالشرائط الآتية، و للأخ (٤) و الأخت من الام مع التعدد. و الثلثان للبنتين فصاعدا مع عدم وجود الابن، و للأختين فصاعدا لأبوين أو لأب مع وجود الأخ (٥). و السدس للأب مع وجود الولد (٦)، و للأم مع الولد أو وجود الاخوه للميت بالشروط الآتية، و للأخ أو الأخت للأم مع عدم التعدد.

[مسألة: ١ قد ظهر مما مر أن أهل الطبقة الثالثة من ذوى الأنساب لا فرض لهم]

مسألة: ١ قد ظهر مما مر أن أهل الطبقة الثالثة من ذوى الأنساب لا- فرض لهم و انما يكون إرثهم بالقرايه و ان الزوجين وراثتهما بالفرض مطلقا، و أما الطبقة الاولى و الثانية فبعضهم لا فرض له أصلا كالأب و الأخ للأبوين أو لأب، و بعضهم ذو فرض مطلقا كالأم، و بعضهم ذو فرض على حال دون حال كالأب، فإنه ذو فرض مع وجود الولد للميت و ليس له فرض مع عدم الولد، و كالبنت و البنين، و كذا الأخت و الأختان لأب أو أبوين، فإن لهن الفرض إذا لم يكن معهن ذكر و ليس لهن

١- بأن لم يكن معها أخ أو أخت غير ممنوع الإرث، و ممنوع الإرث في جميع الفروض كالمعدوم.

٢- و ان نزل، و كذا في الفروض الثلاثة التالية.

٣- و ان نزل.

٤- يعنى للابنتين من ولد الام فصاعدا.

٥- للأبوين في الأول و للأب في الثاني.

٦- و ان نزل و كذا مع الام.

ص: ٢٧٧

فرض إذا كان معهن ذكر.

[مسألة: ٢ ظهر مما ذكر أن من كان له فرض على قسمين]

مسألة: ٢ ظهر مما ذكر أن من كان له فرض على قسمين:

أحدهما: من ليس له الا فرض واحد ولا ينقص ولا يزيد فرضه بتبدل الأحوال، كالأب فإنه يكون ذا فرض في صورته وجود الولد و فرضه ليس الا السدس مطلقا، وكذلك البنت الواحدة و البنات فصاعدا مع عدم الابن، و كذا الأخت و الأختان لأب أو أبوين مع عدم الأخ، فان فرضهن النصف أو الثلثان مطلقا، و هؤلاء و ان كانوا ذوى فرض على حال دون حال الا أن فرضهم لا يزيد ولا ينقص بتبدل الأحوال.

و قد يكون من كان له فرض على كل حال لا يتغير فرضه بتبدل الأحوال، و ذلك كالأخ أو الأخت للأم، فمع الوحده كان فرضه السدس و مع التعدد الثلث، و لا يزيد على ذلك و لا ينقص فى جميع الأحوال.

الثانى: من كان فرضه يتغير بتبدل الأحوال، كالأم فإن لها الثلث تاره و السدس أخرى، و كذا الزوجان فان للزوج نصف مع عدم الولد و الربع مع وجوده و للزوجه الثمن مع وجود الولد و الربع مع عدمه.

[الأمر الثالث فى موانع الإرث]**إشاره**

الأمر الثالث فى موانع الإرث، و هى ثلاثه (١):

[الأول الكفر باصنافه]**إشاره**

الأول الكفر باصنافه أصليا كان أو عن ارتداد، فلا يرث الكافر من المسلم أصلا و ان كان قريبا و انما يختص إرثه بالمسلم و ان كان بعيدا، فلو كان له ابن كافر و لابن ابن مسلم يرثه ابن الابن لا الابن، و كذا لو كان له ابن كافر و أخ أو عم أو ابن عم مسلم يرثه المسلم دونه، بل و كذا لو لم يكن له وارث من ذوى الأنساب و كان له معتق أو ضامن جريره مسلم يختص إرثه بهما دونه، و إذا لم يكن له وارث مسلم فى جميع الطبقات من ذوى الأنساب و غيرهم كان ممن لا وارث له و اختص إرثه بالإمام عليه السلام و لم يرث ابنه الكافر منه شيئا.

١- و هى المشهوره منها و الا فقد يعد عشره و قد يعد موانع بعض الإرث منها فيكون قريبا من عشرين بل فى الدروس أنهاها إلى عشرين.

[مسألة: ٣ إذا مات الكافر أصليا أو مرتدا عن فطره أو مله و له وارث مسلم و كافر ورثه المسلم]

مسألة: ٣ إذا مات الكافر أصليا أو مرتدا عن فطره أو مله و له وارث مسلم و كافر ورثه المسلم و ان كان بعيدا كالمعتق و ضامن الجريه دون الكافر و ان كان قريبا كالأب و الابن، و ان لم يكن له وارث مسلم بل كان جميع ورثته كفارا يرثونه على قواعد الإرث، إلا إذا كان مرتدا فطريا أو مليا فان ميراثه للإمام دون ورثته الكفار.

[مسألة: ٤ لو مات مسلم أو كافر و كان له وارث كافر و وارث مسلم غير الامام و أسلم بعد موته وارثه الكافر]

مسألة: ٤ لو مات مسلم أو كافر و كان له وارث كافر و وارث مسلم غير الامام و أسلم بعد موته وارثه الكافر، فان كان وارثه المسلم واحدا (١) اختص بالإرث و لم ينفع لمن أسلم إسلامه، و كذا ان كان متعددا و كان إسلام من أسلم بعد قسمه الميراث بينهم، و أما لو أسلم قبل القسمة شاركهم في الإرث ان ساوهم في المرتبة و اختص بالإرث و حجبهم عنه ان تقدم عليهم، كما إذا كان ابنا للميت و هم اخوته.

[مسألة: ٥ لو أسلم الوارث بعد قسمه بعض التركة دون بعض كان لكل منهما حكمه]

مسألة: ٥ لو أسلم الوارث بعد قسمه بعض التركة دون بعض كان لكل منهما حكمه، فلم يرث فيما قسم و اختص بالإرث أو شارك فيما لم يقسم.

[مسألة: ٦ لو مات مسلم عن ورثه كفار ليس بينهم مسلم فأسلم بعضهم بعد موته]

مسألة: ٦ لو مات مسلم عن ورثه كفار ليس بينهم مسلم فأسلم بعضهم بعد موته اختص هو بالإرث و لم يرثه الباقيون و لم ينته الأمر الى الامام، و كذا الحال لو كان الميت مرتدا و خلف ورثه كفارا و أسلم بعضهم بعد موته فإن الإرث يختص به.

[مسألة: ٧ لو مات كافر أصلي و لم يخلف إلا ورثه كفارا ليس بينهم مسلم فأسلم بعضهم بعد موته]

مسألة: ٧ لو مات كافر أصلي و لم يخلف إلا ورثه كفارا ليس بينهم مسلم فأسلم بعضهم بعد موته فالظاهر أنه لا أثر لإسلامه و كان الحكم كما قبل إسلامه، فإن تقدمت طبقته على طبقه الباقيين كما إذا كان ابنا للميت و هم اخوته اختص الإرث به، و ان ساوهم في طبقه شاركهم، و ان تأخرت طبقته كما إذا كان عما للميت و هم اخوته اختص الإرث بهم. و يحتمل (٢) ان تكون مشاركته مع الباقيين في صورته مساواته معهم في

١- الأ- إذا كانت هي الزوجه، فإنه ان أسلم الوارث الكافر قبل تقسيم الإرث بينها و بين الإمام يأخذ نصيبه، فلو كان ولدا فللزوجه

نصيها الأدنى و الا فالأعلى، و أما ان كان الوارث منحصرًا بالإمام عليه السلام فإن أسلم الكافر من الورثه فهو أولى منه عليه السلام.
٢- لكن لا دليل عليه.

ص: ٢٧٩

الطبقه انما هو فيما إذا كان إسلامه بعد قسمه التركة بينه وبينهم، و أما إذا كان قبلها اختص الإرث به، و كذا اختصاص طبقه السابقه بالإرث في صورته تأخر طبقه من أسلم انما هو فيما إذا كان من طبقه السابقه واحدا أو متعددا و كان إسلام من أسلم بعد قسمه التركة بينهم، و أما إذا كان إسلامه قبل القسمه اختص الإرث به.

مسألة: ٨ المراد بالمسلم و الكافر وارثا و موروثا و حاجبا و محجوبا أعم منهما حقيقه و مستقلا

مسألة: ٨ المراد بالمسلم و الكافر وارثا و موروثا و حاجبا و محجوبا أعم منهما حقيقه و مستقلا أو حكما و تبعا، فكل طفل كان أحد أبويه مسلما حال انعقاد نطقته مسلم حكما و تبعا فيلحقه حكمه، و ان ارتد بعد ذلك المتبوع فلا يتبعه الطفل في الارتداد الطارئ. نعم يتبعه في الإسلام إذا أسلم أحد أبويه قبل بلوغه بعد ما كانا كافرين حين انعقاد نطقته بحكم الكافر حتى يسلم أحدهما قبل بلوغه أو أظهر الإسلام هو بعد بلوغه، فعلى ما ذكرنا لو مات كافر و له أولاد كفار و له أطفال أخ مسلم أو أخت مسلمه يرثه أولئك الأطفال دون الأولاد، و لو كان له ابن كافر و طفل ابن مسلم يرثه طفل ابنه دون ابنه، و لو مات مسلم و له طفل ثم مات ذلك الطفل و ليس له وارث مسلم في جميع الطبقات كان وارثه الامام كما هو الحال في الميت المسلم، و لو مات طفل بين كافرين و له مال و كان ورثته كلهم كفارا ليس بينهم مسلم ورثه الكفار على ما فرض الله دون الامام. هذا إذا كان أبواه كافرين أصليين، و اما إذا كانا مرتدين فهل لهذا الطفل حكم الكفر الارتدادي حتى يكون وارثه الإمام أو حكم الكافر الأصلي حتى يرثه ورثته الكفار؟ وجهان لا يخلو ثانيهما من قوه.

مسألة: ٩ المسلمون يتوارثون و ان اختلفوا في المذاهب و الأصول و العقائد

مسألة: ٩ المسلمون يتوارثون و ان اختلفوا في المذاهب و الأصول و العقائد، فيرث المحق منهم عن مبطلهم و بالعكس و مبطلهم عن مبطلهم. نعم الغلايه و الخوارج و النواصب و من أنكر ضروريا من ضروريات الدين كوجوب الصلاه و صوم شهر رمضان كفار أو بحكمهم، فيرث منهم المسلمون و هم لا يرثون منهم.

مسألة: ١٠ الكفار يتوارثون و ان اختلفوا في الممل و النحل

مسألة: ١٠ الكفار يتوارثون و ان اختلفوا في الممل و النحل، فيرث النصراني

ص: ٢٨٠

من اليهودى و بالعكس، بل و يرث الذمى من الحربى و بالعكس، لكن يشترط فى إرث الكافر من الكافر فقد الوارث المسلم، فان وجد و ان كان بعيدا يحجب الكافر و ان كان قريبا كما تقدم تفصيله.

[مسألة: ١١ المرتد- و هو من خرج عن الإسلام و اختار الكفر بعد ما كان مسلما- على قسمين فطرى و ملى]

مسألة: ١١ المرتد- و هو من خرج عن الإسلام و اختار الكفر بعد ما كان مسلما- على قسمين فطرى و ملى: و الأول من كان أحد أبويه مسلما حال انعقاد نطقته ثم أظهر الإسلام بعد بلوغه ثم خرج عنه، و الثانى من كان أبواه كافرين حال انعقاد نطقته ثم أظهر الكفر بعد البلوغ فصار كافرا أصليا ثم أسلم ثم عاد الى الكفر كنصرانى أسلم ثم عاد الى نصرانيته.

فالفطرى ان كان رجلا تبين منه زوجته و يفسخ نكاحها بغير طلاق و تعتد عده الوفاة ثم تتزوج بالغير ان أرادت و يقسم أمواله التى كانت له حين ارتداده بين ورثته بعد أداء ديونه كالميت، و لا ينتظر موته و لا تفيد توبته و رجوعه إلى الإسلام فى رجوع زوجته و ماله اليه. نعم تقبل توبته باطنا على الأقوى، بل ظاهرا أيضا بالنسبة الى بعض الاحكام، فيطهر بدنه و تصح عباداته و يملك الأموال الجديدة بأسبابه الاختيارية كالتجاره و الحيازه و القهرية كالإرث، و يجوز له التزويج بالمسلمه، بل له تجديد العقد على الزوجه السابقه. و ان كان امرأه بقيت أموالها على ملكها و لا تنتقل الى ورثتها الا بموتها و تبين من زوجها المسلم فى الحال بلا اعتداد ان كانت غير مدخول بها و مع الدخول بها يفسخ نكاحها (١) لكن عليها العده عده الطلاق، فان تابت و هى فى العده عادت الزوجيه و ان لم تتب حتى انتفت العده بانث من زوجها.

و أما الملى سواء كان رجلا أو امرأه فلا تنتقل أمواله إلى ورثته الا بالموت، و يفسخ النكاح بين المرتد و زوجته المسلمه و كذا بين المرتد و زوجها المسلم بمجرد الارتداد بدون اعتداد مع عدم الدخول و مع الاعتداد عده الطلاق مع الدخول، فان

١- قد مر منه قدس سره أن الفسخ فيها و فى المرتد الملى مطلقا رجلا كان أو امرأه موقوف على انقضاء العده، فراجع و هو الأوفق بالقواعد.

ص: ٢٨١

تاب أو تابت قبل انقضاء العده عادت الزوجيه و الا فلا كما عرفت في المرأه المرتده عن فطره.

[الثاني من موانع الإرث القتل]

اشاره

(الثاني من موانع الإرث القتل).

[مسأله: ١٢ لا يرث القاتل من المقتول إذا كان القتل عمدا ظلما]

مسأله: ١٢ لا- يرث القاتل من المقتول إذا كان القتل عمدا ظلما، و يرث منه إذا قتله بحق، كما إذا كان قصاصا أو حدا أو دفاعا عن نفسه أو عرضه أو ماله و كذا إذا كان خطأ محضا كما إذا رمى الى طائر فأخطأ و أصاب قريبه فإنه يرثه. نعم لا يرث من ديته التي تتحملها العاقله على الأقوى. و اما شبه العمد- و هو ما إذا كان قاصدا لإيقاع الفعل على المقتول غير قاصد للقتل و كان الفعل مما لا يترتب عليه القتل في العاده كما إذا ضربه ضربا خفيفا للتأديب فأدى الى قتله- ففي كونه كالعمد المحض مانعا عن الإرث أو كالخطأ المحض؟ قولان أفواهما أولهما (١)، خصوصا إذا كان إيقاع الفعل بغير حق، كما إذا ضربه ضربا خفيفا لا للتأديب أو كان الضارب من ليس له ولايه التأديب فأدى الى قتله.

[مسأله: ١٣ لا فرق في القتل العمدي الظلمي في مانعيته من الإرث بين ما كان بالمباشره]

مسأله: ١٣ لا فرق في القتل العمدي الظلمي في مانعيته من الإرث بين ما كان بالمباشره كما إذا ذبحه أو رماه بالرصاص، و بين ما كان بالتسبيب كما إذا رماه في مسبعه فافترسه السبع، أو حبسه في مكان زمانا طويلا بلا قوت فمات جوعا، أو أحضر عنده طعاما مسموما بدون علم منه فأكله الى غير ذلك من التسيبات التي ينسب و يسند معها القتل الى المسبب. نعم بعض التسيبات التي قد يترتب عليها التلف مما لم ينسب و لم يسند التلف الى المسبب كحفر البئر و إلقاء المزلق و المعائر في الطرق و المعابر و غير ذلك و ان أوجب الضمان و الديه على مسببها إذا تلف أحد بسببها كما هو مذكور في كتابي الغصب و الدييات الا انها غير مانعه من الإرث، فيرث حافر البئر في الطريق عن قريبه الذي وقع و مات فيه.

[مسأله: ١٤ كما أن القاتل ممنوع عن الإرث من المقتول كذلك لا يكون حاجبا عن من هو دونه في الدرجه]

مسأله: ١٤ كما أن القاتل ممنوع عن الإرث من المقتول كذلك لا- يكون حاجبا عن من هو دونه في الدرجه و متأخر عنه في الطبقة، فوجوده كالعدم، فلو قتل شخص أباه و كان له

ص: ٢٨٢

ابن و لم يكن لأبيه أولاد غير القاتل ورث ابن القاتل من جده، و كذا إذا انحصر أولاد المقتول في ابنه القاتل و له اخوه كان ميراثه لإخوته دون ابنه، بل لو لم يكن غير القاتل قريب و كان له معتق أو ضامن جريره كان ميراثه لهما، و ان لم يكونا له أيضا ورثه الإمام.

[مسألة: ١٥ الدية في حكم مال المقتول يقضى منها ديونه و يخرج منها وصاياہ]

مسألة: ١٥ الدية في حكم مال المقتول يقضى منها ديونه و يخرج منها وصاياہ أو لا قبل الإرث ثم يورث الباقي كسائر الأموال، سواء كان القتل عمدا و صالحوا عن القصاص بالديه أو كان شبه عمد أو خطأ محضا، و يرثها كل مناسب و مناسب حتى الزوجين في القتل العمدى و ان لم يكن لهما حق القصاص، لكن إذا وقع الصلح و التراضى بالديه ورثا نصيبهما منها. نعم لا يرث المتقرب (١) بالأم وحدها كالأخ و الأخت للأم من الدية شيئا.

[الثالث من الموانع الرق]

اشاره

الثالث من الموانع الرق.

[مسألة: ١٦ الرقيه مانعه عن الإرث في الوارث و الموروث]

مسألة: ١٦ الرقيه مانعه عن الإرث في الوارث و الموروث، فلا يرث الرق من الحر و كذا العكس و ان قلنا بقابليه الرق للملك، فان ملكه بعد موته لمولاه.

فمن مات و له وارث حر و وارث مملوك فالميراث للحر و ان كان بعيدا كضامن الجريره دون المملوك و ان كان قريبا كالوالد و الولد، و ليس يحجب الرق من كان تقربه بالميت بسببه، فلو كان الوارث رقا و له ولد حر لم يمنع الولد عن الإرث برق أبيه بل يكون هو الوارث دونه.

[مسألة: ١٧ لو مات شخص و له وارث مملوك و وارث حر فأعتق المملوك بعد موته]

مسألة: ١٧ لو مات شخص و له وارث مملوك و وارث حر فأعتق المملوك بعد موته، فان تعدد الحر و كان عتق المملوك قبل قسمه التركة بين الأحرار شاركهم ان ساوهم في المرتبه و اختص بالإرث ان كان أولى، و ان كان الحر واحدا (٢)، أو كان

١- بل خصوص الاخوه و الأخوات للأم كما مر في الروايه، و أما غيرهما من المتقرب لها فالظاهر أنه يرثها.

٢- إذا كان الواحد هي الزوجه فلا يبعد ان يشتري الرق من نصيبه و يفك و يعطى عليه بقيه نصيبه ان كان، و ان لم يف نصيبه بثمانه

فأعتق قبل قسمه الإرث بين الزوجه و الامام عليه السلام يعطى نصيبه، و ان أعتق بعد القسمه فلا نصيب له.

ص: ٢٨٣

عتق المملوك بعد القسمة لم يكن له نصيب.

[مسأله: ١٨ لو لم يكن له وارث فى جميع الطبقات سوى المملوك يشتري من مال الميت و يعتق]

مسأله: ١٨ لو لم يكن له وارث فى جميع الطبقات سوى المملوك يشتري من مال الميت و يعتق، و إذا بقى شىء يعطى له بعنوان الإرث، و ليس لمالكه الامتناع عن بيعه، بل يقهر عليه لو امتنع، بل ليس له الإجحاف و الاقتراح فى الثمن، فيعطى له القيمة العادله و يؤخذ منه المملوك و يعتق، و المباشر لذلك هو الحاكم، و مع عدمه عدول المؤمنين، بل غيرهم أيضا مع عدمهم على نحو الوجوب الكفائى.

[مسأله: ١٩ إذا كان المملوك أبا أو اما للميت لا اشكال و لا خلاف فى انه يشتري و يعتق]

مسأله: ١٩ إذا كان المملوك أبا أو اما للميت لا اشكال و لا خلاف فى انه يشتري و يعتق، و الظاهر جريان هذا الحكم فى كل قريب له و لا سيما الأولاد.

[مسأله: ٢٠ إذا لم يف التركة بتمام ثمن المملوك فالظاهر أنه يشتري بها شقص منه]

مسأله: ٢٠ إذا لم يف التركة بتمام ثمن المملوك فالظاهر أنه يشتري بها (١) شقص منه و يعتق و يسعى هو فى الباقي.

و هنا فروع آخر لا جدوى فى التعرض بها لقله الابتلاء بها. و يلحق بموانع الإرث أمور ينبغى ان يذكر فى ضمن مسائل:

[مسأله: ٢١ اللعان الجامع للشرائط إذا وقع بين الزوجين يقطع التوارث بينهما]

مسأله: ٢١ اللعان الجامع للشرائط إذا وقع بين الزوجين يقطع التوارث بينهما، و إذا وقع فى مقام نفى الولد يقطع التوارث بين الأب و الولد، و كذا التوارث بين الولد و كل من تقرب إليه بواسطة الأب كالجدة و الجده للأب و الأعمام و العمات و أولادهم، فينحصر التوارث بين الولد و الام و بينه و بين من تقرب إليه بالأم كالأخ و الأخت للأم و الأخوال و الخالات و أولادهم، حتى أنه لو كان له أخ للأب و الام و أخ للأم كان كمن له اخوان للأم فيرثان بالسوية، و ان اعترف الأب بعد اللعان بولديته يرثه الولد دون العكس (٢).

[مسأله: ٢٢ الحمل يرث و يورث إذا انفصل حيا و ان مات من ساعته]

مسأله: ٢٢ الحمل يرث و يورث إذا انفصل حيا و ان مات من ساعته، و يعرف حياته بعد انفصاله قبل موته من ساعته بأن يتحرك أو يصبح بعد سقوطه. و لا يشترط

- ١- بل الأظهر ان المال للإمام عليه السلام و لا يشتري به البعض.
- ٢- إلا إذا أقر الولد به أيضا.

ص: ٢٨٤

ولوج الروح فيه حين موت المورث، بل يكفي انعقاد نطفته حينه، فإذا مات أحد و تبين الحمل في زوجته بعد موته و كان بحيث يلحق به شرعا يرثه إذا انفصل حيا.

و لا يعتبر في وارثيته و مورثيته الصياح بعد السقوط بعد ما علم سقوطه حيا بالحركة اليينه و غيرها.

[مسألة: ٢٣ الحمل ما دام حملا لا يرث و لكن يجب من كان متأخرا عنه في المرتبه أو في الطبقة]

مسألة: ٢٣ الحمل ما دام حملا لا يرث و لكن يجب من كان متأخرا عنه في المرتبه أو في الطبقة، فلو كان للميت حمل و له أحفاد و أخوه يحجبون عن الإرث و لم يعطوا شيئا حتى يتبين الحال، فان سقط حيا اختص بالإرث، و ان سقط ميتا يرثوا. و لو كان للميت وارث آخر في مرتبه الحمل و طبقته- كما إذا كان له أولاد أو أبوان- يعزل للحمل نصيب ذكرين و يعطى الباقي للباقيين، ثم بعد تبين الحال ان سقط ميتا يعطى ما عزله للوارث الأخر، و لو تعدد وزع بينهم على ما فرض الله، فلو كان للميت ابن واحد يعطى الثلث و يعزل للحمل الثلثان، و لو كانت له بنت واحده أعطيت الخمس و عزل للحمل أربعة أخماس، و لو كان له ابن و بنت تقسم التركة سبع حصص تعطى البنت حصه و يعطى الابن حصتين و تعزل للحمل أربع حصص.

تعريف مركز

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ
 الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائيين والمتقنين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرنا أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعة إلكترونية من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمتقنين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدة على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام
 تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدقّ في المسائل الدينية
 تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب
 الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات
 توسيع عام لفكرة المطالعة
 تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات إلكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية
 إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة
 الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة
 العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات
 الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات
 من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمية الانترنتي بعنوان : www.ghaemiyeh.com

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمي لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة (sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج في البحث والدراسة وتطبيقها في أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

JAVA.١

ANDROID.٢

EPUB.٣

CHM.٤

PDF.٥

HTML.٦

CHM.٧

GHB.٨

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمية ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

ANDROID.١

IOS.٢

WINDOWS PHONE.٣

WINDOWS.٤

وتقدّم مجاناً في الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتيّاب وكل من قدّم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباده اى، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلى، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الالكترونى : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزى ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩

هاتف المكتب فى طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩

مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية
الغمامة اصحمان

WWW



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم

www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

